

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشيخ العلامة الفاضل في العلوم كتاب الجوابين في تفسيره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
شرح قدس

١٨٦٨

بفراش نابجنا ناچير قمر السند و عبد القادر عبيد الغفر زعيم السند ايمانا كا و زورا

مطبع في فقه لا ك ديد
في محمد في لا هو مطبوع

7105
SIA

وشفاء لما في الصدور واما يوم النشور واقتضاها بما وقع عليه وفاق السلف و
 الخلف رحمهم الله تعالى فانهم اقتضوا كتبهم كذلك ثم الباء متعلقة بمحمد وهو
 الفعل وهو الاولى لا صالتي الفعل او شبهه اليه بسم الله اشرع وهو المناسب هنا
 وكذا من سافر يقول عند اداة السفر والحلول منه بسم الله اشرع وبسم الله احل
 من قمر يقول عند قصد القراءة بسم الله اشرع ومن اكل يقول عند الاخذ في الاكل
 بسم الله اكل وكذلك كل فاعل بشرع في اول فعله بالجملة واما الضمير المحذوف
 متاخر وما للاختصاص اذ كل ما كان حقه ان يؤخر اذا قدم في تقديره يمد بيقضي
 الاختصاص لا ترى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين واما تقدير الفعل
 في قوله تعالى اقرا باسم ربك فلانه اول ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم وكان
 الامر بالقراءة اتم تبليغ الرسالة واما حذف في قوله تعالى في العباد والكتابة لكثرة الاستعمال
 ولم تحذف في اقرا باسم ربك في الكتاب بلفظة واما حذف في قوله تعالى
 انه بسم الله الرحمن الرحيم فلان الكتاب بلفظة واما حذف في قوله تعالى
 لان المراد بالموافقة ان يكون موافقة المصحف واما حذف في اسم ربك بعد الموقفة
 من حذفها مع انها في بسم الله تامة وما وقع في قوله تعالى بسم الله محمدا ورسولها
 في كل حجر ويكتفوا بصيرتها فلما ذكرنا من الكثرة لان الذين يركبون في الفلك يقولون
 اول تنبيه على ان التبرك يصلح لكل اسم واما اختيار تقدير الجلالة لانه اسم الذات
 لا ترى الى ان التبرك يصلح لكل اسم واما اختيار تقدير الجلالة لانه اسم الذات
 وانك لا تترك تصفه ولا تصف به وما عدا صفات ثم اختيار تقدير الرحمن على الرحيم
 ابلغ من فيه من مبالغة ما ليس في الرحيم لان فعلا ان بلغ من الفعل والفعل
 من الفاعل لان راحا يقال بن رحيمه والرحيم لمن يكثر هذا منه والرحمن
 من لاهيته ذلك منه فلذلك قالوا يا رحمن الدنيا والاخرة ويا رحيم الدنيا
 والقياس الذي من الأدنى الى الأعلى انه كما سمى الذات حيث لا يطلق الا على الله
 تعالى بخلاف الرحيم وهما اسمان مشتقان من الرحمة وهي اداة الخير في قوله
 يبرأ من الاحسان والانعام والافضل وما شابهته قوله بسم الله محمدا ورسولها
 ومن يصح العمل على انه مفعول او حال ويجوز ان يكون مرفوع المحل على انه مشتق
 من راحا اي ابتدأ بسم الله ولفظ الله محمدا ورسولها والرحمن والرحيم
 محذوفان بالوصفية الحمد لله رب العالمين هو جزء من قرآن الحكيم جامع في الجمع
 مختص بالحمد والثناء في اول سورة الفاتحة في اول سورة الفاتحة في سورة الفاتحة

في قوله تعالى
 اقرا باسم ربك
 في قوله تعالى
 بسم الله الرحمن الرحيم
 في قوله تعالى
 بسم الله محمدا ورسولها



٢٠٥٠٠
563

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي صرف قلوبنا نحو الهداية بكلمة الاسلام وشرح صدورنا بالادراك
قواعد علم الاعراب واصلاح الكلام وزين عقولنا بافاضة علم الاصول والافروع
يجزائل النول وبلد ثلغ الانعام وامددنا على وفق حكمته بالقدره الموصوفة بصفته
الكمال والاحكام نحمد باعظم اسمه ونشكره بجزيل فعله ونشمله ان يجتبا حروف
الاجرام الذي تقرر بانشاء اشكال في الارحام وتوجد بابداع الارواح في الاجسام
وتقدس عن ادراك الابصار والادغام وتتر عن اشباه الاشباح والاجرام بغير
افضل الصلوات وكل الخفيات على نبيه محمد الذي يتلو معجزاته الى يوم القيمة
وعلى اله واصحابه مصايح الظلام اما بعد فلما كان المختصر للموسم بالهداية
في الفهم منطويا على قواعد كافية ومقاصد عالية محتويا على فوائد وافية وفرائد
باهية مفتقرا الى الدلائل لما فيه من المسائل والافعال لما فيه من الاشكال
حاولت ان اذكر له شرحا يبين مرادته ويكشف مكنوناته ويحل تركيباته ويتبع
بعبارة رقيقة والفاظ شائقة وبلا لائل ولمعة وعلل باهرة ويتجاشي عن شمية
التكلف والاعتساف ويتشاعب عن سيرة العدل والانصاف غاويا عن الانحياز
الحل الكامل لاقتضاها ويا للعباد الى السبيل الرشاد جاثيا بالمراد ما لاهل قانية
والحوار على اهل العناد ويمتد يد راية الهداية ومن الله تسخل ان يزين قنا الفهم والذات
ويصمم من الجهل والغواية ويهدى بطريق الصواب ويحمينا عن الوقوع في الاخطار
انه على ذلك قدروا والاهلية جدير وهو حسبي ونعم النصير واليه المرجع واليه النصير
صحة الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم صمد رحمنه واليسر بسم الله
تعالى بسم الله الرحمن الرحيم صمد رحمنه واليسر بسم الله
الله السميع بها واشياءها حيث تسب على الصلوات والادب وهو كل امر ذي بال
منها ما كان من الامور الجارية في الدنيا والآخرى وما كان من الامور
التي هي من الامور الجارية في الدنيا والآخرى وما كان من الامور

الاسم ولأنه اعظم اسمائه تعالى حيث لم يطلق على غيره أصلاً بخلاف ما سواه ولأنه
 لو ذكر غيره من الصفات لأوهم أن الحمد لله تعالى إنما هو باعتبار هذه الصفة دون
 أخرى ولأنه أراد التسبيح على اشتقاقين الاستحقاق بحسب الذات والاستحقاق
 بحسب الانعام ولأنه أراد ذكر الصفة وهو قوله رب العالمين فذكر اسم الذات حيث
 أولى ولأنه الموافق لكلامه تعالى وحديث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو غير
 مشتق على الأصح والذين ذهبوا على اشتقاقه بعضهم قالوا أنه من آله ياله بكسر
 العين في الماضي وفيها في الغاي راي سكن وبعضهم قالوا عين وله يوله أي تخيير
 وبعضهم قالوا من تاله يتاله أي تضرع وبعضهم قالوا من آله يوله أي لعجب
 ومراحات هذه المعاني ظاهرة في لفظ الله أما الأول فليسكون الخلق إليه التماساً
 فلتخييرهم في كبر عظمتهم والثالث فلتضرعهم إليه وما الرابع فلأنه يحتاج عن
 ادراك الأبصار ولحاجة الأفكار ثم الرب لما لا كـ رب يرب فهو رب كما يقال ثم
 يتم فهو ثم ذهب جمهور شارحي الكشف إلى أن الرب صفة مشبهة بعد نقله إلى
 اللازم كما هو القاعدة وقال بعضهم ترك مفعوله دليل على ورود بان الأصل عدم
 النقل إلا إذا قامت قرينة تدل على النقل وقد انتفت هنا فأن قلت صيغة
 بالصفة المشبهة مثل الصعب ونحوه قلت بعد التسليم أصل رب رب على وزن
 تخذ ومن وزن اسم الفاعل الموضوع للمباغنة مثل الخنيد ثم ادغم ومن تأمل في قوله
 فهو رب بلف بعد قوله رب يرب جزم بما ذكرنا لأن المعنى في قوله تعالى رب العالمين
 على الإضافة إلى المفعول ولهذا قال صاحب الكشف من كونه رباً مالكا للعالمين
 لا يخرج منهم شيء من ملكوته وربوبيته فالقول بأنه صفة مشبهة فاسد وفي
 الكشف يجوز أن يكون وصفاً بالمصدر للمباغنة كما وصف بالعدل في رجل عدل
 وقد تبعه جمهور المفسرين وذكره المتأخرون في تصانيفهم ورد أيضاً بان إطلاق
 المصدر على اسم الفاعل والمفعول مجاز اتفاقاً وعندهم قاعدة مقررة هي أن المصدر
 لا يجوز بدون قرينة مانعة عن الحقيقة لا يجوز وقد أمكن حمله على الحقيقة وقد
 اعترفوا به أيضاً فالقول بالمجاز هنا فاسد وقال بعض العلماء الرب هو الخالق المهيمن
 والرب في ذاته والغافر انتهى واسم الله الأعظم وقيل الرب أصل من رب لا ديم
 أصله وقيل الثالث من ربنا سبحانه أي دامت الطرق في يومه على أمورنا
 والرب هو الله تعالى والرب هو الخالق في قوله تعالى لا إله إلا الله

افضل من القرآن والثاني عماد كتاب الله العزيز بانه مستفتح او لا بالتسمية و
 ثانياً بالتحديد والثالث امتثالاً لحدِيث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو كل امر
 ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو قطع رواه ابو داود وابن ماجه وابو عوانة
 وما قيل من ان هذا وحديث التسمية متعارضان ظاهر لان حديث التسمية
 يقتضي البداية بها وهذا الحديث يقتضي البداية بالحمد والبداية بالشئين
 تحمیل فمد فوج بان المراد بالبدائية بكل منهما قصد المقصود وهو ليس بتحليل
 بل التلطف بكل منهما ابتداء من غير ان يتقدم كلام عليه على ان الامام القوم
 في ذكر ان المراد بالحمد لله الذي في قوله عليه الصلوة والسلام لا يبدأ فيه
 بالحمد لله بل ما جاء في رواية اخرى كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر
 الله تعالى وحده بل في ظهور جواب ما قيل ايضا من كل واحد من التسمية
 والحمد امر ذي بال كذلك وجب في التسمية بجملة بسم الله الرحمن الرحيم
 وذلك لان المراد بالامر في الحديث هو الامر بالحمد وبالشروع فيه من قول وفعل
 قطعاً للتسلسل والرابع تحريز عن مخالفة الصنفين في البدء وهو صنفان اولهما التسمية
 وثانيها بالتحديد والخامس ان ذلك اقتباس وهو من صنفين الاول بديع وهو ان يورد
 شئ من القرآن والحديث او من كلام البلغاء لا على ان منه والى من هذا الجز
 الشريف مستعمل على الحمد لله الذي هو واس الشكر والسابع جواب سؤال يسأل
 ان الحمد على المدح والشكر والثامن توجهها الى جناب قدسه والتاسع انها العظمة و
 كبريائه والعاشر ايضا احاملا وصال اليد من نعمائه والحادى عشر استبقاء
 من الاله اذ الحمد راس الشكر والشكر قدوم النعمة والثاني عشر ابتغاء رضا الله تعالى
 مودته ثم الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التفضيل لا على جهة الاستشعار ولا على جهة
 واللام فيها لان استغراق اي كل فرد من افراد الحمد ثابت لله وليس هي كما رعت العدة
 والحمد مرفوع بالابتداء وغيره لله والعدا عن جملة الفعلية الى الاسمية للدلالة
 على انه ديم الحمد وشأنه وقدم ذكر الحمد على ذكر الله لانه اتم لان المقام مقام الحمد
 فكان ذكر الله اتم فلهذا تعالى لا يقول الحمد لله بل الحمد لله تعالى ولا يسمي الله تعالى
 الحمد بل الحمد لله تعالى في كل فرد من افراد الحمد ثابت لله وليس هي كما رعت العدة

والنبي من أوحى إليه سواء ينزل عليه الكتاب ولم ينزل ولا أنبياء مختصون
بالصلوة والعلماء مختصون بالرحمة والرضوان وتجد عطف بيان للرسول ومعناه
اللغوي هو البليغ في كونه محموداً قيل يجوز أن يكون سبب التسمية النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم ثبوت هذا المعنى في ذاته وآله آل الرجل ذرية وأهل بيته
وقيل قومه وآل النبي عليه السلام متبعوه في التقوى كما قال صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم إلى كل مؤمن تقى لهذا لم يتعرض لأصحاب لدخولهم في آل لهذا المعنى وعلى
هذا لو ذكر لأصحاب بعد آل مكان ذكرهم تخصيصاً بعد التعميم والآل يحیی
بمعنى النفس بخوال موسى وآل هارون أي أنفسهم وأما ذكر آل في الصلوة فيقول
عليه السلام إذا صليتموا على تعموا أراد بالتعميم الصلوة على آل وخص استعمال آل
بالأشرف كالمملوك ونظائرهم أجمعين جاء بالتأكيد رد على الرافض حيث خصوا
بعض الصحابة بالصلوة دون آخر بعض فغلواهم في محبة آل وعلى الخواص فافهم
كانوا معاندين بالآل فلم يصلوا عليه أما بعد كلمة أما تضمنت معنى الشرط حتى قيل
إن الأصل في قوله زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق اسقط الجمل الشرطية
ونابت عنها بها كما نابت كلمة نعم مناب فعل في جواب من قال لا تفعل كذا وتضمنها
معنى الشرط لزمت الفاء وتضمنها معنى لا ابتداء لم يلاحظ ما فعل ولا يليها إلا الاسم
ويتوجه عليه قوله تعالى ما إن كان من المقربين وأجيب بأن المبتدأ هم هنا مخدوم
ليهم أما المتوفي وقال الرضى لا لازم إقامة جزء من الجزء مقام الشرط سواء كان
اسماً أو ما زید فمنطلق ولا كالأية المذكورة ويستعمل ما في الكلام لتفصيل
الأجمال وهو الأكثر قولك جاءني القوم أما زيد فأكرمتهم وأما عمرو فأهنتهم
وأما بشر فأعرضت عنهم وقد يستعمل للاستيف من غير أن يسبق جمل كما
المذكورة في أوائل الكتب وقيل أول من تكلم بهذه الكلمة وفصلها بين الكلامين
داود عليه السلام وهو المراد بفصل الخطاب بقوله تعالى وإيتناه الحكمة وفصل
الخطاب شريح والسبعي وبعد من نظروف الزمانية المنقطعة عن الإضافية
المنفية على الضم دلها أحوال ثلث إضافتها وتركها مع جعلها مبنية في معرفة
فيها وتركها مع جعلها مبنوية وهي مبنية فيها والعامل في بعد هذا كونهما
فانها السابقة عن الفعل تعمل في الظروف فهذا مختص به هذا الكتاب لا يبي
صنف كتاب مختصر وهذا التقيد وإذا كانت الخطبة بعد الفروع من التصديق

كما يقال رب الدار ورب السلم ورب المناقرة الى غير ذلك والعالم اسم لما يعلم به كالحائز
اسم لما يحتم به والتابع لما يتبع به ثم غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه
من الجواهر والاعراض وانما جمع بالواو والنون لان فيه معنى الوصفية وهي النانة
على معنى العلم وغلب الواو على غيرهم وقيل اسم لذوى العلم من الثقلين فلا اشكال
في جمعه حينئذ والعاقبة للمتقين وهو جمع متق وهو في اللغة اسم فاعل من قولهم
وقاه فانقي ففأوهواوا ولاهبايا فاذا بنيت من ذلك فعل قلت الواو تاء واو غمت
في التاء الاخرى فقلت اتقى والوقاية فطر الصيانة وفي الشريعة من يقي نفسه من تعالى
ما يستحق به العقوبة من فعل ترك فان قلت هذه الجملة معطوفة على جملة الحمد فما
وجه التناسب بين الجمعتين قيل هذه الواو ليست بها ظرف بل اعتراضية بمعنى لما نؤمن
من قوله الحمد لله رب العالمين انه تعالى يعطي لجميع العالم كما هو بهم فدفعه بقوله
والعاقبة للمتقين اي خير العاقبة حاصل للمتقين والصلوة على رسوله هي من اركان
التحميد بالصلوة لقوله تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ولانه عليه
السلام قال ان الله تعالى خصني بكرامات احدها اذا ذكرته معه ولهذا فسر قوله
تعالى ورفضنا لك ذكرك ولانه عليه السلام سفير بينه وبين عباده في تبليغ احكامهم
فهو وسيلة الوصول الى سعادة الدارين فحين حمد تعالى صلى عليه ولا نراد تكميل التثنية
عليه تعالى فان التثنية على نبيه ثناء عليه في الحقيقة واستمداد منه صلى الله تعالى عليه
واله وسلم في هذا الامر تبينه ما على ان هذا التالف من تاليف اهل الاسلام لا الصلوة
عليه عليه الصلوة والسلام من خواص المؤمنين دون الحمد لله تعالى صلى عليه واله
قلوا الصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ومن
المؤمنين الطيور تسبيح قيل اريد ههنا المعنى العام وهو ايصال الخير الى الغير فان
قلت الصلوة بمعنى الدعاء واستعماله بكلمة على يفيد الدعاء بمعنى الشر ولا يجوز
ذلك ههنا قلنا ذلك اذا كان لفظ الدعاء صريحا ولا كذلك ههنا وانما قد اسم
الذات في الحمد واخره في الصلوة لانه على ان التخص بالاشتقاق لذاتي هو الله تعالى
على الملوك طريق الاحمال والتفصيل من شعب البلاغة والالف في لفظ الصلوة عن
الواو وحقق ان كتب صلوة الالف لكم ما تكتب بالواو فحقها وانما كتب قوله تعالى
وهم على صلواتهم فظهر ان الالف في بعض اصناف اصناف السلف والرسول يعني
الرسول انه صلوات بمعنى الفعل وهو من الانبياء من جعل على الحجرات الكتاب الله عليه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

قال المصنف رحمه الله تعالى
في هذا الكتاب
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

المواضع غير واقع عليه ولا يعدل ان يجعل الكافية ههنا صفة لوصف محذو
او مصدر راعى رقة اسم الفاعل كالكاذبة والباقية في قوله تعالى ليس لوقتها
كاذبة وهل تركا لهم من باقية وحينئذ يحتمل ان يكون قوله على ترتيب الكافية
منصوب المحل على انه حال من مهمات النور والمعنى جمعت فيه مهمات النور كونه
مشتلة على ترتيب فضول الكافية اي وضعها ويحتمل انه صفة للمختصر والمعنى هذا
مختصر محفوظ ثابت في النور مجموع فيه مقاصد موضوع فيه القواعد الكافية والكفا
والى هذا استير في تسمية المختصر بالهادية قد شرع فيما كان بمنزلة الاستثناء عن
قوله على ترتيب الكافية عند حملها على اسم الكتاب كما هو المشهور بقوله مبيناً ونصاً
ان كان يكسر الواو والصاد على صيغة اسم الفاعل يكونا حالين من تاء المتكلم في قوله
جمعت وان كان بفتحها على صيغة اسم المفعول يكونا حالين من الضمير المحذوف في
فيه وانما جعل مختصر مبيناً ومفصلاً لان ارباب التدوين رحمهم الله تعالى قد
اتبعوا في جميع المسائل طريق النظم المحي تيمناً وتبركا حيث جعلوا تصانيفهم كتباً
وابواباً وقصوداً كما جاء في سؤدد وايات وقد جرت عادة من يجعل الكتب شتمل من
الابواب والابواب شتمل من الفصول ومع ذلك التيمن والتبرك فيه ما لا يخفى عن
مصلحة التعليم في كل كتاب نشاط وفي شروع كل باب وفصل انبساط ولهذا
المصلحة جعلت المسافة بعيدة منقسمة الى مراحل وفراغ واميال بعبارة متعلقة بغيرها
جمعت والعبارة في اللغة تفسير الروي يقال عبرتها عبارة اي قسطها وكذا غيرها
وعبرت عن فلان اذا تكلمت عنه ويسمى الالفاظ الدالة على المعاني عبارات لانها
تفسير عما في الضمير الذي هو مستور كما ان المعبر تفسير ما هو مستور وهو عاقبة
الروي لانها تكلم عما في الضمير واضحة صفة عبارة اي لا عبارة معقدة لا يفهم المعنى
الا بصعوبة مع ايراد الامثلة من اضافة المصدر الى المفعول والامثلة جمع شال كما تسمى
جمع امام وهو ما يذكر لا يصح القاعدة والشاهد ما يذكر لا يثبت القاعدة
فهو اخص من المثال لان كل ما يصلح شاهداً يصلح مثلاً من غير عكس لا لا يثبت
لا تيسر بكل كلام بل لا بد من كونه مقدماً له بان يكون من التبريل ومن الحديث انما
او كلام من يوثق بعربية بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك في جميع مسائلها
متعلق بالاراد والسائل جمع مسألة اصلها مشكلة يسكون السين وقم المحضرة
جذفت حركة الهضرة فاجتمع الساكنان فجاءت الهضرة ففعل كذا الى ما قبلها كما

من
ما

من
ما

من
ما

وان كانت في اول شروع تكون الاشارة حينئذ الى ما في خاطره لانه تصور في ظاهره
ان يصنف كتابا بصفة كذا وكذا مثل قوله تعالى واذا قال ابراهيم رب اجعل هذا
البلد آمنا فانه عليه السلام اشار الى الكعبة قبل بناءها لانها تصويرها في
قلبه ما من شأنها ان يكون كذا وكذا والمختصر هو كلام قليل المباني كثير العايات
والرسالة انما تطلق على الوجزات من المتون هو موصوف بقوله مضبوط اي محفوظ
من الحشو والتطوير في الخطوط مستقر محله الرفع على الوصفية بقوله مختصر وسيأتي
تفسير النجوم من حيث اللغة والعرف جمعت فيه اي في المختصر وهو صفة ثالثة له
سمات النجوم ولم يقل مهماته مع انه مختصر لان اقامة المظهر مقام المظهر زيادة التمكن
في الذهن والمهمات المقاصد وهو مفعول به لجمعت والنصب فيه تابع للجر كما في
السمات على ترتيب الكافية متعلق بقوله جمعت الكافية اسم كتاب للشيخ ابن الحاجب
النحوي واما اثر ترتيب الكافية لجمع مختصر لاشتماله على ترتيب يقتضيه الطبع السليم
والذوق المستقيم واقعا على منهج التعليم وارد على منوال الارشاد هاديا الى سبيل
الارشاد لاهل الاسترشاد ايتيا بالمراد لاهل الارتياد حاويا على فوائد جلية جامعا
للكاتبة رتبة تقسية حاوية عن ارادات واسولة وبه يحصل الخط للمبتدئ في الفضل
المنتهي او ارادة ان يكون كتابه ككتاب الكافية في الترتيب وجاز ان يجعله الله تعالى
مشروفا بالقبول كما جعل كتاب الكافية كذلك حتى اشتهر فيما بين السائق والغائب
اكثر اما يعتبر الشهرة في الاحكام والى هذا اشير في قوله عليه السلام من تشب بقوم
فهمونهم ويتسيرا على كل من يهتم بشان الكافية من اصحاب التفصيل حتى يكون له عدة
وقوة حيث يشرح ويحصل هذا المختصر على الكافية لاشتماله على ما فيها من القواعد
والترتيب مع وضوح عبارته وذكر مثال الكل قاعدة فيه حتى رأيت بعض المحصلين
بعد ان يحصل هذا المختصر مستغنيا عن متن الكافية بل يرجع الى شرح مشروها
او ترجمانها للبتدين التعليم اذ ذكر تحت الكافية في قلوبهم فكلمهم وراى الى هذا
المختصر المشتمل على ترتيبها هذا الكتاب الكافية واجابته للسؤل فاني قد سمعت
عن بعض الشافعية انه قد سال بعض الوردية عن علي بن حيان النحوي مصنف هذا الكتاب
ان يجمع مختصر على ترتيب الكافية بما رواه واحضروا كذا امثلة في جميع قواعد الوردية
لكن كل واحد جمع هذا المختصر على ترتيب الكافية اما وقع في كذا الموضع واغلبه والاكثرا
سلك الكل فلا يرد ما يقال كيف وقع هذا المختصر على ترتيب الكافية وقد ورد في بعض

تعديتها الى المفعول الثاني فقد جاءت بنفسها كقوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم وقد جاءت باللام كقوله تعالى هدا لهذا وبالي كقوله تعالى هدا في
ربي الى صراط مستقيم لهذا يهي الدلالة الموصدة الى البغية بدليل وقوع الضمة
في مقابلهتها في قوله تعالى اولئك الذين اشترى الضلالة بالهدى ومرتبة في
المختصر والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبة وفي الصناعات جعل الاشياء
الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد على مقدمته وثلاثة اقسام يتوفيق المالك
العزى العالم يحتمل ان يكون الباء متعلق بقوله جمعت ويحتمل ان يكون الباء
متعلق بقوله رتب والتوفيق جعل فعل العبد موافقا لما هو الخير في حقه و
يتعدى باللام وتعديته بالباء اما تسامح او تسمين بمعنى التشریف والمالك
المالك والعزى الغالب الذي لا يغلب عليه والعالم مبانع في العالم ولما كان
دأب المصنفين ان يذكر واقيل الشروع في المقصود تعريف الخوايكون الطالب
على بصيرة في طلبه ويكون بحيث ويتميز بهذا التعريف عند ما يرد عليه من
مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يجعد
عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكر والغرض من تحصيل الخوايكون اذ رغبة
الطالب في تحصيله ولا يتفرغ عنه بما يعرض عن مشقة التحصيل وان يذكر الكلمة
والكلام لكونه موضوعي الخو ويسمون هذا الامور مقدمة ذكرها المصنف
الاقتداء بهم اما المقدمة ففي المبادى التي يجب تقديمها الى تقديم تلك
المبادى على المقصود وهو مسائل الفن لتوقف المسائل لتوقف الشروع في
المسائل على بصيرة عليها اي على تلك المبادى فانه لا بد للطالب ان يكون على بصيرة
في طلبه وله خيرة في شروعه اذ انصورها كمن اراد سلوك طريق لم يشاهد نكر
عرف عماراته فهو على بصيرة في سلوكه ومن لم يتصور هذا الامر كل ما لو بعضها
فانه يكون في الشروع راجلا وعلى العشار راكبا ثم المقدمة ما خوزة من مقدمة
الجيش للحاجة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم ومقدمة العلم انما تطلق على
معان مخصوصة وهي معرفة حال العلم وغايته وموضوعه لان الشروع في المسائل انما
يتوقف عليها حقيقة واقعا على الفاظ دالة عليها فلا وما تروى من لتوقف عليها
فانما هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو تيسر فهم العاني من غير الالفاظ
يجمع اليها اصلا ومقدمة الكتاب تطلق على الالفاظ مخصوصة وهي التوقف

ان السائل يجمع ما يشاء من تلك من الاول وهى سائلة فاعمل كما في مسئلة و
 زيدت لتأني في الملازمة لتأكيد تأنيث الجمع والمراد من المسائل القواعد والضمير
 الجور في مسائلها راجع الى المختصر وثانية مبني على تاويل الرسالة وادعاء اراد
 الاشارة في جميع المسائل محمول على الاغلب والا فم يورد امثلة بعض المسائل
 فلم يستقم ذلك من غير تعرض للازمة جميع دليل كالأجته جمع جنين دليل الشيء
 ما يعرف به ذلك الشيء والقياس ان يذكر لفظ الدلائل لان الموضوع موضع الكثرة
 لا القلة وجوابه انه يجوز استعادة احد اللفظين مكان الآخر كما في قوله تعالى ثلثة
 قروء مكان قراء والعلم جمع علة كالحجم جمع همة والدليل والعلة لفظان مترادفان
 و اراد الالفاظ المترادفة في الخطبة غير عزير فانها ما يطلب فيه التوكيد وتحسين
 الالفاظ فان قلت كيف يستقيم هذا فانه قد تعرض الشيخ رحمه الله تعالى للازمة
 في بعض الموضوع كما استقف عليه بعد قلنا هذا ايضا محمول على الأعم الاغلب فلا يرد
 ما ذكرت لك لا يشوش الى المختصر ذهن المبتدي عن فهم المسائل ان كان يشوش على
 صيغة المبني للمفاعل فذهن المبتدي يكون على انه مفعول به وان كان على صيغة
 المبني للمفعول فذهن المبتدي مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله واللام في
 قوله لا يشوش متعلقة بقوله جمعت باعتبار الامور المتعلقة به وتعليل
 الجمع نظر الى تلبس تلك الامور يعني انما جمعت في هذا المختصر مقاصد النحو على
 وجه تيسيره على المتكلم المبتدي ولا يشوش على فهم مسائله لتصور فهمه قلة
 بصاعته بان جعله ذابواب و فصول و ذكرت فيه عبارة واضحة و اوردت
 فيه امثلة لمسائله و تركت فيه ادلة لا يشوش ذهن المبتدي عن فهم المسائل
 الذي هو المقصود الاصيل لان هذه الامور من نزيلة للتشوش موجب بعتر نشأ
 و انبساط ثم الذهن هو قوة معدة لاكتساب التصورات والتصدقات فلما سمي
 قاري هذا المختصر لا يقرأ الا من هو مبتدي في علم النحو و شارح فيه و مبتدئ في المختصر
 الهداية يقال سميت كذلك و سميت به كذلك رجاء ان يهدي الله تعالى به الطالبين بتقليل
 يشوشه و سميت الهداية اي رجاء ان يوجه الله تعالى مناسبة بين السمي و اسم تفرغ
 وجه الهداية التسمية بان يجعله سبب الهداية للذين يطلبون النحو فانه على كل شيء
 قد روي الاجابة الجديدة لا يرد راجية ولا يوجب آمله فيكون تسمية المختصر بالهداية
 من باب تسمية السبب باسم السبب والهداية تنعدي الى المفعول بتفسيرها



جارية على استعمال العلم في الكليات وله حرفة في الجزئيات ذكره في العلم في
 الأصول لأنها أمور كلية كي اعرفت ولفظ المعرفة في الأصول لأن المراد بالأصول
 المواد الجزئية التي ليست على تلك الأصول فيها واتي بالب في قوله على بصولة
 يقال علم وعلم به قال الله تعالى فانه يعلم السر واخفى المراد بان الله يرى وضمن
 معنى الاحاطة فاتي بصلته بما قال الانتقال الى الصلة للتضمن وقوله من الخراب
 والبناء بيان للاحوال وكيفيته تركيب بعضها اي بعض الكلام مع بعض آخر وفي
 مرفوعة بانها معطوفة على الأصول والمراد بكيفية التركيب ان قد يم بعض الكلام
 على بعض وانه ما يكون الهيئات واعتراض على هذا التعريف بانه لا يتخلو بالكون
 المراد بمعرفة الاحوال معرفة جميعها فيلزم ان لا يكون شخص + نحويا لانهم يتيسر
 لاحده معرفة جميع الاحوال وان لا يكون اندون نحويا بل بعضها او معرفة بعضها
 فيلزم ان يكون العالم بعشرة مراتب كل نحويا لان حصوله معرفة بعض احوال الكلام مع
 ليس بنحوي في العرف وان اردنا معرفة جميع الاحوال المدونة يلزم انه جاء بنحوي
 آخر ودون سوا آخر ان لا يكون بنحوي اسبق نحويا لان لم يكن باحتياج عن جميع احوال
 المدونة فارتقت بنحوي كل زمان يجب عليه بالاحوال المدونة في زمانه فيحينئذ
 لا يقدر في كنهه نحويا ان يحيط بنحوي آخر ويدون احوال آخر قلت يلزم ان يكون النحوي
 السابق نحويا في هذا الزمان مع انه بنحوي فيه على انه لودون شخص احوالا في زمانه يلزم
 ان لا يبقى ذلك نحويا ما لم يعلم تلك الاحوال ولم يبحث عنها والجواب ان المراد بمعرفة
 الاحوال معرفة جميعها والمراد بمعرفة جميع الاحوال ان يحصل له ملكة يقتدر بها على
 معرفة جميع الاحوال او ياد بالاسم تعراف العرفي جميع الامور الصاعدة وقيل ان
 تعريف علم النحوي شرع في لفظة المقصود منه فقال والقرض منه اي من علم النحوي
 منه وبنه والقرض ما يصد الفعل عن الفاعل لاجل صيانة الزمن اي وقايتة وهو من
 اضافة المصدر الى المفعول وقد عرفت معنى الزمن عن الخطأ اللفظي الواقع في كلام
 العرب وفي تقييد الخطأ اللفظي احراز عن الخطأ الصري والنحوي والفكري فان
 الصيانة عن الاول غرض من التصريف وعن الثاني غرض علي الحادي والبيان عن الثالث
 غرض علم الميزان واذا كان لغرض من النحوي والفائدة منه هو العنصر عن الخطأ في كلام
 العرب والاسماء على ثم نظم القرآن والحديث والفقه وبه يتبين لا رقا الى علم
 البيان وحصل الاقتدار على البينات والنحوي لتاويلها فكان اشرف العلوم كان

مباحث

امام المقصود لا ارتباط بينهما وانتفاعهما فيه فيكون بينهما تباين فلا يحددهما
 احدهما على الاخرى واذا عرفت ذلك فالمراد بالمقدمة في قوله اما المقدمة
 اما المعاني الخصوصية وبالمبادئ الفاظ مخصوصة او على العكس ويحتمل التوقف
 في قوله لتوقف المسائل عليهما على التوقف العادي على التقديم الاول وعلى التوقف
 الحقيقي على التقديم الثاني وبما ذكرنا ان دفع ما يقال من انه يلزم اتحاد الطرفين و
 المظروف ههنا وفان يراجعوا قال العلامة التفتازاني في شرح الشرحية وما ذهب
 المباحثون من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم فغير نظر لا مكان
 الشروع بدون هذه الامور وما ذكرنا من ان البصيرة فليس امر مضبوطا يقتضي
 الاقتصار على ما ذكرنا وفيها اي في المقدمة فصول جمع فصل كالاصول جمع
 اصل وسياتي معناه بعيد هذا لثلاثة مرفوع بانه صفة فصول فان قلت اين لتطابق
 بين الموصوف والصفة ههنا لان الموصوف مفرد قلت لتطابق بينهما ثابت معنى
 واذ نزل منزلة التطابق اللفظي المعنوي ونظيره من وجه قوله تعالى والفضل الذي
 لم يظهر وانه الفصل الاول من تلك الفصول الثلاثة في بيان تعريف الفروع والعرض
 منه والثاني والثالث في بيان موضوعها وهي الكلمة والكلام وما فرغ عن تعداد
 الفصول شرع في تفصيل كل واحد منها فقال **فصل** هو في اللغة القطع يقال
 فصلت الشيا باذ قطعها وفي الاصطلاح هو الحاجز بين الحكمين اشم الفصل بهما
 فصل لا ينون ومهما وصل ينون ان الاعراب بعد العقد والتركيب نحو هو في اللغة
 القصبة يقال نخوته والخميرة وههنا هو قصد سميت كلام العرب بالحق من ليس من
 اهل اللغة باهلها في الفصاحة فيطلق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه الشيخ رحمه الله
 تعالى بقوله علم باصول الاصول جمع الاصل كالفصول جمع الفصل والاصل في اللغة
 ما يثبت عليه غيره ويسند تحقق ذلك الغير اليه كما ان الفرع يثبتني غيره ويسند
 لتحقيق الفرع اليه وفي الصناعة عبارة من مورد كلية منطبقه على ما تحتها من الجزئيات
 ويراد فيها القاعدة والقانون والضابط وهو اشكالها وانما قيد العلم بالاصول لانه
 لا يمكن حاد كل نوع من العلوم الا باعتبار متعلقاته التي يبحث ذلك العلم عنها
 وبما كان قوله علم باصول شاملا للمقصود وغيره اذ هو يخرج سوى الحدود و
 يخرج بقوله يعرف بها اي بتلك الاصول احوال الحكم الثالث من الاسم والفعل
 والحرف ما عدا الحرف والصرف بقوله من اشرف الناس اخرج العلم ما كان عادتهم

فقد سبب لا حقد لانه قالت له انه باب ما من اسم به فاعلم
لاستفهام فوالله ما خفت به قالت اما التعجب من حسن هذا
الاسماء بالفتح فمضاف الى التعجب الاستفهام واخذ منه الحسن من اوله
استحق الخاضع وعسى الله تعالى في برعمو بين لعل لا حد من
حيزه الكسبي ثم صار اهل لادب كوفي واهل الكسبي به مدد مدد
العباس ومحى لا ساذج كلام كوفي وسيمويه وحند بن لا حقد
منها محى منقلب بالمدد ومنه ابو اسحق الدراج ابو كبا
ومنهم ابو علي السفي يوسف بن سفي ابو علي الكرمي
ابن النعمان حسن ومنه عبد الله بن جاني
من يعنائه وما ذق السجدة رحمه الله عن فضل كوفي
منه لعل في الفصل الثاني والسادس في بيان موضوعه
يجت عن احواله اسبغ وحرب وابناء وساتعوا
وما وما يجت في علم من ارض لانه
سوسعي هذا العلم ليجوز ان يكون موضوعه متعدد
في جميع ما يطبق عليه لفظ الموضوع كالعلم في
علم اصول الفقه لانه في كونه في كونه
بذلك الكلمة والكلام في كونه في كونه
الموضوع في حقيقة هو لفظ الموضوع ليعني
بالفعل في معنى قوله في كونه في كونه
يجز على ان كل ثابت في جميعها في كونه في كونه
الموافق بين المذكور والطبع فقال **فصل** في كونه في كونه
لتعين الى اهيته التعريف جميع الاجزاء من حيث الافراد لانه في كونه في كونه
ما هيته المرادة فلا يكون الاستعراق ولا للعلم ولا لغيره
كونه للعلم به باعتبار انقباضه في كونه في كونه
انها هي المذكورة في الكتاب ليكون لها معنى يقيد في هذا العلم
حتى يجعل فرد من افرادها والتدريج فيه للوحدة ولا منافات
تعريف الجنس هو بيان ما هيته وهي واحدة وان كان لفظ الكلمة
الاسم للعلم به



بما مضى وانما هذه في الواقع قد اثيرت ان يكون انما يختص في الكلام دون التماثل
جنس او مجموع هب بعضهم من ان بعض مستند لان احكامهم في
الجزء من كليته من تذكير وصفة كقولنا على البصير عدل الطيب وبنو كاجو
لوجوب ثبوت الطيب بنا على ان كل ما جمع مؤنث فانتقلت ما كان التاء فانه قد بين
بين واحد هونان يكون ويؤنث فلا يكون ذلك في وصف الكثرة بل لا يخلو كونه
جنسا والحال انه من الاسم الذي فارقا بينهما بين واحد هاتين هاتين
هذه الصفة ثابتة في الجنس في الجمع الحقيقي وما ذكر في بعض الكتب في
كل جمع يفرق بينه وبين واحد بالتأنيد كقوله بنوت هاتين هاتين هاتين
الاستعمل في معنى الجمع بدليل تأنيدهم هو الفعل وانه ليس بجمع حقيقي ومن محي
تغيره على كونه بواحد جمعا لوجوبه الى واحد في التغيير فغير قليل كانه كان
التصغير يراه انما في اصولها غالب ومن جعله ثمين الحق خمسة عشر كما لو كان
جمعا ليجعل تميزه فيكون ذلك ان تميزه لا يكون الا في فعله انما جنس لا جمع ولما
لبعض الكلام على الكثرة والكمية من جنس الاستعمال احسب اوضاعه وخصائصه
الى انه جمع مستند لان الكلام يقع في الاستعمال على الثلاث فصاعدا والاية
معمولة على حذف النصف والتقدير ان البصير عدل الطيب اذا فصاعدا
الى العشرة الاصلية هو المقبول من الكلام لا كل كلمة والفعل الحي تصغير على كل م
جعله تميزه في خمسة عشر مجموع عند هذا البعض بل فيا عند في التصغير كما
وفي التميز خمسة عشر كلمة فقط ذكره مجر داس التامعناية الى الجنس فيتناول
الحديث ودفعه من المركبات مطلقا الى المقدم حتى لو ذكره بالتاء كان التميز
عن معنى الوحدة والمطابقة فغير جازة ههنا تكون اللفظ مصداق وهو لا
يطابق التامعناية والشيء والجمع ولو عني بمعنى اوصفيه على انهم هم هو
بالتاء في اللفظ في الفصل مصداق بمعنى ارمي مطلقا يقال لفظت الرمي الشيق
او معنى الرمي من لفظت الكلام ولفظ بالكلام واختلف عبار الفهم
في المعنى الصلح عليه لفظه فغير هو صوت يعتمد على الخارج من جوف فضاء
وما قيل من يتلفظ به الانسان حقيقة او حكاية ما كان موضوعا مقرا
او حكاية الالفاظ الحقيقية نحو زيد وعمر وقامر ومن على وما الشبه
والا لالفاظ حكاية هي الالفاظ المستعملة في موضوعات الالفاظ وانما
تكون الالفاظ حكاية مستعملة في موضوعات الالفاظ وانما

احكام الالفاظ الحقيقية من وقوعها نحو ما هو عليه بامور وفيها لا شبهة لان
ما يتلفظ به الانسان حكاية او بالحدوف فهو من جملة الالفاظ الحقيقية فانه
وما يتلفظ به الانسان في بعض الصور والمراد ما يتلفظ به الانسان لا يمكن
ان يتلفظ به فيصدق هذا الحد على كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة وغير
واصوات الحيوانات لانها ما يمكن ان يتلفظ به الانسان ووضع الوضع والفع
جعل الشيء في جنس مكان الوضع تعيينه يجعل المعنى في جنس الشيء وفي
الاصطلاح تعيين الشيء في جنس آخر فيطلق المخصص واحسن به ثم المخصص
سواء كان من الكلام او غيره او عقدا لاصابع وامثاله وسكان لوضع متضمن
المعنى فذكره بعد الوضع لا يبيد الا بغيره بغيره معنى والجار والمفعول به
باللام وانما وصف اللفظ في الجملة الفعلية احترازا عن الحرفات والاصوات
واما هاتين وميل ذلك العقل فافهم ما وضعت لعني وكونا حرفا في المعنى
لموضع اللفظ التركيب واللفظ من الشيء فغير معنى ذلك الشيء لان المعنى يميز
عن اللفظ او يميزه كما لا يخلو اللفظ عن التركيب الا يصح ان يعنى بحروف
الشيء ويغير به فاذا عني به بالاداء ذلك فيقول المعنى لفظا ما عطف معنى
بالشديد اسم مفعول من عني يعني الا قصد ثم خفف بهذا لسانه انما يدل
الكثرة والفتحة التي هي خفف الحركات وقيل بالاداء الاخرى الفاعلي الكثرة لفظا وضع
لقصود وامامهم مكان عني مفعول في المقصد وانه اذا وضع لفظا لمعنى كان
ذلك المعنى موضع المقصد وما المصدر وضع موضع الفعل كوضع لفظا وضع
المفعول ونظيره هذا الذي ضرب الاموي مضر وبه ههنا لا يقتصر اللفظ
مفرد والاداء باللفظ ما لا يقسم لفظا عليه بان لا يكون لفظا لانه فاعني
ولا يحل السرد ههنا على البسيط اي ما ليس مركب حتى يخرج الفعل من حيث المعناه
مركب من الحدوث والازمان والتقدير كون المصداق كلمة على انه فعل وهو من
اسماء الكثرة والحال ان جزء لفظه يدل على جزء معناه وهو مفعول لفظا فاعني لانه على
الحال ولا استقبال للباقي في الحدث قد اثيرت هذا المصداق خارجا عن المصداق
فغير واحد في سائر بعضه جعلها عاملة في المصداق والعاملة في الشيء يكون خارجا
عن ذلك سلفا للفعل الذي انشأه من اسم الكلام على انه هو الفعل المفعول للفعل الظن
لكان الاسم معرب ومعنى مع كل معرب ومعنى ليس من ان الاسم معرب

ذكرها بعد ذكر الوضع كما وقع في هذا المختصر وأما الدلالة فهي غير مستلزمة
 للوضع لجواز كونها بالعقل أو بالطبع فبعد ذكر الدلالة لم يحتاج إلى ذكر الوضع
 كما وقع في بعض كتب القوم ويمكن أن يقال لم يذكر الدلالة ثم من الكفاء يذكرها
 في تعريف كل نوع الكلمة وهي الكلمة بحسب مفهومها مختصرة في ثلثة أقسام
 فلا يرد ما يقال ضمير هي إن كان عائداً إلى الكلمة باعتبار لفظها لا بمتيها اسم
 بدخول الاسم عليها فيلزم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى قسميه وإن كان عائداً إليها
 باعتبار مفهومها فيجب تذكير الضمير ولا يجوز تأنيثه اسم ما جرد رانه بدل الوم فروع
 بأنه خبر مبتدأ محذوف والاولى أولى لعدم احتياجه إلى المحذوف بخلاف الآخر
 وفعل محذوف على اسم وحرف كذلك تناقذ الاسم على الفعل لكونه مستغنياً عن
 الفعل في الافادة لاحتياجه اليه فيها واشتقاقه عنه على الأصح فيكون الاسم
 اصلاً والاصل مقدم على الفرع وأما قلنا في الافادة لعدم استغناء الاسم عن الفعل
 مطلقاً لافتقاره اليه في العمل ثم قدم الفعل على الحرف لكونه مستقلاً في افادة
 المعنى بنفسه غير مفتقر إلى شيء بخلاف الحرف فإنه غير مستقل بنفسه في
 افادة معناه بل عفتقر إلى ضم كلمة أخرى اليه وكان ما لا يقتصر اصلاً وما يقتصر
 فروعاً والاصل مقدم على الفرع كما تلو ناعليك وان كانت الكلمة مختصرة في الاقسام
 الثلاثة لأنها أي الكلمة أما ان لا تدل فان قلت الضمير في قوله لأنها عائداً إلى الكلمة
 وهو اسم ان وقوله ان لا تدل بنا ويل المصدر بخبره فيصير معنى الكلام لأنها المأمور
 دلالتها وهو ليس بمستقيم لانه مصدر وحمل المصدر على الذات لا يصح اذ هو حمل
 الوصف على الذات وكذا يقال زيد ضرب قلنا الكلام محمول على حذف المضاف
 اما من الاسم هي لان حالها اما عدم دلالتها او دلالتها ومن الخبر لأنها اما ذات
 علم دلالتها او دلالتها على معنى مجرور تقدير الكف في نفسها مصفوة معنى يعني
 اما ان لا تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة ويمكن ان يكون في نفسها متعلقاً
 بقوله ان لا تدل وكلمة في بمعنى الباء أي ان لا تدل على معنى بنفسها لا بضم
 ضميرته وهو أي القسم الذي لا يدل على معنى في نفس الحرف قدم في وجه الحصر
 مع انه آخره في التقسيم لانه في اللغة الطوف كاسيا في ذكره مرة في طرف لانه
 واخرى في طرف لا يتدأ وخص ذكره في التقسيم بالانتهاء ليفتح إلى تلخيصه في المرتبة
 وقدمه في وجه الحصر اخذ في البيان عن القريب او لانه عدي والعدم مقدم

هو اسم والمبني الذي هو اسم ثم قوله مفرح احتراز به عن نحو قائمته فانه مركب
على الصحيح لدلالة قائمته على ان من له القيام ودلالة التاء على التانيث وهو ما مجوز
على انه صفة معني واما مرفوع على انه صفة لفظ واما منصوب على انه حال من ضمير
وضع وله اعتراض على كلا واحد من هذه الوجوه الثلاثة اما على الاول فلا ينبغي
ان اللفظ مرفوع للمعنى الذي يتصف بالافراد قبل الوضع بناء على انه اذا علق
فعل او شبهه بصفة يستفاد منه لان ما تعلق به هذا العلق كان متصفا به فهو
الصفة قبل تعلق ذلك العلق ولا يستفاد خلاف ذلك لا بضرب من التجوز والامر
ليس كذلك لان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب بعد الوضع واما على الثاني فلانه
لو كان مرفوعا على الوصفية للفظ يجب ان يذكره مقدما على ذكر وصف اللفظ الذي
هو الجملة اعني وضع لما تقر من وجوب تقدير المفرد على الجملة اذا وقعوا وصفاً
واحد واما على الثالث فلانه لو كان منصوباً على الحالية من ضمير وضع يجب ذكره
بجنبه لما عرفت من ان الشيء اذا كان صالحاً للحالية من الفاعل والمفعول جميعاً والى
تريد ان يجعله حالا من الفاعل وجب عليك ان تذكره بجنبه دفعا للاشتباه
فمفرد يكون صالحا لان يقع حالا عن المعنى اذ له صلاحية الوصفية للمعنى وماله
صلاحية الوصفية له صلاحية الحالية فتند وقوعه حالا من ضمير وضع يجب ذكره
بجنبه واجيب عن الاول بان يصار هناك الى الجواز كما يصار اليه في قوله تعالى اني
اراني عَصْرَ خَمْرٍ اذ تَطْمُتُ الْقُرْآنُ يستدعي ان يقول عبا الان سماه خمرا باعتبار ما يؤول
اليه وعن الثاني بان ذلك انما هو مذهب البعض والجمهور على انه ليس بواجب
وعن الثالث بان صاحب الكشاف قد اجاز ذكر الحال من الفاعل بجنب المفعول مع
صلاحية لكونه حالا من المفعول ايضا فيه يجب ذكره هذه الحال بجنب الفاعل
واما قلنا الوجوبه فذلك لعدم قبيته معنية لجعله حالا عن الفاعل وقد وجد
القربة لان الافراد والتركيب من اوصاف اللفظ لا يتصف بها المعنى والاحجاز
والحقيقة احق وايضا ان الحال عن الجرور الذي هو نكرة هو محض متنع لا متل
لما تقدم الحال على الجرور وانما الحال عن النكرة المحضه وكل ذلك متنع فيتمتع
بجعل مفرد اللفظ معنى فتعين كونه حالا عن ضمير وضع وعند التعيين لا يجب
ذكره بجنب الفاعل لانه لو كان الوضع مستلزما للدلالة اذ هي عبارة عن كون الشيء
حالا بل من العلم به العلم بشي آخر فني وجد الوضع وجد الدلالة لا محالة

محمد لا سم وتسمي به في باب
المعروف اليها مع العلم وسمي به محمد وادعى في باب اليمين واليمين
الثالثة يدعى اليها مع العلم وسمي به محمد وادعى في باب اليمين واليمين
المطابقة كلتيهما وصوب بنوه قدر على في قوله في قوله في قوله في قوله
في نفسها وادعى به في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
ان يكون مما لا يدعى به في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
مما لا يدعى به في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
بنفسه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
متعلق بها كما هو وخرج بها في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
باب صفة معنى او خروجها من خواصها في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
والاداء بعد في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
الفعل في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
الآن او عا لان اقترانهم بالرب ليس بحسب ادعاءه في قوله في قوله في قوله في قوله
واما نحو الصبر والغفوف فان مفرز بطلان الزمان لا ينافي مع عين ولا يكون
الاسم اعني الذي في الحال والاسم في بيان الاثر في الثالثة وحالها في
ففيه في زمان التكلم لا لا على ارماء واما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
عنه كرجل وعلمه خبر مبني في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
ايضا وان الاول من الاعيان والجثث وروى في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
كرجل وعلمه ولم يبق بعده وروى في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
المتعلمين ولا يرجي في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
في نفس الكلمة وعلى تعقل استقلاله اركان يدين به في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
الاسم وامتيازها عن اخويها لا يرجي منه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
فهم فان الشيء كما يعرف به كذا لك يعرف به علامته وخاصه فقال وعنا آفته اي
علامته الاسم حقيقة او حكما فلا يرد نحو قوله تعالى واذا قبلتم لا تسجدوا في الاضداد
ونحو اعجبني ان ضربت زيدا وزجوا صفة الكذب وجسق ممل فان اخبر عنه في
الامثلة الثلاثة الاول وان كان فعلا حقيقة وفي المثال الرابع ما ليس بكلمة حقيقة
لكثرة في تاويل الاسم فان الاول مادل بهذا القول الثاني بضميرك زيدا والثالث بالفظ

على سبيل المثال في قوله تعالى: "تسبوا بالعدم" أولان هذا القسم من الكلمات
 مقسم بـ "تسبوا" على معنى في نفسها والحال أنه قد اقترن معنى أي معنى
 الكلمة بحسب ما في الآية من الازمنة الثلاثة أي الماضي والحال والمستقبل وهو
 أي القسم الذي يدل على معنى في نفسه واقترن معناه بأحد الأزمنة الثلاثة
 أي على الاسم ههنا وإن كان آخره عنه في التقسيم لأن تعريف الفعل وجودي
 وتعريف الاسم عهدي والاعتماد تعريف بملكاية أو تدل أي الكلمة على معنى في
 نفسها والحال أنه لا يقترن معناه أي معنى الكلمة بحسب ما في الآية أي بعد ذلك
 الثلاثة وهو أي القسم الذي يدل على معنى في نفسه ولم يقترن معناه به الاسم
 أو مقيد ما اقترن المعنى وعدم اقترانه بقولنا بحسب الوضع لما سيأتي واعتبر
 ههنا بأن هذا الدليل لا يخلو من أن يكون عقليا أو نقليا فأما عقليا لا سبيل
 إليه لأن العقل لا يحكم بالحصر لأن القسم الأول يحتمل التقسيم عقلا إذا العقل لا ياتي
 يقسم غير الدال على المقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وإلى غير المقترن بأحد هاتين
 قسم من قسمي القسم الثاني يحتمل التقسيم عقلا إذا العقل لا ياتي أن ينقسم المقترن
 بالزمان إلى الزمان الماضي والحال والمستقبل ثم المقترن بالماضي أن ينقسم إلى الماضي
 القريب والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال أن ينقسم إلى المستقبل الدني والأخوة
 وكذا غير المقترن لا يمنع العقل أن ينقسم إلى مشتق وغير مشتق إلى الإتيان
 وإن كان نقليا لا سبيل إليه أيضا لأن الدليل النقلي ما يكون مقولا من واحد من
 العرب وهذا الدليل غير منقول من أحد من العرب حتى يكون حجة وأجيب بأن
 هذا الدليل عقلي ومقدماته اصطلاحية ونقيلية وبيان ذلك أننا وجدنا
 في اصطلاح النحاة أن الكلمة منحصرة في قسمين أحدهما مدال على معنى في نفسه
 والثاني ماما لا يدل على معنى في نفسه منحصرة في قسمين أحدهما ما يقترن بأحد
 الأزمنة الثلاثة والثاني ماما لا يقترن بأحد هاتين المقدمات منقولة عن أهل
 الاصطلاح وإذا ثبتت هذه المقدمات حكم العقل لما ذكرنا أن هذه قسمته بآراءه
 بين النفي والاثبات فيقتضي الحصر والالزام ارتفاع النقيضين واجتماعهما
 وكل منهما متعذر عقلا والدليل العقلي لا يلزم أن يكون مقدماته عقلية
 بل يكون عقلية وقد يكون نقلية حسيّة وقد يكون تجريبية على ما عرف في
 علم البزاة فحدد الاسم الفاء في جواب شرط محذوف أي إذا ثبت دليل الحصر

اللام الزايد معرفته فلا يحتاج الى حمل بل يكون ذلك حمل الشيء على نفسه في
 جوابه انما ذكرت من ان الحروف تزداد مع ارادة معانيها الافرادية فلذلك اختصار
 البعض واسار الى عند الزيادة تجرد عن معانيها والحمل على مذهب الثاني وآء الم
 النجاة لاختلافوا في آداة التعريف ذهب سيديويرة الى انها اللام وحدها زائدة
 عليها همزت الوصل لتعذر الابداء بالساكن وذهب الخليل الى انها ال مثل هل و
 ذهب اليرد الى انها هي الهمزة المفتوحة وحدها زائدة اللام للفصل بينهما وبين
 همزة الاستفهام ولما كان المختار عند المصرح ما ذهب اليه سيديويرة من اللام والهمزة
 بالرفع عطف على الدخول وبالجر على اللام ويراد بالدخول اعم منه ومن الحقوق وهو
 الاتصال لان الجر والتنوين لاحقان بالآخر وليسا داخلين على الاول وانما اختص
 الجر بالاسم لكونه علم المضاف اليه المختص به وفيه نظر لان الرفع والنصب يقعان
 والمفعولية المختصين بالاسم مع انهما ليسا مختصين به ولا نالاسم اختصاصا بالنصب
 اليه بالاسم الا ترى ان الجملة تقع مضافا اليه وهي ليست باسم والجواب عن الاول
 ان الرفع والنصب علما الفاعلية والمفعولية في الاسماء لا مطلقا بخلاف الحروف انه
 علم المضاف اليه مطلقا وعن الثاني بان الجملة اذا وقعت مضافا اليها نحو يوم ينفخ في
 الصور فهي مادل بالمفرد فالمضاف اليه لا يكون الاسم حقيقة او حكما وقيل لما اختص
 الجر بالاسم لكونه اثر حرف الجر المختص به وفيه ايضا نظر لان اختصاص المؤثر لايجوز
 اختصاص لاثر لان ان الصدية ولم تخصصا بالفعل مع ان اثرهما وهو النصب
 غير مختص به واجيب بان ذلك فيما اذا كان لللاثر مؤثرات شتى كالنصب ما اذا
 كان له مؤثر خاص فلا همسا كذلك ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر والتنوين اذ
 بهما ما عدا تنوين التزم لانه صرح باختصاصه في آخر الكتاب وهو اربعة اقسام تنوين
 التمكن وتنوين العوض وتنوين التذكير وتنوين المقابلة ويعلم من ذلك ان تنوين
 التزم مشتركة بين الاسم والفعل والحرف كما سيجي امثلةها في فصل التنوين وانما
 اختص غير تنوين التزم من التنوينات بالاسم لاقتضاءها الانفصال عما بعدها
 واققتضاء الفعل الاتصال بالفاعل فيكونان متنافيين فاذا قلت نون التاكيد ايضا
 تقتضي الانفصال مع انها تدخل على الفعل قلت انها التاكيد بالفعل كانت من مقامه
 فلا يعتد بالفعل به انفصالا ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يقتضي اختصاص لان الزاد
 ان يلحق بالاسم لا يلحق غيره من الفعل والحرف وذلك لاصح تعليل لا لامتثال الحرف

زعموا بالرابع بهذا اللفظ وانما لم يقل وخاصة لنكتة موجودة في لفظ علامته مفقودة
 في لفظها خاصة وهي ان الدلالة على وجود الشيء مأخوذة في مفهوم العلامة ودو
 الخاصة وان كان احدهما مستلزما للآخر وانما اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة الوجود
 لان العلامة اسم جنس يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى لفظ الجمع صحة
 عنه وبه اى صحة كون الشيء مخبرا به مع عدم صحة كونه مخبرا عنه فهي ليست
 الاسم كما سياتي نحو زيد قائم وانما اختص هذا المعنى بالاسم لانه لا يخبر بالاد
 ال على الذات في نفسه وطابقة والفعل والحرف ليس كذلك وما ذكر في بعض
 الكافية من انه انما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل قد وضع لان لا يكون
 مسندا فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه فيه نوع تام لان الاختصاص
 عبارة عن وجوده في الاسم وانتقائه في غيره من الفعل والحرف فهو لا ينضد
 على انتقاء الاسناد اليه في الحرف فلا يكون دليلا على الاختصاص فكان ادله
 بعض المدي والاضافة كغلام زيد المراد بالاضافة هم هنا كون الشيء مضافا
 حرف الجر ووجه اختصاصها بالاسم انها اما للتعريف او للتخصيص واللتعريف
 ولا يجوز اضافة الفعل للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى هذا الزائد لفادته
 ولا يجوز اضافة للتخفيف ايضا لانها انما هي بحذف التنوين وما يقوم مقام
 بوجده الفعل التنوين وما يقوم مقامه فلم يضاف للتخفيف واما قيدنا بالاضافة
 بتقدير حرف الجر فلا يشكل بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد
 حرف الجر لفظا لا تقدر بمررت ام طلق الاضافة ولم يقيد بها بتقدير جر
 ان القيد هو الابد منه لان الاضافة على الاطلاق تقع على ما كان بتقدير جر
 فلا حاجة الى القيد ودخل لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل
 حاجته الى التعريف لكونه خبرا او حقا ان يكون نكرة لتفيد المخاطب فان قيل
 الفائدة مبنية على كون النسبة مجهولة سواء كان الخبر معرفة او نكرة قلنا نعم لانه
 دخل في مفهوم السند فلذلك لا يفرق بينه ما يؤنون احدهما حكم
 الحرف فليس له معنى مستقل يصلح للاشارة اليه بالتعريف والتعريف وانه
 لام التعريف احتراز عن سائر الادات كلام الابد ولا لام الحرف لام الابد
 على لام التعريف اللام الزائد للتبيين وفيه نظر لان الحرف الزائد لم يرد
 الفاظها بالاعيان بل الى بها مع ارادة معانيها الافرادية والافعال على الترتيب

واعلم وصحة كون الشيء مخبرا به مع صحة كونه مخبرا عنه واما صحة كون الشيء مضافا اليه

[illegible]

[illegible]

لا يصور الا في الفعل والتصرف اي تصرف الفعل فاللام بدل عن المضاف اليه
 الى الماضي الى الماضي عني والمصدر وكونه امر مفعيلا ومفعيلا الامر وانما
 يستمر من مصدره فلا يكون التصرف اليهم بل يكون التصرف الى المضارع
 انه يستمر من مصدره والاتصال بالضم ترابيزة امر مفعلة ففعلت واما
 الضم ترابيزة المرفوعة بالفعل لانها مفعلة ففعلت فلا ينعى الا بما هو مفعول
 فيكون الفعل او مفعول به وحده وحده واما تسمية هذا الفعل فهو المفعول
 من الزوم تساوي المفعول والاصل مخصص به واما ان كان خفي وجازع
 بالتمهيد يبق وجذر وتصل للذات ساكنة قبله بالساكنة كخبر عن الله
 المتحر كرفاها مخصصه بالاسم وانما احتضنت هذه انما فعل كالمفعول في
 الفعل فلا تخفى الا به فاعا هو الفعل وماحق به الله صفات لانها مفعلة
 عن هذه التاء بما حقق من نالت نيت المتحر كذا لانه على تاليفها وقبيلتها
 المكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فمما صدقت تاليف في الامم جرم متصفت
 الساكنة بالفعل وانما الساكنة لم يقر بينها وبين سائر اللاحدة بل لا يسمي ساكنة
 او غير من اي من الاسم لحقة الاسم ونش الفعل وتصل نون التأكيد وهي المفعلة
 والتثنية سميت به لانها تقيدها التأكيد من غير فعل مطاوع ورجع
 بالفعل اليها وضعت التأكيد بالامر والمفتاد اذا كان مسبباً عن كل هذا هو
 قدر البحث في هذا الاسم عايد في هذا الكلام فلا يفسد هذا المقام والادراك
 الافعال ما لا يصح الاخبار به فلم يصح كونه علامة بالامر وانما هو الاستغناء
 الشرط والمجرأ احتياجه الى بيان معناه به يعجزها فصار وعجزها لاخبار
 محكومة به لان تلك الافعال تكون محكومة بها ويكون محكومة بها وان
 يصح كونه محكومة به او يصح اسناده الى شئ ولا يسند اليه نكان اوله ولم يخرج الى
 الاخبار به على هذا المعنى ويتأتى اي الفعل الاصطلاحي فعلا باسم صلح وسماه
 وانما كان الفعل اسما للمصدر لان المصدر هو فعل الفاعل حقيقة فيكون سمي
 من حيث الحقيقة والاصالة وانما سمي بالفعل الاصطلاحي على سبيل المجاز لانه
 الفعل الحقيقي وهو المصدر وتسميته للدال باسم جز مدلوله وانما هو مفعول
 فاعل الفعل الاصطلاحي من المصدر فهو الفعل بفهم الفاعل ولا الفعل كسر هالانه
 اسم بمعنى الشأن لا المصدر فمن حيث التضمن يستدعي ان يسمى فعلا بفهم السامع

جاس به من المحذور وغيره وقوله في نفسها اي في نفس الكلمة يخرج الحرف في قوله
 دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى يخرج الاسم فان قلت يخرج المضارع عن المحل
 قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترون بالزمانين قلنا انما
 اقترون زمانين صدق عليه لانه مقترون باحدهما الوجود الاحد في المثنى ولا مقترون
 بوجه في كل صنف وان الاشتراك لغلبة الراضع او يتعدده والمراد بالاقتران ههنا
 انهما يحسب لوضع ولا ينتقض المحل بالافعال التي لم يقتن معناها بزمان مثل نعم
 وعسى لان عدم اقترانها بزمان انما هو بعارض الاستعمال لا بسبب الوضع كضرب مثال
 لفعل الماضي ويضرب مثال للحال واضرب مثال للاستقبال او علامته اي علامته
 الفعل ان يصح الاخبار به اي كون الشيء مخبرا به لا عنه اي لان يصح الاخبار عنه وكون
 الشيء مخبرا عنه وانما قال ذلك لان عدم صحة الاخبار عنه شرط لكون صحة الاخبار به
 عام من بل فعل كما ان صحة الاخبار عنه شرط لكون صحة الاخبار به علامة للاسم فلما علم
 ان صحة الاخبار به على شقين احدهما ما يكون مع صحة الاخبار عنه وثانيه ما لا يكون مع
 عدم مرفوعه من علامات الاسم والثاني من علامات الفعل كما سبقت الاشارة
 اليه ووجه اختصاص هذه الاخبار به مع الفعل ان حق الاخبار به التذكير لا النكر
 به وقد وضع الفعل على التذكير ودخل قد وانما اخصت بالفعل لانها انما تستعمل
 مقربا لما خفي الى الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل المضارع نحو ان كذا وباقا
 يصدق او لتحقيق نحو قد يعلم المؤمن وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل والاسم وسق
 وانما اخصت بالفعل لانها موضوعة للدلالة على الاستقبال الوضعي فلا يكون الا في
 الفعل وانما قيدنا الاستقبال بالوضع احترازا عن زيد ضارب عذ وانما ذكر السين
 بحرفها باللام لان المراد سين معهود وهي سين الاستقبال لا سين الاستفعال نحو استغفر
 لله لا سين التحقيق نحو ساطلب ولا سين التحول نحو استجرح الطين ولا سين اصابة
 الشيء على صفة نحو استهجرة ولا سين الوقف بعد كاف المؤنث ويسمى هذا السين
 المسكنة نحو اكرمك سن وانما قدم السين على سوف لانه لا يشر على الاستقبال القريب
 دلالة سوف على الاستقبال البعيد والجزم بخول يفعل ولما يفعل وليفعل ولا
 يفعل ان تفعل افعل وانما اخص الجزم بالفعل لاختصاص مؤثره به وهو الجازم
 قلنا الاثر وذلك لان الجازم انما وضع لنفي الفعل كالمواوطلب للفعل كالمواو
 النهي عن الفعل كالا نهى او لتعلق شيء بالفعل كادواة الشرط وكل من هذا العا

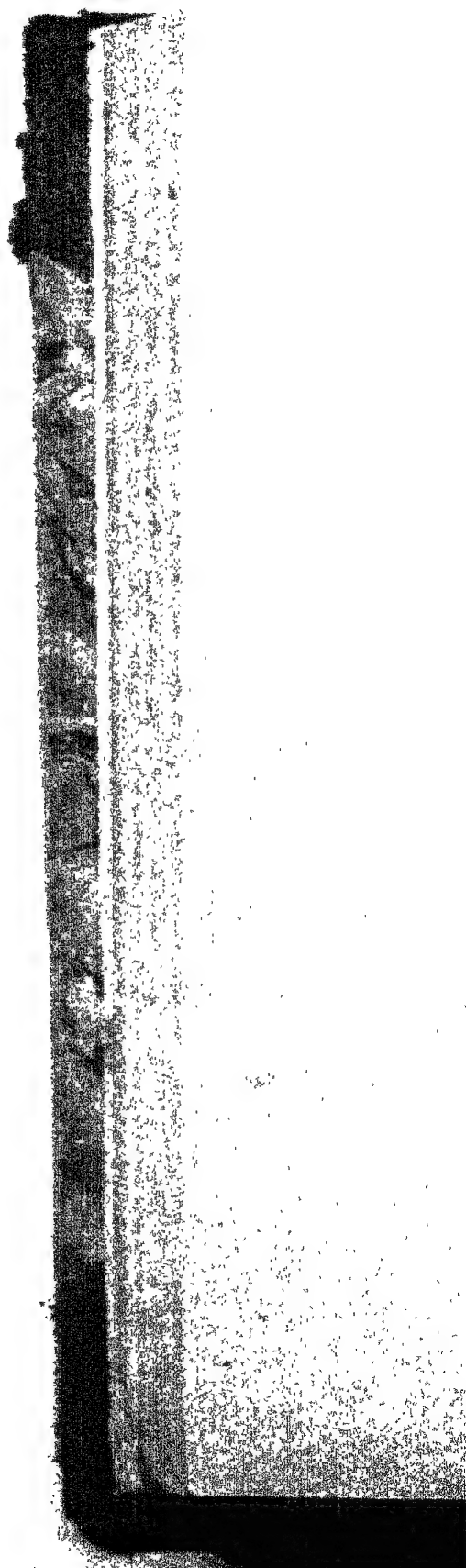
في الكلام حذف الحرف الجاء والحرف النون في كلامه في جملة في ذلك كقولهم
 فاعرفوا لعائلة ما استعير من علمه مال جده فلهو له من العلم في ذلك
 ان يريد بالهوائى التواضع اجتهد الحرف في كونه سور ثابتة يعيد في
 ذكر الفوائد بصيغة جمع اذكر انما الى الفوائد الحرف في كونه سور
 التواضع في قوله كالربط بين السور في كونه سور ثابتة يعيد في
 في ضرب او الربط بين السور في كونه سور ثابتة يعيد في
 فخذ اكرمة وغير ذلك في كلامه في كونه سور ثابتة يعيد في
 هو الحرف انشاء الله تعالى حال امره ايسره فلهو له من العلم في ذلك
 مراد من ذلك انما السور في كونه سور ثابتة يعيد في
 السور في كونه سور ثابتة يعيد في كونه سور ثابتة يعيد في
 فخذ ان يمد في عاده من كونه سور ثابتة يعيد في كونه سور ثابتة يعيد في
 والسور في كونه سور ثابتة يعيد في كونه سور ثابتة يعيد في
 الحرف في اللاحقة السور في كونه سور ثابتة يعيد في كونه سور ثابتة يعيد في
 و يفعل ليس الحرف من كونه سور ثابتة يعيد في كونه سور ثابتة يعيد في
 فخذ ان يمد في عاده من كونه سور ثابتة يعيد في كونه سور ثابتة يعيد في
 بالذات وانما قد المسند على اسناد اليه في التمثيل احتسابا على كونه مقصودا بالذات
 ويريد انما لم يزل في دجته من السور في كونه سور ثابتة يعيد في كونه سور ثابتة يعيد في
 لانه اعلى درجة من السور وايضا ان مسند كونها من السور في كونه سور ثابتة يعيد في كونه سور ثابتة يعيد في
 الا انها وانما في فضيلة السور في كونه سور ثابتة يعيد في كونه سور ثابتة يعيد في
 مقصود بالذات حيث لا يدرك على معنى في نفس السور في كونه سور ثابتة يعيد في كونه سور ثابتة يعيد في
 ذلك فاعلم ان طرفا في قوله اي طرفا من كونه سور ثابتة يعيد في كونه سور ثابتة يعيد في
 الحالية ويعرب المفسر به باعراب المفسر لانه تابع له لولا وقع الفراغ من تعريفها
 موضوعي النحو وهو الكلمة وبيان انحصاره في الاقسام الثلاثة من كونه سور ثابتة يعيد في كونه سور ثابتة يعيد في
 وعلا ما فيها وجوه تشبهاها شرم في تعريف موضوعي الاخر وهو كونه سور ثابتة يعيد في كونه سور ثابتة يعيد في
فصل الكلام هو في الاصل ما وضع له اسم به سواء كان كلمة على حرف واحد او اكثر
 او كان اكثر من كلمة واحدة وسواء كان محملا او موضوعا وله موضوع محدد في المعنى
 اذ لم يكن على صيغة مصادر الافعال التي تنصبها على المصدرية الا انه قد يستعمل استعمال

لا الفعل كسرهما والحاصل ان ما يسمى به مثل ضرب وهضم من الفعل بكسر الفاء
 هو لا يكون مدد رصصه ذان وانما انما منه من المصدر وهو انما يفترعا
 لا يكون هاء فلا يكون ذمة به واجب بان الفعل بكسر الزاء وجاء الى الالف على المصدر
 وحصل الحاصل به ايضا كذا ذكر في النون في بحث الحسن والقبح عند بيان المقدما
 في الرابع وتوابعه يسمى بعد الاسم اصله بشير الى ان المختار عند ما ذهب اليه البصري
 من اصل الفعل هو المصدر في الاشتقاق ولما فرغ عن بيان حال الفعل وعلامته
 في بيان حال الحرف بالاء انه يقال وحده الحرف كلمة موصوفة بقوله لا تدل على
 معنى في نفسه اني في بعض الكلمات الحرف كلمة تدل على معنى يشبه الحرف وغيره
 وخرج بقوله في غيره الاسم والفعل له معنى حاصل في غيرها المراد بقوله الحرف
 لا تدل على معنى في نفسه بل غيرها ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق لا بد من
 ذكر التعقيل عند ذكر الحرف كما مثل بقوله نحو من فان معناه الابتداء وهي كلمة
 من لا تدل على اي على الابتداء لا بعد ذكر ما منه الابتداء كالصورة والكوفة مثلا
 كما انما سرت من الصورة الى الكوفة فتدل فيه على معناها بعد ذكر الصورة التي يكون
 الابتداء واعتصم عليه بالاسماء الاربعة: الاضافة فانها لا تدل على ما منها الابتداء
 متعلقانها اجيب انه بان الواضع شبه عند وضع الحرف ذكر متعلقه لدل على معناه
 ولم يتبدل عند وضع تلك الاسماء ذكر متعلقانها فيكون ذكر المتعلق يشبه في ما هو متعلق
 الحرف بخلاف تلك الاسماء كذا لا بد من الموصولات واسماء الاشارات وضرب الاسماء
 حيث يحتاج في الدلالة على معانيها الى الاسئلة والمشار الى المعاني لا بد من اسماها
 بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستغناء عن الاسماء في معانيها
 لا يقع الاختيار عنه ولا تدل على تلك المعاني والامارات التي هي في غير
 تخصيص ولما كان الكلام السابق بعيدا وضع الحرف الميزان الا هو المطلوب في
 بالذات وهو المعنى المستقل بان الاستقلال به لا يورث فائدة لانه لم يحد في شيء مما
 يترتب عليه الفوائد من العلامات المذكورة ووضع الفاعل المقاصد والاستقلال بها
 على الفوائد توهم منه انه لا يجوز الاستقلال بالحرف ولا البحث عنه في الكلام لا يستقل
 بما لا يقيد بعت والاحتراز واجب دفعه بقوله والحرف في الكلام فوائده ولذلك اني
 بنقد يدعي الحرف في اللفظ للاهتمام بذكره لان هذا المقام بيان الحرف ويجوز ان يكون
 والحرف به تدركا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله

الشيخ ابن الحاجب اخص من الجملة ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تعريف الاسناد
 لا احتياجه معرفة الكلام اليه والاسناد نسبة احد الكلمتين الى ضم احد الكلمتين و
 نسبة مدلول احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد اي النسبة
 المخاطب فائدة يصح السكوت اي سكوت المتكلم عليها اي على تلك لفظة اي من
 شأنه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكوت المتكلم عليها
 لم يكن لاهل العرف مجال تخطئية ونسبة الى المقصود في باب الفائدة قد دخل فيه اسناد
 الجملة الواقعة خبرا او صفة ودخل فيه اسناد الجملة التي على مضمونه المخاطب قيل
 الاسناد هو حكم المفيد باحد جزئي المركب على الاخر نحو قام زيد فانك اذا قلت
 ذلك افدت المخاطب فائدة يصح سكوتك عليها بحيث لا تنتظر المخاطب للفظ
 آخر واذا قلت غلام زيد مثالا فلا يكون لاحد جزئي الكلام ويبقى المخاطب ينتظر
 المسند اليه والسند حتى يستفيد فان قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون مثل ضرب
 زيد كلاما لان المخاطب ينظر ان يبين المضروب ويقال عمره الى غير ذلك من المقصود
 كالزمان والمكان قلت المراد ان لا ينتظر المخاطب للفظ آخر مثل انتظار المسند اليه السند
 عند ذكر المسند اليه فقط او بالعكس وليس لا انتظار الذي في مثل ضرب زيد مثل
 هذا الانتظار فعلم الفاء في جواب شرط محذوف اي اذا كان الاسناد ما خونا في غير
 الكلام فعلم بذلك ان الكلام لا يحصل من تركيب الا من احد هذين التركيبين
 من اسمين اتى بكلمة من دون في كما اتى بغيره لانه اظهر الانسب بقوله التركيبين
 هذا التركيب على تركيب الفعل والاسم لان جزئيه يستحقان المقديم نحو زيد قائم
 ويسمى هذه الجملة جملة اسمية ايضا لكونها مصدرة بالاسم ومن فعل واسم قد
 الفعل على الاسم لان تقدم الفعل النسب لانه يصدر ببيان الجملة الفعلية نحو قام
 زيد ويسمى هذه الجملة جملة فعلية لكونها مصدرة بالفعل وينبغي ان يعلم ان
 الكلام لا يحصل من كل اسمين لانه لا يحصل من اسم الفعل ولا من كل فعل واسم
 لانه لا يحصل من فعل كان واسمه الاعلى قول من جعل اسماء الافعال الناقصة فاعل
 لها لكن التحقيق هو الاول وانما صرح المصنف رحمه الله تعالى بالحصر في تقيم الكلام
 لا في تقسيم الكلمة داعي ما ذهب الى ان الكلام يحصل من ثلثة تركيب كما استقف
 عليه في نحو يا زيد وقيل ان تعريف الكلام يستند الى اقسام ستة في بادى الاري
 بخلاف تعريف الكلمة وانما يحصل الكلام الا من هذين التركيبين اذ لا يوجد السند

است
 تخطئ

المصدر فيقال كلمة كلاما كما يقال اعطيتك عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وفي
الاصطلاح ما اشار اليه بقوله لفظ جنس يتناول المحدود وغيره من المهمات
والمفردات والمركبات الغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج المفردات
وقوله بالاسناد يخرج المركبات الغير الكلامية وانما اختار الاسناد على الاخبار
لان الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الاخبار والانشاء والباء في قوله بالاسناد
السببية اي تضمنها حاصل اسباب الاسناد ويجوز ان يكون الاصل اقنى
ملصقا بالاسناد وانما عدل عن لفظ تركيب مع انه المشهور المصطلح عليه في حد الكلام
الى لفظ تضمن لانه من احدهما انه لو قال تركيب لم يدخل في حد الكلام ^{لانه} ^{احد} ^{كلمتين}
ملفوظة واخرى مستتر في ملفوظة مثل اكرم فان المستتر لا يتصور تركيب مع
الملفوظة واذا قل تضمن دخل فيه والثاني ان الكلام قد يتركب من كلمات كثيرة
فوق اثنين فلو قال تركيب لم يدخل فيه هذا الكلام لان المتبادر من التركيب هو
تركيب من كلمتين لفظا بخلاف التضمن لكلمتين فانه يتناول ماضية كلمتان واكثر
واجب عن الاول بان المستتر عندهم في حكم الملفوظ حقيقة فيجوز التركيب بينهما
عن الثاني بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالسند اليه والسند هو
الكلمتان او ما يجري مجرىهما وماعداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة
عن حقيقة الكلام عارضة له فيصدق على مثل هذا الكلام انه مركب من كلمتين
وذكر في بعض الحواشي ان تضمن على تركيب لانه خسر الاستغناء عن صلة من
واحتياج تركيب اليها وعرض بان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب
والاولى التلطف بالمصطلح عليه واجيب بان المصطلح هو لفظ التركيب بمقابلة الافراد
فيقال هذا مفرد وهذا مركب والتضمن هنا يقع بمقابلة الافراد حتى يكون المصطلح
عليه لفظ التركيب واعلم ان النحاة اختلفوا في ان الكلام هو مترادف للجملة
ام لا فذهب صاحب الفصل واللباب اليهما مترادفان وكلام المصنف والشعير ان
الحاجب يميل الى ذلك فانهما قد اكتفيا في تعريف الكلام بذلك الاسناد مطلقا
ولم يقيداه بكونه مقصودا بذاته وذهب بعضهم الى ان الكلام اخص من الجملة
فيصير الاسناد في تعريف الكلام بكونه مقصودا بذاته فحينئذ يصدق الجملة على الجملة
الجزئية الواقعة اخبارا او حقا بخلاف الكلام ووقع في بعض شرح الكافية ان المراد
بالاسناد هو الاسناد المقصود بذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف وعند



لما ضيحه منا قلت ذلك على الفنايب وقد يحسن لما ضيحه ايضا فلا يرد ما ذكرت و
الله الموفق لاتمام امور ضلقة والمعين على اصلاح شئونه فهو يوسف لتمام هذه
الامر الذي نستره فيه ويعيننا على اصلاحه ونماذك الخيرة منهن والامم لبنيان
المسند في المسند اليه يعني ان الله تعالى هو الموفق والمعين ولا موفق ولا معين
سواه كما جاء في التنزيل حكايته عن شعيب عليه السلام وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب **القسم الاول** في الاسم وقدر تعريفه اي تعريف الاسم
وكذا بعض علامات في المقدمة فلا يغيره وهو اي الاسم يتقسم انقسام الكلي الى
الجزئيات الى معرب وهو ماخوذ من الاعراب وجاء المعنيين الاول الابطانة و
الظهار ومنه قوله عليه الصلوة والسلام النبي تعرب عن نفسها اي تفهم
وقول الشاعر واني لا كني عن قن وبغيرها وأعرب حيانا انا فاصارح و
الثاني ازالة الفساد والالتباس من قولهم عربت معدنة اذا فسدت فيكون الهمزة
للسلب فالمعرب بالمعنى الاول ظرف للمحل اظهار المعاني وبالثاني اسم مفعول لله يقال
افساده والتباسه باظهار المعاني المعتورة عليه لان في حقها فساد او التباسا
ومبني هو ماخوذ من البناء وانما سمي به لان المطلوب من البناء هو القرار وعدم
الاختلاف والمبني كذلك واصله مبني على صيغة اسم المفعول من بني بني
فاجتمعت الواو والياء والسابقة منهما ساكنة فايدلت ياء التثنية الياء
الياء فايدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء كما في مرثي انما كان الاسم مختصرا في
هذين القسمين لانه لا يخلو من ان يكون مركبا مع غيره او لا فان كان مركبا مع غيره
لا يخلو من ان يكون مشبها للمبني الاصل او لا فان كان هذا فهو معرب وان كان غيره
فهو مبني ويجتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للاسم وليس قسمين لانها
يشتملان الاسم والفعل والحرف واذا كان الاسم منقسم الى معرب ومبني فلذلك
احكامه اي احكام الاسم في بابين الباب الاول في بيان الاسم المعرب والباب
الثاني في بيان الاسم المبني وخاتمة في بيان سائر احكام الاسم ولو احقه غير
الاعراب والبناء **الباب الاول** في الاسم المعرب وفيه اي في هذا الباب مقدمة
وهي شاملة على اربعة فصول الفصل الاول في تعريف الاسم المعرب والثاني في بيان
حكم الاسم المعرب والثالث في بيان اضافة الاعراب والاربع في تقسيم الاسم المعرب
الى منصرف وغيره وثلاثة مقاصد التقصد الاول في بيان الرفع والثنائي

والسند اليه معا اي جميعا قال في القاموس تقول كذا معا اي جميعا وهو منصوب
على الظرفية والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه ويتعلق بما وقع حالا من مفعول
ما لم يسم فاعله اذ لا يوجد السند والمسد اليه كائنا كواحد منهما معا صاحب
اي عند في غيرهما اي في غير هذين التركيبين الحرف لا يقع مسندا اليه ولا بد للكلام
منهما اي من السند والمسد اليه لان الاسناد ما خوذ في تعريفه وهو يقتضي السند
والمسد اليه وقوله لا بد لا يفرق للكلام منهما من قولهم بدء بيده بكذا ففرق و
التبدل والتفريق وتبدل اي تفرق ولا عوض للكلام منهما من البدل وهو العوض
بشيء الجار والمجرور اعني للكلام متعلق بالمعنى اعني بد قول البغدديين حيث اجازوا
لاطالع الجار لا يترك تنوين الاسم الطول جوار له مجرى المضاف كما جرى مجراه
في الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه الصلوة والسلام لا مانع لما اعطيت ولا مغيب
لما منعت والبصريون اوجيوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارا للمضاف مثل
الاخير من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بيني الاسم فيه على الفتح كما فيها نحن فيه
محد وفا هو الخبر البدل اي لا بد ثابت للكلام وقوله منهما خبر مبتدأ محذوف
البدل المعنى منهما وهذا الجملة للسببية البتة لا محل لها من الاعراب لانها مستأنفة لفظا
ويجوز ان يكون منهما متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا يبد منهما اذا كان الكلام مخصصا
في التركيبين المذكورين فان قيل فاقض ما ذكر من انحصار الكلام فيهما بالنداء اي
بالنادي نحو يا زيد فانه يحصل من غير التركيبين المذكورين وهو الحرف والاسم مع
انه قسم من الكلام فينتقض الحصر والنقض اذ الضيف الى الاجسام يراد ابطالها اليها
واذا اضيف الى غيرها يراد باخراجه عما هو المطلوب فالمطلوب ههنا هو حصر الكلام
في التركيبين قلنا في جوابه ان حرف النداء الذي في نحو يا زيد قائم مقام ادعوا واطلب
لان تقدير يا زيد ادعوا زيد واطلب وهو اي كل واحد من ادعوا واطلب الفعل
واذا كان كذلك فلا ينتقض الحصر المذكور بالنداء ويستقيم ذلك الحصر لان الكلام
يحصل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي ولم يحصل من تركيب الحرف والاسم
كما ذهب اليه البرد فاقبل فعلى هذا يلزم ان يتم الكلام بمجرد كلمة يادون زيد قلنا
ان الكلام يتم بـ يادون زيد وذكر زيد كذا كسائر المفاهيم نحو ضربت زيد او وريد زيد
واذا فرغنا من المقدمة قلنا نلزم في الاقسط الثلاثة وهي الاسم والفعل والحرف فان
قلت كلمة الزمان المستقبل سواء كان دخلت على الماضي او غيره فكيف يستقيم

وعلى ما وقع موقعه كزال وعلى ما اضيف اليه كيوشد فان كل واحد من
ركب مع غيره ولا يشبه مبنى الاصل قلت اريد بقوله ولا يشبه ولا يناسب
المناسبة نعم المشاهدة والتضمن والوقوع موقعه وما اضيف اليه كيوشد
الى الاصل بيان نيتي لا يشبه مبنيا هو اصل المبنيات وليست من اضافة
المفعول الى المفعول ما لم يسم فاعله اي مبنيا اصله ولا من باب اضافة الظاهر
اليه مبنيا في صله ولا يحل الاصل ههنا على القانون لان في كل من ذلك فسا
ظاهرا اما في الاول فلانه يستدعي ان لا يكون الامور الثلاثة مبنية بل اصله
مبنى والا لم يكن كذلك اذ الحرف لا اصل لها الماضي والامر وان ثبت لهما
هو المصدر والمضارع فهو معرب وليس بمعنى اما في الثاني فلانه يستدعي ان
لا يكون الامور الثلاثة مبنية بعد اي الان واما في الثالث فلان الامور الثلاثة
لا يكون مبنية القانون لانها لم يكن على القاعدة وعلى تقدير التسليم فليس
من المبنى الا وهو بناءه مبنى على الفائدة فلا وجه لتخصيص هذه الامور الثلاثة
بمبنى الاصل واجيب عن الثاني بان الاصل ههنا بمعنى الوضع اي مبني في وضعه
بالنيتة الى وضعه بمعنى انه وضع لان يستعمل مبنيا وهذا معنى صحيح لا فساد فيه
قطعا وعن الثالث بان بناءه ليس بمعنى على القاعدة غير مسلم بل هي مبني عليه
وهي ما تقر عندكم من ان كلاما يوجد فيه موجب الاعراب فهو مبني فكل من الفاعل
الماضي والامر بغير اللام والحرف بناء ههنا مبني على هذه الفائدة فيكون مبني
القانون وهذا للفظ كان عاما في الاصل ثم طلب على الفعل الماضي والامر بغير اللام
والحرف والاطراد في وجه التسمية غير لازم اعني الحرف والماضي والامر الحاضر
بيان مبنى الاصل وقيد الامر بالحاضر احتراز من الامر الغائب فانه معرب بالا
واختلفوا في الامر هو مبني ام معرب والا صح انه مبني والحق بعضهم الجملة
بالاصل لان الجملة من حيث انها جملة اي من حيث لم تقع موضع المفعول مبنية
لها من الاعراب اصلا ومنهم من جعلها من مبنيات الفروع او مبني الاصل
يكون له اعراب لفظا ولا تقديرا ولا محلا والجملة معرب محلا فلا يكون من
الاصل وقال الشيخ الرضي الجملة قبل العملية لا توصف بالاعراب ولا البناء
عوارض الكلمة والكلام ثم ذكر المبرم مثال الاسم المعرب بقوله نحو زيد في
زيد فنصوله نحو خبر مبداء محذوف اعني هو وهو عائد الى الاسم المعرب والجملة

في بيان المنصوبات والثالث في بيان المجزورات وخاتمه في بيان الترابيع
 أما المقدمة ففيها فصول اربعة **فصل** في تعريف الاسم العربي قد مر على
 المبني لكونه اصلا اذ المقصود من وضع الالفاظ اظهار ما هو في الضمير وما
 هو الا بالاعراب اذ به يعلم ان هذا فاعل وذلك مفعول فان قيل كيف حكم ان
 الاصل في الاسماء الاعراب واصلا بالافراد وهي في الافراد لا يستحق الاعراب قيل
 انما حكم بذلك لانها لم توضع الا يستعمل في الكلام مركبة واستعمالها مفردة مخالف
 لغرض الواقع فيها والمفردات وان كان اصل المركبات فهو عارض لها لكون استعمالها
 مفردة اعرابيا وهواي الاسم العربي كل اسم ذكر كلمة كل في التعريف وان كان
 ذكرها في التعريفات مستندرا في اصطلاح اهل المنطق لانها لاحاطة بالافراد و
 التعريف لتحقيق لا بالافراد ولهذا من شرط الحد ان يستقيم على كل افراد الحد و
 لوجود الحقيقة فيه فانك اذا قلت الانسان حيوان ناطق يصدق هذا الحد
 على كل فرد من افراد الانسان فلو قلت الانسان كل حيوان ناطق لا يستقيم
 زيد اطلاقه مثالا فانه ليس كل حيوان ناطق الا ان للصفين رحمة الله تعالى
 لم يلتفتوا الى اصطلاحاتهم في الحدود وذكر التعريفات في قضاياهم يوقف
 جهاء الى المراد ومعنى الفاظ كما هو اللائق تركامهم للتكليف واحترازا عما
 لا يعينهم حصول مرادهم بدونها ثم قول كل اسم جنس شامل يتناول المقصود
 وغيره وقوله ركب مع غيره فصل احتراز به عما لم يركب مع غيره كالاصوات
 والاعداد من نحو واحد واثنان وثلاث وكالاسماء المعدودة من نحو الف باو ثا
 وثا و زيد وعمر و بكر ثم اختلفوا في التركيب ههنا فقال بعضهم المراد
 بالتركيب هو التركيب الاستادي لانه هو العلة للاعراب يتولد منها المعاني
 المقنضية للاعراب ورد بانها اذ كان المراد بالتركيب ذلك لم يدخل في التعريف
 سوى المسند اليه والمسند لكونها مركبان تركيبا استاديا وعند ذلك يخرج الضم
 اليه وغيره من المعنويات كالفاعيل الخمسة وما شاكلها عنه فالاولى ان يقال
 المراد بالتركيب التركيب مع العامل فيرد عليه البتداء والخبر الاعلى قول من يجعل
 كلامها عاملا في الاخر وقيل المراد بالتركيب بتركيب يتحقق معه العامل فيجوز
 فلا اشكال وقوله لا يشبه مبنى اصل احتراز به عما ركب مع غيره ويشبه مبنى اصل
 كذا في قام هو لا فان قلت صدق هذا التعريف على ناقص مبنى اصل كذا

15

16

17

صلاحيته ترتيب اختلافه الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جاري
 زيد وناهيل في أول الأمر أنه معرب ولم يوجد فيه اختلاف العوامل لأن نصيبا للتأني
 آخره عند حصول اختلاف العوامل والمراد باختلاف الثاني الوجود لعلاقة الملازمة
 بينهما لأن اختلاف العوامل يستلزم وجوده لاستحالة اختلافه بالوجود فكان
 من قبيل ذكر المذموم وإرادة اللازم وإنما اختار لفظ الاختلاف على لفظ الوجود
 لما ذكره قوله أن يختلف في صفة الشاكلة من محسنات الكلام وهو أن يذكر
 لفظ بصورة غيره لوقوعه في جنبه فيكون المعنى أن يختلف صفة آخره بوجوده
 العوامل بقا العوامل جميع حاصل سياقي تفسيره وإنما جمع العوامل على عوامل لأن صيغة
 الفاعل النكان صفة تجمع على فاعلون كناعرون وإن كان سماها جمع على فواعل
 كواهل لما صار العوامل ههنا ولم يكن له معنى الصفة مراد جمع على فواعل للأمر
 في العوامل للجنس لأنه إذا أتى على الجمع فلا يكون ههنا معهود الجمل على الجنس ويطل
 معنى الجمعية ولهذا اندفع ما يقيم كون العوامل جمعا وإنهاء ثلثة فيقتضى أن لا يتحقق
 المعرب إلا باختلاف ثلثة عوامل وليس الأمر كذلك لاختلافه في نصوصا على أنه مفعول
 مطلق لفظيا صفة لاختلافه أي يختلف آخره لاختلاف لفظيا وهو أن يكون
 حقيقة نحو جاءني زيد ورايت زيد ومررت بزيد أو حكما نحو رايت احمد ومررت باحمد
 فإنه اختلف فيه آخر المعرب اختلافا حكما لأن الفتحة في حالة الجر غير الفتحة في
 حالة النصب لكونها نائبة عن الكسرة أو هيئة أف آخره اختلافا تقديريا وهو أن
 من أن يكون حقيقة فهو هذا عصا وأخذت عصا وضربت بعصا أو حكما
 نحو جاءني موسى ورايت موسى ومررت بموسى هذه الأقسام الأربعة فما
 إذا كان الأعراب بالحروف والأقسام أيضا أربعة فإن الاختلاف اللفظي حينئذ إما أن
 يكون حقيقة نحو جاءني أبو بكر ورايت أياك ومررت بابيك أو حكما نحو رايت
 مؤمنين ومررت بمؤمنين فإنه اختلف فيه آخر المعرب اختلافا لفظيا حكما
 فإن الباء في حالة الجر غير الباء في حالة النصب لكونها نائبة عن الكسرة وكذا
 الاختلاف التقديري حينئذ إما أن يكون حقيقة نحو جاءني أبو القاسم ورايت
 أبا القاسم ومررت بابي القاسم مما حذف فيه الحرف لانتقال الساكنين فالأعراب
 فيه بالحروف مقدرة وقد اختلف آخره اختلافا تقديريا حقيقة أو حكما نحو
 رايت موفى البلد ومررت بموفى البلد فإنه قد اختلف فيه آخر المعرب اختلافا

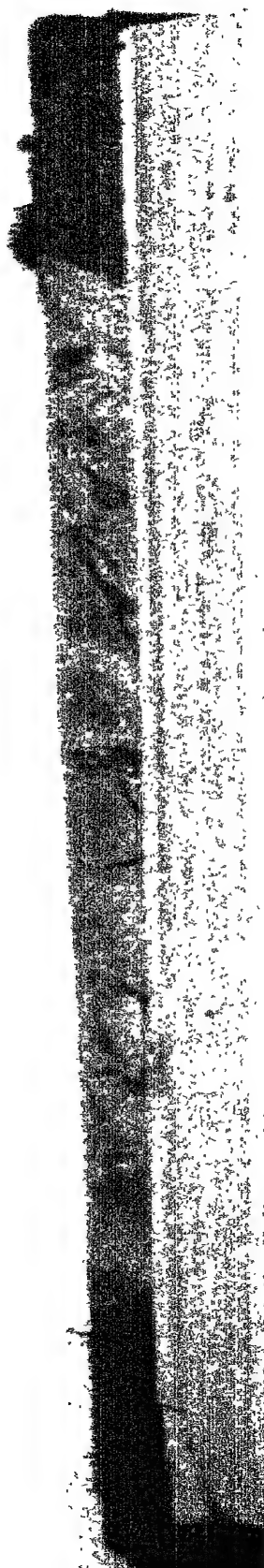
واجهه وصدق زيد تقديره هو اي اسم العرب نحو زيد الكائن في قام زيد
 لا زيد الكائن كونه وحال في غير مركب مع خبره فهو حال بتاويل الذكرة والقدرة
 متوحدا اي متفردا او مصدرا اقيم مقام الحال اليه ينفرد انفرادا او يكون قوله لا زيد
 وحده مع خبره على النحو الواقع خبر مبتدأ محذوف لعدم التركيب لتعليل العمل
 محذوف اي انما يكون زيد وحده اسما مع عدم التركيب اي لعدم كونه مركبا
 مع خبره ووجود التركيب شرط لحصول العرب ولذا اخذ في تعريفه فاذا انعدم
 الشرط انعدم المشروط لان الشرط ينتفي بانتفاء الشرط ولا هو لا الكائن في
 قام هو لا لوجود التشبيه اي المشابهة على ما سيجئ في بحث المبني اي لكون هو لا
 متبعا للمبني الاصل وعدم المشابهة شرط لحصول العرب ولذا اخذ في تعريفه فاذا
 فقد الشرط فقد المشروط لان الشرط يفقد بفقدان الشرط كما هو مقرر ان العرب لا
 يحصل الا بشروطين احدهما وجودي وهو وجود التركيب فتعرض له بقوله كل اسم مركب
 غيره والثاني عدي وهو عدم المشابهة بمبني الاصل فتعرض له بقوله ولا يشبه مبني
 الاصل ويسمى اليه اسم العرب متمكنا قال السيد قدس سره في حاشية المتوسط المتكمن
 هو الاسم العرب في الامة من حيث الاغراب والامكن هو الاسم العرب في المبني يسمى
 خبر متمكنا ثم لما فرغ من تعريف الاسم العرب شرع في بيان حكمه فقال فصل
 وحكمه في حكم الاسم العرب والاضافة ههنا بمعنى في ونظيره ضرب اليوم اي حكم فيه
 ولا يسيب ان الاختلاف حكم في العرب وبمعنى الادم والاضافة بادنى ملازمة ونظيره
 كوكب الخرقاء اي حكم له اختصاص بالعرب بملازمة الوقوع فيه فلا يرد ما يقال
 حكم الشيء هو الاثر الثالث بتدلك الشيء واختلاف آخر العرب اثر العامل دون اثر
 العرب فكيف يكون الاختلاف حكم العرب ان يختلف آخرون اي صفة آخرون بتقدير
 المضاف والافعال لا يكون مختلفا بحال ومعنى اختلاف الآخرون اضافة بصفة
 لم توجد قبلا او صرح باختلاف الآخري في بيان حكم العرب احتراز عن اختلاف
 غير الآخري فانه ليس حكم العرب كاختلاف الراء في امراء والنون في انهم تقول جاءني
 وانهم ورايت امرأتهما ومررت بامرأ وانهم باختلاف العوامل الباء للسببية
 يقولون يختلف السبب باختلاف العوامل وفي احتراز عن اختلاف الآخرة لا سبب
 باختلاف العوامل فانه ليس من احكام العرب كاختلاف آخرون لا سببا مقرر
 في نحو من اسلك من الرجل ومن زيد والمراد باختلاف الآخرة سبب اختلاف العوامل

لزم ان يراد بالعام افراد مختلفة لما هيته وهو غير جائز وايضا يلزم الحرف العامل
بتعميم الحرف المرادة بكلمته ما الا ان يراد حرف يصلح للاعراب او حركة غلة ساكنة
وهذا هو الاصول اذ التقدير الاول يوجب اخذ الاعراب في حده واخذ المحدود
في الحد يوجب الد وتوقف معرفة المحدود وعلى معرفة الحد وذلك باطل لا يقا
اختلاف آخر العرب لا يتأتى الا بحركتين فهو يقتضي ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا
لانا نقول المراد بالسبب المذكور ما ليس بتام اي ما يكون له شيء من التأثير في
السبب ولا يكون له تأثير تام فيه فيندرج الحركة الاولى في الاعراب لان لها شيء
من التأثير اذ الحركة الثانية غير موجبة للاختلاف عند فقد الحركة الاولى انما
يكون موجبة له حين وجدتها ويمكن ان يقر الحركة الاولى بعد السكون فتكون
حمايم به علة الاختلاف فصدق عليها انها لا يختلف بها آخر العرب لان الاسم
حينئذ معرب اي مركب لا يشبه مبنى الاصل اختلف آخرها من السكون الى الحركة
وان لم يكن في حال الاعراب ونظيره ما يقرأ رصعت هذه المرأة هذا الشايفان
هذا الكلام صادق وان لم يكن الرضيع المشار اليه شابا في حالة الرضاعة فكذلك انما
يصدق على الحركة الاولى انها اختلف بها آخر العرب من السكون الى الحركة وان
لم يكن الاسم معربا في حالة السكون ثم قوله يختلف آخر العرب خرج به حركة
خلاصي لانه آخر المبنى لا آخر العرب لان المضاف الى بياء التكلم مبني قبل دخول
العامل وانما يكون معربا بعد تركيبه مع العامل واخره انما يكون معربا بعد تركيبه
مع العامل واخره انما يكون مختلفا عند الاضافة وهي سابقة على التركيب مع العامل
يظهر انك تحذير في جاء في كلام زيد عن العنافة لا عن العرب ثم تضيفه فكان
يختلف هذه الحركة هو آخر المبنى البتة واعتراض على هذا التعريف بان الاعراب في
العرب يستويان في المعرفة والمجهالة وتعريف الشيء بما يساويه باطل وانما جعل
الاعراب في آخر الاسم لانه دال على الوصف من كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف
متاخر من الموصوف كالضمة والفتحة والكسرة تمثيل للاعراب وهذه الاحكام
الثلاثة ان كانت بالتاء تطلق على الحركات سواء كان بناء بيتا او غيرها اعرابية كانت
او غيرها كضمة وعدا لانها اذا اطلقت بدون قرينة يراد بها غير الاعرابية وانما
مجرورة عن التاء فلا يكون الا القاب للسند وما الرفع والنصب والحرف لا تطلق
الا على الحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات النائية ولا على غيرها

تقدير يا حكما واذا عرفت ذلك فاعلم ان جمهور الفخارة عرفوا العرب بما اختلف
اخره باختلاف العوامل وعرفه الشيخ ابن الحاجب بانه المركب الذي لم يشترط في
الاصل جعل ما عرفه به حكمه وتاثيره المستدل الشيخ على ذلك بما ذكر في
شرح كتابه الكافية حيث قال فانما اعرف العرب بما عرفه صاحب النجاة لا يلزم
منه تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف العرب ان يثبت له الحكم
وهو لاختلاف اخره باختلاف العوامل واثبتت هذا الحكم انما يكون بعد العلم به
فيكون هذا الحكم اخفى من العرب فلو عرف به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه
غير جائز قال صاحب المتوسط يمكن ان يجاب عنه نصرة للنجاة بان يقل لان
الغرض من تعريف العرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم بالاستعمال
العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان العرب على نوع من انواع الاسماء يطلق
بعد ان يعرف احد نوعيه ما يختلف اخره باختلاف العوامل باستعمال العرب
لما فرغ عن بيان تعريف العرب وحكمه اذ يتبين ما هو وصف لازم له وهو لا غير
ولكنه خلاف في تعريف الاعراب فمنهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عما يحصل
به الاختلاف من الحركات والحروف واختاره الشيخ ابن الحاجب استدلالهم انفقوا
على ان الاعراب الرفع والنصب والجواز انما يحصل بها الاختلاف لا نفس الاختلاف
منهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف واستدلوا بان الاعراب
ضد البناء والبناء لا يقع على الحركات بل الحركات ما به الاعراب ولما كان المختار
عند المصنف ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب عرف الاعراب بما عرف به فقال والاعراب
ما اي شيء به الباء للسببية والضمير للجواز راجع الى الاعراب اي الاعراب شيء
بسبب ذلك الشيء يختلف اعراب العرب وهذا السبب محمول على السبب
القريب كما هو التبادر وهو ما يكون سببا واسطة فلا يدخل فيه العوامل و
المقتضي والاسناد لكون هذه الامور اسيا با بعيدة للاختلاف لان العامل سبب
قريب للمقتضي وهو سبب قريب للاختلاف فيكون العامل سببا بواسطة
والاسناد سببا بواسطة والمقتضي سببا بواسطة والاعراب سببا بالاعراب
واسطة فكان هذا قريبا وقال الفاضل الهندي رحمه في تفسير ما هي حركة او حرف
فلا يدخل العامل والمقتضي والاسناد واعتراض عليه بعض الفضلاء بانه ان
اريد بكلمة ما الحركة يخرج الحروف وان اردت الحروف يخرج الحركة وان اردت جميعا

ذهب الى ان العامل ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص وهذا حد مطلق
العامل الاسم والفعل وورد عليه بانه ان اطلق الوجه المخصوص يدحوف لانه
في نحو يا زيد ويا ابا الاضافة في يا غلامي لانها توجب ان كون آخر الكلمة على وجه مخصوص
مع انها ليسا بعاملين وان اردت وجه مخصوص من الاعراب يلزم الدور على قولك ان
اخذ العامل في محل الاعراب قائلا بان الاعراب ان يختلف آخر الكلمة بانتقال العامل
وان اردت بوجه مخصوص من المقتضي يا بابه آخر الكلمة اذ المقتضي صفة قائمة بتمام
كلمة لا بآخرها وايضا يخرج عامل الفعل لانعدام المقتضي فيه فيكون تعريف نوع
العوامل والمفروض انه تعريف مطلق العامل واجيب بارادة وجه مخصوص من مقتضى
المقتضي للشبه التام بالاسم فلا يلزم الدور لان ما اقتضاه المقتضي اعم من الاعراب
مفهوما وان لم يصدق الاعلى ولا يخرج عامل الفعل لانه يصدق عليه انه يجب
كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مما يقتضيه الشبه التام وهو الشبه لفظا ومعنى
استعمالا على ما عرف فان قيل الشبه امر واحد فكيف يترتب عليه الامور المختلفة
من الرفع والنصب والحزم قلنا الشبه ثلاثة احوال اقربها ان يقع المضارع موزون الاسم
بنفسه واوسطها ان يقع موقعه بتاويل ادناها ان لم يقع موقعه بوجه في آخر
الاحوال يقتضي الرفع الذي هو قوى الحركات وفي اوسطها يقتضي النصب الذي
هو اوسط الحركات وفي ادناها يقتضي ما هو اضعف وهو الحزم فالشبه نكاح واحد
لكن له احوال مختلفة يقتضي كل منها هو انسب بتلك الحال ومحل الاعراب انطباع
كان وتقدر يا من الاسم اي المحل الكاش عن الاسم المعرب هو الحرف الاخير انما يقل
الاخيرة لان لفظه يذكر ويثبت ويخصص المحل بالاسم لانه يبحث عن احوال الاسم
والافعال الاعراب من الفعل المضارع ايضا هو الحرف الاخير ثم صيغة الفعل هذا المحصر
اليه هو الحرف الاخير لا غير جارية دفعا لتوهم من يتوهم ان محل اعراب التثنية والجمع المذكور
الاسم هو ما قبل النون فلا يكون حرفا خيرا لان هذا النون عوض عن الحركة والتنوين
للتثنية كانتا في الواحد فهو ليس بحرف الاخر بل الحرف الاخر هو ما قبل النون ولا
بين المعرب والاعراب والعامل ومحل الاعراب ذكر لجميع ذلك مثالا لقصد الايضاح
الامر فقال مثال الكل اليه كل ما ذكرنا من هذه الامور نحو قام زيد فقام الفاعل والظهير
والذي يسفر عن دخول الفاء التي وضعت للتعقيب على الفسر كون ذكر الفاعل تعقيب
ذكر المفسر وقام وقع مبتدأ بتاويل اللفظ وقوله عامل خبر ووزيد معرب والضمير

من غير الاخر واعراب الاسم اي الاسم العرب ثلثة انواع وذلك لان المعاني التي
 وضع الاعراب للدلالة عليها ثلثة الفاعلية والمفعولية والاضافة فيكون الاعراب
 الدال عليها ايضا ثلثة تكون الدال على حسب المدلول على قدره والالزم الاشتراك
 لو كان الدال اقل من المدلول والتزاد لو كان الدال اكثر من المدلول وكلاهما خلاف
 الاصل وانما سمي اعراب العرب انواعا واعراب المبني القابا لان كل واحد من ارفع والتصب
 المحذول على نوع من انواع المعاني فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدال عليها انواعا
 ايضا بخلاف اعراب المبني كالضم والفتح والكسرة فان كل واحد منها يدل على امر واحد هو الرفع
 فيكون القابا رفع محذور وعلى البدلية او مرفوع على الخبرية مبتدأ محذوف ونصب
 عطفا عليه وجرك وانما سمي الرفع دفعا لارتفاع الشقة السفلى عند التلفظ به
 والرفع مرتبة من اخيرة لكونه علما لما هو عمدة الكلام وانما سمي النصب نصبا
 لان تصاب لشقتين على حالهما عند التلفظ به ولا ينصب الفضلة اي يفتحها في
 الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وانما سمي المحجورا لان عامله محجور الفعل الى
 الاسم وكان الشقة السفلى ينجر الى السفلى عند التلفظ ثم افرغ من بيان الاعراب
 اراد ان يبين العامل لا يحتاج معرفة العرب للبيان العامل لانه معتبر في مفهومه
 كما عرف وجريان ذكره في حكمه وانما اخره عن بيان الاعراب لتوقف تعريفه على حصول
 الاعراب او على المعنى المقضي للاعراب فقال والعامل ما يرفع ونصب وجرح
 اعلم ان النحويين اختلفوا في تعريف العامل فمنهم من ذهب الى ما اختاره الفقه ومنهم
 من ذهب الى ان العامل ما به يتقوم المعنى المقضي للاعراب واختاره الشيخان
 الحاجب الكافية واعترض على هذا التعريف بان ليس بجامع اذ لا يصدق على
 عامل الفعل وليس بما نفع اذ يدخل فيه الاسناد فانه ايضا يتقوم به المعنى المقضي
 للاعراب واجيب عن الاول بان المراد من هذا التعريف تعريف عامل الاسم فلا
 ينتقض بخروج عامل الفعل وعن الثاني بان الباء للسببية فلا يدخل الاسناد
 لانه ليس بسبب بل هو شرط اوله لانه جلب قريب لحصول المعنى المقضي للاعراب
 بخلاف العامل فانه سبب بعيد لذلك لانه سبب قريب لحصول المقضي فيكون
 العامل سببا بعيدا له فان السبب البعيد مجاز ولا يكون ارادة المجاز في التعريفات
 لارادة المجاز في التعريف حيث يستحق الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي لا المجازي
 قلنا ان هذا المجاز مشهور في الاصطلاح فحين كون سببا بعيدا ههنا ومنهم من



خلاف الأصل وإنما قدم المفرد المنصرف على جملة المكسر المنصرف في الرفع
 لأن المفرد مقدم على الجملة طبعاً فقد مر في الرفع ليوافق الوضع الطبع أن يكون
 الرفع بالضممة والمنصرف بالفتح والجواب الكسرة ويختص به هذا المصنف بالمفرد
 وقد يذكر ويراد به ما يقابل الجملة كما سيأتي في بحث التميز وقد يذكر ويراد به
 ما يقابل المضاف والمضارع له كما سيأتي في باب المنادى نحو يازيد فإنه مقابل
 للمضاف والشبه به مثل عبد الله ويا طالعاً جلاً وقد يذكر ويراد به ما يقابل
 المثنى والجمع وهو المراد به ههنا وأورد عليه بأن كلا الأسماء الستة مقدر
 مع أنه ليست بمعربة بالحركات الثلاثة التامة وأجيب عنه بأن المراد بالمفرد المفرد
 من كل وجه يعني ما لا يكون مثنى ولا جموعاً ولا ملحقاتها وكلاً والأسماء الستة ملحقة
 بالمثنى لما بينهما إياه في الدلالة على الأمرين مع وجود حرف يوصل الأعراب آخرها
 وليس المراد في المفرد من كل وجه أن يكون مفرد اللفظ ومعنى حتى يرد عليه ما يقال
 من أن الأسماء الأضافية كالابن مثلاً ليس بمفرد من كل وجه بل لا تنافي بين
 في معنى المثنى فلو أريد بالمفرد ذلك لزم أن يكون الأضافات معربة بالحركات
 الثلاث لما ان التخصيص على الشيء في الروايات يوجب نفى الحكم عما عداه والامتناع
 والمنصرف قيد المفرد بالمنصرف احتراز عن المفرد الغير المنصرف فإن جزمه بالفتحة
 كما سيأتي الصحيح فيه احتراز عن المفرد المنصرف المعتل فإن أعراه ليس كذلك
 وهو أي الصحيح عند الحاجة جمع ناه كالقضاة جمع قاض وهو الذي يتكلم في علم
 النحو وإنما قال هذا احتراز عن الصحيح عند الصرفيين وهو ما لا يكون في مقابلة فانه
 وعينه ولا مة حرف مله وتضعيف وهرة مثل الضرب واختلفوا في سالم
 فمنهم من قال لا فرق بينه وبين الصحيح ومنهم من قال بينهما عموم وخصوص مطلقاً
 السالم عنده هذا القائل ما عرف الصحيح به والصحيح ما ليس بمقابلة فانه وعينه ولا مة
 حرف مله فحسب فكل سالم صحيح من غير عكس وإنما شرط خلوه من التضعيف و
 المسورة لا ترتب أحكام حرف العلة من الإبدال والحذف وغيرها فيهما وقوله
 وهو ما لا يكون في مقابلة فانه وعينه ولا مة يدل على أن الحرف العلة لو لم يكن
 في مقابلة ما لا ينافي الصحيح نحو ضارب ومضروب قيل إنما اختص الضاء والعين في
 اللام لليزان حتى يكون فيه شيء من حروف الشقة والوسط والخلق وقيل في وجه
 الاختصاص أن لفظ الفعل فرد من أفراد الاسم شامل لجميع الأفعال لأن ضميراً

والدال حرف الاعراب الانسب ان يقول والدال فعل الاعراب ثم اما كان ماهو
 معرب من كلام العرب تنقسم على قسمين الاسم المتمكن والفعل المضارع شرع في
 بيان ذلك بقوله واعلم هي كلمة تذكر في اول الكلام لتشويق السامع او ضمنا
 جانب الكلام ولا ريب ان الكلام بعد الطلب والتشويق اليه اوقع في الذهن كاستقام
 العلم في الحكيات والمعرف في الجزئيات سر بالعلم لا بالمعرفة لان ما يتعلق به من
 الفصول امر كلي لا جزئي ولما كان الفهم متعلقا بسابق الكلام لم يكن الامر به مناسباً
 لهذا المقام ولم يقل اقرأ لان المقصود هو الداية لا القراءة آنزي لئلا يشوب
 شيء في الكلام العرب الا الاسم المتمكن قد مره لصالته في الاعراب وقيده الاسم
 بالتمكن لان من الاسم ما لم يكن متمكناً لم يكن معرباً والفعل المضارع وصف الفعل المضارع
 لان من الفعل ما لم يكن مضارعاً لم يكن معرباً هذا اذا لم يتصل به دون التأكيد ولا
 نون جمع المؤنث وانما لم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاءً بما ذكره في بحث الفعل ويجوز
 حكمه اي حكم الفعل المضارع في القسم الثاني وهو الفعل انشاء الله تعالى فهو لما فرغ
 عن بيان حكم الاسم المعرب شرع في بيان اصناف اعرابه فقال في فصل في اصناف
 اعراب الاسم وهي تسعة اصناف جمع صنف وهو اخص من النوع مطلقاً ولما كان الرفع
 قد يحصل بالضمرة لفظاً او تقديراً وقد يحصل بالواو وقد يحصل بالالف كذلك وكذا
 النصب تارة يكون بالفتح لفظاً او تقديراً وتارة يكون بالكسرة وتارة يكون بالالف
 كذلك وكذا الجر بما يوجد بالكسرة لفظاً او تقديراً او بما يوجد بالياء كذلك والاسماء
 تختلف في استحقاق اقسام الرفع فبعضها تستحق الرفع بالفتح وبعضها تستحق
 بالواو وبعضها تستحق بالالف وكذلك الاسماء تختلف في استحقاق اقسام النصب
 بالجر قسم المصدر باعتبار الاستحقاق اصناف الاعراب يتنوع احوالها في الاصناف الاعرابية
 ولما كان الاعراب اللفظي هو الاصل والاكثر قد مره على التقديرين فقال الاول
 من تلك الاصناف وانما جعل هذا الصنف اول الاصناف لكونه اشرفها لانه
 اصل من وجهين احدهما كونه بالجر كات واصل الاعراب ان يكون بالحركات و
 الاعراب بالحروف خلافاً للاصل والثاني كونه بالحركات الثلاث واصل الاعراب
 ان يكون بالحركات الثلاث والاعراب بالحركات
 خلافاً للاصل والثاني كونه بالجر كات واصل الاعراب ان يكون بالحركات الثلاث
 كون اعراب الاول بالحركات الثلاث وهو اصل وكون اعراب الثاني بالحركات الثلاث وهو

نقع عليها بعد استراحة اللسان فيجمل كل حركة نحو وصول ويسر وقاية و
نحو ذلك بعد السكوت لا يثقل عليها الحركة اية حركة ويختص هذا الصنف بالجمع
المكسر وصف الجمع بالمكسر احتراز عن الجمع السالم بالالف والتاء والواو والنون او
بالياء والنون المنتصرف صفة ثانية للجمع واحتراز به عن الجمع المكسر الذي المنتصرف
كرجال مثال الجمع المكسر المنتصرف ثم اورد مثالا للكل وقال تقول جاري في يد ودلو

ظبي ورجال في الرفع ورايت زيدا ودلوا وظبيا ورجالا في النصب ومرت زيدا ودلو وظبي
ورجال في الجر وما فرغ عن بيان ما يعرف بالحركات الثلاث شرع في بيان ما يعرف بحركات
ويجمل فيها الفتحة على الكسرة فقال الثاني اي الصنف الثاني من تلك الاصناف ان

يكون الرفع بالفتحة والنصب بالجر والكسرة ويختص اي هذا الصنف بجمع المؤنث السالم
قد مره على غير المنتصرف لانه اوضح اذ معرفة غير المنتصرف يحتاج الى التطويل ولان
اعرابه يزول عنه ثم قوله السالم بالجر على انه صفة الجمع لاصفة المؤنث كما يتبادر من
كون السلامة صفة للمفرد لان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وثانها
السلامة حال مفرد وما هو بل عرف من الموصوف لان المضاف الى ذى اللام وغير
من المعارف له حكم المضاف اليه وتعرفه مثل تعريف المضاف اليه هذا عند
سيبويه واما عند المبرد فتعريف المضاف انقضى من تعريف المضاف اليه لانه
ليكتسب التعريف من المضاف اليه فنحو الظريف في قولك رايت فلانا رجل
الظريف بدل عند المبرد وصفة عند سيبويه فكذلك السالم على مذهب سيبويه لا اليه
واما وصف جمع المؤنث بالسالم احتراز عن الجمع المكسر كجمع حمراء فان
اعرابه بالحركات الثلاث وينبغي ان يضم الى جمع المؤنث السالم اولات جمع ذات من
غير لفظ كما ضم الى جمع المذكور السالم ثم اعترض عليه بانه يدخل فيه نحو ستين
وسبعين وقلدين وارصدين لكونه جمع المؤنث السالم مع انه معرب بالحروف ويخرج
عنه سحالات وسفرجات من جموع المذكور واجيب عنه بان المراد به صيغة جمع
المؤنث على حذف المضاف فيتناول نحو سحالات وسفرجات لانه على صيغة
جمع المؤنث السالم ويخرج عنه سبعين وستين لانه على صيغة جمع المذكور السالم
اصطلاحا وبيان المراد جمع المؤنث وما على صيغة حذف المعطوف وحذفه مع
اول المعطوف غير غريب في كلامهم واما النادر حذف حرف عطف فقط ويمكن
ان يحاط المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف وتاء الجمع على عموم المجازات

معناه فعل النضر وضرب معناه فعل الضرب الى غير ذلك ولا شيء غيره من الكلمات
 كذلك وهذا الوجه اول ثلثا يرد عليه بمثل عمل وسمع ومنه فأنزلت واجتصم
 الميزان بالثلاثي ولم يكن رباعيا او خماسيا قلت انه لو كان رباعيا او خماسيا لم يكن
 وزن الثلاثي به الا بحذف حرف واحد واكثر ولو كان ثلاثيا لم يكن وزن الرباعي
 الخماسي به الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عند هم اسهل من الحذف ولهذا
 قيل ادعاء زيادة الهاء في امهات احسن من ادعاء حذفها في امات فأنزلت لم قدم
 الهاء ثم العين ولم لم يعكس قلت التكتة في ان الفاء اخف الشفطة وهي بقدمه على
 نحو بها ثم لو اخر العين عن اللام لزم ان يكون الخفيف في طرف والثقل في طرف فلم
 يكن معتدلا فتعين ان يكون العين في الوسط والخفيف في طرفه الحصول الاعتدال
 في الوزن ما لا يكون في آخره هذا يدل على انه لو كان في اوله واوسطه حرف علة
 لا ينافي في الصحيح عند النجاة وانما عرفوا الصحيح بذلك لان بحتمهم يقع عن آخر الكلمة
 حرف علة وهي الواو والياء والالف التي اصلها واو وياء الا في اسماء اللازمة بها
 ويجمعها لفظ واي وانما سميت هذه الحروف بحرف العلة لكثرة تغيرها من حال
 الى حال مثل العليل المتغير المزاج وبحروف المد لتولدها بمد الحركة فان الواو متولة
 بمد الضم والياء بمد الكسر والالف بمد الفتح ولذا كانت الواو اختاصة والياء
 اخت الكسرة والالف اخت الفتح اي مناسباتهن بحروف لين لكونها ضعيفة كلفها
 بمنزلة النفس ولذا لا يحتمل الحركة الثقيلة ثم اعلم ان هذه الثلاثة اصلية كانت ولدت
 اكانت ساكنة تسمى حروف اللين فان كانت حركة ما قبلها موافقة لهائته خرج حرف
 مد ايضا فالالف لدوام سكونها وانفتاح ما قبلها حروف مد ولين دائما واما
 الواو والياء فتكونان تارة حروف مد ولين وتكونان تارة حروف لين ولا مد واما
 كانتا متحركتين فلا يكونان حروف لين ولا مد بل هما بمنزلة الحرف الصحيح نحو يسر
 ووعد كزيد مثال للمفرد المنصرف الصحيح والجاري مجرى الصحيح معطوف على قوله
 الصحيح وهو ما يكون في آخره والياء ما قبلها ساكن كدلو وضي مثالان للجاري مجرى
 الصحيح وانما كان هذا جاريا مجرى الصحيح ولمحقا لانه حرف العلة بعد السكون
 لا يتقل عليها الحركة لمعارضته خفة السكون نقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
 مثلهما بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يتقل عليه الحركة بل السكون
 يعني في الابتداء التلظظ اية حركة كانت لقوة التكلم في الابتداء لان هذه الحركة

ويختص به الصنف بغير التصرف أي غير الجاري عليه حكم الانصراف
 واكتفى فيه بالفتحة في حالة النصب والجزماسيا في عند بيان حكمه كما تقول
 أحد في الرفع ورايت أحمد في النصب ومررت بأحد في الجزم لما فرغ من بيان ما يعز
 بالحركات لفظا شرع في بيان ما يعز بالحروف لفظا فقال الرابع أي الصنف الرابع
 هي تلك الأصناف أن يكون الرفع بالواو والنصب بالالف الجر بالياء ويخص
 هذا الصنف بالاسماء الستة حال كونها مكسرة لأنها إذا كانت مصغرة كان أعرابها
 بالحركات نحو جاءني أخيك ورايت أخيك ومررت بأخيك مضافه حال بعد حال
 لأنها إذا كانت مصغرة كان أعرابها أيضا بالحركات نحو جاءني أخ ورايت أخا ومررت
 بأخ إلى غير ياء المتكلم لأنها إذا كانت إلى ياء المتكلم كانت إنشائية ومعرية لم يربا
 تقديرها نحو جاءني أخ ورايت أخ ورايت أخ ورايت أخ ورايت أخ ورايت أخ
 بأن قوله مضافه إلى غير ياء المتكلم مغنى عن قوله مكسرة لأنه إنما احتزن بقيد
 الإضافة من حالة الأفراد وبقيد الإضافة إلى غير ياء المتكلم عن حالة الإضافة
 إلى ياء المتكلم لعدم حروف صالحة للأعراب في آخرها في هاتين الحالتين
 وهذه حلة موجودة في حالة فكان هذا القيد احترازا عن حالة التصغير أيضا
 وكان ذكره كذا كقيد كونها مكسرة وهي له الاسماء الستة أبولك ولولك وهولك
 لمن عبارة عن الشيء المتكرر الذي يستشنع ذكره من العورة والفعل القيم
 وحولك بكسر الكاف لأنه خطاب للمؤنث لأن للمع ابوالزوج أو عصبة على حسب
 الاختلاف فلا يجوز إضافته إلا إلى المؤنث وهذا الأربع منقصات ولويات
 يدل عليه أبوان وأخوان وهنوان وهوان وأصلها أبو وأخو وهنو وجمو
 فوك أصله فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وفوك أجوف وأوي
 هاء إذا صل فوه فخذ فاهاء نسيان ثم قلبت الواو ميلا لأنه لو لم يقلب لدار
 الأعراب على العين كما في يد ودم فجب قلبها الفاء لتحركها واقتتاح ما قبلها
 فبقي العرب على حرف واحد عند اللقاء الساكنين ثم إذا اضيق إلى المتكلم
 أو غيرهما يزول حلة قلبه مما هو خرف السقوط عند اجتماع الساكنين فيعود
 إلى أصله فيقال فوه وذو مال وهو ليف مقرون بالواوين إذا صل ذوو
 إضافة إلى اسم الجنس لأن إضافته لا يجوز إلا على الشذوذ وإنما اعربت
 هذه الاسماء بالحروف لمشابتها بالمتن في الدلالة على الأمرين أن كان العمل

فيه نحو سجات ويخرج عنه نحو سنين وانما لم يقل بالجمع بالالف وقار
 الجمع يشير الى ان الاصل في هذا الحكم هو جمع المؤنث السالم دون غيره من
 المجموع وانما جعلت الفتحمة تابعة للكسرة في جمع المؤنث السالم لكونه فرعاً ما جمع
 المذكور السالم وقد جعلت الفتحمة فيه تابعة للكسرة فجعل في الفرع ايضاً كذا لانه
 يلزم مزيد الفرع على الاصل والمزيد يكون الاعراب بالحركات محتملة ضرورة
 لعدم ما يصلح الاعراب في آخره من الحروف ولان الاعراب بالحروف في المجموع
 صار اصلاً اي معتبراً مستقلاً فصار الاعراب بالحركة فيها كما نفع فرع فيها فان
 قيل الدليل الذي يدل على اصاله الاعراب هو كونه حقيقياً والاعلى المعاني الحرف
 على الاسم من الفاعلية والمفعولية والاضافة التي وضع الاعراب للدلالة عليها
 بلا واسطة بخلاف الحروف فانها مع كونها ثقيلة بالنسبة الى الحركات لا
 تدل على المعاني الا بواسطة الدلالة على الحركات فالواو تدل على الضمة كونهما
 اختاً للضمة من حيث انها تحصل باشباع الضمة والالف تدل على الفتحمة كونهما اختاً
 الفتحمة من حيث انها تحصل باشباع الفتحمة والياء تدل على الكسرة لكونه اختاً الكسرة
 من حيث انها تحصل باشباع الكسرة فهذه الحركات تدل على المعاني والدلالة
 على ما هو المقص بلا واسطة اظهر منه بالواسطة فان قلت فلا فرق بين هذه
 في المفرد وغيره من التنشئة والجمع فكيف يكون اصلاً في المفرد وفرعاً في غيره فظنا
 ان هذا الدليل في الجمع متروك يدل على اخر اقوى منه وهو ان الجمع فرع والاعراب
 بالحركة اصل وجعل الاصل للفرع غير ملائم كتعليق الدرع على عنق الخنزير فكانت
 الفرعية في الجمع المكتبة الاعراب بالحروف دليلاً ما خذوا الدليل الذي كونه الدال
 على اصاله الاعراب بالحروف بالحركات متروك والمتروك كالمعدوم فكان
 مقتضى الدليل في الجمع هو الاعراب بالحروف في الجمع مقتضى الدليل فكان اصاله
 بخلاف الاعراب بالحركات فكان فرعاً عطاء الحركة التي اقتضى فيه الدليل الحرف
 خطاً للربقة الارتفاع عن منزلة يتعلق الدرع على عنق الخنزير الذي غير ملائم
 سخر منه بلا تكرير تقول من مسلمات في الرفع ورايت مسلمات في النصب
 وممرت بمسلمات في الجر ثم لما وقع الفراغ عما عراب بحركتين وحل فيه الفتحمة على
 الكسرة اخذ في بيان ما عراب بالحركتين وحل فيه الكسرة على الفتحمة فقال الثالث
 اي النصف الثالث من تلك الاصناف ان يكون الرفع والنصب والجر بالفتحمة

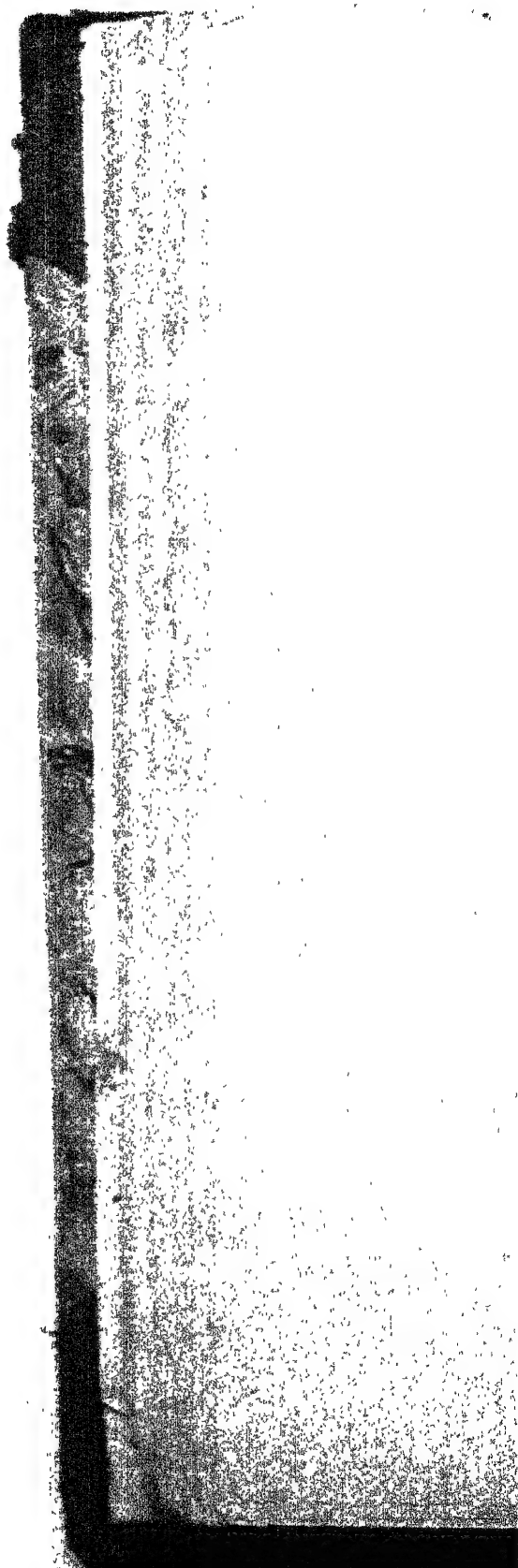
والاصل هذا الذي اختصاه الدليل الحرف في المعنى الذي لم يغير في ما هو قديمه وما كان يكون كذلك من خلاف الاصل والاعراب بالحروف

ذروي فيه كذا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل ووعي جانب
 اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون اعرابه تقدر بريا
 لان آخره الالف يسقط الالتقاء الساكنين واذا اضيف الى الضمير الذي هو الفرج
 روعي جانب معناه الذي هو الفرج واعرب بالحروف التي هي الفرج نحو جازيها
 ورايت كليهما ومرت بكليهما فلهذا قد يكون اعرابه بالحروف باضافة الى ضمير
 وفيه بحث لان الاسماء الستة مفرده لا تعظم مشي المعنى لانها لو كانت من الاضافات
 تدل على امرين كالمثنى ولم يعمل فيها الاعتبارين في حالة الاضافة الى المظهر المضم
 فعلم ان كونه مشي المعنى لا يكفي لكون اعرابه بالحروف الثلاثة في الاحوال كلها
 واثنان واثنان مرفوعان لانها معطوفان على قوله كذا فانه مرفوع باختيار
 محذوف اذ التقدير ويختصر بالمثنى وما الحق به وهو كذا واثنان واثنان
 وهذا التاويل يتاقي في قوله وعشرين مع اخواتها فانه مرفوع لانه معطوف
 على قوله والواو بالرفع بانه خبر مبتدأ محذوف اذ التقدير هناك ويختصر بجمع
 المذكور السالم وما الحق به وهو الواو وعشرون تقول جاء في الرجال كذا واثنان
 واثنان في الرفع ورايت الرجلين كليهما واثنين واثنين في النصب ومرت
 بالرجلين كليهما واثنين واثنين في الجر ثم افرغ عن بيان الاسماء التي تعرب بالرفع
 ورتبها بالالف فقال السادس اي لصف السادس من تلك الاصناف ان يكون الرفع
 بالواو والمضموم ما قبلها والنصب والجر بالياء المكسور ما قبلها ويختص اية
 هذا الصنف بجمع المذكور السالم احترز به عن الجمع المكسر نحو رجال ولا به ههنا
 من تقدير مضاف اي صيغة جمع الذكر ليدخل فيه نحو سنين وثنين وقلين لانها
 مجموع المؤنثات ويخرج عنه نحو سجلات وسفر جلات ومن تقدير معطوف اي
 جمع المذكور السالم وما على صيغة فدخل فيه نحو سنين ويخرج عنه نحو سجلات
 ويمكن ان يقال المراد به باجمع بالواو والياء والنون على عموم المجاز فيندرج فيه
 نحو سنين ويخرج عنه سجلات الا انه لم يقل لك ليشير الى ان العرف في هذا الحكم
 هو جمع المذكور السالم والواو هو جمع ذو من غير لفظه فان قلت هذا اسم قد وجد
 في آخره واو قبلها ضمة ولم يوجد في كلامهم مثلك قلت الواو فيه في معرض
 التغير فلم يعبا به او نقول لما كان الواو فيه مقام الضمة صارت كها ضمة
 لاواو وكان لا ير مثلك فانه اسم في آخره واو قبلها ضمة لان واوه غير

بالاضافة الى ان الاسماء التي تعرب بالرفع والجر والنصب

له وجود ما يصلح للاعراب في اواخرها واعترض بان اعراب هذه الاسماء الستة
 بهذه الحروف الثلاثة جائز ام واجب فان كان جائزا لا سبيل اليه لانه يفتقر بذوقنا
 اعرابه بالحروف واجب وان كان واجب لا سبيل اليه ايضا لان الاعراب فيما عدا
 من الاسماء الخمسة جائز لا واجب لانها قد تعرب بالحركات الثلاث لفظا كما تقول
 هذا ابيك ورايت ابيك ومرت بابيك والجواب عنه ان هذا القضية ممكنة
 بامكان العام اي رفع هذه الاسماء الستة بالواو ونصبها بالالف وجوها بالياء
 بالامكان العام اي عدم اعرابها بهذه الحروف غير لازم واما اعرابها فيحتل اللزوم
 كما في ذو ويحتل عدمه كما في غيره تقول جاءني اخوك في الرفع ورايت اخاك
 في النصب ومرت بابيخيت في الجر وكذلك البواقي اي مثل مثال الاخ المذكور
 امثلة البواقي من الاسماء الخمسة ثم لما فرغ من بيان الاسماء التي تعرب بالحروف
 الثلاثة شرع في بيان الاسماء التي تعرب بجر فين ورفها بالالف فقال الخامس
 اي المصنف الخامس من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالالف والنصب والجر
 بالياء المفتوحة ما قبلها ويختص به هذا الصنف بالثنى وكلا وكلا وكلا ولم
 يذكره اكتفاء بذكره الاصل فكان ذكره مغني عن ذكرها واورده عليه بانه ذكر ثنائيا
 مع انه فرع اثنان واجيب بان الاصل هو ان يذكر الفرع لكن لما كان الفرعية يجوز
 الاكتفاء عنه بالاصل فالفرعية وجب لجواز الترتك لانه يوجب ذلك وايضا ذكر ثنائيا
 فيمدل على ان حكم الوثنية حكم المذكور وايضا لما كان اثنان واثنان على صورة
 المثني وليس بثنيتين حقيقة ذكرهما علاحا لدفع توهم انهما شئتان حقيقة
 قال الكوفيون الالف في كلا وكلتا للثنية ولزم حذف نونها للزوم لاضافة
 قالوا اصحاب ما كل للمفيد للاساطرة في الواحد ورجوع ضمير الى الواحد وبقاء
 الالف عند الاضافة الى الظاهر نصيا وجرا دليل ظاهر على انه مفرد وليس
 بثنية مضافا حال من كلا الى مضمرا في مضمركان وفيه احتراز عما اذا كان
 مضافا الى مظهر فان حكمه حكم مضافا نحو جاءني كلا الرجلين ومرت بكلا
 الرجلين وكنايته يعرفونه مضافا الى مظهر ايضا اعراب المثني وذكر صاحب المغني
 ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المظهر وقيل انما يثبت
 كلا بالحروف حال كونه مضافا الى مضمرا لانه باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
 مثني فلتنظر يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف

هذا
 في
 الاعراب
 بالالف
 والنصب
 والجر
 بالياء
 المفتوحة
 ما قبلها



عن التنوين نحو جاء في غلاما زيد نظير لسقوط نون التثنية عند الاضافة و
مسلمو مصر نظير لسقوط نون الجمع عندها ولما فرغ عن بيان الاعراب اللفظي
شرع في بيان الاعراب التقديري ومواضع تقديرا لاعراب على ما ذكر في هذا
المختصر والكافية اربعة موضع منها ما تعد برتلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم
المقصود والثاني الاسم المضاف الى ياء المتكلم وموضعان منهما ما استثقل تلفظ الاعراب
فيه احدهما الاسم المنقوص والثاني جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم ويعرب
غير المنصرف بالفتحة في حالة الجر وجمع المؤنث السالم بالكسرة في حالة النصب لفظا
لاتقديرا غاية الامر ان اعرابها جاز على خلاف اصل فقال السابعة اي الصنف السابع
من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقديرا للضمرة والنصب بتقديرا للفتحة والجر
بتقديرا للكسرة اي ويختص هذا الصنف بالمقصور وهو اي المقصور وما اي اسم
معرب في آخره الف مقصورة اي لا ممدودة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا
بلاد التعريف او ممدودة لاجتماع الساكنين كعصا بالتنوين وانما تعدر الاعراب
في الاسم المقصور لفظا لوجود الالف في آخره وهو لا يحتمل شيئا من الحركات كلها
لواحتملت الحركة صارت همزة ولا يكون الفا ولقاتل ان يقول لا نسلم وجود الالف
في عصا لوجوب سقوطه باجتماع الساكنين واجيب بان وجوده في حالة الالام
والاضافة ظاهر واما في حالة التشديد فمقدروا من ثم لم يجز الاعراب على ما قبلها
حتى لا يفتن ما قبلها في حالة الرفع ولم يفتن في حالة النصب ولم يكسر في حالة الجر
كما في يد ودم وبالمضاف الى ياء المتكلم معطوف على قوله بالمقصور اي ويختص
هذا الصنف ايضا بالاسم المضاف الى ياء المتكلم مفردا كان او جمعا مكسرا او جمعا
مؤنثا سالما وانما تعدر الاعراب في الاسم المضاف الى ياء المتكلم لفظا لان قبل
الياء استحق الكسر قبل مجيء الاعراب لتوافق الياء لان الاضافة سابقة على دخول
العوامل المفردة قبل المركب فلما جاء الاعراب بالتركيب مع العامل وجد في محل الياء
وجوده فوجب تقديره اذ لو اعرب بالحركة لفظا لالتزم تحريك الحرف الواحد
بحركتين مختلفتين في حالة الرفع والنصب ومثالا في حالة الجر وهو محال
فاعرب بالحركة تقديرا في جميع الاحوال وهو مذهب المصريح والشيخ ابن الحاجب
ذهب ابن مالك ومن تابعه الى انه معرب في حالة الجر لفظا لانه يمكن ان يجعل كسرة
جر كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعا اذ الاعراب الفاعلية واجيب بان يلزم

اصليته بل هي منقلبة عن الصيغة اذا حصل كقولك فو كفو كفو والممنوع كون الواو اصلية
قبلها ضمير وعشرون مع اخواتها اي مع اخوات كلمة عشرون وهي امثالها السبع
من الثلاثين الى تسعين اذا مراد بالاخت المثال وهذا قسر الاخت في قوله تعالى
كلما دخلت امه لعنت اختها وانما افراد الو وعشرون من اخواته بالذكرة لانها اليسا
بداخلين في الجمع المذكور السالم لان المراد بجمع المذكور السالم اسم مفرد الحق بآخوه واو
ونون مفتوحة وظاهر ان الو وعشرون ليس كذلك ولا يجوز ان يكون جميع عشرة
والدليل على ذلك انه لو كان كذلك لوجب طلاق عشرون على ثلثين لوجوب طلاق
الجمع على ثلثة مقادير الواحد لانه ليس كذلك ووجب ان يقيم عشرون بفتح الهمزة
والشين وايض يدل على عدد معين ولا تعين في المجموع فلا يكون عشرون جمعا
وانما عدل في المثني وجمع المذكور السالم وملحقاتها عن الحركات الى الحروف مع كون
الحركات اخف لتكثيرها لان المثني يدل على الواحد مع الزيادة وكذلك الجمع وكذا تكثير
الحروف يدل على الزيادة لانها لا تخلو عن حركة من الحركات الثلاث فيكون الحروف
اكثر من الحركات فاعطى الكثير للكثير معادلة وعدل عن الالف في نصبها للبين
بينها عند الاضافة فحل على الجرا كونه اعز الى الفضلات وقيل جرت التحمل على النصيب
غير المنصرف وجعلت الالف رفع المثني لحقتها سابقة على الجمع تقول جاري سلمون

من على الحركة والسيطرة في بعض هذه الأفكار إلى أنها عرضة

ثم اعترض ههنا بان تلفظ اعراب نحو مسلمي قبل الاحال مستثقل وبعده متعذر
وكك عصافان اعراب قبل الاحال مستثقل وبعده متعذر وهذا ظاهر فلم
يجعل عصافان المتعذر ومسلمي من الاستثقال واجيب بان اعراب عصافان الاحال
بالحركة وثقلها يوجب ابدال حرف فلما اقبلت الواو الفاقته وكان الالف لا يعمل شيئا
من الحركات فالتقدير في عصافان المتعذر لا الاستثقال لان ثقلها لا يوجب تقديرها
بل ابدال حرفها بحرف آخر فجعل ما تعذر الاعراب فيه واما نحو مسلمي فاعرابه قبل
الاحال بالحرف وثقله يوجب تقديره فالتقدير في مثله لا الاستثقال لا التعذر
فانضم الفرق بينهما فان قيل ثقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدر الحركة
فلا يجوز قولك ولا ثقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان قلنا كانا نريد بالثقل
الثقل المعروف وهو الثقل الحاصل بحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها او كسرها ما قبلها
ولا يلزم ذلك قال بعض النحويين قد يكون لاعراب بالحروف تقدير في الاحوال
الثلاث كما في جمع المذكر السالم المضاف الى المعرف باللام وفي الاسماء الستة
المضافة الى المعرف باللام نحو جاء في مسلم القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلي
القوم ونحو جاء في ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومررت بابي القاسم وقد يكون الرفع
يتقدير الالف كما في المثني المضاف الى المعرف باللام نحو جاء في غلاما الرجل
وقد ذكر العلامة التفتازاني رح هذين الصنفين في كتابه الموسوم بالارشاد والمص
رح لم يلتفت اليها لكونها امرا عارضيا بواسطة كلمة مستقلة بخلاف باء المتكلم
واحد مستقله بمنزلة اللازم ثم لما جرى ذكر المنصرف وغير المنصرف في فصل
صناف الاعراب اراد ان يعرف كل واحد منهما وان يبين حكمه لانه من الاسم
العربي يعرب ما بالتثنية وما يعرب بدون التثنية وقال في فصل الاسم العربي
على ضربين اي نوعين منصرف اما مجرور على انه بدل وهو الاول لعدم حاجته
الى الحدوف او مرفوع على انه مبتدأ معدوف وهو مشتق من الصرف فان بشره
بالصرف عن حاله الاصلية بالتركيب اكثر من تاثير غير المنصرف حتى كانه
بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتثنية والكسرة بخلاف غير المنصرف و
قيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشمل على الزيادة من الكسرة والتثنية و
زيادة التمكن واما قدم المنصرف على غيره لاصالته واكثرته وهو اي المنصرف اليه
سم عرب ليس فيه سببان ولا واحد يقوم مقامهما من الاسباب التسعة التي

توارد المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف اللفظية
وواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما اللفظي وهو العامل والاخر معنوي
وهو التنبيه والجمع وذهب الجرجاني ومن تابعه الى انه مبني في الاحوال كلها الغاية
امتزاجه بالمبنى الاضافة الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة وما اجبت
عن هذا فقيه كلام طويل المذكور في المطولات لا يليق ذكره بهذا المختصر وذهب
بعضهم الى ان مثل غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسط الحرف الاخر بالامتزاج و
الاعراب والبناء من صفات الآخر والجواب عن ان توسط الآخر يوجب انتفاء الآخر
والبناء بالحرف الآخر المتوسط ولا يوجب انتفاءهما في اللفظ بل يجوز ان يكون الآخر
في اللفظ بالحركة تقديرا فالقول بعدم اعرابه وبنائه غلط تقول جاء في عصا وغلام
في الرفع ورايت عصا وغلامي في النصب ومررت بعصا وغلامي في الجر ولما فرغ
عن بيان ما يعرب بالحركات الثلاث تقديرا شرع في بيان ما يعرب بالحركتين تقديرا
فقال الثامن اي الصنف الثامن من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة
والنصب بالفتحة لفظا والجر بتقدير الكسرة ويختص به هذا الصنف بالنقص
وهو اي المنقوص ما اي اسم معرب يكون في آخره ياء ما قبلها مكسورة كقاض
وانما استثقل الاعراب في الاسم المنقوص لفظا في حالة الرفع والجر لتقلها على الياء
بخلاف حالة النصب فانه يظهر لان الاعراب اللفظي اصل ولا مانع للنصب لخفض
تقول جاء في قاض في الرفع ورايت قاضيا في النصب ومررت بقاض في الجر ولما فرغ
عن بيان ما يعرب بالحركات الثلاث تقديرا شرع في بيان ما يعرب بالجر وتقدري فقال
التاسع اي الصنف التاسع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب
والجر بالياء لفظا ويختص به هذا الصنف بجمع المذكور اسما حال كونه مضافا
الياء المتكلم تقول جاء في مسلمي تقديره مسلموي اجتمع الواو والياء والواو
منهما ساكنة فقلت الواو ياء اذ عمت الياء في الياء ابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة
الياء فصا مسلمي جاء في مسلم ومررت بمسلمي في الجر وانما استثقل الاعراب في جمع
المذكور اسما المضاف الى ياء المتكلم لفظا في حالة الرفع لان علامة الرفع فيه الواو
وقد جعلت حالة الرفع للقاعدة الصرفة المذكورة في المان فلا يبقى الواو لفظا
فقد ضرورة واما نصبه فحذفه فلفظي لان علامتها الياء وهي ثابتة ولا ادغام
لا يخرج الحرف عن حقيقته اذ المضم في حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة

فيه غير معتبر لخلوه عن التاء لفظاً وتقديرًا ما خلوه عن التاء لفظاً ولا تارة
ليست للتأنيث لأن التاء التي كانت لحض التأنيث سقطت والتاء في جمع المؤنث
لالتأنيث ولذلك لا يتقلب في حالة الوقف هاءً وما خلوه عن التاء تقديرًا فكان
اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يابى تقدير التاء فيها لكونها مخصوصة بجمع المؤنث
وما يكون بجميع المؤنث لا يمكن تقدير التاء فيه فسقط اعتبار التأنيث أصلاً و
الأولى أن يقيم انما لم يعتبر السببان في نحو مسلمات حال كونه علماً راعية للحالة الأصلية
التي كانت في المنقول عنه وأما عدل المصدر عما يعرف به المتقدمون غير المنصرف
وهو ما يعتزل عنه الجرو والتثوين لأن الحكم باعتزال الجرو والتثوين يتوقف على منع
الصرف فلوعرف غير المنصرف به لزم الدور كما عرفت في المعرب أنت خير يا بنيك
أن يجاب عنه هذا نصرة للنخاة كما نصرتهم هناك بأن يقال أن اعتزال الجرو والتثوين
يعرف باستعمال العرب قبل أن يعرف غير المنصرف فلا يلزم الدور وقال الأندلسي
ظاهر كلام النحويين أن هذه القسمة منحصرة في أن الاسم ما منصرف وأما غير منصرف
وتفسير كل واحد من القسمين مما ينتفي الحصر وذلك لأنهم فسروا المنصرف بأنه الذي
يدخله الحركات الثلاث والتثوين لعدم شبه الفعل وفهروا غير المنصرف بأنه الذي
يحتزل عنه الجرو والتثوين لشبه الفعل ويحرك بالفتحة موضع الجر على هذا انتفى اسماء كثيرة
لا تدخل تحت واحد منها نحو جمع المذكور لا تدخله الحركات فلا يكون منصوباً
ولا يعتزل عنه الجرو ولا يحرك بالفتحة فلا يكون غير منصرف وهكذا جميع ما عرّب
بالحروف وجمع المؤنث لا يدخل فيهما في كلامهم على أنهم لم يردوا الحصر وإنما أوردوها
من الاسماء ما هو حكمه كك ومنهما ما ليس كذلك فهو معرفين الحصر وهذا كاف
وقال بوالفتاء ينبغي أن يحمل قول النحويين العرب على نوعين منصرف على المعرب
بالحركات لفظاً وتقديرًا وهو بعض أقسام المعرب ليخرج عنه المعرب بالحروف
والذي باحدها تذكّر الأسباب التسعة في تعريف المنصرف وغيره مجمل
والتعريف الإجمالي يحمل بالعرض إذا كان بينهما مفصلة فقال والأسباب التسعة
للعهد أي الأسباب التسعة التي سبق ذكرها هذا المجموع العدل والوصف والتأنيث
والعرف والعجز والجمع والتركيب والالف والنون الزائدتان ووزن الفعل قد لحق
بعض هذه الأسباب التسعة ما شبه بالفتا والتأنيث القصورة وهو كل افتداء
في أصل الاسم سواء كانت كانت لا لحاق أو غيره كالفاطمي وقبض في فاء الالف

يأتي ذكرها عن قريب وأعرض على هذا التعريف بأنه عدمي ومن حق التعريف
 أن يكون وجودها لا نه معرف والمعرف لا بد من أن يكون وجوديا لأن المعدوم لا
 يصلح أن يكون معرفا لأن الذي لا يكون موجودا بنفسه كيف يعرف غيره اذ وجوده سبب
 لوجود معرف من حيث المعرفة واجب بأن المقص من التعريف التمييز وهو بالمعدوم
 يمكن ويسمى له الاسم العرب المنصرف لا يمكن لما قلنا وحكمه أي حكم اسم العرب المنصرف
 أن يدخله الحركات الثلاث وهي الرفع والنصب والجرا فكأنه مع التنوين لعدم
 شبهة بالفعل وغير منصرف معطوف على قوله منصرف وهو له غير المنصرف ما
 له اسم معرب فيه سببان كأن من بينهما أي من تلك لأسباب التسعة أو واحد كأن
 منها يقوم مقامهما أي مقام السببين وهو الجمع والتأنيث بالالف المقصورة و
 الممدودة والمراد بوجود السببين أو واحد يقوم مقامهما من الأسباب التسعة
 من أن يكون حقيقة أو حكما فلا يرد ما هو غير منصرف للموازنة كسر أو يلفظ
 الجمعية فيه قائمة مقام السببين موجودة حكما ولقائل أن يقول أن جعل سبب
 السببين الفرعية يشكك بأن الفرعية تحصل بسبب واحد فكان السبب الآخر ثانيا
 لا طائل تحته وإن جعل مسيها منع الصرف اشكك بأن منع الصرف مروا واحد وتوارد
 السببين على سبب واحد بطم وأجيب بأن أحد السببين يكفي لحصول الفرعية لجمعة
 واحدة والمطلوب هو ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل والفرعية
 بجهتين لا يتحقق إلا بسببين يوجب أحدهما الفرعية بجمعة والآخر بجمعة آخر ويصح
 أن يجعل السبب منع الصرف أما بتقدير مضاف أي جزء السبب وبتقدير صرف
 له سببان ناقصان وإنما الممنوع هو توارد السببين التامين لا ناقصين الذين
 يكون كل واحد منهما جزء السبب نعم لو كان التقدير سببان لمنع الصرف يلزم تعريف
 الشيء بما يساويه اللهم لأن يجعل التعريف لفظيا ثم اعترض على هذا الحد نحو هذا
 وسلاسل ومسلمات حال كونها على الموثق فإنها منصرفات مع وجود السببين
 تقوم أو واحد يقوم مقامها فيها والجواب عنه أن المراد سببان معتبران ولا يعتبر
 السببان أو واحد يقوم مقامهما فيها ولا بد من بيان وجه عدم اعتبار السببين
 أو واحد يقوم مقامهما فيها ذكرنا الأول فنقول لم يعتبر في نحو هذا أحد السببين
 لكان الحقة العارضة نقل أحد السببين على ما سيأتي وكذلك الجمعية في سلاسل
 لم يعتبر عارضة للنسب المقص في الكلام وأما نحو مسلمات فقد قيل أن التأنيث

بهمتين لافتقاره الى الفاعل واشتقاقه عن المصدر فاعتبر الشبه بالمنع الاغراب
 المختص بالاسم وهو الجرح ومنع علامة التمكن وهي التنوين فان قيل ما وجه اختصاص
 هذين بالمنع من بين سائر ما يمنع كالاسناد اليه ونحوه قلنا وجه ذلك ان الاسم
 قلما يخلو عن التنوين والجرح فاختير بالمنع ليظهر اثر الشبهة في حاملة الاسماء ولو
 اختير غيرها لم يظهر اثر الشبهة كما يظهر بمنعها ما واعلم قوله وحكم ان لا يدخل الاسم
 والتنوين ليس على إطلاقه بل اذ لم يدخله عليه ما يقوى جهة الاسمية ايضا مع انه
 ليس بما منع لعدم دخول التنوين والجرح واجيب بان اللام والاضافة كواحد من موارث
 في اللفظ باسقاط التنوين وفي المعنى بإفادة التعريف فيكون الهماسن القوة
 ما ليس في غيرها من خواص الاسم فلذا يعتبر ان مقومين لجهة الاسمية لا غير
 ثلما بين الاسباب التسعة محجلة ولم يتعرض لحدودها وشروطها تاتياها شرع
 في بيان ذلك فقال اما العدل كلمة اما التفصيل ما اجل وقدم تحقيقها في
 صدر الكتاب وانما قدم العدل على سائر الاسباب لانه موثر في منع الصرف
 بدون الشرط ولم يعرف من الاسباب التسعة الا العدل ون غيره لانها اما
 معروفة في هذا المختصر في موضعه واما مستغنى عن التعريف لاشتماره بين
 المتعلمين او خص العدل بالتعريف لعدم وله فيه عن تعريف المتقدمين بخلاف
 سائر الاسباب حيث لم يعدل فيها فهو تغيير اللفظ اي الاسم واخراج من
 صيغة اصلية الى صيغة اخرى لا من مادة فانها باقية كما هو المتبادر من هذه
 العبارة والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا يرد ما حذف عنه واخر الحروف
 من الاسماء كيد ودم فان المادة فيها غير باقية وذكر في بعض الحواشي ان
 الترخيم ليس باخراج الاسم من صيغة الى صيغة اخرى اذ قولنا يا حار ليس بصيغة
 اخرى للحارث بل هو بعض الصيغة فالصيغة واحدة غير انه حذف بعضها للتخفيف
 ولا بد للمعدل من صيغتين ولذا لا يصدق هذا التعريف على المصغر لانه
 لا اسم المصغر صيغتان خرج من احد بها الى الاخرى حتى يصدق عليه انه
 خرج من صيغة اصلية الى صيغة اخرى واما صيغة المكبر فليست بصيغة
 اصلية للمصغر من حيث ان التصغير يستفاد منها وان كانت اصل صيغة المصغر
 من حيث ان صيغة المصغر متفرعة عليها كصيغة الصانع فانها اصل صيغة
 الامر وليست بصيغة اصلية لصيغة الامر اذ لا يستفاد معناها منها وصيغة الشيء

في اوطى في ديت الملاحق وليست للتانيث والدليل عليه مجيئ اوطاة فلو كانت
 للتانيث كالف جلي لم يكن اوطاة كما لم يجز جلات الاجتماع علامتي التانيث وكان
 الالف في قبض شي ليست للتانيث لقولهم قبضات فلو كانت للتانيث لما حققت تانيث
 اخرى كما ذكر ولا الملاحق لزيادتها على الغاية وهو الخاسي اذ ليس لها اصل سادسي
 فيلحق به فهو لتكثر الكلمة واتمام بناءها فليكون الاسباب عشرة وقال بعضهم
 هي احد عشر وزاد على العشرة المذكورة مراعاة للاصل في احمر وقال بعضهم هي ثلثة عشر
 وزاد لزوم التانيث وتكرار الجمع وحكمة اي حكم غير النضر في فالاضافة بمعنى
 اوباد في ما لا يستلزم اذ المراد حكم وجود السببين او واحد يقوم مقامهما ان لا يدخل
 الكسرة والتنوين كلمة ان محففة من المثقلة وضمير الشأن اسمها وخبيرة ما بعد
 يكون اي غير النضر في موضع الجر مفتوحا انما في يمنع الكسرة ههنا مع انه سبق في
 الاعراب ليجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا وانما لم يقل ان لا يدخل الجران غير النضر
 مجرور وان كان جره بالفتحة وانما قدم الكسرة على التنوين في المنع اشارة الى منع الكسرة
 قصصك ولا تبغى والظمانه تبغى كما هو من ذهب الاكثرين لان النعم لشفاعة الفعل وروا
 الشبه يحصل بمنع التنوين غير ان الجرح يمنع ايضا لتكميل عاية الشبه والتكميل تابع والدليل
 تابع والدليل عليه عود حالة الضرورة مع التنوين مع ان الضرورة ترفع وجودها
 فقط فلو كان منعه قصد بالعادة في قوله ثم فتوى زفر بعد وما هو قول الشافعي
 وحده لقصد الضرورة اليه وقد استدلل على تبعية الكسرة في السقوط لانه لم يكن مع
 اللام او الاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط وانما منع التنوين اعادة
 اصل الشبه وجعل منع الكسرة مكمل للشبه لا يتنوين التمكن ممنوع من الفعل نوعا وجبنا
 اما الكسرة فهو ان كان نوعه ممنوعا عن الفعل فجلبه اعني الحركة غير ممنوع عنه
 كذا صورة الكسر يدخل على الفعل مثل قل الحق بخلاف صورة التنوين واما تنوين
 التثنية فمع قلته ما يدخلان الفعل على غير القياس فلا يعتبر به واما اللون الخفيفة
 وان كان جنس التنوين فهي لا يدخل في جميع الافعال بخلاف الحركة فان شيئا من
 الاصل لا يخلو عنه ثم اعلم ان المراد من التنوين المنوعة تنوين التمكن فلا يلزم
 مثل جوار عند من جعله غير منصرف لبقاء التنوين تقديرا لان تنوينه لم يكن
 للممكن بل عوض عن الحركة او الحرف وانما منع الكسرة والتنوين عن غير النضر
 لصول الشبه بالغيرتين الحاصلين بالسببين الفعل من جهة انه فرع الاسم

[illegible]

عن الوصفية الأصلية فما غير منصرفين لوزن الفعل والوصف الأصلي فأنقلت
 كيف يعتبر وزن الفعل في اسود وهو مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء
 حيث جاء في الانثى الحية الاسودة قلنا لا عبرة بقوله التاء لانه لا يراد بعدم قبوله التاء
 عدمه بالاعتبار الذي به امتنع من الصرف واسود ممتنع من الصرف باعتبار
 الوصف الأصلي وهو بهذا الاعتبار لا يقبل التاء اصلا حيث جاء مؤنثا بذلك الاعتبار
 على وزن سوداء وانما يقبل التاء باعتبار غلبة الاسمية العارضية وهو بهذا الاعتبار
 غير ممتنع من الصرف واربع كان في مرتب بنسوة اربع منصرف مع ان نصفه للنسوة
 ووزن الفعل لعدم الاصل في الوصفية تحليل لقوله منصرف يعني انما كان اربع مهن
 منصرف لعدم اصله في الوصفية لانه من اسماء العدد وهي موضوعه بغير الوصفية في
 الاصل والتاء التي في اربعة ليست للتانيث بل هي علامة للتذكير والمراد بالتاء في التانيث
 فلا يرد ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف مفقود في اربع هو عدم قبوله التاء وهذا
 يقبلها اما التانيث الحاصل بالتاء المفعولة بدل قوله وكذلك المعنوي لما وصف
 به التانيث احتراز عن التانيث بالالف فانه مؤنث في منع الصرف بلا شرط العلمية لان
 اشتراطها للزوم ما هو في صدد الزوال كما يأتي والتانيث بالالف لازمة لوضع الكلمة
 فلا حاجة الى اشتراطها بشرط اي شرط تاثير التانيث في منع الضم ان يكون علما انما اشتراط
 ذلك في التانيث ليلزم بالعلمية التي هي وضع فان مانع عن التغيير فأنقلت لم اشتراط
 للزوم في سبب منع الصرف ولم لم يشترطوا في سبب البناء الذي هو أقوى من منع
 الصرف في كونه غير الاصل لان سلب الاعراب بالكلية أشد من سلب الجوز والتنوين قيل
 يكون سبب البناء قويا حتى يكون مؤنثا حال انفراذه بخلاف منع الصرف لضعفه حتى
 لم يكن مؤنثا بدون معاضدة ومعاونة ولو تأملت في هذا الوجه لوجدت فيه نوع قلق
 ذلك لان الكلام يؤول الى اشتراط المعاضدة في سبب منع الصرف والبناء مع كونه أقوى منه
 في انه غير الاصل ولذا قال البعض الفضلاء في وجه الاظهر ان يقيم البناء هو الاصل في الالف
 والاعراب عارض عليه بعد التركيب فيقول اللفظ الى اصله ولو بسبب ضعيف بخلاف
 منع الضم فانه عارض في الاسماء فلا يخرج عن اصله وهو الصرف لاسبب قوى
 لان العود الى الاصل سهل من الخروج عنه في شرط قوة السبب للخروج دون العود
 فأنقلت كيف يشترط العلمية للزوم التانيث مطلقا فالتانيث قد يكون لازما
 وشقاوة وعيانته ولم يلقب لام شقاوة وعيانته لم يكن لازما لقالوا

الانقسام الى وضعي وعارضني والتأثير للوضعي منها ما دون العارضني فالوصف
 انما كان مؤثرا اذا كان وضعيا وكذا التانيث انما يؤثر بالعلمية التي هي وضع
 فان ثم اردف التانيث بذكر المعرفة لكونه شرطها ثم اردف المعرفة بذكر العجزة
 لان من شروطها التعريف العلمي وايضا لما كان التانيث بالعلمية مطلقا والعجزة في
 ساكن الوسط ذكر المعرفة والعجزة بعد ذكر التانيث تنتمي للتانيث بذكرة مع شرطها
 ثم لما فرغ عن ذكر التانيث مع شرائطه فيه عن العجزة والمعرفة شرعا في الجمع
 المشابهة بالتانيث في القيام مقام السببين ثم اردف الجمع بذكر التركيب
 في كونهما فرعين للمفرد ثم اردف التركيب بذكر الالف والنون لان ما فيه الالف
 والنون الزائدين تان يشبه المركب لما فيه من التركيب بين الزيادة المذكورة وبين
 المزيد عليه ثم لم يبق من الاسباب الا وزن الفعل اخره بالذكرة ضرورة واذا فرغ
 ذلك فنقول الوصف في عرف النحاة جاء بمعنى تابع يدل على معنى في متبوعه وجاء
 بمعنى كون الاسم الاعلى ذات باعتبار معنى هو المقص وهذا هو المعنى به هنا
 فلا يجتمع مع العلمية اصلا وضعيا كان الوصف وعارضيا لكونه متضادين لما
 ان الوصف يقتضي العموم والعلمية يقتضي الخصوص وشرطي شرط تأثير الوصف
 في منع الصرف وهو في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون
 منه والركن ما يقوم به الشيء ويفيد بدونه والغرض اعم منهما ما يطلق على الشرط و
 الركن جميعا ان يكون وصفا في اصل الوضع اي الاصل الذي هو الوضع فالاضافة تباينة
 لا يطرى عليه الوصفية بعد الوضع استعمالا سواء كان ذلك الوصف الوضعي انما
 فيه اوزان لا عنه وينبغي ان يشترط ايضا بان لا يكون وضعيا في العلم عند سببويه
 وان يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش واذا كان شرط الوصف ان يكون في اصل
 الوضع فاسود وادغم كل واحد منهما غير منصرف وان صار الى الاسود والادغم اسمين
 للعلمية في الاستعمال اذا اسود اسم للحيمة المتصفة بالسواد لا للحيمة مطلقا فهو
 خرج عن الوصفية لكن لم يخرج ههنا بالكلية لانه قد اعتبر في مفهومها الانقسام
 كذلك حال ادغم فانه اسم للحيمة التي فيها اسود وبياض لا للحيمة مطلقا كما يشعر به عبارة
 الكتاب لاصالة ما في الوصفية تعليلا بقوله غير منصرف يعني انما كان اسود وادغم غير منصرف
 لكونها اصلين في الوصفية لاهما موضوعان للصفة في الاصل ثم صار احدهما بعد
 الوضع فكانا خالين في الامة فلا يخرجهما اغلب الاسمية العارضية في الاستعمال

اعتبار الترتيب وجعل سطر كمنه في جواز صرفه وتركه وماه وجوز فافهم غير مضمّن
 للعلمية لقرنين والتأنيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو العجمة
 والتأنيث الحاصل بالالف المقصورة كجلى وبالالف الممدودة كجاء متمنع من الصرف
 البتة اتي بالبتة دفعا لتوهم من توهم في امتناع التأنيث بالالف عن الصرف
 لا شفاء السببين ظاهرا وهو منصوب على المصدر ثم علل امتناعه عن الصرف
 وحده بقوله لان لالف تقوم مقام السببين الاضربان يقول لان التأنيث لالف
 الخ لان السبب لقائه مقام السببين هو التأنيث لالف التأنيث ولزومه
 اليه ولزوم التأنيث بالالف فان هذا التأنيث لازم للكلمة لزوما لا ينفك عنها
 لحال فكانها تأنيثان فللزوم مريقوم مقام السببين واما التاء فانهما في الاصل
 عارضة فلا تقوم مقام السببين فان صادرت لازمة بالعلمية فلعروضتها في الاصل
 لا يبلغ حد لالف التي وضعها على اللزوم ولفظ اشياء لا يتصرف بالاتفاق لانه في
 الاصل اشياء باليائين على وزن انصياء تحذفت احك اليائين تخفيفا اذا اصل شيء
 الشئ وهذا اعد ما قيل فيه اما المعرفة اي التعريف ولم يرد ما يقابل النكرة لان
 السبب هو التعريف دون المعرفة بمعنى الاسم الذي وضع شيء بعينه لانه لما جاز
 في الاجمال ذكر المعرفة ذكر في التفصيل لفظ المعرفة ايضا فلا يعتبر منه ما ي من المعرفة
 في منع الصرف ويجتمع مع غير الوصف في سببية العلمانية انما يعتبر غير العلمية
 من المعارف في منع الصرف لانها خمسة وهي العلم والمضمر والبهيم والمعرف بلام
 التعريف والمضاف الى احدها مخفى وما سوى العلمية غير ما منع من الصرف ما تعريف
 المضمر والبهيم فلان المضمر والبهيم لا يمنعان الصرف لانهما مبنيان وباب غير
 المنصرف من العربيات واما تعريف المعرفة بلام التعريف والمضاف الى احدها مخفى
 فلا يلزم لاجل ان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على خلاف القولين ^{فان}
 ان لا يجعل المنصرف غير منصرف واذا بطل هذا الاقسام تعيينان التعريف لما منع
 من الصرف هو العلمية لا غير ما ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان
 تعريف البهيم القطوع عن الاضافة كاية تأنيث اي معتبر في منع الصرف قان لا بان
 انه متمنع من الصرف للتأنيث والتعريف لاهاى وعند البعض هي كوة منصرفة
 وذهب بعضهم الى ان تعريف التوكيد كما في اجمع معتبر في منع الصرف قان لا بان انه
 غير منصرف لوزن الفصل والتعريف التوكيدي لانه وضعه كيد للمعارف بلام

شقاء وحياء بقلب الواو والياء هزة قبل التاء في اصل وضعها للفرق بين المذكور والمؤنث
 ولا يجيء لهذا المعنى الا غير لازمة فلزومها لغير هذا المعنى غير معتبر فلا بد من اشتراط
 العلمية لتلايلها في التاء التي في اصل وضعها لغير لازمة واعتراض عليه بان لزومها
 لاجل العلمية ايضا لزوم لغير هذا المعنى فيجب ان لا يعتبر فالاولى ان يبدل الزوم بالتأنيث
 بهزة كطلمحة فانه غير منصرف للعلمية والتأنيث اللفظي وكك اي مثل التأنيث
 بالتاء في اشتراط العلمية التأنيث المعنوي الا ان العلمية في التأنيث بالتاء يشترط
 لوجوب منع الصرف وفي التأنيث المعنوي يشترط لجوازه ولا بد من وجوبه من شرط
 آخر كما اشار اليه في المتن فتم المعنوي ان كان تلاثيا ساكن الاوسط غير اعجمي مخففة
 اي صرف ذلك المعنوي وتركه اي ترك صرفه كهند فانه يجوز صرفه لاجل الخفة لانه
 لاجل عارضة الخفة احل السببين الذين هو في هند فيمتنع تأثيره ويجوز تركه
 لوجود السببين فيه وهما العلمية والتأنيث المعنوي ولم يجب لقدم شرط وجوب
 تأثيره وكك كل تلاثي ساكن الاوسط بالوضع او بالاعلال وذلك لان الكلمة اذا
 كانت موصوفة بهذه الامور تكون في غاية الخفة وهي تقاوم احل السببين الذين
 فيها فلم يبق الاسباب واحد فيها والسبب الواحد لا يمنع من الصرف فلم يجب منع صرف
 وهذا يشترط لوجوب تأثير المعنوي في منع الضم وجود احد هذه الامور الثلاثة
 وهي الزيادة على الثلاثة وتحرك الاوسط والعجمة ليجوز الكلمة بثقل احد هذه الامور
 الثلاثة عن الخفة المذكورة اما ثقل الزيادة والتحريك قواضيم واما ثقل العجمة فلا
 لسان العجمة ثقيل على العرب والا اي وان لم يكن المعنوي تلاثيا ساكن الاوسط
 غير اعجمي يجب منه اي منع المعنوي عن الصرف لان شقاء هذه الامور الثلاثة
 يستلزم وجود ما هو شرط لوجوب تأثير المعنوي في منع الصرف فيه وهو الامور
 الثلاثة اعني الزيادة على الثلاثة وتحريك الاوسط والعجمة فيجب منع لوجوب السببين
 مع وجود شرط وجوب التأثير فيه ثم اشتراط احد هذه الامور انما هو من ذهب
 البعض وذهب سيبويه والمبرد والزجاج الى عدم اشتراط وجوبها باشتراط
 التلاثي الساكن الاوسط عن الصرف وان سمي به مذكر كزبيب فانه غير منصرف
 للعلمية لمؤنث والتأنيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو الزيادة على
 الثلاثة وسق فانه غير منصرف للعلمية لطبيعة من طبقات الناز والتأنيث المعنوي
 مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو تحريك الاوسط وذهب ابن الانباري الى عدم

العجمة مع فقدان هذا الشرط في ماه وجود كما عرفت فلم يكن معتبرة ههنا بل
 هذا الشرط لا نأقول اعتبار العجمة فيما عرفت انما هو لترجيح سببين آخرين نقول
 ليندفع معارضة صفة السكون ولا يلزم من ذلك اعتبارها سببا مستقلا فلما
 اذ اسمي به رجل منصرف هذا تفريع على الشرط الاول فيكون لجام منصرفا لعدم
 العلمية اي في العجمة لعدم كونها علميا في العجمة ونفخ منصرف هذا تفريع على الشرط
 الثاني فيكون نفخ منصرف لسكونه لا وسط اي لعدم كونه متحرك الاوسط ثم
 تحرك الاوسط انما يؤثر في العجمة عند بعض النخاة وهو اختيار المصنف والشيم الخاج
 واليه مال الجوهرى حيث قال ولو ط اسم منصرف مع العجمة والتعريف وذهب
 سيديويه واكثر النخاة الى ان ترك غير مؤثر في التانيث لقيامه مقام الساد مسد
 علامة ولا علامة للعجمي حتى يسد مسدها علم ان جميع اسماء الملائكة وكذا جميع
 اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا سبعة ثلث منها عربية وهو محمد و
 صالح وشعيب واربعة اعجمية وهي نوح ولوط وهود وشيث لكونها سابقة
 على العرب وامام موسى فان كان اسما للنبي عليه السلام فغير منصرف للتعريف والعجمة
 وان كان للمحذبة التي يخلق بها فان سمي بها لم ينصرف للتعريف وشبه الف الثالثة
 وان نكرت صرفت ووزنها فعلى من اوسدت راسه اذا حقت بالموسى وقال
 التسكاكي هي مصعل من ماس يماس اذا تخترو عيسى في العربية فعلى من عيسى وهو
 البياض فيكون الفخر للتانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة واللاحق فينصرف
 نكرة ولا ينصرف معرفة ويحتمل ان يكون اعجميا فلا ينصرف للتعريف والعجمة قال
 الجوهرى عيسى اسم عبراني اوسر ياني والجمع العيسون بفتح السين رابت العيسين
 ومررت بالعيسين واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء و
 لم يجوز البصريون واجوز ان اخذ من احب لنا راى التمهت صرف ومن لم يشقه
 لم يصرف وذكرا من جعله اعجمي فظ ومن يشقه من ذكرت بطن الصبي لا التلا
 فمنزلة للتانيث ولا ينصرف معرفة ونكرة اما الجمع المراد به ههنا معناه الوصفى
 لا معناه الاسم الذي لقابل المفرد والمثنى فانه قد جاء كالمعرفة مشتركا بين الاسم
 والصفة وهو اعم من ان يكون جمعا في الحال او في الاصل ومن ان يكون جمعا حقيقة
 او تقدير او اما نحو مداني فليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض
 وانما دام الجمع هو مداني وهو لفظ آخر ولا يحتاج الى الاحتراز عنه فخط اي شرط تانيث

علامة التعريف ولم يلتفت المصريح الى هذين التعريفين حيث قصر العليان
 في التعريف المعتبر في منع الضم لان المختار عنده ما هو مذهب الجمهور ويحتمل
 غير الوصف اما العجمة هي كل لغت خالقة العرب من الروم ويونان وفارس و
 غيرها واختلف في وزن الاسماء العجمية قد ذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوز
 على معرفة الاصل والزايد وانما يعلم ذلك باشتقاق وهو منتفى فيها وذهب قوم
 الى انها توزن ولا يخفى ضعفه فلا يمكن معرفتها بالاوزان بل تعرف بامور منها بخلاف
 ائمة كلام العرب ومنها ترك الضم في اعلامها ومنها جعل اشتقاقها ومنها اجتماع
 الصاد والجيم فانه لم يحتمل في العربية الا في القبيح وهو الجمل ومنها تبع الراء المعجم
 للدال المهملة نحو مبذر ومنها ان يكون فيها حرف والعربية كال كاف والجيم والباء
 الجيم والراء ثم اعترض ابو علي شيبه العجمة ايضا كما سجد علما فانه غير منصرف عند
 العلمية وشبه العجمة لانها يشابهه العجمي من حيث انه لم يكن له في الاحاد نظير وكان العجم
 لا يشبه العربي فشرطه اي شرط تاثير العجمة في منع الصرف وذهب الزمخشري الى
 انه شرط تختم تاثيره في الثلاثي الساكن الاوسط كنوح عند مثل هند في جواز الامر
 ان يكون علما في العجمة لانه لو نقل الى العرب من غير كونه علما في العجمة لاعتبرت العرب
 عليه احكامهم كما اعتقوها على لغتهم من ادخال اللام والاضافة والتسوين فقتل
 العجمة عند ذلك فتصير من جنس لغتهم ولم يكن مانعا من الصرف والاعتراض به
 بان هذا ليس شرط العجمة بل شرطه هو ان لا يستعمل في العرب الاعمال اسوا
 علما في العرب او لم يوجد علما قبل النقل اليهم الا ترى الى ان قالون غير منصرف
 مع انه لم يوجد علما في العجم بل وجد اسم جنس بمعنى الجيد ثم صار علما في لغة
 بعد النقل قبل استعماله جنسا رفوع بان المراد بكونه علما في العجمة اعم من ان يكون
 علما فيه باحقيقة او حكما وما يكون علما بعد النقل قبل الاستعمال بمعنى الجنس الجيد
 فهو علم فيها حكما وزائد على ثلثة احرف كابرهم فانه غير منصرف في العجمة والعلم
 مع وجود الزيادة فيه وكذا ابرهام وابرهيم من لغات ابراهيم لا ينصرفان بوجود الشرط
 فيهما او ثلثا متحرك الاوسط كشتيقتين الشين العجمة والباء اسم قلعة فانه قد
 منصرف في العجمة والعلمية مع وجود تحريك الاوسط فيه وانما الشرط الزيادة على
 احرف او تحريك الاوسط مع العلمية في العجمة لان الاسم اذا كان ثلاثيا ساكنا الاوسط
 يكون في غاية الخفة ومن شأنها ان تعارض احد السبيلين فتمام تاثيره لا يقع في لغتها

في كلامه تصحيح وهو ما يقع فيه البناء والجحش من متابع الراء للقول نحو جرس ومنها اجتماع الحاقف والجد

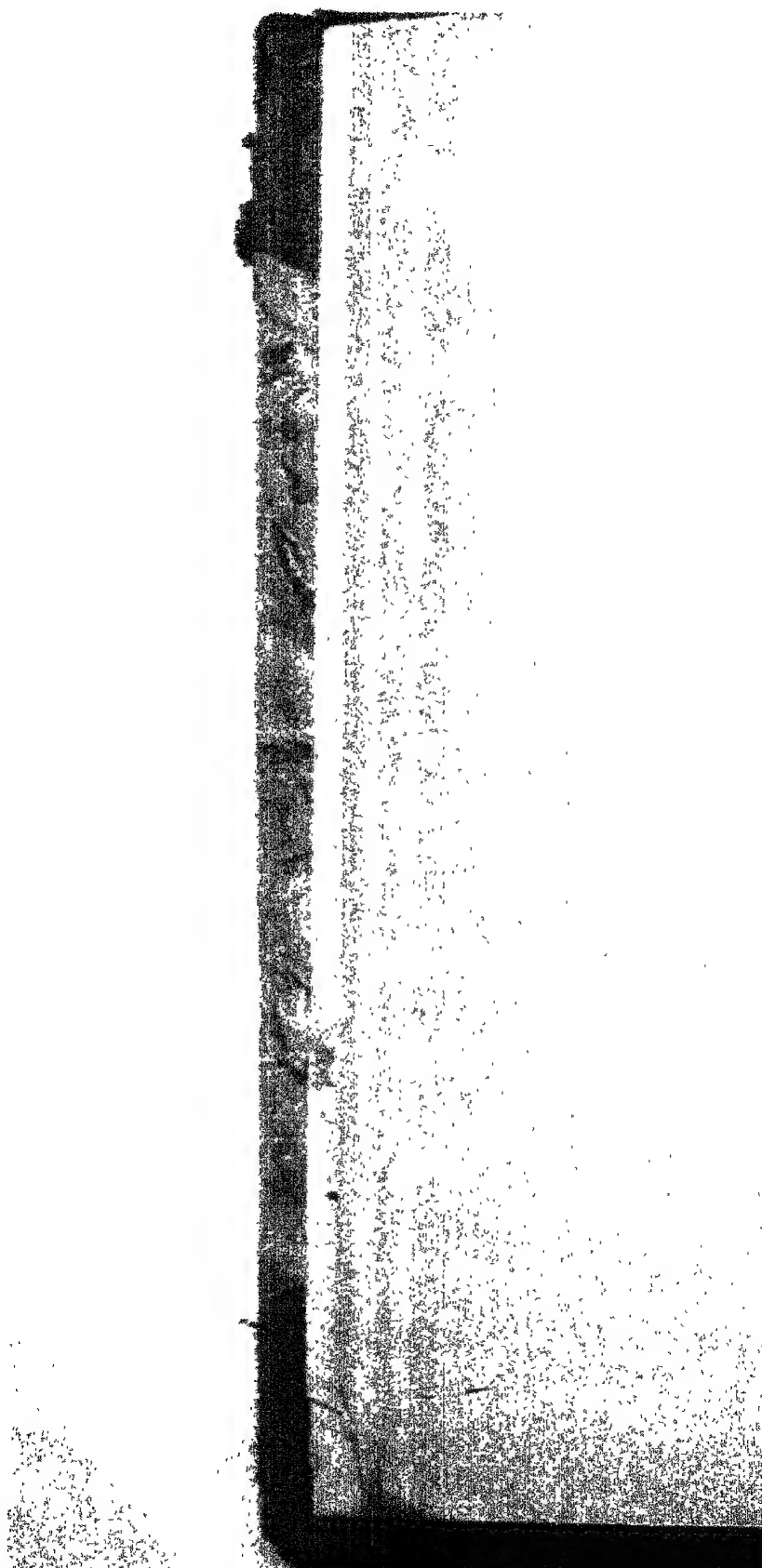
من قبول التفسير والتصغير لتزويد من مقام جمع مقام حيين
 لقوة حيث لا نظير له في الاحاد واليد مال لم يختص به حيث وانك المفعول
 وتماثل في واحد بها منزلة جمعة ثمان وقد اوردتم ان الجملة اخذت من
 انكسيرة اشبه الا عجي في ان لا يجمع فلا يصرف الجمع من غير ان يحذف
 يبق له نظيره في الاحاد اشبه الا عجي فلا يصرف لعدم سبب ان يحذف
 هو ان يميل كل واحد او اكثر كمنه واحد بدون حروف تارة في اليقين فلا من
 النجم وقدره بخلافه ان كل واحد من هذه الحروف لا يصرف سبب
 كانت الكلمتان اسمين واسما وقسلا فهو تحت الصرف في حروفه في ترتيب
 في منع الصرف ان يكون علما لا يلد كمنه لما كان في التركيب في حروفه
 والتركيب انما يكون مؤثرا لمنع الصرف ان كان لانما لا يلد في حروفه لا يلد
 يكون علما في حين ان يكون علما وقيل لم يمتدح سبب في حروفه لا يلد
 انه لا يلد بين التانيث والتثنية والتركيب والتركيب ان في حروفه لا يلد
 في حروفه لا يلد في التركيب في حروفه لا يلد في حروفه لا يلد
 يعطيك ان لا يكون سبب في حروفه لا يلد في حروفه لا يلد
 التانيث في حروفه لا يلد في حروفه لا يلد في حروفه لا يلد
 او في حروفه لا يلد في حروفه لا يلد في حروفه لا يلد
 كونه باسناد لان الاعلام التي يكون فيها الحروف لا يلد في حروفه لا يلد
 ومنع الصرف مما يتصرف عليه ولم يمتدح في حروفه لا يلد في حروفه لا يلد
 صوتا كسبويه او تضمن الحروف في حروفه لا يلد في حروفه لا يلد
 عنهما من حيث الدليل او اشارت الى الاختلاف وهو ان حروفه لا يلد في حروفه لا يلد
 علما مبني على جالته في الاصح ومعرب غير متصرف في حروفه لا يلد في حروفه لا يلد
 قولنا كلمتان في تفسير التركيب يخرج به مثل سببويه لا يلد في حروفه لا يلد
 والصوت ليس بكلمة وقولنا بدون حرفية احد الحرفين حروفه لا يلد في حروفه لا يلد
 لان حرف العطف جزوله بحسب الحال فلا يجاب عن نحو سببويه وخمسة عشر
 علما به قد اكتفي فيه بما صرح به فيما بعد من ان ذلك من باب المنبيات فيعلم
 به خروج عن التركيب المؤثر في منع الصرف بخلاف الاعلام التي يكون فيها الاسماء
 فان لم يصرح بكونها منبذة اصلا فاحتاج الى الاحتراز عنها كعلبك وان غير منبذ

على انه حال من المبتدأ وقد صرح بجوازه ابن مالك ولا اعتبار عليه لفظا ومعنى وعلى
حال من ضمير منصرف واما انضيبه على ان يجعل خبر المكان المحذوف فغير صحيح لان
حذفه فيها لم يكثر وقوعه فادركه انضيبه بتقدير اعني اختصاصه بمقام المذموم
الذم والترحم وشي منها لا يتصور ههنا وان كانت اى الالف والنون الزائدة في
فشرطه في منع الصرف ان لا يكون مونثا اي مونث ذلك الوصف فعلا تتر ليقع
مشابهتهما المذكورة بالقي التانيث كسكان بفتح الفاء اسم صفة غير منصرف لوصف
والالف والنون الزائدتان مع انتفاء سكواته ولم يورد في الصفة الامثلة الا واحد وهو
مفتوح الفاء لان مضموم الفاء من الصفات كهر بان مونثه عيانية بالناء فيكون منصرفا
قطعا ومكسورا الفاء لم يوجد في الصفات واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين الصفة
بان لا يكون مونثه فعلا تتر فتد ما من منصرف لوجوده ما تتر هذا اذا كان المراد منها
النديم وهو العاشر واما اذا كان المراد به النادم وهو المضطرب فهو تتر ندي لا
تد ما تتر فيكون غير منصرف اتفاقا وكذا احسان جعل من الحسن بمعنى خوبي بشره
لانه على وزن فعال وان جعل من الحسن لا ينصرف لانه على وزن فعالان واما وزن الفعل
اضافة الوزن الى الفعل ههنا من اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد الاختصاص بل
يراد بها مجرد النسبة فلا يرد ما يقال لافائدة في محل الخبر وهو قوله فشرطه لم يشرط تأثير
وزن الفعل في منع الصرف ان يختص بالفعل لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام
فيكون المعنى واما الوزن المختص بالفعل فشرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل نحو ضرب
بالتحفيف والتشديد على صيغة الماضي المجهول وتثمر على صيغة الماضي المعروف من
التشهير فانهما وزنان يختصان بالفعل اذ اسمي بهما رجل فهما غير منصرفين للتعريف
ووزن الفعل واذا اسمي بهما امرأة فلا حاجة لهما الى اعتبار وزن الفعل ويتبين ان يكونا
مجردين عن الضمير المستكن والا لكانا جملتين وانما قلنا ضرب على صيغة الماضي المجهول
لانه لو سمى بنحو ضرب معروف كان منصرفا عند اكثر النحاة خلافا لعيسى بن عمرو
السقيفي ولا يوجد شيء من اوزان الاضال في الامم المستقلة عن الفعل كاسم في
اللغة العربية كما عن العجمة الى العربي كشم وهو اسم لبنت المقدس ونعم وهو اسم
جنس للنبت الذي يضيف به ولو سمى بهما استعاضا عن الصرف للتعريف ووزن الفعل
لا للتعريف والعجمة لان شرط العجمة ان يكون علما في العجمة وهما اسم جنس فهما لو لم
يختصا بوزن الفعل به لكانا الفعل فوجب ان يكون في اوله اى في اوله

للعلية والتركيب لا مركب من بعل وبك والبعل اسم ضم والباك اسم كسر ثم
 جعل العلماء البلدة بالشام من غير ان يراد بينهما نسبة اضافية واسنادية او
 لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانهم قد اريد بهن جزئية نسبة في الفعل
 واذا كان شرط التركيبي لما تم من الضم ان يكون باصنافه ولا اسناد فعبد الله مقدر
 لكون تركيبة باصنافه وشاب قرناهما مبني لكون تركيبة بالاسناد وهو لقب امرأة
 للمرأة قرنان اي صغيرتان ويقم شاب قرناهما اي ابينت صغيرتاها سميت بكونها
 كانت كذلك اما الالف والنون الزائدتان اختلف النحاة في انها هل يوثقان في ضم الضم
 بمشابة الفعل التانيث ام بالمشابهة فذهب البصريون الى انها يوثقان في ضم الضم
 الف التانيث في مثل حمراء حيث كونهما زيدا تامعا ومحيشهما بعد استيفاء الحرف الاصلية
 وعدم دخول تاء التانيث عليهما واستواءهما في الزينة وبقاها في التصغير واختلافه في
 المد كد والمؤنث فيهما وكون الاول منهما الفاء وهي العلة للامتناع على الاصح ولهذا
 سميتا مضارعين وسميتا زائدتين لانهما من الحروف الزائدة وهي حروف هوية السماء
 اولاهما زائدتان في الكلمة وليسا اصليتين فيها وذهب الكوفيون الى انها يوثقان في
 ضم الضم بالذات من غير نظر الى شيء آخر لان الزيد فرع على الزيد عليه ثم اختلفوا
 في انها هل يقومان مقام السببين كالف التانيث ام لا فمنهم من قال نعم ومنهم من قال لا
 لان المشبهون المشبهة انكاسا اي الالف والنون الزائدتان في اسم الاسم قد يقع على
 يقابل الفعل والحرف وقد يقع على ما يقابل اللقب فكثيرة وقد يقع على ما يقابل الماهل و
 قد يقع على ما يقابل الصفة وهو المراد به ههنا فشرطي شرط تانيث الالف والنون
 في الصروف شرط الالف والنون فيه فتوحيد الكناية باعتبار انها سبب حدان يكون
 علما ليحقق مشابهة ما بالف التانيث من حيث امتناع دخول التاء عليه ما انتهى
 وسعدان ومرجان ومرجان كعمران وعثمان فانها اسمان علمان غير منصرفين للعلية
 والالف والنون الزائدتين وانما اورد مثالين ليعلم اوزانه مختلفه فمرآة كسوة القادر
 وعثمان مضموم الفاء وينبغي ان يورد مثالا قال التام مقنوم الفاء كسلطان ليعرف في
 الاسماء واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين الكائنين في الاسم ان يكون علما
 فسعدان اسم نعت في البادية من غير عدم كونه علما بل هو اسم جنس ثم قوله فسعدان
 مبتدأ وقوله اسم نعت مرفوع على ان يبدل من المبتدأ وغيره منصرف خبر آخر له
 مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والخبر معترض وهو ان يكون اسم نعت مضافا

الا اذا سمي رجل بجعل كان غير منصرف لانه غير قابل للماء نحو واعلم ان الاوزان على
 اربعة اقسام احدها مختص بالاسم كفلس وقفل وصرد وابل وعنق وضلع وجل والآخر
 ماعدل فاعل والخاسي باجمعه والتسمية به لا يؤثر والثاني ان يكون مشتركين بالاسم
 والفعل من غير ترجيح احدهما على الآخر كوضرب وعلم وطفق ومحو ومضارب
 وهذا القسم ايضا لا يؤثر التسمية به الا عند عيسى بن عمر والسقفي والثالث المختص
 بالفعل كشم وضرب وجرب وانطلق واحمر واحمار واقطع واخشوشن واجلوف
 واسلنقي واحرنم واقشعر ولا عبرة لدل الد وبيته مشبهة بان عمو من لشد وذهو
 الرابع ما في اوله احد الزوائد الاربع نحو احمد واعصر ويزيد ويغلب حكم هذا القسم
 حكم المختص بالفعل في منع الصرف ثم لما فرغ عن بيان اسباب منع الصرف اخذ
 في بيان ما يزيل تأثير هذه الاسباب بزواله فقال واعلم ان كل اسم غير منصرف
 شرط فيه العلمية وهو المؤنث بالتاء والمعنوي والجمعة والتركيب بالاسم الذي فيه
 الالف والنون الزائدتان او كل ما لم يشترط فيه ذلك اي التعريف العلمي واجتمع سببا
 موثران مع سبب واحد اي مع سبب آخر فقط هو من اسماء الافعال بمعنى انه وكثيرا
 يصدر بالفاء تزيين لللفظ كانه جزاء شرط محذوف اي ذالم يشترط العلمية والاسم
 الغير المنصرف واجتمعت مع سبب اخر فيه بالسبب فقط اي فائته من ان تشترطها
 له وهو اي ذلك الاسم الغير المنصرف الذي لم يشترط فيه العلمية اجتمعت مع سبب
 اخر فقط هو العلم المعدول ووزن الفعل بان العلمية اجتمعت مع ما موثره حيث
 امتنع عمر للعدل والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية مع انها ليست بشرط فيهما
 حيث امتنع ثلث واحمد دون العلمية ثم احتقر بما ذكره عن مثل مساجد وجراد وجلي
 اذا سمي بها فان العلمية فيها ليست بشرط ولا سبب لان امتناعها من الصرف انما هو
 لاجل الجمع الاقصى وللزوم التانيث لان الدل على الجمعية والتانيث امر لفظي يفتقر
 العلمية وقبلها واختلف النحاة في تأثير العامة مع العدل في اسم كان غير منصرف
 قبل العلمية كثلث ومثلث قد ذهب اكثر النحاة الى انصرفه لان العدل تابع للوصف
 وقد زال الوصف بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختاره الشيخ الوفا
 واختار سيبويه منع صرف اخر جمع اخوانه اعلاما والكوفيين صرفوها ولا خلاف
 في تأثير العلم مع العدل وانما الخلاف في زوال العدل بزوال الوصف لا انكر بان
 يزيل العلم بالعلمية او بالصفة المشتهرة سماه بها فيدخل عليه لمختص البنكرات

الفعل أحد حروف المضارعة أي الحرف الذي صار الماضي بزيادة تاء مضارعة وهي حرف
 اتين فأزقلت طرفية الأول لأحد حروف المضارعة كيف يستقيم لأن أول الحرفين
 حرف المضارعة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قلت لا يلزم ذلك لأن بينهما معنى
 وخصوص من وجب فإن أحد حروف المضارعة قد يكون في الأول وقد لا يكون فيه
 وكذا الأول قد يكون ذلك الحرف وقد لا يكون والاعم يجوز أن يكون ظرفاً للأخص
 وإنما اشترط في وزن الفعل المؤثر في منع الصرف اختصاصه به أو وجوده من
 حروف المضارعة في أوله إذا لم يكن مختصاً به ليحصل جهة الفرعية فأزقلت ما للحكمة
 في جعل وزن الفعل المطلق سبباً لمنع الصرف وبيان شرط تأثيره وكان الأظهر أن
 يجعل الوزن الخاص سبباً له لئلا يفتقر إلى شرط تأثيره مع أن الفرعية لا تظهر إلا فيما
 له زيادة نسبة إلى الفعل لأن الأصل في كل قسم أن لا يوجد فيه ماله مزيد نسبة بالقسم
 الآخر قلنا إنما فعل ذلك قصد إلى رعاية المناسبة بين الأسباب في كون كل منهما
 مؤثراً بشرط وكما أن الأصل في كل قسم أن لا يوجد فيه ماله مزيد نسبة بالأخر ك
 الأصل فيه أن لا يوجد ماله مزيد نسبة في القسم الآخر لأن التمايز بين أقسام اللفظ
 مقصود جداً لتمييز المعاني غاية التمييز ولا يدخلها أي هذه الصيغة لوزن الفعل
 الهاء أي التاء بالوضع فلا يرد نحو أسود باعتبار دخول التاء في ثانيته إذ دخل التاء
 فيه إنما هو لأجل غلبة الاسمية لا بالوضع وقياس وضعه أن يكون مؤثراً على سواه
 وإلى هذا سبقت الإشارة في بحث الوصف وإنما اشترط عدم دخول التاء في هذه
 الصورة لوزن الفعل لأنها لو دخلت فيها يلزم خروج وزن الفعل عن كونه وزن
 الفعل لاختصاص التاء بالاسم فلم يتحقق مشابهة بالفعل كأحد ويشكر وتغلب
 ونرجس وأما قولهم ترجمه بدخول الهاء في نرجس فلا يشكل به لأنه غير علم حينئذ
 فأزقلت أن نرجس لفظ أعجمي فبأي شيء يعلم زيادة النون فيه قلنا إن النواة يميز
 لفظ المنقول إلى لغتهم في زيادة حرف من حروف وأصل التمايز لفظ العربي لئلا
 قالوا النون في نرجس زائدة قصدوا بذلك أنه لو أخذ الفعل منه لقيل نرجس
 بخلاف ما سمى رجل تهمل فإنه لم يمتنع من الصرف لأنه لو وجد في الاسم فعل مثل نرجس
 فلا يكون نون زائدة وأما كان عدم دخول الهاء شرطاً في الصورة الأخيرة لوزن
 الفعل فيجعل هو الحرف القوي على العمل والسير منصرف مع وزن الفعل والوصف لا يميز
 لدخول الهاء في إنشاء قولهم أي العرب للناقدة القوي على العمل والسير ناقدة جعلنا



علامات الاسم العظيمة فانها ليست بهذه المشاهدة وقال بعضهم انما كان غير المنصوب
 مكسورا حينئذ لان الكسرا انما يسقط تبعاً للتنوين الساقط لمنع الصرف والتنوين ههنا
 ساقط باللام والاضافة لا تمنع الضم فلا يتبعه الكسر في السقوط وفيه نظر لان ضم
 الضم مقدم على الضافة واللام لا ترى انهم جعلوا الضافة في نحو اوج بيت الله فيه
 للتنوين المقدرة لمنع الضم دون تنوين المفعولة فلو كانت الضافة سابقة على ضم
 الضم لكانت منافية للتنوين المفعولة فعلم ان منع الضم انما يكون هو موجبا
 لحذف التنوين دون غيره من اللام والاضافة فاذا كان سقوطه لمنع الضم باعتبار
 تقدمه ينبغي ان يتبعه الكسرة في السقوط ايضا ثم المقدمة المشتملة على حصول
 اربعة الان يشترع في بيان ثلثة مقاصد وهي الرفوعات والمنصوبات والمجرورات
 وقد سمقت الاشارة في قوله في المقدمة عند فصل الحكم واعرابه ثلثة انواع رفع
 ونصب وجز الى ان الاسماء المعربة مرفوعة منصوبة ومجرورة الا انه اراد ان يبين
 كل مقصد من المقاصد ثلثة بالاستيفاء فقال **المقصد الاول في**
الرفوعات قد مر ما على المنصوبات تكونها اصلا ومقصودة في التركيب لاسنادها
 لتحقيق الجملة بها وكون ما سواها فضلة وانما اتى بصيغة الجمع ما سماه ولم يأت بصيغة
 المفرد لان حد الرفوع وهو يستلوا عليك وحذف رفع وهو علم الفاعلية يوهمان ان
 الرفع لا يكون الا واحداً وهو الفاعل قد رفع ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد
 لكنها في المجرورات والمشاكل وفي المنصوبات مستعارة للتكثرة وههنا في
 موقعها ثم واحد الرفوعات مرفوع لا مرفوعة لانه صفة الاسم وهو مذكور لا يعقل
 وكما يجمع المؤنث بالالف التاء يجمع صفة المذكر باللام لا يعقل بهما ايضاً نحو الجمال
 الداسحات والكواكب الطالعات والرفوع في عرف النحاة ما اشتمل على علم الفاعلية
 اية علامتها وهي الرفع والواو والالف نحو جاءني زيد وابوه او زيدان سواء كانت
 تلك العلامة لفظاً او قدراً فيثا والاعراب اللفظي والتقدير لان اللفظ يشتمل
 عليه ما دون المحلى اذ الاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء
 مرفوعاً ومعنى الرفع المحلى انه في محل لو كان هناك معرب لكان مرفوعاً الاسماء المرفوعة
 فقلت قوله المرفوعة صفة الاسماء وهو مفرده والاسماء جمع وقد وجهت المقابلة
 بين الموصوف والصفة فيجوز ان يجمع المرفوعة ولم يجمع ههنا قلت المرفوعة مستند
 الرصعير الاسماء والصفة المشتقة اذ السند الى غير الجمع جائز جمعها وتوجيهها

مثرب ويجب ان يعلم ان المراد بالتكدير ههنا التكدير الالهي اذ بالتاويل لا يصير
 نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين كما اريد به غير معين مجازاً
 ذلك الاسم الذي شرط فيه العلمية اذ اجتمعت فيه سبب آخر عند تنكيره
 وهذا الاطلاق انما يكون مختاراً للمصدر والشئ ان الحاجب الا فالخاتمة انفقوا على
 امتناع افعال التفضيل المستعمل من اذا نكر بعد التسمية وخلاف سببونه لا ينظر
 في مثل اخر بعد التنكير مشهوراً ما في القسم الاول الى ما حصل لاصرف عنه التنكير
 في الاسم الذي يشترط فيه العلمية فلبقاء الاسم اي في ذلك الاسم بلا سبب بلا سبب
 موثر لانعدام الشروط عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب وما في القسم الثاني
 الى ما حصل الضرر عند التنكير في الاسم الذي لم يشترط فيه العلمية ويكون فيه
 سبباً محضاً فلبقاء اي في ذلك الاسم على سبب واحد وهو العدل ووزن الفعل
 والسبب الواحد لا يمنع الضرر ثم اشار الى امثلة القسمين تعريفاً وتنكيراً بقوله
 نقول في مثال المؤنث بالتاء جاء في طلحة بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير طلحة
 آخر بالتنوين اي واحد مسمى بطلحة وقس على هذا امثلة التانيث والمعنوي والجمعة
 والتركيب والالف النون الزائدين في الاسم وتقول في مثال العلم المعدول جاء في
 عمر بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير عمر آخر بالتنوين اي واحد مسمى بعمر في
 العلم مع وزن الفعل احد بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير احد آخر بالتنوين اي واحد
 مسمى باحد هذا في العلم المادى بالاسم به ومثال العلم المادى بالصفة المشتهر بمسماه
 بها نحو رب حاتم لقيته اي رب جواد لقيته وكل ما لا ينصرف هو منصوب بالعطف
 على الكل السابق لانه منصوب على ان اسم ان او مرفوع بالابتداء اذ الخفيف ذلك الاسم
 الغير المنصرف الى اسم آخر او ادخله الالف واللام دخله الكسرة كمررت باحد
 مثال الغير المنصرف الذي اضيف فدخله الكسرة ومرتت بالاحد مثال الغير المنصرف
 الذي دخله الالف واللام فدخله الكسرة وانما دخله الكسرة على غير المنصرف بالاضافة
 او بدخول الالف واللام عليه لانها من معطيات خواص الاسم لكونها يقومان بصفة الاسم
 ويبعدانه عن مشابهة الفعل فيضعف تأثير شبهة بالفعل كذا قالوا وورد عليه
 بالاسناد ودخل حرف الجر من معطيات علامات الاسم اي كما اصير حوافر او اجزاء خاص هذين
 العلامتين بذلك واوجب بان الاضافة واللام انما يكونان من معطيات العلامات لكونها
 موثرين في اللفظ والمعنى كما مر فيكونان اقوى معطيات خواص الاسم بخلاف سائر

للتبويب اشارة الى ان الفاعل المعروف ان يصدر على احد هما يكون قبله فعل
 اسند اليه وعلى ما يكون قبله صفة اسندت اليه اسندا الى الفعل والصفة اليه
 الى ذلك الاسم بلا تبعية فيخرج عن قواعد الفاعل التي فيها اسناد من المعطوف بالحرف
 والبدل بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان فانه لا اسناد فيها فلا حاجة الى
 اخراجها وهو المقصود في تعريف الرفوعات والمنصوبات والمجوزات بقريضة ذلك التوابع
 بعد ذكر هذه العربيات ويجب ان يعلم ان الاسناد ههنا بمعنى النسبة والربط فجرد
 ثبوت شيء لشيء يحصل هذا المعنى سواء تعلق به ادراك ووقوع النسبة او ادراك عدم
 وقوعها بطريق الاخبار او بطريق الانشاء تحقيقا او تقديرا ففي قولنا لم يقم زيد
 سلب الوقوع لاسلب الاسناد وفي قولنا ان قام زيد قمت تقديرا للوقوع لا نقده
 الاسناد فلا يخرج تناول الحد فاعل النفي والشرط الى ارتكاب التكلف الذي اشتهر
 هو ان المراد بالاسناد اعم من ان يكون بالاجاب او بالسلب بالتحقيق او بالتقدير
 تعلقت باسند كالجزم على في قوله على معنى انه اي الفعل او الصفة قام به اي بذلك
 الاسم لا على معنى انه وقع عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن مثل زيد في ضرب زيد
 على صيغة المبني للمفعول وعن مثل زيد في زيد مضروب غلامه لان زيد اسم قبله
 فعل في المثال الاول وصفته في المثال الثاني اسند اليه لكن على معنى انه واقع عليه لا قائم
 به فيكون مفعول مالم يسم فاعله ولا يكون فاعلا وانما احتاج الى هذا التقييد
 من جعل مفعول مالم يسم فاعله خارجا عن الفاعل كالمزوم والشيخ بن الحاجب من
 جعله اخلافيه فلا يحتاج اليه بل لا يجب عليه تركه كالزحاشري وشيخ عبد القادر
 ونيد خل فيه نحو مات زيد طال عمره لان الموت والطول قائم بفاعله وان كان
 صادرا عنه عرض وكل عرض قائم بمعرضه ونحو قام زيد مثال للمفاعل الذي قبله
 فعل اسند اليه وزيد ضارب بوجه عمره مثال للمفاعل الذي قبله صفة اسندت
 اليه وما ضرب زيد عمره ومثال للمفاعل الذي قبله فعل اسندت اليه بسبب
 الوقوع وكل فعل لازم ما كان او متعديا لا بد له اي لذلك الفعل من فاعل الذي
 صدر عنه وقام به مرفوع صفة فاعل وانما وصفه به مع انه لا يكون الامر قولا باليد
 التقدير مظهر صفة ثانية للمفاعل كذهب زيد او مضمر عطف على مظهر كزيد
 ذهب وان كان اي للفعل متعديا كان له مفعول به ايضا نحو ضرب زيد عمره
 فان كان الفاعل له فاعل الفعل مظهر واحد للفعل اي سوا كان الفاعل شيئا

بالثناء كقولك انما الخاليات والخاليات وكما لافعال لانهم يقولون الرجال فعلوا
 وفعلت والسمات فلان وفعلت ثمانية اقسام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله
 والمبتدأ والخبر وان راواها واسم كان واخواتها واسم ما ولا المشبه بهتين
 بليس وخبر لا نفى الجنس ثم لما فرغ من تعداد الرفوعات ولم يتعرض لتعريفها شاع
 في بيان ذلك تفصيل كل منها فقال **فصل** الفاعل قد ما على سائر الرفوعات لان المختار
 عنده وما ذهب اليه اكثر النحاة من ان صل الرفوعات الفاعل لكونه جزء الجملة الفعلية
 التي هي اصل الجمل وكونه اسند في باب الركينة حيث لا يسوغ حذفه الا بسد شيء مسد
 ولا نرفعه لا ينسب بالنواسم بخلاف المبتدأ ولا نعلمه قوي بخلاف عمل المبتدأ فانه
 ضعيف لكونه معنويا وذهب سيبويه ومن تابعه الى ان اصل الرفوعات المبتدأ لانه باق
 على ما هو الاصل في الاسناد اليه بخلاف الفاعل لزوم تأخيره عن الفعل ولانه يحكم عليه
 بكل حكم جامد كان او مشتقا ولانه يحكم عليه باحكام متعددة وحكم الفاعل واحد ليس
 الاكل اسم حقيقة وحكم اليتناول مثل صير في ان تقوم قبله اي قبل ذلك الاسم فعل
 اراد به الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وغير الصفة لا الاصطلاح الذي هو لفظ قام
 فيدخل فيه فاعل المصدر وينفع قوله او صفة تفرح ان تر بقوله قبله فعل عن يزيد
 في زيد قام لان الفعل يكون بعده وان اسند اليه فهو مبتدأ لافاعل فذهب الكوفيون الى
 انه لا فرق في الاسناد بين قولهم قام زيد وزيد قام فجعلوا زيدا في المثالين عللا فلا
 حاجة عندهم في تعريف الفاعل في قيد تقديم الفعل عليه بل يجب عليهم تركه وذهب
 البصريون الى ان الفعل عند تقديم الاسم عليه يكون مسندا الى ضمير الاسم وهو ضمير
 جميعا مسندا الى الاسم والفعل لم يكن مسندا الى الاسم فالاسم ليس بفاعله بل هو مبتدأ
 فم لا حاجة الى الاحتراز عنه في تعريف الفاعل بقيد التقديم ايهم لانه خرج عنه بقيد
 اسناد الفعل اليه لانه لما توهم دخوله في تعريف الفاعل لاسناد الفعل اليه ظاهر كما
 توهم الكوفيون ولان اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء حقيقة لا تخيم
 القيد تقديم الفعل في تعريف الفاعل احترازا عنه او صفة كاسم الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة وافعل التفضيل ولم يقل ومعنى فعل اليد دخل فيه الطرف المرتفع
 بعد الضمير في نحو زيد في الدار والله في نحو خلفك ابوه لان الرفع في الحقيقة هو
 لفعل المقدار واسم الفاعل المقدار لا الطرف لانه جامد فاقلت ان تعريف للتعريف
 بالحقيق وكلمة او لا زيد والتشكيك فلا يلائم ذكرها فيه قلت هي ههنا

الفصل لا يلزم سرية تانيث الفاعل الى الفعل بل يجوز فجاز قد كبر الفعل في تانيثه كما
 عرفت نحو ضرب اليوم هند بدون التاء وارتشت قلت ضربت اليوم هند
 بالتاء وكذا يجوز قد كبر الفعل في تانيثه في الحقيقي للضرورة قال جرير: لقد ولاه
 حيطل ام سوء. وفي هذا الخيار خلاف المبرد فإنه لا يجوز ترك تانيث الفعل إذا كان
 الفاعل مؤنثا حقيقيا وإن كان بين الفاعل والفعل فصل ثم اعلم ان هذا الخيار ثابت
 في المؤنث الحقيقي عند غير المبرد إذ لم يسم الحقيقي بمثل زيد اما إذا سمي به امرأة
 فهذا الخيار غير ثابت فيه عند الفصل عند غير المبرد ايضا بل يجب تانيث فعله فعلا
 لا لتباس بالمذكر نحو قامت اليوم في الدار زيد وكذا أي ومثل الخيار في المؤنث
 الحقيقي في التذكير والتانيث الخيار في المؤنث الغير الحقيقي وهو ما لا يكون إلا أنه
 ذكر في الحيوان لكن الخيار فيه مطلقا أي سواء فصلت أو لم تفصل إلا ان التذكير
 بالفصل فيه حسن لأنه جاز في المؤنث الحقيقي بالفصل في غير الحقيقي أي نحو طلعت اليوم
 شمس نحو طلعت الشمس بالتاء وان شئت قلت طلعت الشمس بدون التاء وانما
 ثبت هذا الخيار في المؤنث غير الحقيقي لو كان الفعل مقدما على الفاعل يعني إذا كان
 الفاعل مظهرا لما ذكرنا من قصور الامتزاج في مظهر المؤنث الغير الحقيقي من حيث لفاعلية
 وقصور التانيث لعدم كونه حقيقيا اذ هو تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيث باعتبار
 المعنى فلا يلزم فيه سرية الفاعل الى الفعل بل يجوز فجاز ان يذكر فعله وان يؤنث
 عملا بالاعتبار وان كان أي الفعل متاخرا عن الفاعل يعني إذا كان الفاعل مضمرا
 الى الفعل لما قلنا من ان تانيث الفاعل يسير الى تانيث الفعل في المضمرة مطلقا شدة
 الامتزاج فيجب ان يؤنث فعله ولا يجوز ان يذكر نحو الشمس طلعت بالتاء قيل
 عليه ان عبارة هذه غير صحيحة اذ الفعل لا يكون متاخرا عن الفاعل كما صرح به
 ايضا حيث قال في تعريف الفاعل كل اسم قبله فعل قلنا عبارة صحيحة والقول بعدم
 صحة غير صحيحة لان ما صرح به هو في تعريف الفاعل مستقيم لحوازان يختار ههنا
 ما ذهب اليه الكوفيون من انه لا يفرقوا في الاسناد بين قولهم طلعت الشمس والشمس
 طلعت وجعلوا في المثالين فاعلا وان كان المختار عنده في تعريف الفاعل ما ذهب اليه
 البصريون وجمع التفسير أي فظ جمع التكسير وكذا ظر جمع السالم بالالف والتاء
 مطلقا سواء كان جمع مذكر يعقل كرجال وجمع مذكر لا يعقل كرجال وجمع
 مؤنث كسوء ومؤمنات كالمؤنث أي كظن المؤنث غير الحقيقي في جواز قد كبر الفعل

أو مجموعاً نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون وإن كان أي الفاعل مضمراً وحده
 الفعل للفاعل الواحد نحو زيد ضرب ويثنى إلى الفعل للثنى إلى مثنى فاعله الضمير
 نحو زيد أن ضرباً وجميع أي الفعل للجمع أي جمع فاعله الضمير نحو الزيدون
 ضربوا وإن كان أي الفاعل مؤنثاً حقيقياً احتتر به عما إذا كان الفاعل مؤنثاً غير
 حقيقي فإنه ليس كالمؤنث الحقيقي على الإطلاق وهو أي المؤنث الحقيقي ما ليس مؤنثاً
 إذا كلمة ماعبرة عنه بإزائه أي بمقابلته ذكر في الحيوان الجار والمجرور ظرف متعلق
 واقع صفة لمذكراي ذكر كائن في جنس الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث
 لفظاً ولم يكن وإنما قال في الحيوان احتتر عن الانتى من النخل لأن بإزائه ذكر منها
 وتانيثه غير حقيقي والمراد بالذكور ههنا خلاف الأنثى لا قيل الرجال كما رقت في الإناث
 وناقته في الأبل إذا بازها رجل يعبر وكذا النساء والمجلى وإتان وعناق أنت الفعل
 جزاء الشرط ابتداء أي مظهر كان الفاعل أو مضمراً وقوله أن لم تفصل بشيء بين الفاعل و
 الفعل متعلق بقوله أنت الفعل نحو قامت هند في المظهر وهند قامت في الضمير
 وإنما أنت الفعل ابتداء عند كون الفاعل مؤنثاً حقيقياً لأن تانيث الفاعل يسري إلى التانيث
 الفعل لها في الضمير مطلقاً أي سواء كان مؤنثاً حقيقياً أو غيره فليست الامتزاج و
 أما في المظهر المؤنث الحقيقي فليقو التانيث بخلاف المظهر الغير الحقيقي لقصوره في
 الامتزاج وقصوره في التانيث لأنه ليس بحقيقي فبالأولى أن لا يلزم فيه السراية بل
 يجوز بناء على قصور الامتزاج من حيث الفاعلية والتانيث من وجوه دون وجوه
 يكون تانيثاً من حيث اللفظ ولا يكون تانيثاً من حيث المعنى ثم اعلم أن تانيث الفعل
 إنما يجب بثلاثة شروط الأول أن يكون الفعل متصرفاً والثاني أن يكون المؤنث
 الحقيقي من الناس والثالث أن لا يقع الفصل بين الفاعل والمفعول حتى لو كان الفعل
 جامداً نحو نعم هند أو كان المؤنث الحقيقي من البهائم نحو أتي النخلة أو وقع فصل بينهما
 نحو جاء اليوم هند لا يلزم أن يسري تانيث الفاعل إلى تانيث الفعل لكون الفعل جامداً
 في الأول وكون التانيث الحقيقي من البهائم في الثاني ولأن الفصل في الثالث فلا يجب
 تانيث الفعل أبداً والشيعر إنما تعرض للشرط الآخر ولم يتعرض للشرطين الأولين و
 كان من الواجب أن يتعرض لهما أيضاً وإن فصلت على صيغة الماضي العلوم للخطاب
 لغرضين أي وإفصلت بشيء بين الفاعل والفعل في المؤنث الحقيقي فإل الجار
 أي في غير تلك الاختيار في التذكير الفعل والتانيث أي في تانيثه أو وقوع

يجوز حذف المفعول على الفاعل ولا يجب تقديمه الفاعل على المفعول لعدم
الالتباس ويجوز حذف الفعل على الرفع للفاعل حيث كانت أي وجد قرينة
دالة على تعيين الفعل المحذوف إذا القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ أو
على تعيين المحذوف نحو زيد النحو خبر المبتدأ محذوف مضاف إلى يدي هو
زيد ورفعه زيد على الحكاية مقول في جواب من قال من ضرب كلمة من استهامة
مبتدأ وضرب خبره والجملة الاستهامة مقول قال وزيد الواقع في الجواب
فاعل فعل المحذوف أي ضرب زيد فحذف لوجود القرينة وهي ضرب المذكور
في السؤال وإنما يجعل هذا من باب تقدير الخبر ليكون الجملة اسمية فيوافق السؤال
وهو من ضرب لكونه جملة اسمية لأن يتقدّر الخبر يلزم حذف الجملة ويتقدّر
الفعل يلزم حذف شرطها والتقليل بالمحذوف أولى ثم وجود القرينة شرطه
للمحذوف لأعماله له وإنما العلة هو الإيجاز والاختصار والاصل هو الأظهار
يجوز حذف الفعل والفاعل مع أي جميعا وإنما قال كذلك احترازا عن حذف
الفاعل وحده فإنه لا يجوز في غير باب التنازع إجماعا وفيه أيضا عند أكثر النحاة
إلا إذا سد شيء مسدود ولذلك أول كل فعل لا يظهر فاعله بأنه مسند إلى
مصدره نحو قوله تعالى ثم بدلهم من بعد ما رآوا والآيات فإنه أول بان
التقدير بدلهم بداري ظهر لهم رأي ومنه ما هو من موضوعات المؤلفين
أو تسلسل التسلسل أي وقعنا ثم أعلم أن هذا الحذف غير مختص بالفعل والفاعل
بل يوجد في كل كلام اسميا كان أو فعليا قصيرا كان أو طويلا مركبا من الفعل
والفاعل أو من الفعل وأجمع متعلقاته وإذا عرفت هذا فنقول معنى كلامهم
رحم الله ويجوز حذف الفعل والفاعل مع أنه يجوز ذلك حيث كانت قرينة
إلا أنه لم يصرح به بظهور أنه لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيرا ما لا يصح
به لهذا كنعم لمن قال قام زيد تقدّره نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل
ويجوز أظهارهما وإنما جعل من باب تقدير الجملة الفعلية وهو الفعل والفاعل
ولم يجعل من باب تقدير الجملة الاسمية وهو المبتدأ والخبر ليكون الجواب وافقا
للسؤال وقد يحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه أي مقام الفاعل في اسناد
الفعل أو شبهه إليه إذا كان الفعل المسند إليه مجهولا نحو ضرب زيد وهو أي
المفعول الذي يقام مقام الفاعل عند حذف القسم الثاني في التعداد من الرفوع

وتأنيته تقول قام الرجال بدون التأني وأنشئت قلت قامت الرجال قال الله
إذا جاءك المؤمنات وقالن نسوة وقالت الأعراب وإنما جازوا الأمرين في هذا
الجمع لأنه في تأويل الجماعة وتأنيته من حيث اللفظ وعدم تأنيته من حيث المعنى
فجاء جواز الأمرين ههنا عملاً بالحيثيتين وإنما لم يحذف التأويل في جمع المذكور
السالم كراهية اعتبار التأنيث مع بقاء صيغة المذكور الأنثويين فإن حكمه حكم البناء
وإن كان صيغة صيغة جمع المذكور السالم بعدم بقاء واحد وهو ابن قال الله تعالى
أمنت به بنو إسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون الذي واحد مؤنث كسنتين ومئتين
وقلين وثنين فإن حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقامضت سؤن لان حق
هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء والواو والنون فيعوض عن الالف والتاء وإنما
قلنا نظم جمع التكسير وقيدناه به لان مضمرة ليس كضمير المؤنث لان مضمرة
يستلزم التأني والواو في المذكور العقلاء نحو الرجال جاءت اوجاء ويستلزم التأني
والنون في غير العقلاء نحو النياالي والايام مصنتا ومضين فيكون مضمرة في الجمع
كضمير المؤنث الغير الحقيقي في الحاق العلامة لا في نحو والتاء ثم اعلم ان الاصل في الفاها
ان يتقدم على المفعول ككونه اقوى الاركان ويجب تقديم عليه في بعض الواضحة
منها ما اشار اليه بقوله يجب تقديم الفاعل على المفعول بمعنى انه يجوز ان يتقدم
المفعول على مجرد الفاعل ويجوز ان يتقدم على الفعل والفاعل معا نحو موسى وضرب
عيسى على ان يكون عيسى فاعلاً لانه لا يلتبس بالمفعول حيث يثنى بالفاعل لعدم جواز
تقديم الفاعل على المفعول صرح به الفاضل الهندك رح اذا كانا اي الفاعل والمفعول
اسمين مقصودين وخفت الالتباس في التباس الفاعل بالمفعول لفقدان الاعراب فيهما
لفظاً والقرينة الدالة على فاعلية احدهما ومفعولية الآخر فيجب تقديم الفاعل
على المفعول دفعا لالتباس نحو ضرب موسى عيسى وكذا شقمت سعدك سلمي
الكرم هؤلاء وضرب من في الدار من على الباب ويجوز تقديم المفعول على الفاعل
ان لم تحذف التباس في التباس الفاعل بالمفعول نحو اكل الكسري يحيى لوجود القرينة
العنوية فيه وهي عدم صلاحية الكسري للفاعلية وضرب عمر وازيد وكذا
ضرب موسى العالم عيسى العالم بنصب العالم في الاول ورفع العالم من الثاني والكرم
موسى سلمي وضرب موسى سلمي لوجود القرينة اللفظية فيها وهي نصبها
في الاول ونصب العالم في الثاني وتذكير الفعل في الثالث وتأنيته في الرابع فثبت

وقطع عن التأنيث
فان مضمرة ذلك مستلزمة للتأني

المصدرية اي في كونه فاعلا فقط اي لا في المفعولية والتنازع في مفعول المليم
 فاعله داخل في التنازع في الفاعلية عند من ادخله في الفاعل ويجعل الفاعل اعم
 من ان يكون حقيقيا او حكما ولا يجوز ادخاله في المفعولية لان اطلاق المفعول
 على ما لم يسم فاعله غير شائئ لا يجعله اعم من الحقيقي والحكم ولا بغيره نحو ضربني
 واكرمني زيد والثاني ليه القسم الثاني من الاقسام الاربعة يتنازع اي الفعلان
 في المفعولية اي مفعولية الاسم الظاهري في كونه مفعولا فقط لا في الفاعلية
 نحو ضربت واكرمت زيد والثالث اي القسم الثالث من الاقسام الاربعة يتنازع
 ليه الفعلان في الفاعلية والمفعولية معا ويقضي الاول اي الفعل الاول الفاعل
 والثاني اي الفعل الثاني المفعول نحو ضربني واكرمت زيد والرابع اي القسم الرابع
 من اقسام الاربعة عكس اي عكس الثالث في الافتضاء بان يقتضي الاول المفعول
 الثاني الفاعل نحو ضربت واكرمني زيد واعلم ان جميع هذه الاقسام اي الاقسام الاربعة
 يجوز اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثاني عند البصريين والكوفيين جميعا خلافا
 منصوب على انه مفعول مطلقا اي يخالف القول بالجواز خلافا للفرع في صورة الاولى
 وهي ان يتنازع اي الفعلان في الفاعلية وفي الصورة الثالثة وهي ان يتنازع في
 الفاعلية والمفعولية ويقضي الاول الفاعل والثاني المفعول ان يعمل الثاني فان
 الفراء لا يجوز ان يعمل الفعل الثاني في هاتين الصورتين بل يجب اعمال الفعل الاول
 والاضمار اي اضممار فاعل الفعل الاول قبل الذكر اي قبل ذكر الفاعل وكلاهما
 له حذف الفاعل والاضمار قبل الذكر مخطوران اي ممنوعان وقوله وكلاهما مستند
 مصنف ومخطوران خبره وتثنية الضمير باعتبار معنى كلا فانه مفرد لفظا وتثنية
 معنى كما عرفت وهي جملة حالية بالواو والضمير ثمروا يزا المثنى غير مشبهة عن
 الفراء والرواية الصحيحة عنه هي تشريك الرفعين ولكن يرد عليه اجتماع المؤثرين
 على اثر واحد وروي عنه اظهار الضمير بعد الظاهر نحو ضربني واكرمني زيد هو
 في تاخير الناصب نحو ضربني واكرمت هو هذا اي اعمال كل واحد من الفعل الاول
 والثاني عند تنازعهما بالاضمار فغير بين البصريين والكوفيين الاقسام الاربعة
 المذكورة سواء الفراء في الصورتين المذكورتين على تقدير اعمال الثاني ثابت في الجواز
 ليه في صورة الجواز ويحتمل ان يكون هذا الشارة للخلاف الفراء كما وقع في بعض
 شروح هذا الكتاب وانما صرح بذلك مع انه مستفاد مما سبق لانه لا كان في هذا

عند صحتها واوله اي دليل الفراء على ذلك انهما احداهما من على تقدير اعمال الفعل الثاني في اسما هذا الفاعل اي على الفعل الاول

إليه من قسمها وهو السمي بمفعول ما لم يسم فاعله ولما جاء منه بيان الفاعل الضمر
 وكان باب تنازع الفعلين هما بعضهما فيه الفاعل اردف بفصل التنازع وأما بيان سائر
 الأحوال التنازع فلا استطاد فقال **فصل** وإذا تنازع الفعلان أراد بالفعلين
 العاملين غير المصدرين يشمل للحقائق لأن التنازع يجري فيها ايضاً نحو زيد
 معلم ومودب عمرو وأبو بكر حكيم وطبيب أبوهم وأما ورود الفعل لأصالة في العمل والفرع
 داخل تحت حكم الأصل للفرعية والتنازع كما يجري في الفعلين يجري في الأكثر من
 فعلين ايضاً كما ورد في الصلوة المأثورة اللهم صل على محمد وعلى محمد كما صليت وسلمت
 وباركت ورحمت وترحمته على إبراهيم هذه الخمسة تنازعت في علي إبراهيم وأما
 ذكر الفعلين بناء على بيان أقل ما يحصل به التنازع فالفعلان أعين من أن يكون
 متعديين إلى ثلاثة مفاعيل أولهما كونا كذا ذلك ومن أن يكونا من فعل التعجب أو خلافه
 لبعضهم في الأول لعدم السماع وفي الثاني لقلة تصرف فعل التعجب وإنما خصصنا
 العاملين بقولنا غير المصدرين لأن التنازع لا يجري فيهما إلا بصح قطع التنازع هنا
 عند البصريين والكوفيين لأن فيهما الفاعل في المصدر ونحو عجبني ضرب وقتل يدي في
 اسم ظاهر صفة اسم أي غير مستتر لأن الضمر المنفصل قد يحصل فيه التنازع نحو
 ما ضربت وما أكرمت إلا إياك وأما ضمير المتصل فلا يحصل فيه التنازع بل الحكم
 بما يليه ولا يكون لكل واحد من الفعلين أن يجوز أعماله فيه بعد جملة ظاهرة
 وقع بعد الفعلين وفيه احتراز عن المتقدم والمتوسط لأنها ملحقة بالاول فيستحق
 هو قبل التكلم بالثاني فليس فيه مجال للتنازع فلا يكون من هذا الباب ثنتين
 الشيخ رحمه معنى قوله وإذا تنازع الفعلان بقوله أي أراد يعني اقتضى أو توجه
 المعنى كواحد من الفعلين أي العاملين أن يعمل في ذلك الاسم أي الاسم الظاهر
 التنازع فيه قال الفاضل الهندي إذا قصد توجه الفعلين إلى اسم واحد وهذا
 في القلب ما بعد التركيب فلا تنازع إذا كل يستوي في معنونه من ضمير أو هذا
 أو من دون فهذا أي تنازع الفعلين وهو مبتدأ وخبره إنما يكون على أربعة أقسام
 وهذا الجمل جزأ الشرط ان كانت لفظة جزأيتها وان كانت للتفسير أو للوصف فلهذا
 هذا وفيه نقد بوجه وإذا تنازع الفعلان في اسم ظاهرهما يجوز أن يعمل كل واحد منهما
 لكن الاختلاف في المختار الأول إلى القسم الأول من الأقسام الأربع أن يتنازع
 الفعلان في الفاعلية أي في فاعلية الاسم الظاهر وبما السبب مع التنازع معنى

في الفعل الاول على موافقة الاسم الظاهر الواقع بين الفعلين في الافراد و
 التثنية والجمع والتذكير والتانيث كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء نحو ضربت
 واكرمني زيد وضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون وفي
 المتخالفين في الاقتضاء نحو ضربني واكرمت زيد وضرباني واكرمت الزيدين و
 ضربوني واكرمت الزيدين ونحو ضربتني واكرمت هند وضربتاني واكرمت هند
 وضربتني واكرمت هندات وانما اضم الفاعل في الاول لان الاضمار قبل الذكر
 جائز في العمدة بشرط التفسير بخلاف هو الله احد ونعم رجالا وعلى تقدر اظماره
 يلزم التكرار وهو قبيح وحذف لا يجوز الا اذا سد شيء مسددا وقال الكسائي حذفت
 الاضماره تخروجا عن الاضمار قبل الذكر وان الخلف يظهر في مثل ضربوني و
 اكرمني الزيدان عندهم وضربني واكرمني الزيدان عندهم ولما قل ان ما ذهب
 اليه الجمهور من ان حذف الفاعل لا يجوز الا اذا سد شيء مسددا غير مستقيم فانه
 قد جاء حذف الفاعل بدون سد شيء مسددا في مواضع كقوله تعالى والاعوام
 في يوم ذي مسغبة وقوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم عن الثاني هو فاعل
 على قول سيدويه ونحو ما قد وما قام الا انا اذا فاعل الفعل الاول محذوف اتفاقا
 ونحو ضربين واكرموا القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو وكقولهم بداهم
 ليرى فانه فاعله وقد حذف كثيرا واجيب عن الاول بان الاعوام مصدر
 قد عرفت ان المصدر قاصر في العمل فلا يجب فيه وجود الفاعل فيكون من باب
 عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد كما من باب حذف الفاعل عن سائر
 الامثلة المذكورة بانها محمولة على تقدير الفاعل لا على حذفه نسيا والحذف
 في باب التنازع انما هو محذوف نسيا والى هذا اشار الشيخ الرضوي ونقول ان
 ذلك نادور قليل فالحق بالعدم وان كان الفعل الاول يقتضي المفعول ولم يكن
 الفعلان لهما المتنازعان من افعال القلوب وان كانا من بابي حكمها خفت
 المفعول من الفعل الاول لان المفعول فضلة فلا ضرورة في اضماره قبل الذكر
 فيحذف لدلالة الاسم الظاهر وانما يحذف هذا المفعول فرارعا عن شناعة
 التكرار ولم يظهر فرارعا عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة واما ورود الاضمار
 قبل الذكر في قولهم ربه رجالا فاذ كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربت واكرم
 ربي وضربت واكرم الزيدين وضربت واكرم الزيدين وفي المتخالفين في

ان يبين عدل الجواز وهو الاختيار بكلمة اما التي للتفصيل وهي لا تستعمل غالباً
 الا في العدلين فصاعداً اعاده لئلا يكون ذكر كلمة اما للتفصيل مع عدم العدل
 فكانه قال ما اعمال كل من الفعلين عند تنازعهما بالاختلاف فيبين البصريين
 والكوفيين سواء الفراء وهو ثابت في الجواز واما الاختيار اي الاختيار في اعمال اي
 منها ما فيه خلاف البصريين بكسر الياء والقياس فتحها اي الخاتمة المنسوبة الى البصريين
 والكوفيين اي الخاتمة المنسوبة الى الكوفة اذ قال واما خلاف الفراء في الصورة الاولى
 الثالثة فهو انما يكون في الجواز واما خلاف البصريين والكوفيين في الصور جميعاً
 ففي الاختيار فانهم اي بصريون يختارون اعمال الفعل الثاني مع تجوز اعمال الفعل
 الاول وانما ابتدئ بمذهب البصريين لانه المذهب المختار الاكثر استعمالاً والاول
 اختار البصريون اعمال الفعل الثاني اعتباراً بالقرب والجوار يعني ان الفعل الثاني
 اقرب الطالبين من المطلوب وجاره فيكون اقدر على اخذه وايضاً ان اعمال الفعل
 الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول هو غير الاصل في المعمول اذ الاصل في
 المعمول ان يتصل بعامله وان استفاضت الاستعمال على ذلك في التنزيل وكلام الفصحى
 منه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابه حيث عمل الثاني اذ لو عمل الاول لقليل اقرؤه
 لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول وقول الشاعر قضى كل ذي دين
 فوق غريمه ومحطون يعني غريمها حيث عمل الثاني في كلا المصراعين اما في المصراع
 الاول فلانه لو لا ذلك لقيد فوقاه واما في المصراع الثاني فلانه لو لا ذلك لقليل
 معني هو غريمها اظهار للضمير والكوفيين عطف على الضمير المنسوب بان اي
 وان الكوفيين يختارون اعمال الفعل الاول مع تجوز اعمال الفعل الثاني وانما
 اختار الكوفيون اعمال الفعل الاول مراعاة للتقديم والاستحقاق يعني ان كون
 الفعل الاول اسبق الطالبين واحقهما فهو اليق باعطاء المطلوب ولان اعمال
 الثاني يستلزم الاضمار قيل المذكور كاعمال الاول فكان هو اولي ثم لما فرغ
 عن بيان ما هو المختار عند البصريين وهو اعمال الفعل الثاني اخذ في تفصيلها
 وبيان كيفية الاعمال ثم لما جاء بتقديم اختيار البصريين بقوله فانه يختارون
 اعمال الثاني جاء بتقديم قوله فان عملت الثاني ليكون في الكلام نشر على
 تقريب اللف والفاء للتفسير اي فان عملت الفعل الثاني كما هو مختار البصريين
 فانظر ان كان الفعل الاول يقتضي الفاعل اصرته اي الفاعل في الاول

وفي المتخالفين ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت
الزيدون واما الاضمار فكما نقول في المتوافقين ضربت واكرمت زيد وضربت
واكرمتما الزيدين وضربت واكرمتهم الزيدين وفي المتخالفين ضربني واكرمت زيد
وضربني واكرمتما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون اما اذا كان الفعلان من افعال
القلوب مع ان ذكر المفعول الاول غير مطابق للظاهر حتى لو ذكر مطلقا للظاهر
نحو حسبني وحسبت اياه زيد منطلقا فلا بد من اظهار المفعول الثاني كما نقول
حسبني وحسبتما منطلقين الزيدان منطلقا وذلك اي وجوب اظهار المفعول الثاني
لان حسبني وحسبتما تنازعا في المنطلقا واعلمت الاول وهو حسبني وجعلت
فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واهضرت المفعول الاول في حسبتما واظهرت الثاني
وهو منطلقين لما نعم وهو ما اشار اليه بقوله فان حذف منطلقين فقلت حسبي
وحسبتما الزيدان منطلقا يلزم حذف المفعول الثاني من افعال القلوب وهو
اي وحذف المفعول من افعال القلوب غير جائز اذا حذف المفعول يوجب الاختصار
على احد المفعولين فيما هو من افعال القلوب كما مر وان اضهرت اي المفعول الثاني
من ان تضر المفعول مفردا ونقول حسبي وحسبتما اياه الزيدان منطلقا وح
عين اضهرت المفعول مفردا لا يكون المفعول الثاني مطابقا للمفعول الاول وهو
هما في قولك حسبتما ولا يجوز ذلك لوجوب اتحادهما فيما صدق عليهما هذا اليه
او تضرمتني معطوف على قوله ان تضرمتني مفعولا له وان تضرمتني مفعولا
حسبي وحسبتما اياهما الزيدان منطلقا وح اي حين اضهرت المفعول مثنى يلزم
عود الضمير المثنى الى اللفظ المفرد وهو منطلقا الذي وقع فيه التنازع وهذا اي عود
الضمير المثنى الى اللفظ المفرد ايضا لا يجوز لوجوب التطابق بين الضمير والمجرى اليه
واذا لم يجوز الحذف اي حذف المفعول الثاني والاضمار اي اضماره كما عرفت ذلك
من التفصيل المذكور وجب الاظهار اي اظهار ذلك المفعول لقائل ان يقول الشرط
في التنازع جواز افعال الفعلين فيما يقتضاه فيهما والمتنازع فيه هنا انفي قوله
منطلقا لا يجوز فيه افعال الثاني لخالفته المفعول الثاني والجواب انه ممكن بالتأويل
بكل واحد منهما وفيه بحث كانه لو جاز تأويل مفعول الفعل الاول بالمفرد لجاز اضمار
المفعول الثاني على تقدير افعال الاول مفردا ولا يخالف لكان التأويل صحيحا في التأويل
خالف للظاهر فلا يصح اليه عند مكان الاظهار فان قلت على تقدير الاظهار يلزم

الاقتصاء ضربت واكرمني الزيدان وضربت واكرمني الزيدان وان كانا
 المتنازعان من افعال القلوب يجب اظهار المفعول للفعل الاول كما تقول حسبت
 منطلقا وحسبت زيد منطلقا قال حسبني وحسبت لما تنازعنا في منطلقا
 الاخير واعل في حسبت وجب اظهار مفعول الفعل الاول وهو حسبني اعني منطلقا
 الاول اذ لا يجوز حذف المفعول من افعال القلوب لئلا يلزم الاقتصار على احد
 المفعولين من افعال القلوب واعترض عليه بانه قد جاء كما في قوله تعالى ولا
 يحسبن الذين يخولون بما آتاهم الله من فضله هو خير اليهم عند من فرغ الباري
 بخلهم هو خير اليهم فحذف احد مفعولي يحسبان وهو بخلهم وذو الآخر وهو خيرا
 لهم وقد اجاب عنه بعض الفضلاء بانه يجوز ان يكون المفعول يحسبن في هذه
 القراءة ضمير الوجدان الى البخل لا يحسبن البخل خير اليهم لكن وضع الضمير للوجه
 موضع المنصوب كانت في قوله تعالى انك انت العليم الحكيم واضمار المفعول اليه
 ولا يجوز ايضا اضمار المفعول قبل الذكرا ما وهذا اي ما بيناه من كيفية افعال
 الفعل الثاني فذهب البصريين اما ان اعلنت الفعل الاول على مذهب الكوفيين
 فانظر ان كان الفعل الثاني يقتضي الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني على مذهب
 الظاهر والاجماع كما تقول في المتوافقين في الاقتصاء ضربتني واكرمني زيد وضربتني
 واكرمني الزيدان وضربتني واكرموني الزيدون وفي المتخالفين في الاقتصاء ضربت
 واكرمني زيدا وضربت واكرماني الزيدان وضربت واكرموني الزيدان وان كان الفعل
 الثاني يقتضي المفعول ولم يكن الفعلان اي المتنازعان من افعال القلوب يجوز
 فيه ليه في ذلك المفعول الوجهان احدهما حذف المفعول وثانيهما الاضمار اي
 اضمار المفعول على طبق الظاهر الثاني اي الوجه الثاني وهو الاضمار هو الوجه الثاني
 لا الاول وهو المحذوف نحو ضربتني واكرمته زيدا وانما كان الاختيار يختار اليكون
 الملقوظ اي للفظ باتيان الضمير مطابقا لمراد اي موافقا للمعنى الذي هو كونه
 مكرما للضارب الذي هو زيد ولئلا يلتبس مفعول الفعل الثاني بغيره فانه
 لو لم يضر المفعول بل محذوف لم يعلم ان المفعول بكذا خال او غيرها ولان اضماره
 ليس قبل الذكرا كالتعلق الاسم الظاهر بالفعل الذي هو سابق على الضمير في الفعل الثاني
 حكما فلا يحذف مع امكان اضماره اما المحذوف كما تقول في المتوافقين نحو
 ضربت واكرمته زيدا وضربت واكرمته الزيدان وضربت واكرمته الزيدان



الفاعل الاصطلاحي وبالمفعول مامنعو لية عند اقامته مقام افعال الربعية
 المثال المذكور يكون فاعلا اصطلاحيًا وهو مذكور غير محذوف فلا يصدق
 المحذوف وانما حذف فاعله ما لعدم العلم به نحو سرق المتاع والخساسة نحو شتم الخليفة
 او لكونه مفعلاً مخوطة قطع النفس او اختصار غير السامع نحو قتل عدو له او لابلها
 كضرب زيد او الاختصار نحو اقيمت السلوة او الموافقة لقوا في كذا فيلزم ما
 والاهل او الدائم ولا يوصف ان يتزدد الوالد العم او لرعاية السجود نحو ما لا حد عندك
 من نعمته تجزي او لعلم المخاطب به نحو قوله تعالى اذ بعثنا في القلوب واوهم هوي
 ذلك المفعول مقام اري مقام الفاعل في كونه مسند اليه الفعل ونسبته مقدما
 عليه وقوله هو تأكيد للمستتر في اقيم وانما جاء به تأكيد المضمير المتصل بالمتصل
 دفعا لتوهم ان الفعل مسند الى قوله مقام فيلزم خلوه من المفعول المعطوف على المحذوف
 صفة عن المضمير نحو ضرب زيد وحكمة الحكم ذلك المفعول في توحيد فعله و
 تنية وجمعه وتذكيره وتانيته على فياس ما عرفت في الفاعل فانه اذا كان هذا
 المفعول مظهرا وحده الفعل سواء كان مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان وضرب
 الزيدون على صيغة المجهول وان كان مضمرا يثنى للمثنى وجمع للجمع نحو الزيدان وضرب
 والزيدون ضربوا وان كان مؤنثا حقيقيا انت الفعل مظهرا او مضمرا ان لم تقص
 بينه وبين فعله نحو ضربت هند وهند ضربت واذا فصلت فذلك الخيار بين
 تذكير فعله وتانيته نحو ضربت اليوم هند وضربت اليوم هند وكذا ان كان مؤنثا
 غير حقيقي ان كان مظهرا نحو كورت الشمس وكورت الشمس وان كان مضمرا انت الفعل
 نحو اذا الشمس كورت ثم لما فرغ عن بيان القسم الثاني من الرفوعات وهو مفعول
 مالم يسم فاعله شرع في بيان القسم الثالث والاربع فصل في البتداء والخبر
 ذكرهما معاني فصل واحد لكونهما متلازمين كما هو الاصل لان الاصل فيهما
 انه متى ذكر احدهما ذكر الاخر معا وما حذف احدهما فغير الاصل لكونهما مشتركين
 في العامل لان عامليهما معنوي هما اسمان سواء كانا حقيقيين او حكميين فدخل
 فيه مثل قوله تعالى ان تصد قوا خير لكم فانه في تاويل تصدكم وقسم بالعبادة
 خير من ان تراه فانه في تاويل سماعك بالعبادة والجملة التي وقعت خبر لانها
 في تاويل الاسم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب هذا ما ذهب اليه جماعة من
 النحاة ومنهم من قال ان الضمير في تاويل الضارب لانهم صرح في شرح الفصل بان الخبر الجملة

التكرار وهو قبيح لزوم التكرار ممنوع لاختلافهما افرادا وتشبيه نعم انما لا يحسن
المصير الى ساهو بخلاف اظاهر مع امكان الظاهر اذا دار الكلام صادر من التكلم
بين الظاهر وخلافه واما اختبار التكلم ما هو خلافا لظاهر مع كونه قادرا
على التكلم بالظاهر فانه لا يجوز الا ترى انه لا يجوز التكلم بالمجاز مع التقدير
على التكلم بالحقيقة فيبقى ان يكون التكلم ههنا باضمار المفعول الثاني
للمفعول الاول مفردا بتاويل المفعول الاول بكل واحد مع صحة اظهار المفعول
الثاني ايضا وما وجوب اظهاره لكون الاضمار مفردا على خلاف الظاهر
بان اعتبار الاحتياج الى التاويل فيشكل ويشكل ايضا ان الضمير غير مشتق
والمطابقة بين المفعولين في غير المشتق ليست بواجبة فامكن اضمار
الثاني مفردا بان يقال حسبتهما اياه الا ان يقال ان الضمير عبارة عن جمعة
فلو ذكر اياه كان ذكره كذا مستطاعا وهو مستع فكذا ما ينوب منابه لا الضمير
فان في اخذ حكم منوب هذا اعني التاويل بكل واحد في المفعول بجواز التنافي
وما ذكر في بعض الحواشي وله وجه آخر وهو ما ذكره بعض المحققين حيث قال
ولا يخفى انه لا يتصور التنافي في هذه الصورة الا اذا اخطت المفعول الثاني
اسما الاعلى اتصاف ذات بال انطلاق من غير ملاحظة تشبيه وافراده والا فالظاهر
انه لا تنافي بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يفتي مفعولا مفردا والثاني
مفعولا متعيا فلا يوجب ان الى غير ذلك فلا تنافي فيه انتهى كلامه ثم اعترض بعض
الفنلاء ههنا انه لا يمتنع تسامع التنافي لو كان الافراد والتشبيه والتذكير
والترديد لا ريب في صحة التسامع مما لا يخفى عليه بل هو ما قرره يصح ان يتثنى فيصح
تنافي الفعلين المتخالفين في المفعول المفرد ومثني في منطلقا حال افراده بان
يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعولا فيضمير مثني فيخرج عن افراده بان يطلب
الاخر ان يكون مفعولا فيخرج عن افراده بشما فرغ من بيان القسم الاول من فروعها
وهو الفاعل ثم في بيان القسم الثاني منها فاعل المفعول المسمى فاعله وهو
كل مفعول حذف فاعله لم يترك فاعل ذلك المفعول وانما اضاف الى المفعول
بما لاسته فاعلية لفعل يتعلق به قبل هذا الحد يصدق على الربيع في قولك انبت
الربيع البقل لان الفاعل الحقيقي لانبات البقل هو الله تعالى فحينئذ الفاعل الحقيقي
واقم المفعول الذي هو الربيع مقامه واجب بان المراد بالفاعل في الحد هو



لزم تقدم الشيء على نفسه ضرورة ان المتقدم على المتقدم على الشيء مقدم على ذلك
الشيء واجيب بان كل واحد منهما مقدم على الخبر من وجه ومما خرج من وجه آخر
فلا يلزم الدور لاختلاف الجهة اما نقديهما مبتدأ فلان حق النسب ان يكون
مع المنسوب اليه ويكون فرعاً له واما نقديهما الخبر فلانه مناط الفائدة و
المقصود من الجهة فرفع كل واحد منهما صاحبه للتقدم التام فرفعاً عن العمل
كل من الشرط وكلية في الآخر نحو ايا ما تدعو فالأداة متقدمة اذ هي مؤثرة ببعض
الشرط ومما خرة عن الشرط تاخر الفضلات عن العجاء واصل المبتدأ والاولى
في المبتدأ وما يقتضي الدليل فيه ان يكون معرفة كون المبتدأ محكوماً عليه
والحكم على الشيء انما يكون بعد معرفة الفاعل شخص بتقدير الحكم عليه بشرط
فيه تعريف او تخصيص واعتراض ههنا بان هذا ليس بصواب لان تخصيص الفاعل
بالفعل انما يتحقق بعد ان يجعل محكوماً عليه بانتساب الفعل اليه فكيف يجوز
تخصيصه الذي يصح كونه محكوماً عليه بما يكون متاخراً عن كونه محكوماً عليه
واجاب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بان النكرة تصير بتقدير الخبر في حكم
الخصوص قبل الحكم وذلك لان المقص من اشتراط التعريف او التخصيص في الحكم
عليه اصغاء السامع الى كلام المتكلم لان تنكيهه ينظر السامع عن استماع الحديث فيخل
بالعرض وهو الا فهم وعند تقدير الحكم لا ينظر السامع عن آخر الكلام بل يفتي
اليه حق الاصغاء وبعد ذلك لو ذكر الحكم عليه فهو لا يخل بالعرض لان
الافهام قد حصل باستماع الحديث فثبت ان تقدير الحكم يجعل الحكم عليه في حكم
المعين فلا حاجة الى تعريف وتخصيص آخر فمقوله واصل المبتدأ ان يكون
معرفة اشارة الى ان المبتدأ قد يكون نكرة كما سيجي واصل الخبر اي الاولى في
الخبر وما يقتضي الدليل فيه ان يكون نكرة لكون الخبر محكوماً به واصل الحكم
به التنكيه وفي اشارة الى ان الخبر قد يكون معرفة كما سياتي ولما اختلفا ما ذهب
جمهور النحاة من ان المبتدأ يجب ان يكون معرفة ونكرة مختصة لان النكرة
بالتخصيص تصير قريفاً من المعرفة التي هي القياس في الحكم عليه بين الاول
بقوله واصل المبتدأ ان يكون معرفة بين الثاني ثانياً بقوله والنكرة اذا وصف
جاء ان تقع مبتدأ نحو قوله تعالى ولبعد مؤمن خبر من مشرك فان مؤمن
تخصيص بالوصف لان قوله ولبعد يشتمل المؤمن والكافر فاذا وصف مؤمن

بالاسم وذهب المحققون الى ان الجملة لصرفتها من خبر جعلها اسما حكيما تقع خبر
 فلم يتناوله تعريف الخبر وايضا يخالف ما سبق من ان الكلام لا يحصل الا من اسمين
 او من اسم وفعل لان الكلام الذي يكون خبر جملة يخرج عن القسمين لعدم تاويل
 الجملة بالاسم مجردان عن العوامل اللفظية السماعية والقياسية وكلمة عن متعلقة بقول
 مجردان واللفظية صفة العوامل والتطابق بينهما ثابت تقديرا اذا العوامل في تاويل
 المفرد اي مجردان عن جماعته العوامل اللفظية ثم لاحظت به عما كان به العامل اللفظي كالمسمى
 ان وكان واخواتها والمراد بالتجريد اعم من ان يكون لفظا او معنى بان لا يكون له اثار في
 في المعنى وان كان موثرا في اللفظ فيدخل فيه بحسبك درهم لان الياء فيه زائدة غير
 مؤثرة في المعنى وان اثر في اللفظ بالجرف ان قلت التجريد يستدعي سبق الوجود ولا
 شئ من العوامل اللفظية موجودا في المبتدأ والخبر سابقا فكيف يستقيم قوله هما
 اسمان مجردان عن العوامل اللفظية قلت لو دخلت العوامل عليها لما كان جائزا ابتداء
 الامكان منزلة الوجود كما في قولك للحفاد ضيق فم الركبة اي الليبر وقولك سبحان
 الذي صغر جسم البعوضه وكبر جسم الفيل هذا ما ذكره الفاضل الهندستاني وقال بعض
 الفضلاء على ان الاصل هو العامل اللفظي وعدل عندنا الى المعنوي فكان خبره والاسم
 عنه ثم المراد بالتجريد عن العوامل التجريد عن جنس العوامل حتى يؤول الى السلب الكلي
 كما الى رفع الايجاب الكلي كما اتهم من ظاهر الجمع احدهما اي احد الاسمين الموصوفين
 بالتجريد مسند اليه ويهيئ له الاسم المسند اليه المبتدأ والثاني من الاسمين مسند به
 ويهيئ له الاسم المسند اليه الخبر نحو زيد قائم فافهم اسمان مجردان عن العوامل اللفظية
 احدهما مسند اليه وهو المبتدأ والثاني مسند به وهو الخبر والعامل فيهما اي في
 المبتدأ والخبر معنوي وهو اي العامل المعنوي لا مبتدأ را حتم ان النجاة اختلفوا في ان
 العامل في المبتدأ والخبر معنوي ام لا فذهب البصريون الى ان العامل في المبتدأ والخبر
 المعنوي هو لا مبتدأ اي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليستند اليه شئ فمعنى
 المبتدأ او عامل في الخبر وعلى هذا القول لا يكون الخبر مما نحن فيه رده وذهب بعضهم
 الى ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا القول لا يكونان مجردين عن
 العوامل اللفظية فلا يكونان مما نحن فيه ايضا وفيه نظر لانه يلزم على هذا القول تقدم
 الشئ على نفسه لان العامل ما يجب تقديمه على معموله فيلزم تقدم الخبر على المبتدأ
 بل كل واحد منهما في الآخر فان كان المبتدأ مقدما على الخبر والخبر مقدما على المبتدأ

ذئاب فان قوله شر مبتدأ تخصص بالصفة المقدرة اذ التقدير ^{بمعنى}
 اهر ذئاب يجعل شر بدل لام الضمير المستكن في اهر والبدل من الفاعل فاعل
 معنونه قدّم ليفيد المحصر لان تقدير ما حقه التأخير يوجب المحصر فيكون
 المعنى ما اهر ذئاب الاشر وانما اذهبوا الى تقدير التأخير مع كون
 وجهها بعيدا عن الفهم لضرورة صحة وقوع النكرة مبتدأ وفي تأخيرها فان
 قوله رجل مبتدأ تخصص بتقدير الخبر الذي هو ظرف متعين لكنه حكم
 لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يتبعه موصوف باستقراره في الدار فكانه منس
 بالصفة وانما يجوز وفي الدار رجل ولم يجوز وارجل في الدار مع انه سيان في
 المعنى لئلا يلزم التباس الخبر بالصفة في الثاني ولا يلزم ذلك في الاول لتقدير
 الخبر والصفة مجيبان يكون متأخرا وسلام عليين فان قوله سلام مبتدأ
 تخصص بنسبته الى التكلم لان معناه سلمت سلاما عليين فمدون فعليه
 كما يحذف افعال الصادق في سلام عليين بالنصب ثم عدل عن النصب
 الرفع لقصد الاستمرار والدوام في الدعاء لان النصب يدل على جعل واحد
 يدل على الحدوث هذا اذ جعل سلام مصدرا سلمت بمعنى سلمت سلاما
 لو جعل صارا سلمت بمعنى قلت سلمت الله تعالى بمعنى جعلك لله تعالى
 سالما لكان مخصصا بسببه الى الفاعل بخلاف اي سلم الله عليا فمخصص
 النكرة بكونها مضافة نحو غلام رجل خير من غلام امرأة في معنى الاضافة نحو
 لزيد خير من ضرب لعمرو وبكونها متبينة بالمضاف نحو عشر من درهم في سبك
 ثم اعلم ان وجوب التخصص للنكرة الواقعة مبتدأ بوجه من الوجوه ستة امدوا
 انما هو من هب جمهور النخاض وذهب ابن البرهان الى انه اذا حصلت نكرة كانت
 باي نكرة شئت لان الغرض الافادة فاذا حصلت جاز الحكم على النبي بلا تعصب
 بوجه اول ومن ثم يصح ان يقال كوكبا تقض الساعة لحصول الفائدة ولا يصح ان
 يقال رجل قائم لعدم حصول الفائدة وهذا هو أقرب الى الصواب واسلم انه اذا كان
 احدا لاسمين معرفة والاخر لاي اسمين نكرة فاجعل المعرفة مبتدأ التثنية
 لان النكرة بل جعل النكرة خبرا لانه لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة كما مر
 مثاله وانما نافي اسمان معرفتين سواء كانتا متساويتين في المعرفة او لا

صاير مخصوصا وحصل نوع تعيين والتصغير بمنزلة الوصف فهو جيل فاعدا كان
 قيس رجل خفيّر قاسد فيكون في حكم الوصف وكذا اذا تخصصت بوجه آخر يعني
 كما ان النكرة تقع مبتدأ اذا تخصصت بالوصف كذلك النكرة تقع مبتدأ بوجه
 اخر غير بوصف فان وجه التخصص على ما ذكره المصرح وصاحب الكفاية
 كما استفصا عليها والمراد من التخصص اعم من ان يكون حقيقيا كما يكون في المثال المذكور
 او سكيا كما في المثال الاخير نحو رجل في الدار امراة فان قوله رجل مبتدأ تخصص
 بالعلم بثبوت الخبر لا أحد الجنس عند المتكلم لان ام التصلة المتعديلة للهمزة
 المسوأة عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لا أحد هما عندك فاذا كان الخبر معلوما
 صاير بمنزلة الصفة اذا الصفة من شأنها ان يكون معلوما للسامع قبل اجراءها
 على الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولا قبل اجرائه على المخبر
 عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار وبعد العلم بها صفات فصاير مبتدأ
 كانه يخصص بالصفة وما احد خبر منك فان قوله احد مبتدأ تخصص
 العموم لان النكرة في سياق النفي تعيد العموم وفيه بحث لان العموم ضد الخصوص
 فكيف يحصل للخصوص به وجوابه انه ليس المراد بالتخصص ههنا ما هو ضد
 العموم وهو ان يجعل لبعض الجملة شي ولم يكن لسايرها بل المراد قطع الاحتمالات
 في الحكم عليه او تقليد لها فيه ولا ريب ان بالعموم ينقطع الاحتمالات تغير
 ان الحكم عليه كل فرد فان قيل ما الفرق بين المبتدأ المحلى بالام الاستغراق
 والمبتدأ العلم الواقع في سياق النفي من حيث ان الاول معرفة والثاني نكرة
 مخصصة مع انها متساويان في المعنى قلنا الفرق بينهما من حيث الوضع فكل
 ما كان موضوعا لعين كان معرفة وكل ما هو غير موضوع لعين كان نكرة تغير
 بعارض ولو احدث لو قلنا جاءني رجل وذكرت اوصافا لم توجد لاني فلان لم يكن
 معرفة فاللام وضعت للتعريف فيكون المحلى به معرفة والنفي لم يوضع لذلك فكاد
 الواقع في سياقه نكرة مخصصة ثم هذا التمثيل على ما ذهب بنى متميم لان ما ولا
 المشبهتين بليس لا يعملان عندهم ومثل النكرة في حيز النفي كل نكرة في الاثبات
 يقصد بها واحد مخصص مثل رجل خير من امرأة وثمره خير من جرادة الا ان
 النكرة مع الاثبات في الاستدلال كثير وفي الفاعل قليل نحو قوله تعالى علمت
 ما قدمت واخبرت واماما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدأ والفاعل وثمره

الظرف القايم مقامه لا الفعل المقدر ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل
والظرف جميعا نحو زيد خلفك وعمر في الدار فزيد مبتداء وخلفك خبره
وكذا عمر مبتداء وفي الدار خبره اعلم ان النحويين اختلفوا في تقسيم الجمل فمنهم من
ذهب الى انها اربعة اقسام وهي المشهورة المذكورة في المتن ومنهم ذهب الى
انها ثلثة اقسام وادرج الظرفية في المفرد ومنهم من ذهب الى انها على قسمين و
ادرج الشرطية في الفعلية والظرفية في المفرد والظرف اي والخبر الظرف سواء
كان ظرف زمان او مكان او ما يجري مجراه متعلق بجملته اي بفعل مذكور او مقدّر
من الافعال العامة غالباً لا لثبوت عليه وهي الكون والثبوت والحصول والوجود
يجوز تقدير فعل من الافعال الخاصة عند قرينة والظرف المتعلق بالمذكور يسمى
ظرف الغوالة انه اذا تعلق بالعامل المذكور كان العمل للعامل لاله فهو يلغون العمل
والظرف المتعلق بالمقدّر يسمى ظرفاً مستقراً فيتم القايم مفعول متعلقه
بالاستقرار لان العامل العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف فيسمى مستقراً
لاستقرار الضمير فيه وهذا الاولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العامل الماخوذ من
الاستقرار بخصوصه حتى يختص هذا الاسم عند اكثر ابي عند اكثر النحاة وهي له
ملك الجملة هكذا وجد في كثير من النسخ ووجد في بعضها وهو قد كبره باعتبار
الفعل لان هذه الجملة فعل او باعتبار متعلق الظرف ويجوز ان يرجع هذا الضمير
الى الجملة بلا تاويل والتطابق بينه وبين الرجوع اليه غير واجب لان الموت بالتأويل
على نوعين احدهما ما لا يكون له مذكرة كشيخة فان مذكوره غير مستعمل الا يقال
شيخة والثاني ما يكون له مذكرة كقائمة فان مذكورها مستعمل الا يقال في المذكر
قائمة ووجوب التطابق بين الضمير والرجوع اليه انما هو في النوع الثاني لاني
النوع الاول وما نحن بصددده من النوع الاول استقر مثلاً او حصل وثبت
تقول زيد في الدار تقديره اي تقدير هذا الكلام زيد استقر في الدار لان
اصل العمل للفعل فتقديره عاملاً في الظرف حراً ولانه اذا وقع صلة بقية الجملة
لا محالة قلنا اذا وقع خبراً ولان الظرف المستقر يعمل بقيايم مقام عام الفاعل
وهو الفعل الذي هو الاصل في العمل اولى من جعله فرعاً فرعاً وانما قال عند
الاكثر لان الاقل من النحاة ذهبوا الى ان الظرف متعلق بمفرد وهو اسم الفاعل
فتقديره زيد في الدار زيد مستقر في الدار لان الاصل في الخبر الافراد ولا يحدق

فاجعل الهماشت مبتداً والاخر خبر ايها قد مت بينهما فهو المبتدأ واليهما
 اخرته فهو الخبر وهم يجب تقدير المبتدأ على الخبر اذا لم يكن قرينة لانه واخر يلزم
 الالتباس اما اذا كان قرينة معينة تكون احدهما مبتداً والاخر خبر فيجوز تأخير
 لعدم الالتباس نحو بنونا بنونا فان قولهم بنونا بنونا مبتداً وبنونا خبره لانه
 لو جعل بالعكس لا نقبل المعنى لان ابناء الابناء ومنزلون منزلة الابناء لان الانباء
 منزلون منزلة ابناء الابناء وعلى هذا القياس قولهم ابو حنيفة ابو يوسف رحمة
 ابو يوسف مبتداً وابو حنيفة رحمة خبر لان الغرض تشبيه ابو يوسف بابي حنيفة لا
 تشبيه الثاني بالاول نحو الله الهنا وادم ابونا وكذا محمد نبينا صلعم وامامنا في النطق
 والنطق زيد فما يقال فيهما ان الاسم متعين لا ابتداء والصفة للخبر فيريد ان
 الخبر يجوز اشتقاق وجوده على الصحيح وقد يكون الخبر جملة لان الحكم كما يقيم بالفرد
 يقع بالجملة وكان تعريف الخبر بعيداً عليها وكلمة قد للتفصيل اشارة الى ان الاصل
 في الخبر ان يكون مفرداً لانه احد جزئي الكلام ولانه اسرع قبولاً للربط والمراد بالفرد
 ما لا يكون مركباً تاماً فيدخل فيه نحو حيوان ناطق وغلام رجل وضاربون
 اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسماً نحو زيد ابوه قائم فزيد مبتداً وابو زيد
 تان وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول والفعلية وهي التي
 يكون الجزء الاول منها فعلاً نحو زيد قام ابوه فزيد مبتداً وقام ابوه فانه والجملة
 الفعلية خبر مبتدأ او شرطية نحو زيد ان جاءني اكرمته فزيد مبتداً وان شرط و
 اكرمته جزاء والجملة الشرطية خبر المبتدأ فاختلغا في وقوع الجملة الشرطية خبر
 فذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط والجزء جميعاً لانها بمنزلة جملة واحدة وهذا
 بعضهم الى ان الخبر هو الشرط والجزء وبعضهم الى ان الجزء وحده ومنهم من ذهب
 الى ان الجملة الشرطية لا يصح وقوعها خبراً كالامر والنهي وغيرهما من الانشاءات
 او ظرفية سواء كانت ظرف زمان او مكان او جارا يجرى الظرف كالجوار والمجرور فانه
 يجري مجرى الظرف في قضاء العولم واعلم ان ظرف الزمان لا يصح وقوعه خبراً
 عن ذلك لا يكون متقدماً اذ لا يصح ان يقال زيد يوم الجمعة ويصح ان يقال انما
 الجمعة وان حروف الجر التي تقع خبراً عن المبتدأ انما هي من والي وفي واللام والباء
 والكاف وعلى من دون ما ذكرنا من اختلاف النحاة في الخبر الظرف فمنهم من ذهب الى
 ان الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف القائم مقامه ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو

لو كان فعلا لا فادخوزيد في الدار التقوى وليس كذلك ولأن المحذو عار من
الضمير لا تنقله إلى الظرف والقول بعرض الاسم عنه لا يقال إن اسم الفاعل مع فاعله
مركب من مسند ومسند اليه فيكون كلاما ومجملنا فنقول حقا اسم الفاعل أن لا يعمل
لكونه اسما وأصل الاسم أن لا يعمل إلا أنه لمشاكلة الفعل يعمل لكن لما لم يكن عمله
بالأصالة بل بالمشاكلة فرض عمله كالأعمال على تقديرين المذكورين يكون في الظرف
ضمير عائد إلى المبتدأ انتقل من المقدار اليه يرتفع به كارتفاعه بالنقل منه ويدل عليه
مجئى الحال منه فحوزيد في الدار قاعدا فان قاعدا حال من الضمير في الظرف كما في القول
أذ لو كان بعينه تقديره وهو غير صحيح وجواز الابدال عنه فحوقوله تعالى طووزن يؤثنا
الحق على الأكثر فان الوزن مبتدأ ويومئذ خبره والحق بدل من الضمير الذي هو
مستكن في يومئذ ولا يجوز أن يكون الحق صفة للوزن للزوم الفصل بين الموصوف
والصفة بالخبر وهو مستنوع ولا يجوز أيضا أن يكون الحق خبرا للوزن ويومئذ مضاف
بالوزن لأنه مصدر معرف بالام التعريف والمصدر والمفعول بها عمله قليل وإذا عرفت ذلك
فاعلم أن القول بتقدير العامل في الظرف سواء كان جملة أو مفردا إنما هو عند البصريين
وأما الكوفيون فالظرف عندهم لا يتعلق بشئ ولا يحتاج إلى تقدير شئ واختاره أبو
العباس من المتأخرين ولا بد في الجملة أي في الخبر الجملة وكذا في الخبر المفرد والمشتق و
المأول به إلا أن الضمير في المفرد خبر لازم كما في المفرد الغير المشتق فحوزيد انسان وجوزوا
خص الجملة بالذكر من ضمير أي عائد من الجملة رابط ليعود إلى المبتدأ فيربطها به وإنما
اشتراط وجود العائد فيها لأن الجملة من حيث هي هي مستقلة بنفسها مستغنية عن
الرابط بغيرها وإذا أريد تعلقها بشئ من المبتدأ أو ذى الحال فلا بد فيها من عائد
رابط بربطها به وهو أعين من أن يكون ضمير أو كما أشار إليه بقوله كلام فيما صرح من كماله
وغيرها كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع للضمير كقوله تعالى الحاقا ما الحاق
وكون الخبر عين المبتدأ فحوقوله تعالى قل هو الله أحد وهذا زيد قائم والشان في
حاله ومغولى زيد فاضل وعموم اللفظ كقوله تعالى إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات
إننا لنضفيهم من أحسن عبادنا فإن الثانية مع معمولها يقيم خبرا عن الأولى ولا ضمير فيها
إلا أن عموم من أحسن عبادنا مقام الضمير لأن من أحسن عبادنا الذين آمنوا وعملوا الصالحات
ينظمها معنى واحد فهذا العموم يربط الجملة باسمه السابقة وخبره أن هو خير المبتدأ

تكثر الاخبار للمبتدأ الواحد لانه قليل محتاج الى البيان ولذا تقرر عن له فقيده المبتدأ
 بالواحد لئلا يتبادر الى ذهنه الى غير ذلك وتصريحا بالمقصود ويجوز ان يكون المبتدأ
 متعدد او الخبر واحد نحو زيد وعمر ورجلان ونحو الخلو والحامض من الطعم ولم
 يتعرض له في جانب المبتدأ لكونه اقل قليلا في الكلام فالحق بالعدم ثم اعلم ان
 الحاجة جعلوا المبتدأ منقسم الى قسمين قسم منه ما يكون مسندا اليه وله خبر وسندا
 الى ذلك المبتدأ كما عرفت وقسم منه ما لم يكن مسندا اليه بل هو مسند الى فاعله هو
 فانه مقام خبر المبتدأ واما التجريد عن العوامل اللفظية فشرط فيها فالشخير لما فرغ
 عن بيان القسم الاول للمبتدأ شرع في بيان قسم الثاني استيفاء للقسمين بالبيان
 فقال واعلم ان لهم اي للحاجة قسم آخر من المبتدأ اي غير الذي مر فيما سبق وهو
 الذي يسمى مسندا اليه ليس مسندا اليه صفة للقسم الآخر للمبتدأ واحترق هذا القيد
 عن القسم الاول للمبتدأ اعلم ان القسم الثاني من المبتدأ مما اعترف به جمهور الحاجة
 للضرورة فانهم لم يجدوا فيه وجهها من الاعراب سوى الابتداء وتابعهم المص والشخير
 ابن الحاجب وقال بعضهم في توجيهه رفعه انه خبر للرفع بعد وتكلف في تخوفاً
 الزيدان بان اصله اقامان الزيدان فوضع المظهر موضع المضمرة فقال اقام الزيدان
 ثم اقتص على احد هما الخزان عن التكرار فصار اقام الزيدان فارتكبت لك التكلف
 فزار عن جعل المسند مبتدأ فاقصر وذلك في بيان المبتدأ على القسم الاول وتابعه
 العلامة الخوري سعد الدين التفتازاني وهو اي القسم الآخر من المبتدأ صفة هي علم
 من ان يكون مشتقة كناصر ومنصور وكريم او ما يجري مجراها كالاسم المنصوب
 نحو مصري فانه جار مجرى المشتقة في توافق المعنى لان نحو مصري يدل على
 ذات مبهمة ما خوذ مع بعض واصنافها كناصر وقعت بعد حرف النفي كما ولا وان
 النافية نحو ان صارب الامر ولو قال بعض النفي كان اخصر واشمل لان الشرط هو لا عملاً
 على النفي دون حرف سواء كان النفي استفاداً من حرف او ما هو بمعناه كما انما قائم
 الزيدان اي ما قائم الا الزيدان او من حرف يجري مجرى حرف نحو غير قائم الزيدان لانه
 بمنزلة ما قائم الزيدان فهو ما قائم زيد مثال للصفة التي وقعت بعده حرف النفي
 فالصفة فيه مبتدأ وليس بمسند اليه ما وزيد فاعلم ان الساد مسند الخبر في تمام
 الخبر ويجوز ان يكون الصفة خبراً ويعد ما مبتدأ وبعد حرف الاستفهام وقيل لا
 نحو اقام زيد مثال للصفة التي وقعت بعده حرف الاستفهام فالصفة فيه مبتدأ

والمدان واعلم ان الجملة الواقعة خبرا من الجملة التي لها محل من الاعراب وهي
 منحصرة في سبعة اقسام الخبر والحال المفعول والمضاف اليه والشرط والخبر
 جازم وما بعد الفاء واذا والتابع لمفرد والتابع لما محلها من الاعراب وكذا الجملة التي
 ليس لها محل من الاعراب منحصرة في سبعة اقسام المستأنفة وتسمى ابتداءية كما
 تسمى الجملة التي صدرها مبتدأ والمعتزلة والتفسيرية بخوقوله تعالى واسروا
 النجوى الذين ظلموا هل هذا الاكثر مثلكم فجملة الاستفهام مفسر للنجوى والباب
 بها القسم والواقعة جوابا بشرط غير جازم مطلقا كل ولو لا وما وكيف وجازم
 ولم يقتزن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم او حرف التابعة لما اعمل
 له من الاعراب وكما مر قد في قوله وقد يتقدم الخبر على المبتدأ وللتقليل اشارة
 الى ان الاصل في الخبر ان يكون متاخرا لان بيان قلته يستلزم اصالته لتأخير مكانه
 قال والاصل في الخبر ان يتاخر وقد يتقدم على المبتدأ وانما كان الاصل في الخبر ان
 يكون متاخرا لكونه صفة في المعنى والصفة لفظا ومعنى يجب ان يكون متاخرا
 فلا اقل من ان يكون اولى به ولو كونه محكوما به وحق المحكوم به ان يكون متاخرا
 كما ان اصل المبتدأ التقديم لكونه موصوفا في اللفظ والمعنى والموصوف لفظا
 معنى يجب ان يكون مقدا ما فلا اقل من ان يكون اولى به ولو كونه محكوما عليه وحق
 المحكوم عليه ان يكون مقدا ما فان قلت هذان الدليلان يجوزان في الفاعل
 فينبغي ان يقدم على الفعل ايضا قلت انما لم يقدم الفاعل لوجود المعنى والمقتضى انما
 يعمل اذا لم يكن هناك مانع والمانع هناك كون الفعل عاملا وداعيا الى ذكره بعد
 ايراده ومرتبة العامل والداعي التقديم على المفعول وعلى ما دعى اليه نحو في الدار
 فزيد مبتدأ وفي الدار خبر مقدم ويجوز اني ولا يمتنع ان يكون للمبتدأ الواحد
 اخبار كثيرة اي متعددة سواء كانت اثنين او اكثر لان الخبر حكم ويجوز ان يحكم
 على شيء باحكام كثيرة كالصفات وانما افسرنا الجواز ههنا بعدم الامتناع لان
 تكرار الاخبار على قسمين جائز وهو ما يتم المعنى بدونه نحو زيد عالم فاضل ناصر
 واجب وهو الم يتم المعنى بدونه نحو الخل حل وحامض والابلق اسود ايضا ففسر الجواز
 بعدم الامتناع الشامل للوجوب والجواز ليتناول القسمين وانما قيد المبتدأ بالواحد
 لا بغيره ليقين به لئلا يبادر الى ما هو خلاف القصد وهو بيان جواز تكرار الاخبار
 للمبتدأ المتعدد لانه شائع كثيرا لا يحتاج الى البيان ولذا اهلها والقسم جواز

الأول في كونها اسما مجردا عن العوامل اللفظية كما كانت الصفة كث ثريد فاعلم
 عن بيان المبتدأ والخبر شرعا في بيان خبران واخواتها وهو القسم الخامس من أخبار
 خبران واخواتها أي شبهاء ان وامثالها وهي خمسة ان وكان ولكن وليست من
 هذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر فنصب المبتدأ وتسمى اسم ن واخواتها
 الخبر وتسمى خبران واخواتها فخبران وخبر اخواتها وهو مسند جس مبتدأ وان كان خبر
 خبر المبتدأ وخبر كان وغيرهما وقوله بعد دخوله أي بعد دخول احد الخبرين
 عليه فصل يخرج ما ذكرنا من الاشياء ومعنى دخولها عليها ودورها عليه لا سيما
 اللفظي لدخولها فلا يشك الحد بنحو يضرب في قولنا ان يد يضرب خيء وان
 فيه من حيث انه مسند الى اخوه لا يكون مما دخل عليه ان بالنعني مذك ديل
 بذلك المعنى على الجملة اعني يضرب مع فاعله وهذا الجواب يقع في الباب
 من ان المراد بالسند المسند الى اسماء هذه الحروف لا احتياجا الى تكلف
 السند هو المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف على انه يلزم
 بعد دخولها الى هذا اشارنا في الفوائد الضيائية بخوان زيد اقام فان قائم مسند
 دخول ان وحكمه ليحكم خبران واخواتها في اقسامه أي في كونه مفردا او جملة اسمية
 كانت او فعلية او شرطية او ظرفية او معرفة او نكرة وفي احكامه من وفرد متعدد او
 متوحد او ثبوت او منقيا او محذوف او في شبه انطه من وجوب مداه عند كونه جملة
 او مفردا مشتقا او مالا به لفظا او تقديرا وعنده عند المحكمين ايهما ولا يفرق
 تقديمه أي تقديم خبران واخواتها على اسمها هـ ش يوه في نصب خبران
 اخواتها خبر المبتدأ وقد ثبت المخالفة بينهما من وبين احد الفهارس في قوله تقديمه
 واخواتها على اسمها اذ لم يكن ظرفا فلا يقال ان قائم زيد ويؤخر تقدمه زيد مسند
 عليه كما عرفت وانما لا يجوز تقديم خبران واخواتها على اسمها لكرهتهم من جهة
 الحرف متصرفه قصر الافعال وتبينها على ان عملها على الفعل الفرعي اذ عملها في
 القصور بينهما وبين ما شبهت به من الفعل الثاني ان لا يجوز ان يقع اسم مفرد فيه
 معنى الاستفهام خبر عن هذه الحروف فلا يقال ان زيد لا يجوز ان يقع خبره
 بخوان زيد الا اذا كان ظرفا أي لا يجوز تقديم خبران واخواتها على اسمها
 الا وقت كونه ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة وشواتها
 قوله تعالى ان الينا اياهم ويجب اذا كان نكرة نحو قوله عاينة الصلوة والسلام

وبسبب بسند يها وزيد فاعلمها الساد مسد الخبر في تمام الجملة ويجوز ان يكون
 التصفية خبرا وما بعد هـ مبتدأ وانما قيد الصفة بوقوعها بعد حرف النفي او
 الاستفهام لتحقيق الاعتماد واحتمل فيه عن نحو قائم زيد فان الصفة في ليست
 بمبتدأ وذات الاعتماد خلاف الالافش والكوفيين وانما اشترط اعتمادها على
 هـ هذين امرين لانها اذا اعتمدت على غيرهما كانت جازية على صاحبها خبر
 بنفسه وجازية فلا يكون مبتدأ بشرط ان ترفع تلك الصفة اسما ظاهرا اي غير
 مضمون مستتر يحمل على موم لجازا وبارادة المعنى اللغوي من ليد خفيه مشقوقة
 ان غيب انت و ذاته انت لان المضمون المنفصل غير مستتر ويخرج عنه مثل قائم الزيد
 لان لشدة غير مرفوعة مضمون مستتر فليكن مبتدأ بل خبر اكد في بعض شروح الكافية
 ونماثل ان يقول لا يصح هذا الحد بعد هذا التعميم واردة المعنى اللغوي من الظاهر
 يضم لانه ينقضي جمعا بان لم يصدق على صفة ترفع مضمون مستتر احاد الى الفاعل
 في باب الساء لخواصا رب ومكرم زيد اذ العمل الثاني على مذهب البصريين
 وينقضي معنا نحو قائم ابوه زيد فان زيدا مبتدأ واقائمه خبر ومع انه يصدق
 عليه الحد بنفسه الثاني من المبتدأ فليكن مانعا واجيب عن هذا بان المراد بوقوع
 الصفة بعد حرف النفي والاستفهام ان تعمد عليه العمل في المثال المذكور اعتمادا
 على المبتدأ في العمل او بان الفائه فيه مبتدأ وابوه فاعلم الساد مسد خبره وهذا
 الجملة خبر زيد فيكون قائمه قائما ثانيا للمبتدأ في جملة فلا اشكال ثم الجارو
 الجور في قوله بشرط ان ترفع حال من خمير وقت اي صفة وقعت حال كونهما
 متباينين بشرطه او خبر مبتدأ محذوف اي وهي متلبسته بشرط الجملة حاليتها ومقتضى
 ساق قائم الزيدن واقائمه الزيدن هذان المثالان للصفة التي وقعت بعد حرف
 النفي وحرف الاستفهام فهي مستدرة وليست بمسندة اليها والزيدان فاعلم الساد
 الخبر في تمام الجملة بخلاف مبتدأ محذوف تقديره هما وهذان اي المثالان متلبسان
 في الفقرة ما قامان الزيدان فان الصفة فيهما ترفع مضمون مستتر احاد الى الزيدان
 ولو كانت رافعة للظاهر لما جاز تشبيهها بما عرفت من ان رافع الفاعل اذا كان مسندا
 للظاهر وجب توحيد فلا يكون الصفة الا خبر العلم ان اسما الافعال عند من جعلها مبتدأة
 داخلة في القسم الثاني من المبتدأ وامام وقوعها بعد حرف النفي وحرف الاستفهام فلكونها
 عاملة بدون الاعتماد بخلاف الصفة في كفي وقوعها مبتدأ او كونهما مشاركة للقسم

ألا بعد الـ التسعة وإنما جاز تقديمه لأجل خبره على غيره لا يكون عام مع الـ
 وهو عام قوي يصح تقديمه مع غيره عليه ولا مانع يمنع تقديمه مع غيره
 ذلك أي تقديمه لإخباره على نفسه لا أفعال في ما أي في نفسه لا يكون في ما
 كما في مادام أو نافية كما في نظائرها وإنما لم يقدّر في الخبر في نفسه وفي غيره
 لوجوه المانع وهو كون ما مسدودية أو نافية لأن كليهما يمنع تسدود ما فيهما
 عليهما لأن ما المسدودية معروف أنه في مستحون مسدود في خلافه لا بل كما
 في غير ما دام لعدم المانع معني لتأويله ما عاين البتة معنى في الـ
 النفي ودخول ما النافية على ما يدل على ذلك لأن أي يمنع ما في
 بمنزلة كان فمعنى ما زال أي عالماتان ما زال ما وحيث ما زال
 يستحق الصدرة كافية في منع تقديمه خبره أما في خبره ما زال
 قائما ما زال زيد بتقديمه على نفسه مع ما هو في خبره ما زال
 خبر ليس على نفسه خلاف أي خلاف النفي زوجه ذهب بسببه به في خبره
 حكم ما في أوله ما لكونه بمعنى النفي وامتناع تقديمه مع غيره عليه ذهب
 أكثر البصريين إلى أن حكمه حكمه لأن لعدم كون ما في خبره ما زال في خبره
 يجيء في القسم الثاني وهو الاستثناء لأنه تعالى وقد أخبر عن خبره ما زال
 أخواته تشرع في بيان اسم ما زال القسمين من خبره ما زال خبره ما زال
 فقال اسم ما زال الشبهتين ليس من حيث ما زال خبره ما زال خبره ما زال
 يرفعه بها الاسم عند الجواز من أن لا يشبهه وعد في خبره ما زال خبره ما زال
 بالابتداء وهو المسدودية ففسر بغيره الخبر ما زال خبره ما زال خبره ما زال
 أي بعد دخول هذين الحرفين فمسلحاً ما زال خبره ما زال خبره ما زال خبره ما زال
 من معنى الدخول لا يشك كل الحد باخوه في خبره ما زال خبره ما زال خبره ما زال
 ولا دخل الفضل منك فزيد وجعل كواحد منه ما اسم مسدودية ما زال خبره ما زال
 ويختصر بالندرة أشارة إلى الفرق بين ما ولا في خبره ما زال خبره ما زال خبره ما زال
 أن لا تدخل في المعارف بل يختص دخولها بالندرات وهو قليل الـ بخلاف ما فيها
 تدخل في المعارف والندكات والثاني أن لا للنفي طلقاً وما في الخبر الثالث أن لا يجوز
 دخول الباء في خبرها ويجوز ذلك في خبرها وهذا كان مناجاة يا بليس أنت من مشابهة
 الـ ليس في الخبر ويجوز دخول الباء في خبره ما زال خبره ما زال خبره ما زال خبره ما زال

بعد من اين حركته وانما جاز تقديمه الخبر على اسمها اذا كان مع
 الرفع في الضروف حيث استعوا فيها بما لا يتسعو في غيرها الكثرة وقوع
 في كل ما هو ينبغي ان يعلم ان الخبر الظرف لان لا يتسعو خبر المبتدأ في التقديمه
 لان خبره اذا كان عرفا فقد ما غالبا شائعا حتى يكاد ان لا يجوز تاجره
 سواء كان باسم معرفة او نكرة وليس خبر المبتدأ كذلك وايضا خبره اذا كان ظرفا معا
 له لم لا يتقدم لان عدمه لا يلازم ولا صدوره بخوان زيد لفي الدار ثم اعلم ان البصر
 به هو الذي يرتفع حذار ان يكون الخبر والكوفون ذهبوا الى ارتفاعه بما ارتفع به
 الرفع وهو بهر الارتفاع ولما فرغ عن بيان خبره واخواتها شرع في بيان اسم كان
 واخواتها وهي لغيره السادس من الفروع **فصل** اسم كان واخواتها المبتدأ
 السمي بر الحجب اسم كان في الفروع ملحقة لانه اورد في الفاعل لانه فاعل
 عنده وليس بمحقق به وذهب بعض النحاة الى انه ملحق بالفاعل وليس بفاعل لا انتقال
 ما يلزم بالفاعل فيكون هو تمام الكلام به واختاره السمرح فلم يرد رجه في الفاعل بل
 ذكره على انه وهي كان وصار واصير وامسى واضمح وظل ويات واخضع وعاد وعاد
 وما زال وما انفك وما برح وما قضي وما دام وليس فهذه الافعال الناقصة وما استقر
 صحتها محل اسم على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويسمى اسم كان واخواتها وتنصب الخبر
 ويسمى خبر كان واخواتها فاسم كان واخواتها هو المسند اليه جنس يشمل كل ما هو مسند
 اليه كالمبتدأ واسم ما ولا المستثنى من بليس وغيرها وقوله بعد دخولها اي بعد دخول
 تلك الافعال يخرج به الاستثناء المذكورة وبما سبق من معنى الدخول لا يتشكل الحد بل هو
 في كان زيد بضم اخوه نحو كان زيد فاما فان ريدا مسندا اليه بعد دخول كان ويجوز
 في الكل في هذه الافعال بالاختلاف بين النحاة فقد يبر اخبارها على اسمها افعالا
 قد جاز تقديمه على الفروع لقوتها في العمل نحو كان قاتما زيدا وكان اخاك
 حيدا بقل فتلك خبره من زيد شر من عمر وهذا اذا كان اعراب كل من الاسم والخبر او
 واحدا منهما لفظيا لعدم الالتباس بخلاف ما اذا كانا مقصورين نحو ما كان عيسى
 موسى وانه يتعين فيه الاول للاسمية بقريته لفظية او معنوية وعلى نفس الاعمال
 عطف على اسمها اي ويجوز تقديمه اخبارها على نفس تلك الافعال ايضا كما يجوز
 في الكل تقديمه اخبارها على اسمها الا ان ذلك لا في الكل بل في النسبة الاولى
 الاولى وهي من كان الى راح نحو قاتما كان زيد وعلى هذا القياس لثله البواقي من

على الجردات ولكونها كثيرة لأن كثرة الشيء المقصود بالبيان يقتضي كثرة الاهتمام
 بذلك الشيء وكثرة الاهتمام بذلك الشيء يوجب تقدّمه ولو كان لتصب خفيفا
 باعتبار الفتحه التي هي الاصل في اعراب النصب الخفيف يعلم على النقيض واحد النصب
 منصوب لا منصوب لما تقدم وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو الالف النصب الياء
 ويرد على عكس هذا الحد مثل آيت مسلمات لانه منصوب مع انه غير مشتمل على علم المفعولية
 وعلى طرد ومثل مرت بمسلمين فانه مشتمل على علم المفعولية وهو الياء والحال انه غير
 منصوب والجواب عن الاول بالانصب قد يكون بصورة الخبر فهو مسلمات منصوب
 بالنصب الذي هو صورة الجرد عن الثاني بان المراد بما اشتمل على علم المفعولية بلا دخول
 الجار عليه المراد بالالف النابتة مناب النصب الياء النابتة مناب النصب فلا يرد
 التثنية في مثل قام الزيدان ولا الياء في مرت بمسلمين الاسماء المنصوبة اثنا عشر
 المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه قد انشد الشعراء هذه
 المفاعيل الخمسة بقوله شعر حمدت حمدا حامدا حميدا + رعاية شكره دهرامديا +
 وزاد اسرافي من مفعولات سائر اسماؤه مفعولا عنه فحوقله تعالى واختار موسى قومه
 اليه من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك يصح ان يقال مفعولا اليه في قولك دخلت
 البيت اذ صله دخلت الى البيت وان يقال مفعولا عليه في قول الملائكة ايت جنب الفراق
 والدهر اطعمه اي على جنب الفراق فخذ الجار والمجرور واصل الفعل ولم يقل بل احد
 واسقط الزجاء المفعول معه والمفعول له وادخل الاول في المفعول به والثاني المفعول
 المطلق والحال والتميز والمستترة واسم ان واخواتها وخبر كان واخواتها والمنصوب
 بالا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس لما فرغ من تعداد المنصوبات شرع
 في تعريفاتها وتفصيل كل منها فقال **فصل المفعول المطلق** يسمى مطلقا لكونه
 مفعولا بالحقيقة دون ما عده او لعدم تقييده بحرف من الحروف وانما ابتدأ بالفتحة
 لكونها اصل المنصوبات في النصب سائر المنصوبات محمول عليها في غير ما ابتدأ منها
 بالمفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه
 تارة يقيد بالحرف فاخذه عنه ثم ذكر المفعول به مقدما على المفعول فيه والمفعول له
 والمفعول معه جميعها بتقييد بالفتحة لانه في المفعول فيه قد يوجد عذ وفاعلي جميع
 اللزوم كما في لازم النصب قد يوجد في اللفظ بلا واسطة المسترخاء فقد يقع المفعول
 له الذي يسوغ ذكره بالواسطة في كل من افراده ثم قد مدح على المفعول معه التثنية

حين مناص هي المشبهة بليس في دلت عليها ثاء التانيث كما زيدت في رتبة وثمة
 للتأكيد واختلف بذلك حكمها حيث اختص دخولها على الاحيان ولا يكون من معموليها
 الا واحدا ولم يجز ظهورها معا وهذا ما ذهب اليه الخليل وسيبويه وذهب الاخفش الى
 ههنا هي النافية للجنس في دلت عليها التاء وخص دخولها بالاحيان ايضا وقوله حين
 مناص منصوب بها وخبره محذوف اي لا ت حين مناص لم عندك وروي عنه غير
 عاملة والنصب بعد ها باضمار فعل اليه ولا ت حين مناص عند ههنا منصوب
 على انه خبر واسمها محذوف ولا ت الحين مناص بمعنى ليس الحين حين مناص وقد جاء
 رفع الحين بعد ها على حذف الخبر اي ليس حين مناص موجود ثم لما فرغ عن بيان
 اسم ما ولا المشبهتين بليس شرع في بيان خبر النفي للجنس ويسمى لاهذا التبرية
 ايضا وهو القسم الثامن من الرفوعات فقال خبر لاهذا التبرية لئني الجنس لئني الحكم
 عن الجنس صفة عنه اذ لا رجل قائم مثلا لئني القيام عن جنس الرجل لئني جنس الرجل
 نفسه ذكر ذلك في بعض الشروح هذا وان كان مسلما لكن الشائع الكثير في خبر لا
 هذه ان يكون من الافعال العامة كالوجود والكون والتبوت والحصول ولا شك ان
 تقي الوجود عن الشيء فيكون نفي الوجود عن الجنس هو نفي عن الجنس فلذلك قالوا لا
 لئني الجنس فهذه التسمية انما تكون بما لاحظته حال بعض الافراد والاطراد في وجه التسمية
 به غير لازم فعلى هذا الحاجة الى ذكر ما في بعض الشروح لانه صرف عن الظاهر العبارة
 الصحيحة على ظاهرها هو المسند بجنس يتناول لكل ما هو مسند وقوله بعد دخولها
 اليه بعد دخول لا فصل خرج به غير المحذوف وانطبق المحذوف وبما مضى من معنى
 الدخول لا يتقضى المحذوف بخبره في مثل لا رجل يضرب في مثل لا رجل يضرب اخوه لا رجل قائم فان قائم
 مسند بعد دخول لا علم ان النفاة اتفقوا على ان لاهذه ناصبة لاسمها الذي يليها
 واختلفوا في فهم خبرها فمنهم من قال ان لفظه مرفوع بما رفع به قبل دخول لا وهو قول
 سيبويه فهذه هي مع اسمها في محل الرفع بلا ابتداء وما بعد ها خبر للمبتدأ وقال
 الاخفش المبرد والزمخشري انه مرفوع ههنا لما فرغ عن بيان المقصد الاول المشتمل
 على بيان الرفوعات شرع في بيان المقصد الثاني المشتمل على بيان المنصوبات فقال
المقصد الثاني في المنصوبات ذكرها عقب الرفوعات لاشتراكها في ان العامل
 الواحد يعمل فيها مخطوطة زيد عمرو وان المنصوب في اللفظ قد يكون مرفوعا
 في المعنى وبالعكس كما في ابل القاملة نحو صارت زيدا وعمرا ولهذا كانت حتى التقدير

لا
 لئني
 الجنس

المحذوف

اي المفعول المطلق من غير لفظ الفعل المذكور قبله هذا على قول سيبويه وكسائي
قول سيبويه يجب ان يكون المفعول من لفظ فعله فقولاه جلوسا في نحو قعدت جلوسا
منصوب بقعدت على قولهما وعليه الاكثرون ويجلس المفعول على قولاه في هذا
التمثيل انما يصح اذا كان القعود والجلوس مترادفين ولم يكن بينهما فرق باختصاص
القعود بما بعد لقيام والجلوس بما بعد لا ضجعا ولما كان المعلوم من عدم المنصوب
المطلق ومن مواضع استعماله لا تكون المفعول المطلق مصدرا لفعل الذي هو
حامله ذكر هذا الكلام تنبيها على ان المصدر الذي هو مفعول مطلق قد يكون
مغايرا للمصدر الذي اشتق منه العامل وهذا المغايرة اما بحسب جهر الحروف
نحو قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو قوله تعالى يتنزل اليه تنزيلا او يقول
اورده اشارة الى تقسيم آخر للمفعول المطلق بذكر احد القسمين وترك الآخر على
المقاييسه او دفعا لتوهم من يتوهم ان كونه للتأكيد يقتضي وجوب ان يكون
بلفظ فعله لان التأكيد المعنوي يكون بالفاظ ^{محموطة واللفظ لا يكون}
من غير لفظ الموكد واشعاره بان ليس تابع سيبويه في هذه القاعدة بل كان مخالفا
له وقد يحذف فعله اي عامله المنتصب له حتى يعلم حذف عامل المفعول المطلق
كان اسما ايضا لقيام قرينة اي دقت حصول قرينة حالية او مقالية تجوز منصوب
على انه صفة مصدر محذوف اي يحذف حذفه جائز ولا يجاز ولا اختصار مع حصول
الغرض بالقرينة كقولك خبر مبتداء محذوف والقول بمعنى القول الممثل مقولك
للقادم اي الذي قدم من السفر خبر مقدم فانه خير اسم تفضيل مخفف الخبر
لا يتغير في التثنية والجمع والتانيث تقول فلان خير الرجال وفلان خير النساء
ومصدرية اما باعتبار الموصو كما بينه بقوله اي قدمت فدوما خبر مقدم ثم
حذف الموصو واقیم الصفة مقامهما فاخذ حكمهما ولما باعتبار المضاف اليه لان
اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وانما اجاز حذف الفعل ههنا بقرينة والملاحظة
الحال عليه لان هذا القول لا يقال الا لمن ظهر عليه امارات القدوم وجوبا عطف
على قوله جواز فالغرض قد يحذف فعله اي عامله الناصب له لقيام قرينة وجوب
لحذفه واجبا اسما على سقيا وشكرا وحمل ورعيا اي سقاك الله سقيا وشكركم شكر
وحملك حمدا ورعك الله ورعيا وانما يجب حذف افعال هذه المصادر لظن التخفيف
لذكر استعمال هذه المصادر على السنتهم ولوجود القرينة الدالة على ان الحمال

فيه ذكر الواسطة هو أي المفعول المطلق مصدر حقيقة واحكاما فلا يرد مثل تبايع
التراب وخبدا لمعنى أرض ذات حجارة لأنه اسم الخشحا واما ان كان اسم العين حقيقة
اذ كل واحد منهما ماداء وفي الداء لم يقصد بهما المعنى الحقيقي بل قصد المعنى المجازي
وهو الاهلاك لأن الداء يقتضى الفعل فاجريا مجرى المصدر فاذا قال من دعى تالبا
وجندا فكأنه قال هلكت هالكا بالتراب والجندل بمعنى فعل مذكور قبله اي قبل
المصدر سواء كان مذكورا حقيقة نحو ضربت واحكاما نحو ضرب الرقاب اذ التقية
فاضربوا ضرب الرقاب واسما مشتقا على معنى الفعل نحو زيد ضارب ضروبا واحترز بن
المصدر الذي لم يكن الفعل مذكورا قبله لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقم على زيد عن
مثل قياحي في كرهت قياحي لأنه وان كان مصدرا والفعل مذكور قبله لكنه ليس
ذلك الفعل لأن معنى القيام غير معنى الكراهة فان قيل ان سوطا في قولك ضربته
سوطا مفعول مطلق مع انه ليس بمعنى فعل مذكور قبله قيل اصله ضربته ضروبا بالسوط
او ضربته ضرب سوطا فكان بمعنى فعل مذكور قبله فقد يرأى قال الحديث ان كراهتي في
كرهت كراهتي ان صدر عن المتكلم بعد صدور الفعل المذكور قبله فهو المفعول المطلق
وان صد رغبة قبل صدور الفعل المذكور قبله والصنادير عن المتكلم الذي يصد عنه
هذا الفعل كراهته تلك الكراهة فهو المفعول به فان قيل يدخل في تعريف المفعول المطلق
ما هو قائم مقام الفاعل نحو ضرب ضرب شديد فيجب ان ينتصب لا نه انما عرف لي علم فينتصب
كما ان الفاعل انما عرف لي علم فيرفع قلنا انه وان كان داخل في التعريف لان نصبه غير واجب
لأنه انما عرف لينتصب ولكن بعد ان يعلم ان قسما منه يجب رفعه الا اذا اقيم مقام الفاعل
فكانه قال وهو منصوب لا في الموضع الذي قد علمت انه مرفوع فيه وقد جاء مثل هذا
في المفعول به والمفعول فيه وكذلك في التميز فان قسما منه مخصوص وفي المستثنى فان
قسما منه مرفوع على البدلية والفاعل وقسم منه مجرور كما اذا كان بعد غير وسواء
وبعد حاشا في الأكثر وان كان الغرض من تعريفها تعريف نفسها الا ان ذلك غير
كما ذكرناه ويذكر أي المفعول المطلق للتأكيد اذا لم يكتف له زائد على مدلول الفعل نحو
ضربت ضربا او يد كلبان العدد أي الوحدة او الأكثر اذا كان مدلوله العدد
سواء كان العدد مفهوما من لفظ المصدر نحو جلست جلست او حلتين بفتح الهمزة
الجلستين او حلتين او من صفة نحو ضربت ضربا كثيرا او يد كلبان كلبان النوع
اذ كان مدلوله بعض انواع الفعل نحو جلست جلست القاري بك الهمزة فتكون

100

100

ثانيه حاله والى . بيد ان بيانهما يبرز من مساله التقدير . فلهذا قد ورد في بعض النسخ
غيره الا ان يقال ان هذه المساله هي من جنس المساله الاولى . فلهذا قد ورد في بعض النسخ
انها من حيث انها من احكام المنع . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
عامله اذا كان شبه الفعل النفي . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
ما اضمر عامله واما في المحذوف . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
المحذوف هو الفعل القيام قرينة في وقت . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
جاء في النسخ في جواب من وان كان في . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
وجوبه على قوله سواي قد يحذف بعد ياء قوله . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
قيل كيف يستقيم المحصر في ابغته موافقه . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
باب الاعراض نحو اذ كانا . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
على انهم نحو ذهب الفاسق الخبيث اي عن الحديث . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
المسكين اي عن اسكين قلنا لا يملق باب التخييد . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
ياحد الوجوه المذكورة من المدة . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
امثالها باحد تلك الوجوه كما ان لزاما من خصه . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
لا يفيد المحصر ما ذهب اليه الجمهور . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
الموتعة الاول من ترك الموضع . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
ليده صور على اسم . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
نفسه والمقصود اما الحث على الفرار عن الحرب . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
الاول والواو للعطف . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
معشر النصارى من التثنية اي ان قوله ان الله قد . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
والقرينة على تقدير ان فعله انب . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
به انساق الالف الى مخايت او اتصال . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
منصوب بقدر يمكن اي يمكن الانتهاء خير . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
لي انتهاء انتهاء اخبركم وبعضكم من الى ان حال . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
المشأن لان من القرآن لان له مساسا . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
الاختلاف واهل اهل ابي ايتت اهلا لا اجانب . فلهذا قد ورد في بعض النسخ ان
وهذا القول بقوله الزور والمضيف لتطيب قلبه واصابة الانس من جند والمعنى

من سبب امتداد مما يقارن يستحق ان يدعى بالخير فذلك الحال على ان التقدير
 انما لا يقال كيف يجب حذف هذه الافعال وقد جاء الظاهر كما قالوا سبب
 الله سبحانه وشكرت شكركم لا ذانقوله ذلك كلام المحدثين المتولين
 ان ليس بكلام العرب وما ندن بصدده وهو كلامهم على ان بعض النحاة قد ذهب الى ان
 الحذف مما ينبغي ان كان استعمال هذه المصادر باللام نحو سقياءه شكراله وحمل
 .. وجهه يتجه الى ان اتصاله لما فرغ من بيان المفعول المطلق شرع في بيان المفعول
 فقال **فصل المفعول به** الجار والمجرور في الاصل كان مفعول ما لم يسم فاعله المفعول
 الذي به جريه في فعل به ثم صار به في الاصطلاح بعض الاسماء الصالحة للضمير
 الجار والمجرور في الامة المودعون في المفعول وعلى هذا القياس المفعول فيه والمفعول
 والمفعول معه هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل اليه تعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به
 انما كان ثابتا في هذا المفعول به الا للفعل التعلق فيدخل فيه هو خلق الله العالم
 وادبوت ريد فان العالم وزيد تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما وقال بعض
 المحققين لا ما لغرض القول بوقوع الخلق على العالم ولكن وقوعه لا يستدعي وجوده
 بل انه كانه وكذا ليس المراد بالوقوع النسبة الالهيانية حتى يرد ما ضربت زيدا بل المراد
 وقوع النسبة لانه ان يكون سلبية تراوحيانية ثم اعلم ان تعلق الفعل بالمفعول به لما جري
 واسطة حرف الجر فيكون واحدا نضربت زيدا فصاعدا كاعطيت زيدا درهمي واحملت
 زيدا ممره واذا خلا اما بواسطة حرف الجر كمرت بزيد ويسمى ظرفا ايضا وان كان للمفعول
 مع الواو منتهى ما مبين وهي الفعل والجار فان كانا ملفوظين يظهر على الجار كونه اقرب
 لا يظهر عمل الفعل اليه النصب والاسم الواحد لا يقبل اعرابين لكن يظهر نصبه في تابعه و
 لذلك يجوز في المعطوف الجرح وهو الاجود والنصب يتقدير فعل موافق للفعل في معنا
 متعد بنفسه فقول مرت بزيد وعمرا شئت قلت وعمرا بالنصب ويكون
 التقدير جازا وزعموا وان كانا مقدرين كما في قولك خير بالجرح ان قال لك كيف أصبحت
 بخير فالظاهر الجرح ايضا لان المقدركا الملفوظ وان كان الجار ملفوظا دون الفعل نحو الله
 وان كان الفعل ملفوظا دون الجار نحو قوله واختار موسى قومه فالظاهر عمل الفعل لا انتقام
 ما يمنع ظهور عمله ثم اختلف النحاة في ناصب المفعول به فذهب سيبويه الى ان ناصبة
 الفعل ذهب هشام الى انه الفاعل والفرغ الى انه مجموعها والبعض الى انه الفاعلية وهي
 وقد تقدم على الفاعل كضرب عمرو زيد قد ذكره في المسئلة في بحث الفاعل فلا حاجة الى غيرها

الاسماء لظاهرة والمضمرات كلها وانما قد هذا القسم من الخذف على قسمين لأن
منه لانفاقهم على وجوب الحذف فيه بخلاف القسم الثاني لأن بعض النحويين
يوزعون الظاهر والفعل فيه نظرا الى ان تكرار المفعول لا يوجب حذف المفعول نحو قوله
"ذاك الارض دكا دكا واجيب عن بيان الموجب للحذف هو عدم الفهم في تكرار
مع ذكر الحذف منه على ابلغ الوجوه لان التكرار موجب وذكره على صيغة ما ضي يوجب
الحذف منه مفعول ما اسم فاعله ومنه منعق بالحذف مكره ينسب على انه حجة
الحذف منه وهذه الجملة معطوفة على ناصب الحذف او في هذا الحذف انما ينسب
من غير تكرار فانه لا يكون مما نحن فيه الطريق تصريحي متساويين من باب
الطريق او بعدها وكذلك نحو الصبي الصبي الحذف في قوله "صبي - صبي -
الحذف ان يسقط عليك وانما ذكر الحذف منه للتاكيد ثم اعلم ان تعريف الحذف
بقوله تعالى "انقر الله وسقياها فان المفسرين صرحوا بان الحذف على حذف
الحذف وانما قرأ الله وسقياها ولم يذكر الحذف منه مكررا لعدم تكرار اللفظ
هذه التعريف نوع من الحذف وهو ما يجب حذف منه من المعنيين بعد
في التلفظ بالعاملي يستدعي وجوب حذف العامل في جميعه مفعول الحذف لان
يجاب بان المراد من الحذف المعروف هو الحذف بالمصطلح عليه في قوله "انقر الله
الحذف بمصطلح وانما اسمه هو الحذف من حيث ان العامل مستدرف في هذا
اي الموضع الثالث من المواضع التي يجب فيها حذف فعل الذمب مفعول
اي مفعول انما يقدرا عامله اي اضاهاه واقعا على شريطة ان يفسر بها شيئا
ذلك العامل بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ ما بعده وازافة شريطة الى قوله
اي شرط هو تفسيره والشريطة والشرط لفظان بمعنى واحد وتبع الشرط
الشريطة شرائط والتاء في الشريطة اما باعتبار كونها صفة موصولة
العلية واما للنقل من الوصفية الى الاسمية ويجوز ان يكون شريطة بمعنى الصارقة
والطرف الاضافة لامية وانما وجب حذف فعله لتلايزه بجمعة بين المفسر
فانه يجوز فيها اذا حصل الابهام في الكلام من حذف الفسر لانه لو ذكر المفسر لم يبق
مفسر ابل صار عبثا لا طائل تحته بخلاف ما اذا حصل الابهام في الكلام من ذكر المفسر
فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره فوجاز في جعل المفسر زيدا وهو اي ما اضره عامل على
التفسير كل اسم يقل كل مفعول لان المتبادر من المفعول المفعول به وما اضره عامل

[illegible]



يكون أصله ذلك والجواب عن الأول بان نداء الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية
لجواز ان يراد بالفعل الانشاء كما في قولك بعث واسترثيت لكن الاول في الافعال
الانشائية ودوامها على الفعل الماضي عن الثاني بان اصل قولنا يذوق اذ عوت هو فيم
المظهر مقام المضمر وحرف النداء مقام ادعوه قولنا اذ عوت لا يحمل حكمه مع
غير المخاطب فكذلك ما قام مقامه وانما وجب حذف اذ فعل هذه كثرة الاستعمال
ولم لا يلزم الجمع بين النائب والمنوب هذه اذهب اليك سببها لا تسمى سببها
عندك الفعل وقد ذهب المبرزة الى ان اذ ميم من النداء فلا يكون حسم من فب وحرقة
النداء خمسة يا ويا وهيا ويا والهمزة المفتوحة وقد بحا ف حرف سد عن
مقتضى لفظ الفيا م قرينة على سبيل الجوار للتخفيف منه بكي اذ يحذف اسم الاستدانة
ولا مستغاثا ولا مند وبلد يمش لا يجوز حذف حرف النداء عشر هذه الانشائية اذ
ينبغي ان لا يحذف حرف النداء لانه نائب مندب ادعوه والنائب لا يحذف لانه نائب
يلزم حذف النائب المنوب جميعا وذا لا يجوز قلت ما لا يجوز حذف ان الى ان
المنوب مما لا يجوز حذفه كالنائب مناب الفاعل فانه لا يجوز حذف الفاعل قلنا لا
يجوز حذف نائب منابه واذ كان المنوب جائزا كان حذف نائبه جائزا ايضا
مناب الفعل فانه يجوز حذف الفعل فكذلك يجوز حذف نائبه وهو الخن فم
هذا القبيل وايضا انما لا يجوز حذف النائب اذا كان حذف المنوب مسترطوب بوجه
كلام التعريف فان حذفها مسترطوب ببيانها بامانها فاحذف لنداء لا يضر
حذف لام التعريف وانه لا يجوز وذا كان حذف المنوب غير مسترطوب بوجه
يجوز حذف نائبه كالفعل فان حذفه غير مسترطوب بوجوده فيجوز حذف نائبه
بصدده ونقول يجوز حذف نائبه اذا كان له نائب اما في جري ريد قدما
هنا القرينة فائبة له بخوفه لنداء نعوذ الى يوسف عرض عن هذا اي يا يوسف بقرينة
المقام والاهم ان يوسف عبراني وقيل عربي وفيه نظوذه لو كان عربيا لكانت
الخولة عن سبب سؤال العلية وقد يجاب عن هذا بان يجوز ان يكون سعدا بالاحالة
العلية عن يوسف بكسر السين على انه يوجب وقد يحذف حرف النداء في قوله
لان الميم المشددة عوض عن حرف النداء وانما اخرجت تبرك باسم الله تعالى قال
الكوفيين اصله يا الله اما بالخير اقصدا بالخير فحذفت الهمزة بعد هذا الصمد
وحذف حرف النداء فاتصفت الميم المشددة باسم الله سبحانه فامتزجا وصار ككلمة

اعم من المفعول به حتى يشمل المفعول فيه واذا كان البحث في ما اضمر عامله الذي
 هو مفعول به بعده وعاء صفة وقع بعد ذلك الاسم فعل او شبه اي شبه الفعل
 به اسم الفاعل والمفعول المصدر والصفة التشبيه واسم التفصيل ومعنى التشبيه
 كالمثال بمعنى المماثل يشغل اليه يعرض في ذلك الفعل او شبهه وم يصير به ههنا كنف
 يد كونه فيا واطيره تعالى وانه لما الطيب يخرج نباته باذن ربه والذي
 لا يخرج الا ههنا اي نباته فام يصير به ههنا كنف اي ذكره عن قريب عن ذلك
 اليه عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بسبب عمله في ضمير ذلك الاسم واحترز
 عما يشغل بذلك الاسم نحو زيد اضربت فان قلت هذا التعريف لا يتم لانه لا يتنا
 ما لا يشغل عنه يتعقد نحو زيد ضربت غلامه قلت لكلام محمول على حذف المند
 اليه يشغل عنه بضميره او بمعلقة والقائل ان يقول بقي التعريف لان ناقضا
 لم يذكر فيه قيدا وجب ذكره وهو لو سلب عليه ومناسبة لنصبه ليحترز به عن
 اهل ضربته مما يتوسط بينه وبين الفعل مصدر كحرف الاستفهام والنفخي نحو
 ضربته فان زيدا اسم منصوب بفعل محذوف وهو ضربت اذا لتقدير ضربت
 ضربته يفسره اي يفسر ذلك الفعل المحذوف لفعل فاعل يفسر وهو موصوفه
 المذكور بعده اي زيد وهو ضربته يشغل عن ذلك الاسم بضميره ولهذا
 باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير فروع كثيرة مذكورة في المطولات
 ذكرها بعد المختصر ايراد اي الموضع الرابع من المواضع التي يجب فيها حذف
 الناصب للمفعول المتأخر وهو اسم مدعو اي مسؤل اجابته مسأله وهو المراد
 المتأخر هو المطلوب قبالة لان من باب ذكر المزموم وارادة اللازم فلا يرد نحو
 واما نحو يا جبال ويا ارض ويا سمار فمن باب الاستعارة بالكناية ونداءها
 تحييلية وطلب النداء عنها ادعائي بحرف النداء متعلق بقوله مدعوي
 حرف من حروف النداء وفيه احتراز عن نحو ادعوني فانها ليس بمدع
 النداء فلا يكون منادى لفظا نصب على التميز من الحرف او على الحال
 بمعنى المفروق نحو يا عبد الله اي ادع عبد الله يعني ان اصل يا عبد الله ادع
 عبد الله واداعي فحذف الفعل واقم ما مقامه واعترض ههنا بان الفعل
 محذوف واولا قاء ما مقامه لزم ان يكون الجملة الندائية جزئية والامر ليس
 وايضا ان قولنا ادعوني لا يحتمل الحكاية مع الغير وقولنا يا زيد لا يحتمل

أي باللام ينقل عليه حين الاستغاثة فالإضافة باء في ملائمة والاستغاثة
من الغرزة وهو استدعاء المظلوم أحد يرفع الظلم عنه وهو يقتضي مدعواً
البرية المدعو المستغاث والمدعو إليه المستغاث له واللام في الأول مفتوحة
الثاني مكسرة فرقاً بينهما نحو بالزيد أي للمسلمين وكلا اللامين يتعلق بأدعوا
وبينه التمايز عنه ولا يكون الاستغاثة إلا بكلمة يا وإنما جعل هذا القسم من المتأد
معها مع أنه مفرد لأن اللام من حرّو الجر هي غير ملغاة لا يقال إنما لم يبلغ الجار في المعربات
والتأد معهما مبنية في الأصل لم يظهر عمله في البني كما نقول حرّو اللام يقتضي أن يعمل فيه
وكان حرّو الجار ببه بالعمل من حرّو اللام فاعمل فيه لأجل القرب وإنما فتحت اللام الجار
ههنا مع أنها تفسر إذا دخلت على الاسم المظهر لأن هذا المظهر مشابه للمضمر من حيث وقوعه
موقعه فكأن اللام إذا دخلت على المضمر كانت مفتوحة نحو لك وله فكأن إذا دخل على المظهر
المشابه للمضمر كانت مفتوحة وإنما كسر اللام الجار إذا دخلت على غير هذا المظهر فرقاً
بينهما وبين لام التأكيد نحو أن زيد وإنما لم يفعل الأمر بالعكس رعاية بجانب عملها تحت
هذه اللام في المضمر رعاية للأصل وإنما خذّر اللام من بين سائر الحرّو للاستغاثة لأن
المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالداء ويفتح أي المنادى بالحاق الفها أي بسبب
الحاق الف الاستغاثة به لموافقة الف الفتح نحو يا زيدا باتصال الهاء مع الوقف كما
قدم بيان البناء والمخض الفتح على النصب لقلة بالنسبة إلى بيان النصب وينصب أي
المتأد على المفعولية إن كان مضافاً نحو يا عبد الله مثال المتأد المضاف وأشباهها المتأد
شعوباً طالعاً لأمثال المتأد المشابهة للمضاف وهو كل اسم يتعلق به شيء هو من تمام
معناه وذلك إما معول للأول نحو يا خيراً من زيداً ومعطوف عليه عطفاً نسقياً على
أن يكون المعطوف والمعطوف عليه اسماً شئياً واحداً بخمسة أو ثلثة وثلثين لأن المجموع اسم واحد
معين ونعت هو جملة نحو يا حافظاً ويا شاعراً اليوم مثله والاختلاف من ذات عرف وما
النعوت بالمفرد نحو يا جللاً صالماً فليس بمشابهة للمضاف في الصحيح بانه نعت المتأد وهو
يا حافظاً لا تنس من قبيل هذا النعوت بتقدير أنه كان منعوتاً بالجملة قبل الداء فكان
مشابهة للمضاف المعطوف قبل الداء لا متشابهة تعرف نعتاً لأن الجملة لا تعرف بحال
فإنما تعرف بالنعوت لا بد من هذا التقدير لئلا يلزم وصف العرق والنكرة
بأنها تعرف بالنعوت فإن هذا التعريف فيه غير مضطر إلى علة من قبل هذا الوصف
مقرون مثلاً في النعوت مكان تعرف صفة بأدخال حرف التعريف عليه كما

واحداً ولا يلزم حذف حرف ال
يا عند هم لما فرغ عن تعريف المناد
ان المناد على قسام فان كان اي
عن المضاف والمشببه به معرفة نعمة
باحدهما واحترز به عن النكرة فهو
يكون معرفة قبل النداء وبعد ولهذا
وهو جزء الشرط على علامة الرفع
لازم بل يكون بالواو والالف ايضاً
ونحوها هو الالف الواو ونحو يازر
العلم يقتضي تنكيده لئلا يلزم به
اجتماع التثنية التعريف لا اجتماع التثنية
تنكير اسم الاشارة والضمير و
الرجل المعين ويا زيدان ويارجاء
نظير للمناد المبني على الواو فالألف
والجمع وانما ذكر العلم المشني والجمع
ان العلم اذا شئ اوجع بالواو والند
المناد فلا يرد ما يقال انه لا يصح
وانما جعل هذا القسم من المناد
وفي افراده وتعرفه وخطابه وا
السكون للفصل بين ما كان بناء
في البناء السكون لوجهين احده
السكون فاعطى السكون البناء
الحاجة اليها ولا حاجة للمبني اليها
الكسر يلزم التباسه بالمناد المضاف
نحو يا غلام ولو كان بناءه على ال
الفتى بالفتح في بعض اللغات نحو
يبين ما يطري عليه ويصير به

نقال ويجوز ترخيم المنادى في سعة الكلام في بدو انصرورة بخورثي بدو
 المنادى لضرورة كقول ذي الرمة: ويأرمية اذ من تساعفت به لا بد مني ثم لا بد
 ثم الترخيم في اللغة الحذف والتلين نقل عن الاصمعي به قال اعلم سيبويه ما
 ما يقال للمنادى سهل قلت لترخيم فوضعه باب الترخيم وقد انشأ الفاصول ترخيمه
 رخم الكلام من حذوكم او نصم بمعنى لان ونسم من المار اذ صار سهل المنطق
 هي رخمه ومنه الترخيم في الاسماء لانه سهل المنطق بما وفي ذلك من انصرو
 ايه بقوله وهو اي الترخيم حذف في آخره اي حذو المنادى يتوسطه اي وحذو
 التخصيف لقانونه تعريفه وسماع لغوى المراد بالحذف في حذو هو حذو حذو
 التركيب لصالته الافراد فلا يصدق هذا الحد على بدوهم وقد مر دواعي القول في
 يامال وفي منصور يامنص وفي عثمان يا عثم فما ذكره ثلثة اعتلته بعد على ان المنادى
 اذا كان اسما غير مركب قد يحذف منه حرف واحد عند الترخيم وهذا اذ لم يوجد في
 آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة ولا يكون في آخره حرف متحرك في راءه في آخره
 وقد يحذف حرفان وهذا اذا كان المنادى اسما هذين قد بينا في سبعة عشر
 يجوز في آخر المنادى الرخم الضم على ان يجعل اسما مستقلا لنفسه فلهذا صيغته
 ويجعل المحذوف نسيا منسيا كما لم يحذف منه شيء والحذف الاسمية على ان
 المحذوف في حكم الثابت فبقى ما قبله على ما كان وهو لا يتركه ظهور في باب ما
 بالضم ويامال بالكسر وفي جارث يا حارث بالضم في حارث بالضم سلمت كانه في الجارة
 من حروف النداء وقد تستعمل في الندوب اي في النداء في النداء في النداء
 عليه اذ الندبة في النذر من نديت ميت اذ انكيت ريب وعدت محبة في النداء
 يستعمل في النداء لاشتراكهما في الاختصاص يكون كمنه من النداء وندى اي النداء
 المتفجع عليه اي الذي يحزن لاجله والمتفجع يتعلق باللام والضميران يقال المتفجع
 وحل كلمة على ههنا بمعنى اللام او يضمن المتفجع معنى البكاء او الواحدا والمجرب
 المتفجع عليه والباء لالاصاق اي التفجع عليه منصرف بيا او او لا يجوز ان يجعل نسبية
 لان ياء واليسا سيبين للتفجع يقال يازيد ووازيد بزيادة طاء في آخره في
 فواختص بالندوب اي الندوب مختص بكلمة واوانفرد بها عن المنادى في اغلب الكلام
 نصاعية فالباء داخل على المختص وصوالا عرف الاشهر ويجوز ان تكون داخل على
 المختص في كلمة والمختصة بالندوب ولا تستعمل في غير ما مشترك بين النداء و

تفوق يارجل اصالح فازقلت طالعا اسم فاعل وقد اشترط لعله اعتماده على شئ
من الاستيلاء الستة المعروفة وهذا لا يعتمد على شئ منها فكيف يعمل قلت انه يعتمد
على وضوئها اذا صلح يارجل طالعا جبالا ولا يلزم انما جاء في باب يارجل
بالحالات الستة فيه هو الموضوون صفة بخلاف قولنا يارجل طالعا جبالا فان الستة
فيه هو الصفة القائمة مقام الموضوون ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف في الموضوون
يوجب امتناعه في الصفة بعد ما اقيم مقام الموضوون وجعلت مستقلة وهذا في حجة
السبعة لان الامة دعى موضوون مقد معبر عند البعض بالجمع وعلى انه غير معتبر ويجوز
ان يكون هذا المدعى على الاخشاش والكوفيين فافهم لجاز واعلم اسم الفاعل بالاعتماد ونكرة
في سبقة معطوف على قوله او مشابها للضاف اي وينصب المناد ان كان نكرة كذلك
كقول الاعشى يارجل اخذ بيته كمثل المناد النكرة الغير المعينة وانما اخذ هذا القسم من
المناد اعنى النكرة لان النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر بخلاف
الضاف المشابه له فافهم خراج عنه بقيد الافراد المقدم وان كان معر فبالالف واللام قيل
يا ايها الرجل المذكر ويا ايها المرأة للمؤنث بتوسط اي واية معهما للتنبيه بين خبر المناد
والمناد المعر باللام فازقلت اذا قصد بناء الاسم المعر باللام يلزم ان يتوسط بالبيهم
معهما والتنبيه ولا يلزم ان يقال يا ايها الرجل ويا ايها المرأة والا لما جاز ان يقال يا ايها
الغلام ويا ايها الانسان ويا ايها الرجل ويا ايها هذه المرأة ويا هؤلاء الكرام ونحو ذلك
والتالى باطل فالشرط مثله قلت قد اخرج هذا الكلام على وجه التمثيل فانه قال قيل
مثلا يا ايها الرجل ويا ايها المرأة فلا يريد ما ذكرت وانما يتوسط بالبيهم معهما التنبيه
كراهة اجتماع حرفي التعريف وتحصيل الغرض باجزاء ذى اللام المقصود بالبناء على التثنية
فيه في الصورة المجردة منه وهو اي واية واتولها تنبيهها على ان المناد ما بعد هو خروج
ليس من يايها او كان كالغرض عن المضاف اللازم لها لوقائل ان يقول ينقص هذا بان
العلم اذ كان متنى او مجموعا كان معر فباللام واذا قصد بناء لا يتوسط بالبيهم عند
البناء هناك بل يحذف اللام فيقال يا زيدان ويا زيدون ولا يقال يا ايها الزيدان
ويا ايها الزيدون واجيب بان اللام في المتنى والجمع ملين مكمل للتعريف التام انتقص
بالتثنية والجمع وليس بمعرف فلا يدخل في المعر باللام او يقال اللازم في المتنى
والجمع هامين احد الامرين اما اللام او حرف البناء فاذا وجد حرف البناء فلا لام
والمراد باللام فلا يكون حرف البناء ثانيا كان الترخيم من خواص المناد اخذ في بيانه

وقت محال لا فخر والشئ يستعمل احدهما مكان الآخر كما نرى يعرف بينهما
 مثال الزمان المبهم وسافرت شهر امثال الزمان المحدود في
 تقديره بالتقدير وظروف المكان كذلك اي مثل ظروف الزمان على
 قبح مبهم وهواي المبهم منصوب ايض كظروف الزمان بتقدير في نحو جلست
 خلفك واسم ان نظير للمكان المبهم فان قوله خلفك مثالا لتناول جميع ما يقابل
 النظر الى نقطاع الارض كذلك البواقي من الجهات الست ومحدود وهواي المحدود وما لا
 يكون منصوباً بتقدير في بل لا بد من ذكر في فيه نحو جلست في الدار وفي السوق وفي
 المسجد نظير للمكان المحدود وانما كان ظروف الزمان كلها منصوبة بتقدير في في مكانا
 من ظروف المكان منصوبة به الا ما هو مبهم منها لان المبهم من ظروف الزمان جزيء
 مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه بلا واسطة كالصدر وما المحدود منها يحمل
 على المبهم من الزمان لاشتراكهما في الذات اي في الزمانية والمبهم من المكان يحمل على
 المبهم من الزمان ايضا لاشتراكهما في الوصف وهو الابهام وانما يحمل المكان المحدود
 على الزمان المبهم لاختلافهما في الذات والوصف والحمل على المكان المبهم يتم شذو
 في الذات لان المكان المبهم يحمل على الزمان فالحمل عليه المكان المحدود كان بمثابة
 الاستعارة من المستعير والسؤال من التقدير ثم لما فرغ من بيان المفعول فيه شرع
 في بيان المفعول له فقال **فصل المفعول له** وهو ما ياتي اسم لاجله اي لقصد تحصيل
 او بسبب وجوده وقع فعل احتزبه عما لا يقع الفعل لاجله كسائر المفاعيل و
 المحقق اورد بالفعل ههنا الفعل اللغوي وهو الحدث دون الاصطلاحي فيم
 المصدر واسمى الفاعل والمفعول مذكور قبله اي قبل ذلك الاسم واحتزبه من
 مثال عجبني التاديب فانه وان وقع لاجله فعل البتة الا انه غير مذكور والمراد بالذكو
 اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبتناول صورة الحدث وايضا وينصب اي للمفعول
 بتقدير الام لان التلطف بها يوجب جره وفي هذا ايماء الى انه اذا تلفظت مثلاً بـ
 كان مفعولاً له الا انه غير منصوب وهذا على اختيار المصنف عليه ترفيع وهو خلاف
 الاصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له الا بالنصب لجامع للشرائط فوجه
 تاديب اي التاديب مثال لما وقع الفعل المذكور قبله لقصد تحصيله وهو الضرب
 فان التاديب لا يحصل الا بالضرب فان قلت التاديب عين الضرب فكيف يحصل
 قلت لا يخفى ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التاديب والضرب سببها

والند وبالأنها لا تستعمل في الند وبالأسم القرينية وهي الأسماء
 ولا تستعمل في الند بتر من حروف النداء سوى يا أماه أشهر تيمنا بالآدم
 ثم لما فرغ من بيان المفعول به شرع في بيان المفعول فيه فبدأ بالضم
 فيه وهو اسم ما أي شيء يقع فيه الفعل أراد بالفعل ههنا الفعل النحوي وهو
 التحدث والاصطلاح الذي هو مقابل الاسم والحرف في المصدر والاسم
 الفاعل والمفعول ويدخل في الحد مثل يوم الجمعة حسن لأنه ما يقع الفعل المذكور
 كما قال غيره فخرج عنه مثله من الزمان والمكان بيان لما والمراد بالزمان به صلا
 ان يقع جوابا للمتي وبالمكان ماله صلاحية ان يقع جوابا بالان في الزمان والمكان ثم
 من ان يكونا حقيقيين كما تقول سرت يوم الجمعة خلفك واعتبارا بين فان اصدر
 قد يجعل جنسيا في سعة الكلام بحذف الضاف واقامة مقام الظروف للجناس بينهما
 لأنها مدلول الفعل وقد يجعل العين مكانا على نبرة نحو جلست في يوم الجمعة
 بنصب الشمس معناه جلست وقت قدوم زيد في مكان بروز دائرة الشمس وتسمى
 المفعول فيه ظرفا ايضا لأنه وقع ظرفا للفعل وظروف الزمان هذه الأسماء دخلت في
 في باب الساجد وسورة الذهب بمعنى من أي الظروف التي هي الزمان والالهي في
 الجنس في ظروف هذا الجنس وعلى هذا القياس قوله وظروف المكان على قسمين
 وهو ما أي ظرف لا يكون له حد معين كد هروجين ومحدود معطوف على قوله
 مبهم وهو أي المحدود ما أي ظرف له حد معين كيوم وليل وشهر وسنة والكل
 واحد حد معين وكلها أي وكل ظروف الزمان مبهم مكان محدود فاعربوا مكانا وذكر
 منصوب بتقدير في لأنها لو كانت ملفوظة يجب الجرحان الغاء حرف الجر فيكون
 وفي هذا الإشارة إلى أنها لو كانت ملفوظة فخرجت في يوم الجمعة كان مفعولا فيه
 إلا أنه غير منصوب وهذا على اختيار المصراع حيث ذكر الحد المفعول فيه هو عنوان
 دخل فيه ذلك والجمهور على ان تقدري في شرط المفعول فيه وإذا
 وجد اللفظ كان مفعولا به بواسطة حرف الجر لا مفعولا فيه إذا المفعول فيه عندهم
 المقدري في المكان والمكان يقع فيه الفعل المذكور وقد تقدري في الزمان ويكون
 المفعول فيه منصوبا في اللفظ واللفظ منصوب تقديره اسم وجوده كقولهم إذا
 الضيق ان منصوب المحل هو المحرور فقط حتى عطف المنصوب عليه نحو في غير
 في جدد وغورغاثة ثم اعلم ان الفرق بين المقدر والمحدود ان المقدر ما لا

جاز على قيم وليس بممتنع وطذا ذهب الجمهور الى ان النصب على انه مفعول معه
 مختار وليس بواجب وان كان الفعل له وان وجد الفعل معنى له معنويا او من حيث
 المعنى بناء على ان قوله معنى حال وتميز وجاز العطف عطف على كان وحال تقدير
 قداي، وقد جاز عطفه بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع مانع تعين العطف حيث لا
 يحل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة ولا حاجة اليه مع جواز وجه آخر وهو العطف لكونه
 الاصل وذهب لزمخشري الى ان العطف مختار لا متعين نحو ما زيد وعمرو وكلمة
 ما استفهامية مبتدأ ة ولزيد خبره وعطف عليه اي اي شيء حصل لزيد مع
 وان لم يميز العطف فيما يكون للفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه لا وجه
 سواه وذهب غير المصرح الى اترج النصب نحو مالك و زيد شانك وعمرو بالنصب
 وحده وانما لم يميز العطف في المثالين لانه انما يجوز العطف على الظاهر المجرد اذا
 اعيد الجار ولم يُعَد الجار ههنا فلم يميز العطف فان قلت هلا يكون قوله وعمرو
 على الشان قلت لانه خلاف المعنى فان المعنى ح ما شانك ونفس عمرو
 السائل يسأل عن شانهما الا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما ذكر نظيرين تنبيها
 على وجود الفعل مع حرف الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام الاسم
 لان المعنى ما تصنع تعليل معلل مقدراي مما تعين نصب الاسم في هذين المثالين
 لكون معناه معنى ما تصنع اعلم ان الغويين قسموا المنصوبات الى اصل وملحق
 وجعلوا المفاعيل الخمسة من الاصل وغيرها كالحال والتميز والمستثنى من
 الملحقات واعترض بان الفعل الى الحال اخرج منه الى المفعول معه فرب
 فعل يكون بلا علة ومصاحب ولا فعل الا وهو وقع على حاله من الموضع والموقع
 عليه فبالهم جعلوا المفعول له ومع من اصل المنصوبات والحال من الفروع مع
 ان العكس هو الانسب ويمكن ان يجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى
 يوجد الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل والمفعول به
 لا باعتبار الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يجعل فيه باعتبار علة الفعل
 والمفعول فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول معه فاهما متعلقان
 بالفعل باعتبار الذات اذ الاول علة للفعل والثاني مضاف بمفعوله في الفعل فينبغي
 باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات والمصرح لما فرغ عن بيان اصل المنصوبات
 وهي المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فقال فصل الحال قدم على التمييز

ووسيلة وقعت عن الحرب جنباً أي للجبن مثال لما وقع الفعل المذكور قبله
 بسبب وجوده وهو القعودانما وجد بسبب الجبن قيل لو قال مكان قوله
 قعدت عن الحرب جينا حاربة شجاعة لكان احسن لان المقام مقام المنازعة للزجاج
 واظهار الجلالة واجيب بانه اورد هذا المثال مقرونا بذكر الزجاج تنبيهاً على انه قد
 عن توفية النظر في المفعول له مكثفياً بظاهر اللاح له من الدليل جينا ولو كان
 شجاعاً لما قعدت عنه ففيه توهين بمذهبه وعند الزجاج هو اي المفعول المصداق
 اليه مفعول مطلق من غير لفظ الفعل النوع لقريظة تاديب وجينا تقديره أي تقديراً
 المذكور من النطيرين عنده أدبة بالضرب تاديباً وجنبت بالقعود عن الحرب جينا
 او تقديره ضربية ضرب تاديب وقعدت عن الحرب قعود جان ورد قول الزجاج بان
 الفهوم عند العرب من اطلاق هذا النصب هو العلية وعلى اذكرة لا يفهم منه
 ذلك ثم فرغ عن بيان المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال فصل
 المفعول معه هو ما اسم يذكر بعد الواو الكائنة بمعنى مع احتراز به عن سائر الفاعل
 فانه غير مذكورة بعد الواو ولصاحبة معمول فعل اللام يتعلق بقوله يذكر والمصاحبة
 مصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اي لمصاحبة واحتراز به عن تخويز
 وعمر واخوك فان عمر وايد كر بعد الواو بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول في المفعول
 اعم من ان يكون فاعلاً نحو جاء البرد والجبات وجئت وزيد اي مع الجبات ومع
 زيداً ومفعولاً نحو كفاك وزيداً درهم فان كان الفعل الفاء للتفسير وكان ناقصاً
 او تاماً واللام للعهد اي فان وجد الفعل التثنية قصد مصاحبة المفعول معه
 بمفعوله لفظاً منصوب على انه خبر كان او على انه حال للمفعول او ملفوظاً او على انه
 متبرك منه حيث انظر وجاز العطف هو معطوف عطف جملة على جملة او حال
 بقدر قد اي وقد جاز عطف ما بعد الواو على معمول الفعل يجوز فيه الوجهان العطف
 بكونه مفعولاً لانه كما انه مع واحد فمما نحو جئت انا وزيداً بالنصب على انه
 مفعول مع وزيد بالرفع على العطف ويجوز العطف لتأكيد التضمين المتصل بالنصب
 ان لم يجز العطف اي ما بعد الواو على معمول الفعل تعيين النصب على انه مفعول
 مراد لا وجه سواء نحو جئت وزيداً بالنصب لا غير وانما لم يجز العطف هنا لعدم
 تأكيد التضمين المتصل بالنصب فتعين النصب على انه مفعول معروفاً
 بالتضمين الصريح والا فالعطف على ضمير الرفع المتصل بالابتداء لتأكيد التضمين

جاز على قيم وليس بممتنع وطذا ذهب الجمهور الى ان النصب على انه مفعول معه
 مختار وليس بواجب وان كان الفعل له وان وجد الفعل معنى له معنى يا ومن حيث
 المعنى بناء على ان قوله معنى حال وتميز وجاز العطف عطف على كان وحال تقدير
 قداي، وقد جاز عطف بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع مانع تعين العطف حيث لا
 يحل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة ولا حاجة اليه مع جواز وجه آخر وهو العطف لكونه
 الاصل وذهب لزمخشري الى ان العطف مختار لا متعين نحو ما لزيد وعمرو وكلهم
 ما استفهامية مبتدأ ة ولزيد خبره وعطف عليه اي اي شيء حصل لزيد مع
 وان لم يجر العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه لا وجه
 سواه وذهب غير المصرح الى اترج النصب نحو ما لك و زيد شانك وعمرو بالنصب
 وحده وانما لم يجر العطف في المثالين لانه انما يجوز العطف على الضمير المحرور اذا
 اعيد الجار ولم يُعَد الجار ههنا فلم يجر العطف فان قلت هلا يكون قوله وعمرو
 على الشان قلت لانه خلاف المعنى فان المعنى ح ما شانك ونفس عمرو
 السائل يسأل عن شانهما الا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما ذكر نظيرين تنبيها
 على وجود الفعل مع حرف الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام الاسم
 لان المعنى ما تصنع تعليل معلل مقدراي انما تعين نصب الاسم في هذين المثالين
 لكون معناه معنى ما تصنع اعلم ان القويين قسموا منصوبات الى اصل وملحق
 وجعلوا المفاعيل الخمسة من الاصل وغيرها كالحال والتميز والمستثنى من
 الملحقات واعترض بان الفعل له الحال اخرج منه الى المفعول معه فرب
 فعل يكون بلا علة ومصاحب ولا فعل الا وهو وقع على حاله من الموضع والموقع
 عليه فبالهم جعلوا المفعول له ومعهم من اصل المنصوبات والحال من الفرع مع
 ان العكس هو الانسب ويمكن ان يجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى
 يوجب الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل والمفعول به
 لا باعتبار الذات فالفعل مزج حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار علة الفاعل
 والمفعول فكان من الفرع بخلاف المفعول له والمفعول معه فاهما متعلقان
 بالفعل باعتبار الذات اذ الاول علة للفعل والثاني مضاف بمفعوله في الفعل فيجب
 باعتبار الذات فكان من اصل المنصوبات والمصرح لما فرغ عن بيان اصل المنصوبات
 وهي المفاعيل الخمسة شرعي في بيان ملحقاتها فقال فصل الحال قدم على التمييز

ووسيلة وقعت عن الحرب جنباً أي للجبن مثال لما وقع الفعل المذكور قبله
 بسبب وجوده وهو القعودانما وجد بسبب الجبن قيل لو قال مكان قوله
 قعدت عن الحرب جنباً حاربة شجاعة لكان أحسن لأن القيام مقام المناذرة للزجاج
 وأظهر المجادة واجباً بأنه أورد هذا المثال مقروناً بذكر الزجاجة تنبيهاً على أن قعد
 عن توفية النظر في المفعول له مكنتها بظاهر اللاح له من الدليل جنباً ولو كان
 شجاعاً لما قعدت عنه ففيه توهين بمذهبه وعند الزجاج هو أي المفعول المصنف
 إليه مفعول مطلق من غير لفظ الفعل النوع لقربية تأديب وجنباً تقديره أي تقديراً
 المذكور من التطيرين عنده أدبياً بالضرب تأديباً وجنبت بالقعود عن الحرب جنباً
 أو تقديره ضربية ضرباً تأديباً وقعدت عن الحرب قعود جبان ورد قول الزجاج بأن
 المفهوم عند العرب من إطلاق هذا النصب هو العلية وعلى ما ذكره لا يفهم منه
 ذلك ثم فرغ عن بيان المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال **فصل**
 المفعول معه هو ما اسم يذكر بعد الواو الكائنة بمعنى مع احتراز به عن سائر الفاعل
 فانه ما غير مذكورة بعد الواو ولصاحبة معمول فعل اللام يتعلق بقوله يذكر والمصاحبة
 مصدر مضاف إلى المفعول والفاعل متروك أي لمصاحبة واحتراز به عن نحو زيد
 وعمر وأخوك فان عمرو أيد كوزيد الواو بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول ^{فعل} المفعول
 اعم من أن يكون فاعلاً نحو جاء البرد والجبات وجئت وزيد أي مع الجبات ومع
 زيداً ومفعولاً نحو كفك وزيد درهم فان كان الفعل الفاء للتفسير وكان ناقصاً
 أو تاماً واللام للعهد أي فان وجد الفعل ^{التي} قصد مصاحبة المفعول معه
 بمفعوله لفظاً منصوب على أنه خبر كان أو على أنه حال ليه لفظياً أو مفعولاً أو على أنه
 متميز له من حيث اللفظ وجاز العطف هو معطوف عطف جملة على جملة أو حالاً
 بتقدير قد أي وقد جاز عطف ما بعد الواو على معمول الفعل يجوز فيه الوجهان العطف
 وكونه مفعولاً لأنه كما أنه مع واحد فمما نحو جئت أنا وزيد بالنصب على أنه
 مفعول معه وزيد بالرفع على العطف ويجوز العطف لتأكيد التضمين المتصل بالمتصل
 وإن لم يجز العطف أي ما بعد الواو على معمول الفعل بتعين النصب على أنه مفعول
 معزول لا وجه سواه نحو جئت وزيد بالنصب لا غير وإنما لم يجز العطف هنا لعدم
 تأكيد التضمين الرفع المتصل بالمتصل فتعين النصب على أنه مفعول معزول
 على اختيار المصنف وإلا فالعطف على ضمير الرفع المتصل بلا تأكيد المتصل

جاز على قيم وليس بممتنع ولهذا ذهب الجمهور إلى أن النصب على أنه مفعول معه
 مختار وليس بواجب وإن كان الفعل له وإن وجد الفعل معنى له معنويا أو من حيث
 المعنى بناء على أن قوله معنى حال وتميز وجاز العطف عطف على كان وحال تقدير
 قدي، وقد جاز عطف ما بعد الواو على ما قبله بأن لم يمنع مانع تعين العطف حيث لا
 يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة ولا حاجة إليه مع جواز وجه آخر وهو العطف لكونه
 الأصل وذهب إلى مختاري إلى أن العطف مختار لا متعين نحو ما زيد وعمرو وكلمة
 ما استفهامية مبتدأة ولزيد خبره وعطف عليه أي شيء حصل لزيد مع
 وإن لم يجر العطف فيما يكون لفعل معنى تعين النصب على أنه مفعول معه لا وجه
 سواه وذهب غير المصرح إلى ترجيح النصب نحو ما لك وزيد شأنك وعمرو بالنصب
 وحده وإنما لم يجر العطف في المثالين لأنه إنما يجوز العطف على الضمير المحرور إذا
 أعيد الجار ولم يُعَد الجار ههنا فلم يجر العطف فإن قلت هلا يكون قوله وعمرو
 على الشأن قلت لأنه خلاف المعنى فإن المعنى ح ما شأنك ونفس عمرو
 السائل يسأل عن شأنهما لأن شأن أحدهما ونفس الآخر وإنما ذكر نظيرين تنبيها
 على وجود الفعل مع حرف الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام الاسم
 لأن المعنى ما تصنع تعليل معلل مقدراي مما تعين نصب الاسم في هذين المثالين
 لكون معناه معنى ما تصنع أعلم أن الغويين قسموا المنصوبات إلى أصل وملحق
 وجعلوا المفاعيل الخمسة من الأصل وغيرها كالحال والتميز والمستثنى من
 الملحقات واعترض بأن الفعل له الحال أخرج منه إلى المفعول معه فرب
 فعل يكون بلا علة ومصاحب ولا فعل إلا وهو وقع على حاله من الموضع والموقع
 عليه فإباليهم جعلوا المفعول له ومع من أصل المنصوبات والحال من الفرع مع
 أن العكس هو الأنسب ويمكن أن يجاب بأن الحال وإن كان من لوازم الفعل حتى
 يوجد لفعل بدونه إلا أن تعلقها بالفعل باعتبار أنها هيئة الفاعل والمفعول به
 لا باعتبار الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج إليه وإنما يجعل فيه باعتبار علة الفاعل
 والمفعول فكان من الفرع بخلاف المفعول له والمفعول معه فافهم تعلقان
 بالفعل باعتبار الذات إذ الأول علة للفعل والثاني مضاف بمفعوله في الفعل فافهم
 باعتبار الذات فكان من أصل المنصوبات والمصرح لما فرغ من بيان أصل المنصوبات
 وهي المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فقال **فصل** الحال قدم على التمييز

ووسيلة وقعت عن الحرب جنباً أي للجهن مثال لما وقع الفعل المذكور قبل
بسبب وجوده وهو القعودانما وجد بسبب الجهن قيل لو قال مكان قوله
فقدت عن الحرب جنباً حارثة شجاعة لكان أحسن لأن القام مقام المنازعة للزجاج
وأظهر للجلادة واجب بانه أورد هذا المثال مقروفاً بذكر الزجاج تبينها على أن قد
عن توفية النظر في المفعول له مكتفياً بظاهره بالاح له من الدليل جنباً ولو كان
شجاعاً لما فقدت عنه ففيه توهين بمذهبه وعند الزجاج هو أي المفعول له
إليه مفعول مطلق من غير لفظ الفعل النوع لقرينة تأديب وجنباً تقديره أي تقدية
المذكور من الطيرين عنده أدبة بالضرب تأديباً وجنبت بالقعود عن الحرب جنباً
وتقديره ضربة ضرباً تأديباً وقدت عن الحرب قعوداً جنباً ورد قول الزجاج بأن
المفهوم عند العرب من إطلاق هذا المنسوب هو العلية وعلى ذكره لا يفهم منه
ذلك ثم فرغ عن بيان المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال فصل

المفعول معه هو ما اسم يذكر بعد الواو الكائنة بمعنى مع احترازاً به عن سائر الفاعل
فانها غير مذكورة بعد الواو ولصاحبة معمول فعل اللام يتعلق بقوله يذكر والصلابة
مصدر مضاف إلى المفعول والفاعل متروك أي لصاحبة واحتراز به عن مخوزيد
وعمر وأخوك فان عمر وأيد كوي بعد الواو بمعنى مع لكن لا لصاحبة معمول الفعل
اعلم من أن يكون فاعلاً نحو جاء البرد والجبات وجئت وزيد أي مع الجبات ومع
زيداً ومفعولاً نحو كفاك وزيد درهم فان كان الفعل الفاء للتفسير وكان ناقصاً
أو تاماً واللام للعهد أي فان وجد الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه
بمفعوله لفظاً منصوب على أنه خبر كان أو على أنه حال لفظياً أو مفعولاً أو على أنه
تمثيل له من حيث اللفظ وجاز العطف هو معطوف عطف جملة على جملة أو حال
بتقدير قد أي وقد جاز عطف ما بعد الواو على معمول الفعل يجوز فيه الوجهان العطف
وكونه مفعولاً لأنه كما أنه مع واحد فمما نحو جئت أنا وزيدك بالنصب على أنه
مفعول معه وزيد بالرفع على العطف ويجوز العطف لتأكيد الضمير المتصل بالنصب
وان لم يجز العطف أي ما بعد الواو على معمول الفعل فحينئذ ينصب على أنه مفعول
معه إذا لا وجه سواء نحو جئت وزيد بالنصب لا غير وإنما لم يجز العطف هنا لعدم
تأكيد الضمير الرفع المتصل بالنصب فحينئذ ينصب على أنه مفعول معه وهذا
على تقدير المصريح ولا فالعطف على ضمير الرفع المتصل لا تأكيد المتصل

منها ان كان الماخذ من الظرف اذ هو وليس المراد بالظرف الماخذ

هو جاءني زيد اربكيا مثال لما يد على بيان هيئة الفاعل وضربت زيدا مستند
 مثال لما يدل على هيئة المفعول به ولقيت زيدا راكبين مثال لما يدل على بيان هيئة
 الفاعل والمفعول به جميعا ثم لما فرغ عن بيان امثلة الحال عن الفاعل والمفعول به لفظين
 شرع في بيان اذهنية الفاعل والمفعول يقع الحال عنهما قد يكونان معنويين وانما
 لم يصرح بكوا لفظين اكتفاء بالامثلة فقال وقد يكون الفاعل الذي يدل بالحال
 على بيان هيئة معنويا نحو زيد في الدار قائما مثال الحال عن الفاعل المعنوي فانما
 معنى فعل ما خوذ من الظرف كما اشار اليه بقوله لا زمعناه اي معنى قولنا زيد استقر
 في الدار قائما فيكون قائما حال من فاعل معنوي وليس المراد بالمعنوي سكون
 حامله فاعلا او ما من ملحقاته فهذا لا يريد ما يقال ان قائما في زيد في الدار قائما
 من ضمير مستكن في الدار لما عرف ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر والضمير
 المستكن هو فاعل لفظي فكيف يصح ايراده مثالا للحال عن الفاعل المعنوي وكذا المفعول
 به الذي يدل بالحال على بيان هيئة قد يكون معنويا نحو هذا زيد قائما مثال الحال
 عن المفعول به المعنوي فان معناه اي معنى قولنا هذا زيد قائما الشار الىه قائما
 وهو زيد فيكون زيد احوال بتاويل اشير الى زيد وابنه على زيد فهو مفعول به معنوي
 بواسطة حرف الجر لان حامله معنى الفعل ما خوذ من حرف التنبيه واسم الاسارة
 وما فرغ عن بيان ان الفاعل والمفعول به قد يكونان لفظا وقد يكونان معنويين شرع
 في بيان ما يكون بسببه الفاعل والمفعول به لفظيين ومعنويين فقال والعامل
 الكائن في الحال لما فعل صريح او معنى فعل اراد بمعنى فعل اسما الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة وفعل التفضيل والمصدر والظرف والمجرور واسماء
 الاضال وكل فعل استنبط منه معنى الفعل كحرف النداء وحرف التنبيه واسم
 الاسارة والتمني والترجي والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل والحال
 نكرة ابدا ولو صورة فلا يريد ان كلا قد ينصب على الحال نحو اخذت المال كالمع
 كونه مع فتر لا يضاف في التقدير لكنه نكرة صورة فيصح ان يقع حالا من حيث
 الصورة ومعنى فلا يريد نحو ارسلها العراك ومرت به وحده وطلب جهدا و
 كذا قال في فانه وان كانت معارف لفظا لكنها تكرات معنى اذ المعنى ارسلها معرك
 ومرت به منفردا وطلبته تحت هذا وكلمته مشتافا وهذا عند سيبويه وعند غيره
 انما معمول الاحوال الحد وقت والتقدير ارسلها العراك ومرت به منفردا

لاستلزامها النصب وكونها اقرب الى الفعل ثم لما كان التميزان في انصوب
 من المستثنى لانه لا يكون الانصوب او محجورا قد مر على المستثنى ان المستثنى
 بالحركات الثلاث ثم لما كانت هذه الثلاثة منصوبة لفظا التي هي الاقرب اليها على سبيل
 من خبر كان واسمها وغيرها فانها رفوعة محال لانها في الاصل منصوبة
 ثم قد مر خبر الافعال الناصبة لانها حاملة فكان التشبيه بالفعل ثم قد مر اسم ان الذي هو
 علامة لا التبرية وما ولا الشبهتين بليس ثم لما كان لا التبرية في قوله تعالى
 فانها ناصبة في لغة القبيلتين قدم اسمها على خبرها ثم الحال في اللغة الصفة يقال
 كيف حال كاي صفتك وقد يطلق على الزمان الذي انت فيه وانما سمي به هذا
 القسم لانه صفة اي الحال ولانه يقيّد بالزمان وفي عرف النحاة ما اشار اليه بقوله
 لفظ صرح بلفظ لا باسم ليتناول ما اذا كان الحال جملة يدل على بيان احتزب عن لفظ
 لم يدل على البيان هيئة احتزب عن التميز لان يدل على بيان ذات الفاعل عند صدور
 الفعل عنه فلا يرد صفة الفاعل فخرجاء في زيد لركب لانها تدل على بيان هيئة المفعول
 ساطعا لا عند وقوع الفعل عليه او كليهما اي الفاعل والمفعول به جميعا ولا يجوز ان
 يدل الحال على بيان هيئة غير المفعول به من المفاعيل لانها فضلات بالنظر الى المفعول
 به ثم المراد بالهيئة ههنا الحالة وهي اعم من ان تكون حقيقة او مقدرة فخر قوله تعالى
 فادخلوها خلدن اي مقدرين الخلود ويسمى الاول حالا محققة والثاني امة
 وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل وصلة فخرجاء في زيد قائما خوفا ولا يشك نحو
 قام زيد والشمس طالعت لان الجملة الحالية متضمنة لبيان صفة الفاعل فاعلم بالوضع
 الشمس وايضا هي اعم من ان يكون كالذا ثم ككون الفاعل موصوفا غالبا ويسمى دائمة
 منها المذكورة ومن ان يكون بخلافه وتسمى متغيرة والمراد بالفاعل والمفعول ههنا
 اعم من ان يكونا حقيقيين او حكميين فلا يرد فخرجت انا وزيد راكبين ونحو ضربت
 الضرب شديد لان الاول لمصاحبة الفاعل في صدور الفعل عنه فاعلم احكاما والثاني
 لكون الكلام في معنى احدثت الضرب مفعول به حكما وكذا قد يقع الحال عن المضاف
 اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به واستقام المعنى على تقدير حذفه واقامة
 المضاف اليه مقامه فخر قوله تعالى بل تتبع ملائكتهم حينما اوجبت حكمكم ان
 ياكل الخ اخبر ميتافاته لوقيل بل تتبع ابراهيم حينما اوجبت حكمكم ان ياكل الخ
 لاستقام المعنى فيكون المضاف اليه في حكم المضاف فيكون مفعولا به حكما

مخصوصة بشئ من اسباب التخصيص ولم يكن مخصوصة به لان الالتباس
يحقق في حالة النصب مطلقا الصحة توصيفا للنكرة الخصوصية بالمحضنة واجب
بان انكرة الخصوصية بالحقة بالمعرفة فلم يعتبر فيه الالتباس لاحاق والحال على
صورة التعريف كما لم يعتبر عدم الالتباس في حالة الرفع والمجرى حتى التزم التقدير
الحاقا لهما بالنصب ثلما فرغ عن بيان الحال المفردة شرع في بيان الحال الجملة
فقال وقد يكون الحال جملة خبرية لان الحال كما تدل على بيان الهيئة اذا كانت مفردة
كذلك تدل عليه اذا كانت جملة وقيد الجملة بالخبرية لان الجملة الانشائية لا تقع
حالا ولا صفة ولا جملة وكذا لا تقع خبرا عند البعض بل لا تاويل لانه لا يثبت الانشائية
بنفسها واثبات شئ للشئ فرع ثبوت لنفسه نحو جاءني زيد غلامه واكتب مثال
للجملة الخبرية الواقعة حالا او يربك غلامه مثال للجملة الخبرية الواقعة حالا
قد يحذف العامل في العامل في الحال وانما لم يقل وقد يحذف الفعل لان التبادر
منه حذف الفعل والشبه كما شاع ارادته في نظائره المكررة والمتصود جواز
حذف عامل الحال باقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث لللال
بنيا اي هذا اللال بنيا القيام قرينة اي عند حصول قرينة دالة على حذف
العامل جواز كما تقول للمسا فري لمن يريد السفر سالما غائما اي ترجع سالما فانما
فحذف ترجع بقرينة حال المخاطب وقوله غائما حال بعد حال وصفة لسالما
كما تقول ايضا للمسا فرادته مديا واذا فرغ عن الحال شرع في بيان التميز فقال
فصل التميز ويهي بالتبيين والتفسير واما التميز بقسم اليا وكسرها اليهم وانما
جعل التميز من المنصوبات مع انه قد يجيء مجرورا لان النصب هو الاصل فيه هو
اي التميز نكرة لان الاصل في التميز هو التأكيد اذ تعريفه زائد على الغرض الحاصل منه
وهذا عند البصريين وجوز الكوفيون تعريفه باللام والاضافة نحو عين راية البظنه
وسفره نفسه منصوبات على التميز وقال البصريون ان عين راية بمعنى عين في راية
الم بظنه بمعنى الم شاكيا بظنه وان سفره نفسه بمعنى سفره نفسه او بمعنى سفره نفسه
بالتشديد لان الاصل سفرته نفسه فلما حول الفعل الى ضمير انصب ما بعد فوج
الفعل عليه فصار بمعنى سفره بالتشديد يذكر بعد مقدار وهو ما يفهم به قدر
الشيء ويحجم على تقدير نفسه بقله من عدد او كيل او وزن او مساحة او غير
ذلك اي التأكيد مما فيه الهمام اي من اي الشئ يكون فيه الهمام كالمقاس فيهم

وحده وطلبه اجتهد جهدا وكلمة جاعلا فاه الى في فخذت العوامل واقبته
 المصادر والمفعول به مقامهما وقيل انها احوال مجازا وانما اشترط ان يكون الحال نكرة
 لانه حكم من الاحكام والاصل في الحكم التنكير كذا قالوا وفيه بحث لان هذا الدليل
 لا يطابق المدعي ان التنكير شرط واجب والدليل يستدعي ان يكون اصلا لا وجبا
 وانما وجب تنكير الحال لكونها جوبا لا كيف والسؤال لا يحصل عن معلوم وفيه بحث
 ايضا لان المفعول له يقع جوابا لكم وقد صح تعريفه على الاحتم وقيل ان التنكير اصل
 والغرض يحصل به والتعريف زائد على الغرض وفيه بحث ايضا لانه ينبغي ان يصح تعريف
 ان كان التعيين مقصودا والمنع مطلقا وقيل انما وجب تنكيره لئلا يلتبس بالصفة في
 حالة النصب نحو رايت فيدان الطريق وفيه بحث ايضا لان اشترط التنكير لا يدوم لالتباس
 مطلقا الجواز ان يقع الشيء حالا عن النكرة المخصوصة متاخرا عنه نحو رايت غلاما جل
 ضاربا من ان الحال هناك يلتبس بالصفة لان يقال ان الالتباس مع تعريف الحال
 اكثر منه مع تنكيره لان ذلك الحال يكون معرفة غالبا فاختر التنكير عليه وذلك الحال معرفة
 غالبا لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصلا ان يكون معرفة كالبتدأ ولئلا يلتبس الحال
 بالصفة في مثل رايت رجلا ظريفا وقوله غالبا ظرف متعلق لمفهوم قوله وذو
 الحال معرفة اي يتعرف ذو الحال في غالب الاستعمالات وصفة مصدر عند واليه يقع
 ذو الحال معرفة غالبا اوزمانا غالبا وانما قال غالبا لان ذلك الحال قد يكون نكرة فانما
 ذو الحال المفردة لان الحال اذا كانت جملة وصاحبها فالواجب فيها الواو لا التقدير
 نحو جاءني رجل وعلى كتفه السيف نكرة محضة لانها لو كانت مخصصة بوصف
 او اضافة او في او في واستفهام لا يجب التقدير نحو مررت برجل عالم قائما ومررت
 بغلام رجل قائما وكقول الشاعر لا يركنين احد الى الاحجام يوم الوغى مخوف للحام
 ونحو ما جاءني رجل اذا كبا ونحو اهل انتك فقير سائلا يجب تقدير الحال عليه
 اليه على ذي الحال وهو جزاء لقوله فان كان نحو جاءني راكبا رجل وانما وجب تقدير
 الحال على ذي الحال عند كونه نكرة لئلا يلتبس به الحال وانما انت ضمير الحال لان
 الحال مؤنث سماعي بالصفة في حالة النصب لانه لم يعلم في مثل قولنا رايت راكبا
 رجلا على تقديره تاخره انه حال او صفة اي ان راكبا حال من الرجل او صفة له وعلى
 تقدير تقدمه من حين انه حال منه لا صفة له لان الصفة لا يتقدم على الموصوفين
 ذلك في حالة الرفع والمجرى وعرض ههنا بان لا يردم تقديره مطلقا سواء كانت النكرة

في الالهام المقادير في اولى بالتميز اندى في نفسه فصل عن غيره
 والاصل ما هو من غير المقادير يحصل له اسم خاص بتميزه عن غيره
 سماج جاز النصب والاضافة اكثر قليلا في نفسه ولا في خفضه بغيره
 ولا في غيره عن بيان التميز عن مفرد شريف في بيان تام من حسن غيره
 التميز من الجملة الفعلية لرفع الالهام عن انتميه في نفسه من غيره
 في نفسه او عمل الواو اتم ذكر ثلث امثلة هذا التميز في غيره
 اسم منتصب عن فطر اوله لغيره فقط وقد يقع الله بعد ساكنه
 هو اسم الفاعل نحو الخوض على ما في اسم المفعول نحو الارادة
 المشبهة بنحو يد حسن وجها واسم التفضيل نحو زود فستل من غيره
 الصفات مع ضمائرهما ليست بجملة لكن تشابهها لا منسوبة في جملة
 منسوبة الى فعله وقد يقع التميز بعد اضافة نحو تعجبي حبيبه
 خص الجملة بالذكرة لانها هي الاصل في النسبة لا في غيره عن بيان التميز
 وانما ذكر سائر اسماكم استغناء عن افعال **فصل** المستثنى في
 على ذكر الشيء مرتين او جملة من متولين منسوبين الى واحد
 قياس ابواب وذلك لان ذكر الشيء مرة في الجملة ومرة في التخصيص
 واخواتها اي اخوات الامس نحو خلا وليس ولا يكون وغيره
 انه اي المستثنى لا ينسب اليه واسب من قبلها اي ما قبل الاشارة
 الرضى بان لا يورد بعد الا واخواتها نحو لعلها قبلها انما وتب وتعرف
 صرف بعض جملة مذكورة عن دخوله في تلك الجملة وقال هذا
 قول القائل جده اخراج الشيء عما دخل فيه غيره لان لفظ الاستثناء مشتق من
 الصرف والمنع ولانه اذا دخل بعض الجملة في الجملة فلا يمكن اخراجه منها
 وصرح الشيخ ابن الحاجب بان لا ليس له مفعول عام من هو لفظ مشترك بين
 والمنفصل فلا يمكن تعريفه بالطلاق ولذا قسمه اوله لثمة اللفظ المستتر
 من قال المستثنى في النقطه مجاز وهو اي المستثنى على قسمين متصرف
 على النقطه لكونه الاصل وهو اي المنفصل ما اخرج سواه كان لباقي اقل واكثر

بعد الاحتراز به عما اذا كان بعد غير وسوى فانه يكون محفوظا لمنصوب كما
 سيجيء في كلام موجب هو في الاصطلاح ما لا يكون نفيا ولا تحييا ولا استفهاما
 وغير الموجب ما يقابله واراد بالموجب ههنا ما يكون تاما فلا يدخل فيه نحو قوله
 الا يوم كذا على صيغة الجهرول ورفع اليوم فانه وانكارا كلاما موجب الا انه غير تام
 او منقطع عا سواء كان في كلام موجب او في غيره فهو ما جاء في الاحاد وكان اي المستثنى
 بعد خلا وعد عند الاكثر اي عند اكثر النسخة وانما قال هذا اعتراض قول البعض
 فانهم يجوزون الجرح بها لكونها حادثة عند ذلك البعض وقال السيرافي لم العلم
 خلا فاني جواز الجرح بها لان النصب بها اكثر او كان اي المستثنى بعد ما خلا
 ما عدا وليس ما يكون نحو جاء في القوم ما خلا زيد الى آخره اي اخر المثل نحو ما جاء
 القوم ما عدا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيد كان منصوبا جزاء لقوله فان كان بعد
 الامع ما عطف عليه اي فان كان المستثنى بعد لا و كان منصوبا وجوبا في
 هذه الاقسام كلها اما في الاقسام الثلاثة الاول فلا استحقاقه للنصب لشبه
 بالمفعول في كونه فضلة ولشبهة الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطة الحرف
 ولان البديل ممتنع فيها اما في المستثنى بعد الا في كلام موجب فلا نه في حكم
 تكرير العامل وعلى التقدير التكرير يلزم اليجاب في المستثنى والمستثنى منه فصار
 معنى قولك جاء في القوم الا زيد جاء في القوم لاجاء في زيد وهو قلب القوم
 المقص الاخبار عن مجيء القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث يمكن فيه
 تكرير الاصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم في المستثنى والمستثنى منه وانهم
 ان البديل منه في حكم الساقط فيكون المستثنى في حكم التفرع وهو في كلام
 موجب لعدم صحة المعنى وبيان هذا ان القوم لو سقط في جاء في القوم الا زيد
 بقي جاء في الا زيد وهو باطل لان معناه جاء في جميع الناس الا زيد وهو محذوف
 كلا التعليلين نظر مذكور في الطولات واما في المستثنى اذا كان مقدما
 فالان البديل تابع وتقدم التابع على المتبوع لا يجوز واما في صورة المنقطع
 فلا متناع كواحد من الابدال الاربعة اما امتناع الثلاثة الاول فظن واما امتناع
 بديل الغلط فاصد والمستثنى عن قصد واردة وانعدام كون بديل الغلط
 كان واما انصب المستثنى بعد خلا وعد عند الاكثر فكونه مفعولا به ونصب
 واجب واما انصب بعد ما خلا وما عدا فان ما مصدرية ولا يكون مفعولا به

عن متعدد داي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة على انه ليس المراد جميع
المنه دكا هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم ان الاخراج ليستدعي سبق
الدخول فرد ان يكون المستثنى في نحو جاء في القوم الازيد داخلًا ثم خارجًا وانه
يوجب ان يكون آخر الكلام متناقضًا لصدقه اذ الدخول يستدعي ان يكون
جائئًا والخروج يستدعي ان لا يكون جائئًا وانه تناقض بل الحكم على المتعدد بعد
الخراج المستثنى منه واعتراض عليه بانه لا يصح ذلك في مثل جاء في القوم سوى زيد
فانه ظرف للجيبى وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد والخروج
عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الاول والنصب على الظرفية رعاية
للمصورة وهذا غير سديد لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد الجيبى
بان الظرف قرينة ان المراد سواه لو نقول انه مخرج عن حكم المتعدد فلا يلزم ما ذكره
لان من باب تنزيل الاحكام منزلة الوجود على خصوصية ثم البير وسبحان الله اكبر
جسم الفيل وصغر جسم البعوض ولو لا الاستثناء لكان المستثنى داخلًا في حكم الصدق
فكانه كان داخلًا ثم اخرج واحترز بقوله وهو ما اخرج على المخرج عن شئ معنى
الاجراج هو الفصل عن الباطن الى الظاهر وانه لا يستلزم ان يكون المخرج عنه متعددًا
الا ترى انه يقال اخرجت زيدا عن الدار ليس بمتعدد دفلا وقصر الشيخ على قوله ما اخرج
ولم يتعرض بقوله عن متعدد لصدق على كل ما اخرج الا ان المستثنى لما كان ما
اخرج عما دخل فيه هو وغيره قال عن متعدد دفلا يلزم استدراكه ثم المتعدد اعم من
ان يكون ذوا فردا نحو جاء في القوم الازيد او ذوا جزاء نحو ضربت زيدا الارساء
بالا واخواتها متعلق بما اخرج نحو جاء في القوم الازيد فزيد اخرج عن متعدد وهو
القوم ومنقطع عطف على قوله متصل ويسمى المنقطع منفصلا ايض وهو المنقطع
المدكور بعد الاواخواتها غير مخرج حال من ضمير المدكور اي حال كون المنقطع غير
مخرج عن متعدد لعدم دخوله اليه لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه فالمستثنى
الذي لم يكن داخلًا في المستثنى منه قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه
كقوله جاء في القوم الازيد مشيرًا بالقوم الى جماعة خط الية عن زيد ولم يكن من جنسه
نحو جاء في القوم الاحجار فالجاء المدكور بعد الا يخرج عن متعدد وهو القوم كونه
غير متناول ولما كان اعراب المستثنى على خمسة اوجه شرع في بيان كل واحد منها
على التفصيل فقال واعلم ان اعراب المستثنى على اربعة اقسام فان كان اي المستثنى

البدل فكونه مقصود في الكلام بخلاف ما إذا كان منصوباً بحيث يكون من فضله و
 لقصد للتطابق بين المستثنى والمستثنى منه ثم هذا بدل البعض من الكل هو إذا كان
 بعد لا لا يجب فيه الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لأنه يفيد أن المستثنى بعد المستثنى
 منه وإن كان أي المستثنى مفعولاً بأن يكون بعد الألف في كلام غير موجب والمستثنى
 منه غير مذكور كان أعرابه إلى أعراب المستثنى بحسب العامل إليه بقدره إذا حسب
 القدر فإن العامل على ثلاثة أقسام عامل الرفع وعامل النصب وعامل الجر فالأول عليه
 قدره كناية عن الأعراب بالرفع والنصب والجر وهذا اندفع اعتراض بعض الناس
 هنا بأنه إن كان المراد عامل المستثنى منه يشكّل بقولنا ما مررت الأزيد فإنه معرب
 بعامل نفسه وإن كان المراد عامل المستثنى معرب على حسب العامل مع أنه يجوز أن يختار
 الشق الأول أيضاً ويقع الجار في يزيد عامل المستثنى منه ثم انتقل إلى المستثنى بعد
 فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وإنما سمي هذا القسم من المستثنى مفعولاً
 لأنه يفرغ العامل الذي قبل الآله ولا يشغل بالمستثنى منه فخذ المستثنى
 وجعل أعرابه لما بعد الأويمي بإسمه مجازاً للقيام وإن المستثنى منه مقدّم
 التحقيق والذي يدل على اعتباره ذلك جواز قولهم ما قام الأهند امتناع قولهم
 قام هند لأن الفاعل في الأول المستثنى منه على التحقيق وفي الثاني هند تقول ما جاء
 الأزيد في الرفع وما رايت الأزيد في النصب وما مررت الأزيد في الجر وإن كان أي
 المستثنى بعد غير وسوى فيه أربع لغات فم السين مع المذكور هاء مع القصر وكس
 الأول مع المد والضم مع القصر وحاشا عند لا كترأي أكثر النحاة وإنما قال ذلك
 احترازاً عما ذهب إليه البرد ولا نعند فعل متعدٍ ينصب ما بعده كما جاء في
 المأثور اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان كان مجروراً بجزء الشرط
 وإنما كان المستثنى بعد غير وسوى وسوا لكونها أسماء مضافاً إلى ما بعده هاء الاسم
 بعد هاء مجرورة بالإضافة وما بعده حاشا فلا يستعملها إلا ما حذر جردون فعل
 ومن ثم يدخل عليه نون الوقاية مع ياء التكلم في قوله من مشعر عبد الصليب
 سفاخرة حاشا أي مسلم مقدور أي محتون فخرجوا في القوم غير زيد وسوى
 زيد وكن حاشا زيد ثم أدجم كلمة غير في كلمات الاستثناء وهو اسم متكرر لا بد له
 من الأعراب أخذ في بيان أعرابه فقال وأعلم أن أعراب غير كإعراب المستثنى بالآله
 مثل أعراب اسم الذي استثنى بالأهل التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالآله

إلا الفعل فوجب أن يكون خلا وعدا فعليين وفاعلهما مضمرا والمستثنى بعد فاعل
 مفعول به وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية فإن معنى قولك جالس القوم
 ما خلا زيدا وما عدا عمر وأوقت خلومهم أي خلوجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم
 إليه مجاوزة مجيئهم عن عمر وروي عن الأخفش الجرهما يجعل ما زيدا وروي
 ذلك عن الجرمي أيضا ولعل هذا لم يثبت عند الشيخ أول يعتد بخلافهما ولذا لم يقل
 عند الأكثر وأما نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لأفهما فاعلان من الأفعال الناقصة
 الناصبة للخبير فالاسم بعد هما منصوب على الخبرية وهما في تركيب في مواضع النصب
 على الفهما أحلا ولزم ضم اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير عائدا إلى بعض مضاف إلى
 المستثنى منه أي ليس بعضهم زيدا كفاعل خلا وعدا وإنما لزم ضم اسمهما هنا ليكون
 ما بعد هما في صورة المستثنى بالاول وهذا الترمو التضمنين في خلا وضمرا فاعله
 وفاعل عنده ثم اعلم أن كلمات الاستثناء اصطلاحية لا عقلية ولا مشاحة في الاصطلاح
 فلا يرد ما يقال كون خلا وعدا من كلمات الاستثناء دون مستثنى ومستثنى منه ما كان
 ولم يكن محكما وإنما كان أي المستثنى بعد لا احتزبه عما إذا كان بعد خلا وعدا وما خلا
 وما عدا وليس ولا يكون في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور فانه لا يكون
 إلا منصوبا وعما إذا كان بعد غير وسوى وسواء فانه يكون مخفوضا كما سيبي
 في كلام غير موجب احتزبه عما إذا كان بعد لا في كلام موجب فانه قد رجحتموه
 المستثنى منه مذكور الجملة الاسمية وقعت حالا واحتزبه عما إذا كان بعد لا
 في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور فانه يعرب على حسب العوامل كما
 سيأتي ثم لجواز البديل شروط آخر لم يذكره المصرح ويجب ذكرها أحدها أن يكون
 المستثنى متصلا بالاول وثانيها أن لا يكون مقدما على المستثنى منه وثالثها يرد
 كلام تضمن الاستثناء نحو ما قام القوم إلا زيدا في جواب ما قال أقام القوم إلا زيدا
 إذا نصب هناك أولى لقصد التطابق بين الكلامين ورابعها أن يكون المستثنى
 متراخيا نحو ما جاءني أحد حين كنت جالسا إلا زيدا فان الأبدال فيه غير مختار
 لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يتعين ذلك يجوز فيه ما
 جاز لقوله إنكار النصب على الاستثناء والبديل عما قبلها أي ما قبل الأبدال
 أحلا لا زيدا بالنصب ولا زيدا بالرفع على أنه بدل عن أحد وهو الوجه المختار لما
 نصب على الاستثناء التصل المنصوب على التشبيه بالفعل وأما اختيار

موجب والبدل لا يكون الا في الكلام الغير موجب كما عرف وقيل البدل لا يجوز
 الا حيث يجوز الاستثناء وفيه نظر لا ينبغي البدل عند ثم في كلمة التوحيد مع انه
 لا يجوز الاستثناء ثم معنى الآية الكريمة لو كان يدبر امر السموات والارض الهة شتى
 خبر المفرد الله هو فاطرهم المخرجات عن هذا النظام لوجود التمايز كما نقر في اصول
 الكلام وكقول لا اله الا الله فان الاهن مستعجلة في الصفة بمعنى غير ايض فيكون
 معناه غير الله لان حملها على الاستثناء متعدد بقسميه ههنا اما المتصل فلانهم يكون
 المراد من قولك لا اله الا الله المحقق فيلزم منه ان يكون الله داخل فيهم ثم استثنى
 منهم فيلزم التعذر ولا يحصل التوحيد المطلوب بما المنقطع فلانهم يكون المراد من قولك
 لا اله الا الهة الباطلة وبني الحقيقة فلا يحصل التوحيد المطلوب ثم الله مرفوع على انه
 بدل من محل اسم لا التبرية لا ارتفاعه على الابتداء ولا يجوز ان يكون منصوباً على انه
 بدل من لفظ اسمها لان لا لا تغل في المعارف ولان عملها انما كان لاجل النفي لا ليعطى
 النفي الذي عمله لاجله فكيف يعمل مع سلب العمل لان ابداله من اللفظ يوجب الكفر
 وبينه وبين قصد التصريح بالتوحيد تناقض ولهذا قيل يمتنع نصبه على الاستثناء
 ولا يهامه البدل من اللفظ وخبر لا محذوف والمعنى لا مستحق للعبودية له في
 الوجود او موجود الا الواحد الذي هو خالق العالم وحذف الخبر ههنا واجب لئلا
 يتراخي في الاعن النفي لانه لو لم يحذف لوقع الفصل بين النفي والاثبات وهو لا يجوز
 ولم يجعل الا الله خبر لان المعنى على نفي الوجود عن الهة سوى الله الاعلى نفي مغايرة
 الله عن كل اله وهو الذي يفيد الاستثناء المفرغ الواقعة موقعة الخبر وانما لم يفسد
 الخبر في الامكان او ممكن مع النافية والخطأ المشتركين في تعدد الهة على وجه
 البلع وهو مسلك الطريق البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون
 العكس لان المقص بكلمة التوحيد هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن اله غيره واثبات
 الامكان لا يستلزم اثبات الوجود هذا ما ذهب اليه جمهور الفخاة وذهب بعضهم
 الى ان كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر لان اصل التركيب لله اله
 فادخل لا ولا للقصر والسند اليه هو الله والسند به هو اله لكن لا فائدة القصر فيه
 لا اله واخر الا الله وحجل الا الله خبراً ثم لا فروع عن بيان الستثنى شرعاً في بيان خبر
 كان واخواتها فقال **فصل** خبر كان واخواتها اي نظائر لفظة كان وهي التي
 عرفتها في المرفوعات وهو السند بعد دخولها اي بعد دخول كان ونحو اخرها

من وجوب بالنصب في المستثنى من الموجب والمنقطع والمقدم وجواز مع اختيار
 البديل في غير الموجب التام والاعراب على حسب العامل في الناقص تقول جاء في القوم
 غير زيد مثال من المستثنى من الموجب وغير جار مثال للمنقطع وما جاء في احد غير
 زيد مثال للمقدم وما جاء في احد غير زيد بالنصب والرفع مثال للاستثناء البديل
 وما جاء في غير زيد مثال للمفرغ وانما كان غير مع بابا عراب المستثنى بالانه لما
 كان ما بعد مستثنى فيكون مستحقا لاعراب المستثنى وهو مستغن عن اعرابه لان
 له وجه آخر لاجل الاضافة ولا وجه لغير من الاعراب فيها وان يوثر بوجه ما بعد غير
 على قرينة المحتاج بما فضل عن حاجة وهو اعراب المستثنى وانما لم يبين غير مع انه بمعنى
 الحرف لوجود المانع مع البناء وهو الاضافة ثم لما ذكر لفظة غير في الاستثناء بين
 ان ذلك بطريق الشفاعة دون الاضافة فقال اعلم ان لفظة غير موضوع للصفة
 لا للاستثناء لانها بمعنى مغاير واستعمالها بمعنى المغاير اما ان يكون في الذات كقوله
 برجل غير زيد قال الله تعالى يا ابراهيم اني نذرتك ان لا تأخذ بك شيئا من هذه
 التي كرهت الذي دخلت به وقد تستعمل في لفظة غير الاستثناء فالفرق بينه اذا كان وصفا
 وبينه اذا كان استثناء انه اذا كان وصفا فالمستثنى منه واذا كان استثناء فالمتشبه
 داخل في جملة تقول جاء في القوم غير اصحابك بالنصب على الاستثناء فالاصحاب
 من جملة القوم وجاء في القوم غير اصحابك بالرفع على الصفة فالاصحاب ليست
 من جملة القوم وهذا اذا قلت لفلان على درهم غير دنانق بالرفع كان درهما تاما نقد
 درهم لا دنانق واذا قلت لفلان غير دنانق بالنصب كان درهما ناقصا اذ نقد درهم
 الادانق كما ان لفظة الموضوع للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحروف
 ان لا تكون صفة وقد تستعمل في لفظة الا في الصفة لقرب معنى لكل واحد منهما عن
 الآخر فيجوز استعمال كل منهما فكان الاخر لكونه استعمل في الصفة لتعدد الاستثناء
 كما في قوله تعالى لو كان فيه ما لله الا الله لفسدنا فان كلمة الا في الآية الكريمة مستعملة
 في الصفة بمعنى غير كما فسر بقوله اية غير الله لكن لما لم يكن الحرف حظ من الاعراب
 ظهر في اسم بعد استعمال الا في الصفة ههنا لتعدد الاستثناء لان الجمع اذا كان
 منكورا لا يجوز الاستثناء منه على ما ذهب اليه المحققون لانه لا عموم له بحيث يدخل
 فيه المستثنى لولا الاستثناء فقلت اذ تعدد رجل الاعراب في الاستثناء في الآية الكريمة
 لا يجب جعلها على الصفة فلم يجعل على البديل قلنا ان كلمة لو مبتدأ في ان الكلام

لفظة

لفظة

مدنها ان لم يكن كلمة من المنصوبات كن كثره منها فاعطى الالف منه
 منها بحارها المسند اليه بعد دخول اي بعد دخول لاهذ وخرج عنه و
 في غلام رجل اخوه قائم ما عرفت من معنى الدخول والافوله يليم ما ذكره مسند
 منها لها داخل في التعريف فخرج به اخوه في الدال المذكور بعد الف
 كونه نكرة مضادة واكثره به يليم بالضمير مسند فخرج راجع الى مسند
 الى وهذا الجدة اما ال من الضمير في اليه ومن ضمير في اليه ومن
 ليس واجب وان جرى الفعل على اهلولة ذاوى فعل مسند اليه
 الضمير في دخولها لانه وقع حاله عند لفعل التلبس باخوة الف موقوفة
 وتايننا كما في قولك هند زيد تضر به وانما وجب ابد الضمير مسند اليه
 على غير من هو في صورة الالف في صورة الف في صورة الف في صورة الف
 مسند اليه صفة جرى على من هي له في يجب ابد الضمير مسند اليه
 زيد عمر ضارب هو هند زيد ضاربين ثم احسن بقوله يليم
 وبين لا فاجلها سيالي نكرة حال من الضمير المستتر في يليم اي من
 المسند اليه نكرة واحترز به عما كان معرفة فان حكمه سبيل
 به عما كان معرفة فان حكمه سيد كونه لعل في الالف مسند اليه
 او مشاهاها اي للضاف في تصوقتي هو كونه لعل في الالف مسند اليه
 مثال للمشاها للضاف في هذا التعريف اسم لا نسبت له من منسوب
 نصب القيود المذكورة اذ لاهذ انما تنصب اذ انما تنصب اذ انما تنصب
 التأكيد الانبات وهذه لتفي الاستغراق فذا من الالف مسند اليه
 فرغ عن بيان حد المنصوب بلاشرع في بيان حد المنصوب في الالف مسند اليه
 فقال فان كان بعد الالف لتفي الجنس نكرة بالرفع على انه ساكن مسند اليه
 عليه ويجوز ان يكون تامر بمعنى وجد مفردة صفة نكرة في ما لا يكون
 منها به بني اي النكرة المفردة على الفة في الموصولة فذا من الالف مسند اليه
 المثني والجمع فذا من الالف مسند اليه ولا مسند اليه لانها ليست
 بعد الالف لتفي الجنس لتضمنها من الاستغراق في الالف مسند اليه
 الدال من رتب في الدال كونه جواب لمن يقول هل من الدال رتبة او ينفذ
 من تخفيفا وانما بنيت على غير السكون لكون بناءه على الالف مسند اليه

رقت في جنت رفعت فلا ينقض التعريف بضميرها
 بغيرها بخلافه بخلافه زيد وإنما مسند بعد دخول كان وحكمه أي حكمه
 وأخواتها في أقسامه حكمه وشرايطه حكمه خبر المبتدأ ثم أشار إلى بيان الخالف
 بمسند بمؤله الآية أي الشأن يجوز تقديم أي تقديم خبر كان وأخواتها
 مع كونها أي حكمه خبر كان وأخواتها معرفة أو مساوياً له في التخصيص بخلافه
 مسند مسند وكار من زيد شرح من عمرو وهذا إذا كان أعراب كل منهما مسنداً
 زيد مسند لأن من حينئذ اوجود القرينة وهي النصب فإذا كان مقصوداً
 أن تيسر مرسى مان بتعريفه لا أول الاسمية لا عند قرينة لفظية ومعنى
 من هذا قد سبقنا لا منارة في المرفوعات ولتأمل أن يقول بشكل ذلك بما يكتفي
 من أن تناسب مسند قوله تعالى وما زالت تلك دعوتهم من أن يكون دعوتهم سباً
 من أن سبوا وتلك خبر بخلاف خبر مبتدأ أي متلبس بمخالفة خبر المبتدأ فإنه
 إذا كان معرفة أو مساوياً له مسدوداً لا يجوز أن يتقدم على المبتدأ لمكان الاتباس
 كان التقية زيد متأل لما تقدم فيه خبر كان على الاسم والخبر معرفة أعلم أنه لا يقية
 خبر كان وأخواتها فلو ما ضياع لالة كان عليه لا عند وجود قد نحو كان زيداً
 فبعد أن قد تقرب الماضي إلى الحال فجوز وقوعه خبر لعدم دلالة كان على الحال أو
 مسند وقوعه شرطاً هو صار زيداً ان قام قال الله تعالى إن كان قميصه قد من دبره
 خبر المبتدأ فإنه يقع وعلا ما ضياع مطلقاً وكان من الواجب عليه أن يذكره ثم لا يفرغ
 عن بيان خبر كان وأخواتها شرع في بيان اسم وأخواتها فقال **فصل** اسمان وأخواتها
 في نظائر كلمة زان وهي التي حرفها في المرفوعات هو المسند اليه بعد دخولها أي بعد
 دخول ان وأختها وأختها ما ذكرنا من معنى الدخول لا يشكل الحد ياخوه في زيد يفرغ
 أخوه نحو ان زيد قائم فان زيد مسند اليه بعد دخول ان وسياتي تمام أحكامه
 القسم الثالث إنشاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بيان اسمان وأخواتها شرع في بيان
 المنصوب بالالتفي الجنس فقال **فصل** المنصوب بالالتفي لتفي الجنس ثم لما
 يصرح باسمه لأنهم يكن من المنصوبات على الإطلاق بموجب التقسيم وفيد ههنا
 ليكون صورة التقييد دلالة على صورة الاكتفاء ونقول ليس كل اسم لا ولا أكثره
 منصوباً ولا يجوز جعله مطلقاً منصوباً لا حقيقة ولا مجازاً بل المنصوب منه قل هما
 سواء فلا بد من التفسير عنه بالمنصوب بالالتفي ما سواه من المنصوبات فان

على كون لا نفى الجنس في النكرات لانه نفى في الحقيقة اذ قولنا رجل في قوة لا زيد ولا
 عمرو ولا خالد الى آخر افراد الرجل واما تكريرها في معارف فكلها نقصان من نفس
 الجنس التي يتصور حصولها مع المعرفة وقيل لما وجب تكريرها لمطابقة السؤال لان
 قولنا لا زيد في الدار ولا عمرو جواب من قال لا زيد في الدار ام عمرو وقوله لا في الدار رجل
 ولا امرة جواب من قال لا في الدار رجل ام امرة وذهب ابو العباس وابن كيسان الى عدم
 وجوب تكرير لامع المعرفة والنكرة المفصولة تقول لا زيد في الدار ولا عمرو مثال تكرير
 مع المعرفة ولا فيها رجل ولا امرة مثال لتكرير لامع النكرة المفصولة واعلم انه كما يجب تكرير
 لا في النكرة المفصولة كذلك يجب تكريرها في النكرة المتصلة بلا عند بيان ثبوتها لان
 القرينة على ارادة نفى الجنس فتم الاسم وبناءه فقد تنفيا فوجب تكرير تنبيهه على تاليف
 الادارة وعلى هذا يشكل حد المنصوب بالاحياء يدخل فيه مع انه ليس منصوبا بالان
 يخرج بقوله بعد دخولها الماعرف من معنى الدخول ويجوز في مثل هذه في كل موضع كبر فيه
 النكرة مع لا بالافضل يجوز في المعطوف المعطوف عليه مثل لا حول ولا قوة الا بالله معناه
 لا رجوع لنا عن المعاصي ولا قوة لنا على الطاعة لا بعصمة وتوفيق خمسة اوجبا الاول
 لرفع الاسمين اي المعطوف والمعطوف عليه على ان لا فيها نفى الجنس الثاني رفعها اي رفع
 الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال لان جواب سوال من يشاء
 احوال لنا ام قوة واما رفع الاسمان في المكرر غير المفصول مع مخالفة القياس لمطابقة
 السؤال والثالث فتح الاول على ان لا فيها نفى الجنس رفع الثاني بناء على زيادة التأكيد
 النفى وعلى انه معطوف على محل الاول وهو مرفوع على الابتداء والرابع رفع الاول على ان
 بمعنى ليس وهذا ضعيف لان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني على ان لا فيها نفى
 الجنس الخامس فتح الاول لما ذكرنا انفا ونصب لثاني بناء على ان لا زائدة لتأكيد النفى
 وعلى انه معطوف على لفظ الاول المشابهة الفقه النصب في العروض والاطراد وقد وجد
 الاسم لا التي لنفي الجنس قرينة تراه وقت حصول قرينة والتعليق قيل حذف الابتداء
 لانه مبتدأ في الاول نحو لا عليك اي لا يأس عليك اي ولا شيء عليك عليك والقرينة
 هنا دخول لامع الحرف وهذا الكلام يقرأ من يخاف ان لا يقرأ عن استغنى بيان خبر
 ولا الشبهتين بليس فقال فصل خبرها ولا الشبهتين بليس فيما ذكر من الشبهة
 في المرفوعات هو السند بعد دخولها اليه بعد دخول ما ولا نحو ما زيد قائما ولا
 حاصل فان قائما وحاضر مسندان بعد دخولها ولا لا تشار الى بيان ما يبطل عملها

الخفة والنون في المثني والجموع غير مانع للبناء في الصحيح كما في يارب رجل ويأمرسون
 وعن أبي الحسن وأبي سعيد والروماني أنه معرب وعدم التنوين في لارجل لاخطاط
 الفرع من درجة الأصل والفرق بين النفي المستغرق وغيره وتضبيها لا محالة لأنه
 سبني وأعراب المبني يكون في الحل لا في اللفظ وإنما عربت النكرة المضافة المشبهة بها
 مع وجوده على البناء فيها لكرهتهم جعل ثلثة أشياء شيئاً واحداً وذلك لأن
 الاتحاد بين المضاف والمضاف إليه ثابت وكذا بين المتضمن فلو اعتبر التضمن
 بالبناء لزم جعله ثلثة أشياء شيئاً واحداً وإن كان بعد لا معرفة أو نكرة مفصولاً بينه
 وبين ذلك الاسم النكرة وبين لا الأولى أن يقول وإن كان نكرة مفصولاً أو معرفة
 ليكون على ترتيب الاحتراز في قوله يليه ما نكرة مضافة إلا أن يقع أنه أخذ في البيان
 عن القريب ثم قوله بينه ظرف وقع مفعول مالم يسم فاعله لقوله مفصولاً كذا
 في بعض الشروح ويرد عليه أن كلمة بين لازم النصب على الظرفية وكل ما هو لازم
 النصب على الظرفية لا يصح الأسناد إليه لأنه منصوص بالسند إليه يجب أن يكون مفعولاً
 الأخرى أنه أسند الفعل إلى المصدر في قوله قد حمل بين العير والنزوان ولم يجعل
 الظرف مفعول مالم يسم فاعله وعلل بأن بين لكونه لازم النصب على الظرفية لا يقال
 الفاعل هو المصدر ويعلم من هذا أن الظرف إنما تقام مقام الفاعل إذ لم يكن لازم الظرفية
 فإن بعض الفضلاء في دفع الاشكال المسند إليه في ذلك المثال إن كان هو المصدر
 المدلول عليه إلا أنه لما لم يكن في موضع الفاعل ههنا سأل الظرف جعل مفعول مالم يسم
 فاعله لقوله مفعولاً متاعاً وأيضاً قد نقل في دفعه ما ذكر في بعض التفاسير في قوله
 تعالى لقد تقطع بينكم ورفع بين بتقطع وهو ظرف استع فيه فاستعملت اسماً
 كما استعملت في هذا فراق بيني وبينك ومن نصبه فله وجهان أحدهما أنه جعله
 ظرفاً واضمراً فاعله لاله الحال عليه أي تقع وحكم بينكم وثانيهما أنه فاعل كالجبر
 الأول لكنه ترك على حاله كان عليه بالحالة الظرفية ومثله يوم القيمة يفصل بينكم و
 بهذا يندفع ما يرد على ما في بعض الشروح كان مرفوعاً ويجب تكديره لجزاء القول
 وإن كان بعد لا مرفوعاً وجوباً ويجب تكديره لا في صورتين أما وجوب الرفع في العثرة
 فلأنه قد عمل لإيهام الكونه بالنفي الجنس وهو لا يحصل إلا في النكرة وأما في النكرة المفصلة
 فلضعف عملها لأنها إنما تعمل بمشاهدة أن فلا تعمل عند حصول الفصل فإذا بطل
 عملها فمما عادت إلى أصلها وهو الرفع على الابتداء وأما وجوب التكرار فلا تشبيه

كما هو لا في النظم الطرفة لا في الاستدلال

ظرف التبع فيه

واحد وهو الاسم قال الشاعر وهو زهير عن لسان بني تميم ي واحد منهم و
 اللسان يكون بمعنى الجارحة وبمعنى اللغة والمراد هنا وهو معنى الأخير وهو
 قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام الواو في قوله ومفهوف بفتح الميم
 اسم مفعول من المصنف بفتح الميم وسكون الفاء الاولى وهي الرقة الخاصة بوقتها
 وامرأة مصنفته كما يقرب رجل خصمان وامرأة خصمان وقوله انتسب امر من الانتساب
 نسبت وشتن بكس والضمير المستتر في قوله فاجاب عائد الى مصنفه صانعة تقتل المحب
 من قبيل اضافة المصداق الى المفعول والفاعل تروك اي قتل المحب انتسابا
 بل ليس بعامة لان ما بعد يكون مرفوعا على نهبتا وخبر على فقر في تميم بنيل ان الظاهر
 من لسانه عن قوم بني تميم وتوجه لتناسب بين السؤال والجواب في البيت لفظا
 ومعنى حاصل ما لفظا فلان اجاب بهذا القول جاعلا لفظ المحرام مرفوعا مع انه مسند
 بعد ما بمعنى ليس وما هذا الا بلبغة بني تميم فكانه قوله اني تميمي وما معنى المصنف
 اجاب باباحة قتل المحب كما قال انا من قوم يباح قتل المحب عندهم وهم المحبون
 وقال بعض الفضلاء يمكن ان يحمل الانتساب ههنا على معنى الميل والرجوع فمعنى
 قوله انتسب رجع الى بالوصال ولا تقتلني بالفراق ولا تؤذي بي به فان قتل النفس
 وايداء بغير حق حرام فاجاب المصنف ما قتل المحب حرام يعني انك لو قتلت في المحبة
 فلا جناح على اذرب محب يقتل في محبة ورب عاشق تؤذي من معشوقه والى هذا
 اشير في قوله عليه السلام ما اودى شي مثل ما اوديت خط فانه لا شك في كونه عليه السلام محبا لله تعالى وهو
 محبوبه لكن المحبة من الايداء من الله تعالى انما هي من جهة كونه عبدا للرب بوجه كونه
 محبوبا لان المحب لا يؤذي محبوبه ولا يرد ما يقيم كيف يصح الايداء من الله سبحانه في
 حقه صلى الله عليه وسلم وهو حبيبته ثم لما فرغ من بيان المقصد الثاني في الشغل
 على بيان النصوص شرع في بيان المقصد الثالث المشتمل على بيان المجرورات فقال
المقصد الثالث في المجرورات الاسماء المجرورات وهو المضاف اليه فقط
 فان قيل كيف يستقيم هذا المحصر لان الاسماء المجرورات يكون غير المضاف اليه
 ايضا نحو محسبك وكفى بالله وما جاءني من احد لان المجرور فيها لم ينسب اليه شي
 بواسطة حرف الجر وكذا المجرور في مثل ضارب زيد وحسن الوجه لم يكن مضافا اليه
 حقيقة على اختيار المجرور قلنا المجرور الاصل هو المضاف اليه الذي ما عرفه وما عدا
 هذا المضاف اليه كالمجرور في الاصل الذي كونه ليس كجرور اصله بل هو ملحق بذلك

بقوله وان وقع الخبر اي خبر ما ولا بعد الا نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا افضل
منك او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قام زيد ولا افضل منك رجل او تقدم ما ليس
بطرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمر وازيد ضارب بخلاف ما اذا كان طرفا
نحو قوله تعالى فاما منكم من احد عنه حاجز ان اوزيد ان بعد ما انما قبل
بعد ما لان لا تزداد بعد لا يحكم الاستقراء نحو ما ان زيد قائم اعلم ان الحاجة
اختلفوا في ان هذه قد ذهب البصريون الى انها زائدة وليست ان النافية بل التي
تزداد بعد لا وما المصدرية ايضا وذهب الكوفيون الى انها نافية زيدت لتأكيد
النفي والافالقي على النفي اثبات بطل العمل لم يعمل ما ان وجد معه شيء من الاشياء
المذكورة وهو جزاء لقوله وان وقع الخبر مع ما عطف عليه كما رأيت في بطلان
العمل في الامثلة المذكورة اما بطلان العمل في الصورة الاولى فلان النفي الذي
لاجله يعمل ان قد انتقض بالا الموجبة للاثبات بعد النفي خلافا لليونس فان
اجاز علمها بعد لا مكان بقول الشاعر وما الدهر الا منجونا باهله وما
صاحب الحاجات لا معذبا والجواب عنه بان لم يكن في البيت تنصيص على الاعمال
لاحتمال ان يحل منجونا على حذف الفعل تقديره وما الدهر الا يشبه منجونا فيكون
مفعولا لا خيرا وان يحل على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقام تقديره وما
الدهر الا بدور وان منجنون ولا احتمال ان يحل معذبا على انه مصدر ميمي فيجعل
التركيب من باب ما انت الاسير تقديره وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا
واما في الصورة الثانية فلا نهاعا لان ضعيفان لعدم تصرفهما كصرف ليس
لانها اصلية في العمل فلا يعملان بالتقدم واما في الصورة الثالثة فلو قوع الفصل
بين ما ومعموله مع ضعفه في العمل وهذه اي عاملة ما ولا وفي بعض النسخ وهذا
فهو اشارة الى اعمالها لغة من لغتي بالكسر اذ الهم اي مال اهل الحجاز وعلى لغتهم قد
ورد التنزيل نحو ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واما بنوهم فلا يعملون اي ما
لا المشبهتين بليس اصلا ليه سوا وجدت الشروط المذكورة ولم توجد بل
يرفعون ما بعد ما على الابتداء والخبر كما كان مرفوعا عليه ما قبل دخول ما ولا
لان القياس في العامل ان يكون مختصا بالقبيل الذي كان عاملا فيه من الاسم
والفعل ليكون متمكنا في مركز الجوار والجوار وما ولا لا يكونان مختصين بقبيل
واحد بل لكان في الاسم والفعل واما اهل الحجاز فهم اختصوا بشبه ما ليس بالقبيل

النفي على النفي اثبات

لعمل منجونا في الكلام

بانه جار مجرور لانه مضاف لمضاف اليه ونقل زور في عن يدي ارمي
سعي سيبويه المجرور بحرف الجر لفظا مضاف اليه كناية عن هو احد شيعتي رستم ويزيد في
اصناف المضاف اليه يراد به المجرور بحرف الجر تقدير او تارة من حيث هو زيد
في مريدت يزيد مضاف اليه بالارتباط لانه صليته به وهو بواسطته ان في
منه ان اطلاق المضاف اليه على زيد في مريدت يزيد في سبب هذه
مريدت باسم اولم ياول به اما اذ المياول فهو ما ذكره في الاربعين في
ابني ان يكون العاقل فيه اما المضاف او الحرف المضاف اليه في قوله
وهو ينصف ههنا فيكون مراد الحما يذني من قوله المذكور في قوله
اليه ول باسم ارمي زيد مضاف اليه لغة وذكر في قوله المذكور في قوله
بحرف الجر اسم المضاف اليه لان حروف الجر التي هي في قوله المذكور في قوله
الافعال الى الاسماء او تقدير عطف في قوله المذكور في قوله
عن هذا التركيب هو غلام زبي في لاصطلاحه في قوله المذكور في قوله
وكان من الواجب على المصدر ان يقول ونقدير مراد في قوله المذكور في قوله
نقمت يوم الجمعة فان يوم الجمعة والرسب اليه يتي وهو في قوله المذكور في قوله
المجرور تقدير او هو في لكانه غير مراد لكان المجرور لكان معنى المذكور في قوله
اي يكون ما بعد مجرور ويجب تحريكه في قوله المذكور في قوله
كانت او تقديرية فلا يراد كرهيل ونقدير بوجهه في قوله المذكور في قوله
تنوين حتى يجب المضاف عنده المجرور لاصناف لانه تنوين في قوله المذكور في قوله
والمقدور كالمفوض منه والمقدور بوجهه عن التنوين في قوله المذكور في قوله
او كما قال في شكل ذلك الحسن الوجه مع قوله المذكور في قوله
الاضافة وهو جائز وفاقا لانه حذف ما انضاف اليه في قوله المذكور في قوله
اذا الاصل الحسن وجهه المضاف اليه يقوم مقام التنوين والمادة من فاعل المضاف
فكان حذف من المضاف لكان الجزئية واما نحو عنارب لرحل فمحمول على
الوجه او ما يقوم مقامه اي ويجب تحريكه في قوله المذكور في قوله
التثنية وجمع السلامة وكذا عن الالف واللام فان قلت لاحاجة الى ذكر
المضاف عن نوني التثنية والجمع ههنا لانه قد ذكر فيما سبق من قوله فسر المضاف
الاعراب وهما يسقطان عند الاضافة فذكره ههنا يوجب التكرار قلت ذكره

ابيهم وراشي و... اسم على قسم الاول فكان قال الاسماء المجردة الاصلية
 انهم اسند فاليه فتقدم وهي نسبة على تقسيم القسامين اسمي وملحق كما ان المرفوع والمنفرد
 في كونهما في قسمين ايضاً بلحق وقد سبقت الإشارة الى ذلك في قوله
 به هذه الامثلة في محته لان الحصر المراد منه مستفاد من ضمير الفصل في قوله
 اهي المضاف اليه وهو في المضاف اليه كل اسم صريح باسم للتبعية على المضاف اليه
 لا يتبعون اما الكسرة لان يكون حقيقة او حكماً ليتناول مثل قوله تعالى يوم
 استغنى في الصور وان هذا الفعل في تاويل الاسم اي يوم النظم في الصور ونسب اليه
 اي ان ذلك اسم شيء اعلم ان الكلام المصريح والشيخ ابن الحاجب في الكافية يدل على
 ان المضاف لا يلزم ان يكون اسماً لافعال لا نسب اليه شيء دون اسم ومثلاً بمررت
 لكن اشيم بن الحاسب قد حقق في مواضع آخر ان المضاف والمضاف اليه لا يكونان
 الا اسمين في التحقيق ما ذكره المحامي حيث قال ان مررت متحيث ان زيداً في
 مررت بزيد مفعول ليس ما ولا بالاسم ومن حيث انه مضاف اليه فما قول به ولذلك قال
 فقد اضيف المرفوع الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون اسماً وقد يكون فعلاً ولا
 وبالاسم كما ابتدأ بواسطة حرف الجر احترز به عما نسب اليه شيء لكن لا بواسطة
 حرف الجر كنسب الفعل الى الفاعل لفظاً انصب على انه خبر كان المحذوف وحذف
 فيما وقع به قياس ولا شك ان وقوعه في مثل هذا التركيب شائع كثير فقد يره
 سواء كان ذلك الحرف لفظاً او ملفوظاً او تقدير امقدراً او على التميز فقد يره
 بواسطة تلفظ حرف الجر وعلى انه حال تقديره اي حال كون ذلك الحرف ملفوظاً ويرد
 عليه ان وقوع المصدر بحال لا انه سماعي دون قياسي واجيب بان هذا من ذهب
 وذهب المبرد الى انه قياسي فيما اذا كان المصدر من تقسيمات الفعل نحو تاناسعة
 وبطاً وقوله لفظاً او تقديره من تقسيمات الفعل نحو تاناسعة وبطاً وقوله
 لفظاً او تقديره من تقسيمات الفعل التوسط اما لفظي او تقديره يري قلنا انما اختار هذا
 ونقل كلام الشيخ عليه فما اذا لم يكن من تقسيمات الفعل فلا خلاف في انه سماعي نحو
 اتاناضحكا وبكاء نحو مررت بزيد مما اسم المضاف اليه على النصب بحرف الجر لفظاً
 وهو غير ما هو الصطلح المشهور بينهم بل المشهور اطلاق عليه وهو اسم الجار والمجرور
 اشار اليه بقوله ويعبر عن هذا التركيب وهو بزيد في مررت بزيد في الاصطلاح
 المشهور فيها بين القوم والاصطلاح هو اجتماع اراء الناس على وضع شيء شيء

[illegible]

[illegible]

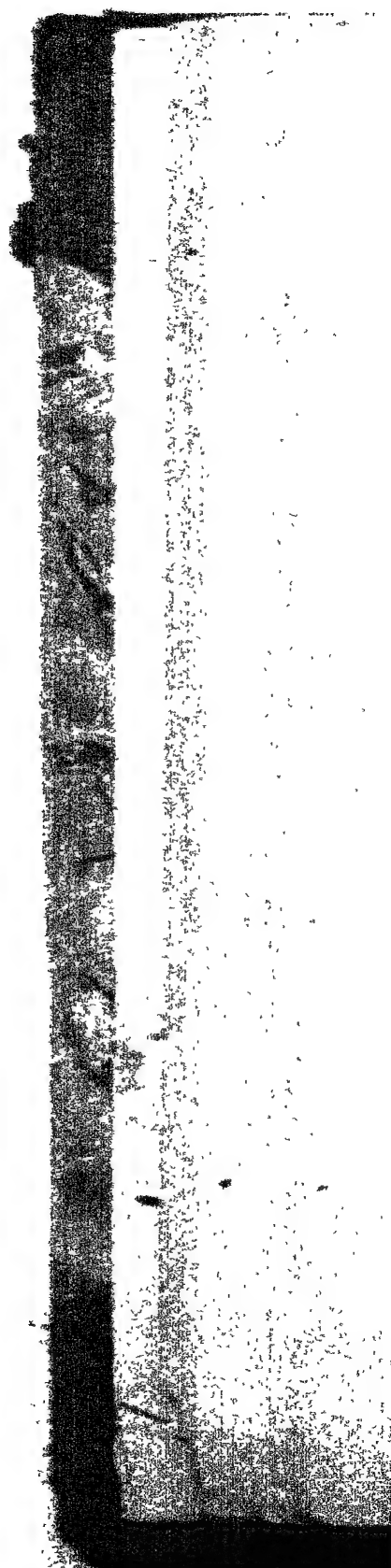
وادخلت أي الذي حفرها أو بفتح طوبها قال سباني معني ما ر
 من التزاع ما راي وجك اي ورثها أبو بروي بي وبه التثنية مع فها رثت
 حفرها وطوبها رايهم لثوبت البناء بالمدة ليريد شيئا بناؤه كما في الام
 باله فمخوذاً ما راي الذي وبنى وقرى بها وهو مذكور في الام من موصي
 ويردوف بقوله صلة اي صلة لالف و. والفرقة بين موصي على موصي
 وحذف اسم الفاعل والمفعول وهما معني بعدا في تقدير ك. في قوله ما راي
 لو لم يكونا بمعنى الفاعل لما جاز وف. اما ما راي في قوله فمخوذاً
 والمفعول لان الام الموصي في الحذوقة من موصي. في قوله ان
 لا هذه الام في قوله الموصي في قوله الموصي في قوله الموصي
 صانها ما كان من الموصي في قوله الموصي في قوله الموصي
 يقول صلة اسم الفاعل والمفعول في قوله الموصي في قوله الموصي
 بواضع القذفين في قوله الموصي في قوله الموصي في قوله الموصي
 فلا يصح ان يمدح في الجذر فمخوذاً في قوله الموصي في قوله الموصي
 المضروب غلامه راي الذي يصير غلامه في قوله الموصي في قوله الموصي
 من الحذوقة والحمد راي الذي في قوله الموصي في قوله الموصي
 تقدير الرسل انما راي وجب راي في قوله الموصي في قوله الموصي
 دون المعني تنوعاً لالف واللام في قوله الموصي في قوله الموصي
 احد دلالة موصولة او متعدي في قوله الموصي في قوله الموصي
 الاياه فان لا يجوز حذفه او حذف لم يعلل في قوله الموصي في قوله الموصي
 الجواز ان يكون المحذوف ضمير متصل في قوله الموصي في قوله الموصي
 الانفصال ولا ضمير سواء اذا كان ضمير سواء في قوله الموصي في قوله الموصي
 يجوز حذف احد الضميرين ان لم يستغنى عن ذلك الحذوقة في قوله الموصي في قوله الموصي
 دلالة على المحذوف ولا يكون عائد في غير الموصول وان كان في الية نحو
 قوله سمع الله من حمد لا يجوز الحذف حيث لا يبين موصوعاً للحذوقة لانها
 عن ان كان اي اعائد مفعولاً وهو شرط تقدم جزائه عليه وهو قوله يجوز
 حذف الاعائد نحو قام الذي ضربت اي ضربته وانما جاز حذف الضمير لانه
 الحصول العلم به لكونه محتاجاً اليه حيث يحتاج الوصول اليه فيدخل على المحذوف ثم

[illegible]

ير وقتها ما يدخل عليه الام ومنها ما كان منقولاً عن مصدره يطرأ الجاء
 يكرر ويد فانه منقول عن المصدر لانه في الاصل تصغير او اد تصغير او ارحيم
 لزوائد كقوله تعالى امهم رويد ونحوه وذا فانه منقول عن الطرف ومما ياب
 قول عن الجار والمجرور وانما بنيت لكونها واقعة واقعة الفعل او يكون وصيه
 اوضع الخبر ونحوه حل الباقي عليه ولكان الذا اسماء الافعال بمعنى الامر جازع
 من على هذا الحد بان اسماء الافعال قد يكون بمعنى المضارع نحو ان بمعنى ان
 بمعنى اتوجه فكيف يستقيم الحصر واجيب بانها في الاصل كذا بمعنى فترت
 ير عنهما بالمستقبل كرويد زيد اي امهل مثلاً ما يكون بمعنى الامر وهو متعبد
 ولغيره مستعمل وهما يتزايد اي بعد متاخر يكون معدني هو
 المنقول عن غير مستعمل فني اخيار هذين مثالين متاخرين في البناء
 ال وفي موضع هذه الاسماء من الاعراب التي من هذين احدهما روعه على
 لاد فيكون مع فاعلها السامد الخبر جملة كقوله الزيدان في كتابه نصب
 صدرية فرويد زيد مثلاً في نقد برار ودار وذا لم حذف بعض وصفه
 التصغير الترخيم مجذوف الزوائد وقال بعض الشايعين ويلحق ذلك
 لثواب لصيرورتها بمعنى الاسر والماضي فاخذ حكمه وكن على وزن فع
 الامر الجار والمجرور وصفتة فعلى له ودال الكائن بمعنى الامر هو في المثال
 الامر من الثلاثي الجرد قياسه قياسي وذو قياسي عجمي ودال بمعنى
 من كل ثلاثي مجرد قياسي عند سيبويه يعني ان كل فعل ثلاثي مجرد نحو
 ق عنه فعال بمعنى الامر كزال الكائن بمعنى امره ونزاع بمعنى انك
 بال ضرب والحال بمعنى حل وكتاب بمعنى كتب ومن غير الثلاثي سماعي يعني
 زقار بمعنى صوت من التصويت وعرة عار بمعنى تلاتسولها الصبيح
 وهي لقبه لهم وقال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وشر حكاية صوت
 بيان ويلحق به اي بفعال بمعنى الامر في البناء فعال حال كونه مصدرًا معرّفه
 لما المعاني كقار بمعنى الفجور والفجرة وهما من المعاني وانما قال مصدر لان الاعدل
 بالصفة تدون تغير المعنى فيكون معناه وانما قال معرّفه لانه يدل على ذلك فوهم
 في قولهم لثانث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال وثمة وصفتة عطف على قوله
 لدل اي يلحق به فعال حال كونه صفة مختصة بالنداء نحو يا فاساق بمعنى فاسقة وليكاح

فيه جواز حذف الفاعل بقوله ان كان مفعولا لاخراج الفاعل فانه لا يجوز حذف
 فاما يرد ان الحذف لا يخص بل مع الجور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عند التقية
 والاولى ان الحذف فيه اكثر ولا تخصيص وحذف المرفوع ان كان مبتدا بشرط
 ان لا يكون الخرج جملة ولا ظرفا وان يكون بعد النفي وبطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي
 في السماء والارض انه فانه طال الصلة عليه حذف الجور بشرط ان يخرج
 جرم متعين كقوله تعالى ان نجد من نامرنا اي به او باضافة صفة ناصبة له تعالى والحق
 الله ناصرا رب زيد اي صار به واعلم ان ايا واية اي كلمة ايا واية الموصولة معرفة وزيد
 اللزوم اضافتها المانعة عن البناء للزولها منزلة التنوين المنافي للبناء ولا يرد
 حيث فانه الاكلام الاضافة الى الجملة مع انها مبينة لان الاضافة عند مانعة لا اضافة
 الا اذا حذف صدر صلة اي صلة كلمة اي واية في يجوز بناء هاء على الضم لان
 مضافته ويكون الصدارة عايدا كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايم اسد على الرحمن
 ايم هو اسد اي لننزعن من كل طائفة عن طوائف الشي هو اسد على في طغيان لغو
 في الكفر بتاديبه في دخاله في النار واما بنيت ح على الضم لانه لا يكون فيه نقصان
 بحذف بعض ما هو يوضحه وينيه وهو الصلة فانها مبينة للموصول فحذف ذلك
 النقصان بالضم الله هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صلة
 ايضا لغة جيدة ثم لما فرغ عن بيان الموصولات شرع في بيان اسماء الافعال فقال
فصل اسماء الافعال قدمها على الاصوات لان وجه البناء فيها اقوى من وجه البناء
 في الاصوات كما سيجي وهو كل اسم بمعنى الامر والماضي قوله اسم مبتدأ مضاد
 الى الافعال قوله هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وهو عائد الى اسماء الافعال واما
 افرد مع ان الاسماء جمعة نظر الى آخر الاسماء ولانه عائد اليها بابتاويل كل واحد ولا يرد
 عائد الى الاسم المذكور بمعنى دلالة الاسماء عليها لانها جمع اسم وانما اعمال الضمير
 الى الاسم دون الاسماء لان التعريف انما يكون للجنس والماهية لا للأفراد واما ايراد
 الاسماء على صنعة الجمع فتناول الباب على جميع مسائلها ثم لاد يكون اسماء الافعال
 بمعنى الامر والماضي ان يكون بمعنى احدهما واضعا فيخرج عنه بقوله كل اسم نفس الامر
 والماضي ومثل ضارب في قولك زيد ضارب مس بقولنا واضعا فان ضاربا ههنا
 يدل على الماضي بالقرينة لا بالوضع لانه صار بمعنى يعارض لحوق مس والليل على كونه
 اسماء الافعال ان صيغتها مغايرة بصيغة الافعال ولان بعضهم يبنون عند التشديد نحو

قوله تعالى
 انما يكون
 للجنس
 والماهية
 لا للأفراد



وهو ما صوت به الانسان ابتداء من غير متعلق بغيره كوى صوت المتعجب
 كما وه صوت المتوجع ونحو ذلك لان حكمه يعلم بالذلة وذلك لانه لما كان هذا
 القسم الثالث ملحقا بها اولى لانه صوت الانسان من غير ان يتعلق بغيره او
 نقول الكلام محمول على حذف المعطوف تقديره او صوت به اليها كى او غير هاتين
 فيه ما يتو به لتعجب ولوجع والمخوف بقية ان هذا القسم اولى لاقسام ثلثها
 فرغ عن بيان الاصوات شرع في بيان المركبات فقال **فصل المركبات كل اسم**
 كل اسم على المركبات ليس بمستقيم لاستحالة ان كل اسم مركبات فالراد باللام فيها
 لام الجنس ليبطل معنى الجمع ويكون المعنى المركب كل اسم ثم جعل كل اسم وهو حركي
 على المركب وهو كل ايض ليس بمستقيم الاعلى التسامح فان المركب لما كان صادقا
 على كل اسم عليه التسامح ويحتمل ان يكون اللام للمعنى فالتقدير بهذا فصلا
 المركبات المذكورة في حصر البنيات وقوله كل اسم مبتدأ محذوف الجزئي
 كل اسم كذا اي كل اسم كذا فهو كله مركب او غير مبتدأ محذوف تقديره المركب
 كل اسم مركب من الكلمتين لم يقل من اسمين ليدخل فيه مثال تحت نصر لان ثاني
 جزئه فعل لا اسم وقيل ليدخل فيه سيبويه لان ثاني جزئه نحو لا اسم ليست
 بينهما نسبة الجملة صفة كلمتين اي ليس بين الكلمتين نسبة اسناد وضاقة
 ولا عمل ولا افاده معنى فيخرج عنه مثال تابط شر او عبد الله ويزيد والنجم
 اعلاما وكلاما في البنى الذي سبب نبأ التركيب فلا يرد ان مثل تابط
 شر من البنيات فكيف يجتزعه لانه ليس مما نحن فيه فان تضمن الثاني في
 الجزء الثاني من المركب حرفا يجب بناءهما اي بناء الجزئين على الفتح اما بناء الجزء
 الاول فلا نه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس بجعل الاعراب واما بناء الجزء
 الثاني فلا نه متضمن للحرف كاحد عشر في تسعة عشر فان اصل احد عشر
 مثلا احد وعشر فحذف الواو فصلا لا متراجعا من تركيبها الا ان في عشر
 استثناء من قوله يجب بناءهما فانها اي كلمة اثنا عشر وكذا اثني عشر وعشرة
 كالثاني يعني كما ان الثاني معرب كذلك جزء الاول من هذه الكلمة معرب
 ايض لما يشابهته به فيتم بالضاف من حيث حذف النون لان حذفها من احكام
 الاضافة اعطى الحكم للضاف وبني الجزء الثاني على الفتح لتضمن الحرف وانما
 حصن مشابهتها بالثاني في الاعراب لتكون هذه الاعراب فيهما واحد وهي مشابهتها

يا
 جمع
 كذا
 كذا
 كذا

بمعنى لا كعترا وغير مختص بالنداء وهي على نوعين أحدهما صار علم جنس بالغلبة كجاء
 بالمبنية وهي الأصل لكل ما يجيد أي يحدث ثم اختص بالغلبة بجنس الناي أو النوع
 الثاني ما بقي على وصفية نحو قاططي قاطرة بمعنى قافية أو علم أعطى كقوله صفة له
 يلحق به فعال حال كونه علما للأعيان مؤنثا الجار والمجرور صفة لقوله علما وقوله مؤنثا
 صفة ثانية له أي علما كائنا الأعيان مؤنثا معنويا واللام في قوله للأعيان بجنس فعل
 معنى الجمليته أي علما للعين المؤنث المعنوي فاقبل من أن قطام ليس علما لأعيان بل
 علما للعين فلا يجوز التمثيل به فهو مد فوع كقطام وغلابل قال في الصحاح غلاب مثل
 قطام اسم امرأة وحضار هو اسم كوكب تشبه به سهل وتأتيته بتا ويل الكوكب تيق كوكب
 وكوكبة كطار اسم للمكان المرتفع وتأتيته باعتبار المكانة لترفعها قال الله ولونشاء
 استخناهم على مكانتهم أي مكانهم وهذه الثلاثة أي أفعال المصدر والمعرفة والفعال
 الصفة والفعال العلم للأعيان المؤنثة ليست من أسماء الأفعال وإنما ذكرت ههنا
 لبيان فصل الأسماء الأفعال للنسبة أي هذا الثلاثة بفعال بمعنى الأمر عدلا وزنة وهذا
 لحقت به في البناء وما فرغ من بيان أسماء الأفعال شرع في بيان الأصوات فقال **فصل**
 الأصوات أما بنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه عن الأسماء فإن قيل لم بنيت أسماء
 الأصوات عند التركيب وأعربت أسماء الحروف كالبا فإنها اسم ب وكالتاء والتاء
 فأنما السمات وث التي غير ذلك قلنا الفرق بينهما أن أسماء الحروف موضوعة لسمتها كوضع
 رجل فإنه عند عدم التركيب لا يستحق الأعراب وعند تركيبه يستحق تحالفاً لأسماء
 الأصوات فأنما إذا ركب لم يرد بها سمي وإنما أريد بها حكاية الصوت والتصويت للبهمة
 فلا يليق بها التعبير بكل اسم حكم به صوت أي اسم صوت به مثل بهيمة أو طائر أو غيرها
 فالمراد يحصل ما يشبه به إنسان يصوت غيره من بهيمة ونحوها ولم يرد به حكاية
 الصوت في نحو غاق صوت الغراب لأنه صوت ولا نه لا يحصل التفاوت بين القسمين فيقال
 قال زيد نخ ويقال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا كغاق لصوت الغراب فإنه حكاية
 من الغراب بأن يصوت به إنسان تشبهها بصوت الغراب أو صوت بهيمة أو طائر أو غيرها
 ودعائها أو خشيتها أو وحشتها أو غير ذلك كتحفيف والتشديد لأن الأسماء العبد
 ليه وقت ناخرة البعير ثم التبادر من اليه اسمها إنما هو ذوات القوائم الأربع فلا يشمل
 التعريف ما هو للطيور بل بعض أفراد الإنسان أيضا كالصبيان والمجانين فالأولى
 أن يجعل ذكر اليه اسم التمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها وإنما يتعرض للقسم الثالث

كم رجلا عندك وخبرية معطوف على استفهامية ومبعد هاءى مميز خبرية بحرف
 مفرد مرة نحو كم مال نفقته ومجموع مرة اخرى نحو كم رجال لقيتهم وانما كان مميزة
 كم الاستفهامية مفردة منصوبا ومميز كم الخبرية بحرف ولام مفرد او مجموعا لانها لما حملتا
 على العدد باعتبار كونها كناية بين عنده اخذنا حكم العدد وهو نوعان احدهما المضاف
 المميز والثاني المميز بالمنصوب ففرق بين كم الاستفهامية والخبرية حيث اعطى
 الاستفهامية حكم العدد المنصوب فتصب تميزها واعطى الخبرية حكم العدد المضاف
 الى المميز فخفض تميزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على عدد المضاف فهو نوعان
 مضاف الى الجملة وهو من الثلثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة والالف
 جرى فيها حكم كليهما وانما لم يجعل الفرق بالعكس لان الاستفهامية لما حملت على العدد
 حملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
 دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما فوقها
 لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والتوسط راجح لان خبر الامور واسطها وقد جاء الخبر في
 تميز كم الاستفهامية نحو كم رجل مررت وهو عند سيبويه والتحليل جوهري بالحدوث
 لا باضافة كم وقال الجوزي بالياء الداخل علم كم لانها ومميزها كشي واحد واجاز
 الكوفيون جمع مميز كم الاستفهامية نحو كم لك غلانا والجواب ان غلانا حال والمميز
 محذوف وهو نفسا اي كم نفسا حصل لك مملوكين ويجوز لفصل بين كم الاستفهامية
 ومميزها ظرف نحو كم لك درهم الا لتساع ثم علم ان الخبر بعد الخبرية انما يجب ان
 لم يقع الفصل بينها وبين مميزها بشي فان وقع الفصل بينهما فان المختار هو نصب
 بعدها حملا على الاستفهامية حيث لا يجوز الاضافة مع الفصل نحو كم في الدار حملا
 ثم جر مميز كم الخبرية على الاضافة انما هو مذهب الاكثر وعن الكوفيين ان جر ومن
 المقدرة وسيبويه معهم في دخول حرف الجر على كم ومعناه اي معنى كم الخبرية
 ويدكر الضمير باعتبار ما ذكرنا وباعتبار اللفظ والاسم اي معنى هذا اللفظ وهذا
 الاسم والاحسن في وجه تذكير ما قيل من ان تانيث كم كما هو الشائع في سنة النحاة
 لتاويله بالكلمة فقوله كم الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر
 فيه التذكير التذكير اي انشاء التكثير فان قلت اذا كان معناه انشاء التذكير في
 وجه الجمع بين كون كم خبرية وكون جملة التانيث المنافاة بين الاخبار والانشاء
 قلت المنافاة بينهما مستغنية لاختلاف الجهة فهو كم جازم في اخبار وتضرب

المضاف من حيث حذف النون عنهما لان حذفها من احكام الاضافة التي هي الالة
 البناء اورد اعلی من قال بناء المثنى مع ما فيه من حسن التناسب بين الشبه و
 الشبه به ببيان انه كما ان تلك الكلمة ذو وجهين جهة الاعراب فيها باعتبار الجزء الاول
 وجهة البناء فيها باعتبار الجزء الثاني لك المثنى فانه ذو وجهين ايضا جهة الاعراب جهة
 خلافة فيه على اختلاف القولين قوة وضعفا وان لم يتضمن الجزء الثاني من الربة
 ذلك اي حرفا ففيها اي في تلك الكلمة لغات احدها اعراب الجزئين مع اضافة
 الاول الى الثاني ومنع صرف اضافة اليه والثانية اعراب الجزئين و اضافة الاول الى
 الثاني وصر المضاف اليه والثالثة وهي اقصمها اي فصم اللغات بناء الاول على الفتح
 للتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء و اعراب الثاني غير
 منصرف كعلمك لعدم موجب الاعراب وكون الاصل في الاسماء الاعراب فاعرب
 اعراب غير منصرف لوجود السببين العلمية والتركيب ثم قوله غير منصرف اما
 مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اي وهو يعني جزء الثاني غير منصرا ومجوز بانه صفة
 الجزء الثاني ومنصوب بقيامه مقام المصدر والمضاف المنصوب بفعل مقدرا اي اعراب
 غير منصرف ولما فرغ عن المركبات شرع في الكنايات فقال فصل الكنايات لم يد
 بالكنايات ههنا معانيها المصدر ي بل اداد ما يكتفي بها ولا جميع ما يكتفي بها بل ما هو مبني
 منها اذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان وفلان كناية عن الاعلام وهن وهن
 كناية عن الاجناس فلها معربات وهي في الكنايات في اللغة والاصطلاح اسماء تدل
 على عدم مبهم وهي في تلك الاسماء كمر بنيت كمر الاستقهامية لتقمنها همزة الاستقها
 وبناء كمر الجزية تشبهها لها باختها لانها مشابهة في اللفظ وكون وضعها موضع الحروف
 وكذا بنيت كذا للتركيبها عن بنيتين الكاف وذو جلد كناية عن غير العدد نحو
 خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت والا ونحوها او على حديث مبهم وهي كيت
 وذيت اصلها كيت وذيت بالشد يد محققا ولا تستعملان الا مكررتين بول العطف
 تقول كان بيني وبين فلان كيت وكيت وذيت كناية عما جرى بينك و
 بينه من الحديث والقصة وذلك لثلاثتهم انه كناية عن لفظ ونحو في كل منها
 الضم والفتح والكسر وانما بنيت الاجراء مما جرى المكنى عنها لهما وهو الجملة وهي
 منية فكل ما كان عبارة وحكاية عنها واعلم ان على قيمان استقهامية اي الدلالة
 على الاستقهامية وما بعد ها اي ميم كمر الاستقهامية مفردة ومنصوب على القيد نحو

الاستقهامية هي التي هي الالة

او رجل ضربته او ضربت غلامه فان الرفع في مثل هذا اولى سلامة عن الحذف
 فهذا ان دفع ما يقع انه يمكن ان لا يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او مستقلة
 ولا يكون كمجرد داعن العوامل اللفظية بل يكون النصب مضمرا على شريطة التفسير وهو
 كم رجلا او رجل ضربته فيكون منصوبا على شريطة التفسير كما مر فوقه مبتدأ لان
 اليه كم في الوجهين ظرفا للصدق حد المبتدأ عليه نحو كم رجلا اخوك وكم رجل ضربته
 ان كان كم في الوجهين ظرفا للصدق حد الخبر عليه نحو كم يوم سفرنا وكم شهر صومنا
 ويعلم كونه ظرفا بالميزان ان كان هو ظرفا فظرف والا فلا وقيل في الكلام حذف مضاف اليه
 مبتدأ ان لم يكن مميزا ظرفا وخبره ان كان مميزا ظرفا ولما فرغ عن الكليات شرع في الظروف
 فقال **فصل** الظروف البنائية على اقسام وقيد الظروف بالبنية ليعنى عن تقيدها
 لبعض ههنا منها ما هي ظرف قطع عن الاضافة بان حذف المضاف اليه كقيل وبعد
 فوق وتحت تقول جئت من قبل يضم اللام ومن بعد يضم الدال وكذا فوق وتحت
 وامام وقدام وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل قال الله تعالى لله الامر من قبل
 ومن بعد اي قبل كل شيء ومن بعد كل شيء وانما بنيت هذه الظروف لتضعها معنى
 حرف الاضافة وتسميها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير بناء ههنا على الضم
 لغير التقصا حيث يمكن فيه نقصان مجوف المضاف اليه هذا اي بناء الظروف لقطع
 عن الاضافة اذا كان المحذوف اي المضاف اليه منويا اي مقصودا للمتكلم والاليه و
 ان لم يكن المحذوف منويا للمتكلم بل يكون نسيا منسيا كانت اي تلك الظروف معربة
 مع التنوين لزوال علة البناء نحو رب بعد كان خيرا من قبل اليه رب متاخرا زعيما
 من متقدم ومنه قول الشاعر فساء الى الشراب وكنت قبلا * اكاد اغصن بالماء القرية
 وكذا اذا كان ما اضيفت اليه منويا كانت معربة نحو قبل هذا وبعد هذا ولم يدركوا
 في بيان ما قطع عن الاضافة وعلى هذا التقدير قرئ لله الامر من قبل ومن بعد بكسر
 اللام والدال منونين بناء على الاعراب وتسمي هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة
 الغايات لانها تصير بعد حذف المضاف اليه بلا عوض غايات في النطق وامامها عوض
 غير عن المضاف اليه ككل وبعض اذا فالغايتة ههنا المضاف اليه بعد لا لوجود العوض
 كان مذكورا فاذا فالغايتة عوض ههنا اي من تلك الظروف حيث بالحرركات الفتح
 خارجا والاولى وهي للمكان وقد يستعمل الزمان عند الاخفش بنيت اي كناية
 تسميها بالغايات لانها لا تسمى الاضافة الى الجملة في الاكثر معنى لفظا امنا

كثير من الرجال والنساء لاستكشاف الضرب فالجبهة مختلف وتدخل كلمة من البيانية
 فيها ما في ميزكم الاستفهامية والخبرية جوازاً فيجران بها والفرق يعرف من
 المقام تقول كم من رجل لقيته في الاستفهامية وكم من سال انفقته في الخبرية هذا
 اذا لم يكن الفصل بين ميزها بفعل متعدي اما اذا كان الفصل بينهما بغير دخول من في
 ميزها واجب لئلا يشبهة ميزها بمفعول ذلك المتعدي لقوله تعالى كم اهلكنا
 من قرية وكم آتيناهم من آية بنية قال الحديدي ولو قيل المراد بقولهم وتدخل من
 فيها ما في ميزي الخبرية المفرد والمجموع كان حسناً لان سيويوه والتحليل واكثر انهم
 لا يجوزون دخول من ظاهراً في ميز الاستفهامية وجوزوه مقدراً كما عرفت
 وقد يجذف ميزه اي ميزكم استفهامية كانت او خبرية لقيام قرينة عليه وقت حصول
 قرينة دلالة على تعيين المحذوف نحوكم مالك اي كم ديناراً مالكم نظير حذف ميزكم
 الاستفهامية وكم ضربت اليه كم ضربت نظير حذف كم الخبرية وكم في الوجهين
 اليه في الاستفهام والخبر تقع منصوباً محلاً وكذا محجوراً ورفوعاً اذا كان بعد اي بعد
 كم فعل او شبهه غير مستقل عنه اي غير معرض عن كم بضميره او متعلقه اي بسببه
 تعلق ضميره او متعلقه وانما قيد بـ احوالاً عن نحوكم رجلاً او رجل ضربت اذا جعل كم
 مبتدأ ولا يقدر بعد فعل غير مستقل عنه نحوكم رجلاً ضربت وكم غلام ملكك
 مفعولاً به اي يقع كم في المثالين حال كونه مفعولاً به ونحوكم ضربت ضربت وكم ضربت
 ضربت مفعولاً به او كم يوم ما سرت وكم يوم صمت مفعولاً به ومحجوراً اعطف على قوله
 منصوباً اي تقع كم في الوجهين محجوراً اذا كان قبله حرف جر او مضاف نحوكم
 رجلاً مرت وعلى كم رجل حكمت وغلام كم رجلاً ضربت ومال كم رجلاً سلبت فان
 قلت كم صدر الكلام اذا كان قبله حرف جر او مضاف زال صدره قلت اذا دخل
 عليه حرف جر او مضاف انتقل الصدر اليه لكان الاتحاد والخبرية بين الجار والمجرور
 والمضاف والمضاف اليه ورفوعاً اعطف على قوله محجوراً اي تقع كم في الوجهين مرفوعاً
 اذا لم يكن شيء من الامرين اي اذا لم يوجد امر من الامرين المذكورين بان لم يكن بعد
 فعل ناصب غير مستقل عنه بضميره او متعلقه ولم يكن قبله حرف جر او مضاف
 فتقع مرفوعاً عند فقد ان هذه الامور الثلاثة والاطلاق الامرين عليه ما يقتضيه
 الا اعتبار ما يقتضي نصب والمجرور المراد بقوله مرفوعاً انه مرفوع على الوجوب مرة
 كما في كم رجلاً او رجل غلامك وغلامي وعلى وليه مرة اخرى كما في نحوكم رجلاً

فحكم كذا وقابلهن وبين ان شريعة وثنى كذا مستدرك وقوله
 هذا اللفظ اجابة غرض لازم من كون هذا رخصت فاذ سمع وقت
 حاضر او موجود وظاهر كذا سيور. اذ اللفظ جازع خلاف بان حاضر
 يعامل فيها الفاعل المفعول وجه وفابان دف رخصتي تقديم طاعة
 امن جعل في المعنى جازع حاد. ومنع اظ. الاستغناء بقوة صافي في كذا
 امن الدلالة عليه فيكون. عطف الجارة على قوله اذ معولها به نصرت
 اذلت خرجت وخارجات زمان وموقف سبب كذا في كذا سعة وقوله
 قال يرمي وقوع المبتدأ بعد اذ التي اللفظ جازع وفي ظرف كذا
 هذا كلامه وقال البردوسية انا من خزين في ظرف سكون ولا جازع على
 القول صدقتها الى الجملة الاسمية لان ظروف مكان والتنافية الى الجملة
 يخلو من ان يبين كذا بعد كذا يخرج اذ ذبا فانه من مفعول بعد كذا
 خرجت فاذا زيد قائم الي خرجت فيجوز في زيد و كذا في كذا
 رفعت قائما على انه خبر مبتدأ وابقت في الخرف كذا بتن في ظرف كذا
 على الثاني اذ هو الخبر لان ظرفا مكان يقع خارج عن جنت وقا ما حال في ظرف
 والعامل في الحال ما في ظرف من يعنى في كذا في كذا في كذا
 وعن الاخفش ومن تبعه ان اذ اللفظ جازع حاد. كذا على ما حدسوا به
 المبينة اذ وهي الماضي للزم من الماضي ان دخلت من مستقبل
 ليت اذ يقوم زيد اي قام زيد كذا في كذا في كذا في كذا
 في عناقه لان اذ وان دخلت على مستقبل كذا في كذا في كذا
 من عند المستقبل كذا معني ولا يمكن ان ينع كذا في كذا في كذا
 يكون لطلق الوقت كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 مستقبلا بقرينة فسوف ثم بناؤها لما قلنا في حيث. كذا في كذا في كذا
 ويقع بعدها الجملة الفعلية نحو جئت اذ طلعت الشمس. كذا في كذا في كذا
 نحو جئت اذ الشمس طالعة وقد يكون اذ اللفظ جازع في كذا في كذا في كذا
 في جواب بينهما نقول كنت واقفا اذ جاء في عمر وقال في كذا في كذا في كذا
 كائنات للمفاجاة ويختل الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ليقاها اليها خبر بينهما
 وبين الزمانية ولما كان مجيئ اذ للمفاجاة قليلا في كلامهم لم يذكره المصنف ومنها

الأول فلان معنى اجلس حيث زيد جالس في اجلس مكان جلوس زيد
 الثاني وهو عدم الاضافة لفظا فظ لان حق الضروف اضافة الى المفعول اضافة
 الى الجملة كالاضافة لذي الاختيار بناء على الضم قال الله تعالى مستند وجهم
 حيث لا يعلمون فحيث في الآية مضافة الى الجملة معي وهو لا يعلمون وقد غدا
 اي حيث الى المفعول كقول الشاعر اما ترى حيث سهيل طالعا اليه مكان سهيل
 آخره ثم يضي كالشهاب ساطعا فحيث في البيت مضافة الى مفرد وهو سهيل
 يروى رفع سهيل على انه مبتدأ عند وف الخبر اليه حيث سهيل موجود في ذال ال
 الحال عليه وهي طالعا ومع الاضافة الى مفرد ويعرب به بضمهم لزوال علة البناء عن الآيا
 في الجملة والانه بناءه ومن اروا به البصريته يقتضي مفعولا واحدا وهو طالعا وبما
 يدل منه يصي وساءها من صفات وسيتا طرفا ترى وبعضهم على انه مفعوله با
 التي وعلى رواية الرفع طالعا حال كحاضر وشرطي شرط في الاستعمال الغالب انضا
 الى جملة اسمية كانت وفعليته كاجاس حيث اجلس زيد وكا جلس حيث زيد جالس
 وانما كانت شرط حيث ان تضاف الى الجملة لاستيعابها ما يتبعين معناها كاختيار
 الموصول الى ما يتم به كانه موضوع المكان يقع فيه السبب ومنها اي من الضروف التي
 اذا او جبر بناءها صار في حيث وهي ككثرة اذا الله من قبل لك للزمان المستقب
 واذا ادخل على الماضي مما راى له اضي مستقبلا خالبا اخو قوله تعالى اذا جاء نصر وال
 وف ليستعمل في الماضي من غير ان يصير مستقبلا لا خوف قوله تعالى حتى اذا استوى
 وحتى اذا بلغ مغرب الشمس ودراشال كثيرة وفيها اي في كلمة اذا معنى بشرط
 وهو ترتيب مضمون جملة على جملة اخرى فنقصمت معنى حرف الشرط وهو وجاد
 لثناءها ويجوز ان يقع بعدها اي بعد اذ الجملة الاسمية اعدم وضعها للشرط
 ولو نحو انتك اذا الشمس طالعت والخيار بعد ها الجملة الفعلية لان الشرط يقتضي
 الفعل لكنه لما لم يكن اذ موضوعا للشرط لا يكون وقوع الفعل حادا واجبا بل كاد
 مختارا والنقول عن المبرد اختصاصها بالفعلية نحو انتك اذا طلعت الشمس
 وقد يجيئ اذ مجرد الزمان نحو انتك اذا احمر البراي اي وقت احمراره وقد يكون
 له اذ المفاجاة لوجود الشيء فجاءه اي بغتة مصدر موزا لا دم من باب المفاعل
 معناه الاخذ بغتة والفجاءة بالممد معناه الادراك بغتة من باب فتح وسمع فينا
 المبتدأ بعدها الفاعل العطف او في جواب شرط محذوف اي اذا كان اذ المفاجاة

من قال كم مائة ما ريت زيدا أي جميع مائة ما ريت يومئذ ومنها أي من الظروف
البنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون بفتح
عند أي لدى ولدن الكانتان بماء عند أو هما الكانتان بماء نحو المال لديك
أي عندك والفرق بينهما أي الفرق استعما لا بين لدى وعندان عند لا يشترط فيه
الحضور حتى يبق المال عند زيد فيها يضر كما إذا كانت في خزائنه ويشترط ذلك في حضور
في لدى ولدن حتى لا يبق المال لدى زيد ولدن زيدا لا في يضر عند فيكون عند
أعم من لدى وإخوانه مطلقا وجاء فيه أي لدن لغات أخر لدن بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولد بضم اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال وبناءها لوضع بعض لغاتها وضم الحروف البقية محمولة
عليها منها أي ومن الظروف للبنية قط بفتح القاف وضم التاء المشددة وهي شهر لغات
وفيها لغات وهي قط بضم القاف والطاء المشددة المضمومة وقط بفتح القاف وسكون
الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل لما ضي النفي عموما نحو ما ريت قط فإمعناه ما ريت
في جميع الأزمنة الماضية والمراد بالنفي أعم من أن يكون لفظا أو معنى ليتناول مثل قول
الشاعر جأ وابدق هل رأيت الذئب وقد يستعمل في الإثبات نحو كنت أراه قط هي ثمة
وإنما بني قط مخففة لوضعها وضم الحروف وبني المشددة لشابقتها باختبارها ولتضمنها
في إدخال التعريف كقولها دالة على الزمان المعين ومنها أي من الظروف للبنية عوض بفتح
العين وقد جاء بالضم للمستقبل النفي على سبيل الاستغراق نحو لا أضرب عوض
فإن معناه لا أضرب في جميع الأزمنة المستقبلية وإنما بني عوض لتضمنها معنى حرف
الإضافة ويشبه الحرف في الاحتياج إلى الضاف إليه مثل قبل وبعد إذ العن عوض
العائضين كدهر الداهرين ويدل على ذلك استعما لها لها ك وأعراب ح مثل قبل وبعد
وأعلم أنه إذا اضيف الظروف التي ليست بمبنية إلى جملة وإلى إذ العنافة إلى الجملة جاز
بناءها أي بناء تلك الظروف على الفتح لاكتساب بناءها من الضاف إليه المبني ولو تولى
كما في إذ لان الجملة من حيث هي هي مبنية حتى قال بعضهم إنها من مبنيات الأصل واختار
بناءها على الفتح للحكمة وفي قوله جاز بناءها إشارة إلى أنه جاز إعرابها أيضا الأصل
أضافها إلى المفرد طارضية لإضافته نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم
ونحو يوم ينفع في الصور كيوم مدوح أي يوم إذا كان كذلك واجب إذا كان كذلك
مثل وغير مع ما وإن يعني كما أن الظروف المذكورة يجوز بناءها على الفتح مع ما

الظروف المبينة بان واما للكان صفة او خبر مبتدأ محذوف اي الكائنتان للكان الوها
الكائنتان للكان بمعنى الاستفهام اي حال كونها متلبسين بمعنى الاستفهام وانما بنيت
لتنبيهها حرف الاستفهام اول شرط نحو اين تمشي واني تقعد ويجيء لي بمعنى كيف
اذا كان بعد فعل كقوله تعالى فاتوا حرثكم اني ينشتم اي كيف ينشتم ومعنى الشرط معطوف
على قوله بمعنى الاستفهام نحو اين تجلس اجلس واني تقم ومنها اي من الظروف المبينة
مضى الزمان استفهام وشرط انتصابهما على التميزان اي من حيث الاستفهام والشرط
او على انها حالان اي حال كون الزمان هو استفهام وشرط نحو متى تشافو مثال متى الزمان
استفهاما ومتى تضم احصى مثال متى للزمان شرطا ووجه بناءها ما ذكرنا في اين واني
ومنها اي ومن الظروف المبينة كيف للاستفهام حالا نحو كيف انت اي في اي حال واي
صفة هي من الصحة والسقم او غيره فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال ويستعمل كيف
للشرط مع ما على ضعف عند البصريين ومطلقا عند الكوفيين وهي ظرف مكان بدليل
عملها في الحال في قولك كيف زيد ضاحكا كما في اين زيد قائما وعن سيدويه انها اسم صريح
لا ظرف لوقوع مثل صحيح وسقيم في جوابه ولو كان ظرفا لما صح وقوع مثل ذلك في جوابه
بل اجيب بنحو الظروف وبناءها لتضمنها حرف الاستفهام ومنها اي من الظروف المبينة
وبناءها لتضمنها حرف الاستفهام ايان للزمان استفهاما اي من حيث الاستفهام
او حال كون الزمان ذا استفهام او فرصة استفهام والفرق بين ايان وبين متى ان
الاولى مختصة بالزمان المستقبل وبالاوهو والعظام بخلاف الثانية فانها اعم نحو ايان
يوم الدين ولا يقال ايان قيام زيد ووجه بناءها ما مر في كيف ومنها اي من الظروف
المبينة مذ ومنذ قدم مذ على مذ مع كونه فرعا لاذ اصل مذ منذ بدليل تصغيره
على مزيد فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالبا لانه مقصود لكونه اخف من منذ
وانما بنيت اسمين لموافقتها اياها حرفين او يكون وضع مذ وضع الحروف ووجه جعل منذ
على مذ اولسباجتهما بالغايات في المقطع عن الاضاقفة العنوية الا انها لم يجيئا الا
مبينتين لانهما ابدا مقطوعتان عن الاضاقفة العنوية بخلاف الغايات بمعنى اول الدقة
ايه مذ ومنذ الكائنتان بمعناه ويستعملان لعنيين احدهما بمعنى اول الدقة ان
صلح اي الزمان الذي بعدها جوابا لمضى نحو ما رايت مذ ومنذ يوم الجمعة في جواب
من قال متى رايت مذ اي اول مذ انقطاع روي في اياه يوم الجمعة وثانيها بمعنى
جميع الدقة ان صلح ذلك الزمان جوابا لكم نحو ما رايت مذ ومنذ يومان في جواب

التصغير
الاشياء الى اصولها

من حيث هي هي وأما ان يقصد باعتبار فرد في لام انذهني كما في ادخل اسوق
أما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له في لام الاستغراق كما في قوله تعالى **الانسان**
لغير خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات الآية وإما ان يشار الى قسم من مفهوم اللفظ
معهود بينك وبين مخاطبك سبق فهم اليه عند سماع اللفظ في لام العهد الخارجي
نحو ان ارسلنا الى فرعون رسولا فعهصى فرعون الرسول وأما ان يعبر عن المضمرة بالميم
نحو قوله عليه السلام ليس من ابرامصيام في مسفر لان الميم من اللام فلا يندرج
هي عليه قسما آخر من المعارف ولم يذكر المتقدمون المعارف بالنداء لرجوعه الى المعارف
باللام اذا صلح رجل يا ايها الرجل وفي الرضى ومن لم يبين من الغويين فذكره في
المضمرات لان تعريضه لوقوعه موقع كاف الخطاب وهذا اظهر من الاسماء والمعارف
الى احد هاتين احد هذه الاقسام المذكورة للمعارف غير النداء اضافة نعتية انفعولها
معنوية صفة اضافة لا يجوز غير ومثل وشبه وفيه احراز عن المضاف الى جنس الاسم
المعارف الاربع المذكورة اضافة لفظية فانها لا تنقيد تعريضا نقول ذكر تعريفات
المعارف غير العلم فتسبق وكان المعرفة بالنداء والالف واللام مستغنيا عن التعريف
خص العلم بذكر التعريف فقال والعلم ما اى اسم او لفظ وكلمة ما موصولة او موصوفة
وضع لشيء معين هو جنس يتناول المعارف كلها ويقول لا يتناول غيره يخرج
عنه ما سوا العلم من المعارف لانه لا يتناول غيره بوضع واحد انما قال هذا ليرحل
فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمي جل ثم سمي بـ رجل آخر فانه و
ان كان متنا ولا غيره لكن ليس بوضع واحد بل بوضع كثيرة ثم المراد بالعلم العلم باسم
من ان يكون منقولا للفضل او مرتجلا كعلم ان مغرر نحو زيد وبركبا فهو عبد الله سما
نحو زيد ولقبنا نحو صدق او كنية نحو ابو بكر موضوعا بمعنى ذات نحو زيد او نعت
حذف كسبحان على التسييم او وقتا كبكرة او يوزن به نحو فعلا الذي موشه
فعلا او مراد المختص لفظ كسعيد كذا ومحض حد دكسته ضعف ثلثة وعرف لعلم
اليه احكامها تعريف الضمير المتكلم هو اننا ونحن لاستحقاقه الاشتباه فيه عند مخاطب
نحو مخاطب نحو انت لامكان الاشتباه فيه ثم الغائب فهو ثم العلم ثم المبهمة
الى اسماء الاشارة والموصولات ثم المعارف باللام والمضاف احد هذه الاربعة في قوله
المضاف اليه فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه لانه لا يكتب التعريف منه هذا هو
الشهر عن مذهب سيبويه وعنه انه يتقوى بان الضمير والعلم وهما اختلافان كبير

من
فلا

الاعراب ككلمة مثل وغير مقر ونتم مع ما وان المفتوحة المخففة والثقلية من مشتق
 الى احد هما في جواز بناءها على الفتح مثل تلك الظروف وان لم يكونا ظرفين نقول
 ضربته مثل ما ضرب ومثل ان ضرب وغير ان ضرب زيد وغير ما ضرب زيد و
 انما بنينا الاضافة الى الجملة صورة لشبههما بالظروف للايهام والاحتياج الى
 المصناف اليه لرفع الابهام ولهذا ذكر بناءهما في بحث الظروف البنية مع انها ليسا من
 الظروف ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسمين مستحقين للاعراب ثم لما فزع عن
 البابين في الاسم المعرب والمبنى شرع في الخاتمة فقال **الخاتمة في سائر احكام**
الاسم ونواحقه غير الاعراب والبناء صفة للاحكام وسائر مشتق من السور ومعنى
 بقية ما كل ومعناه الباقي وفيها اي في الخاتمة فصول **فصل** اعلم ان الاسم على
 نوعين معرفة ونكرة قد كان شدة الاحتياج الى المباحث المذكورة فيما سبق الى المعرفة
 والنكرة مقتضية ذكرهما قبل النصف وغيره لكنه لما كان معرفة بعض اقسام المعرفة
 متوقفة على مباحث البنى اخرجها الى هذا الموضع لما كان المعرفة هو المبدأ الاصيل اللهم
 الا قيد كثير الاستعمال قد مر على النكرة فقال للمعرفة اسم وضع لشيء معين قيد به
 احتراز عن النكرة فانها لم توضع لشيء معين والمراد بشيء معين اعم من ان يكون فردا
 معيناً كزيد والرجل المعهود الخارجي وكانا وانت وهو اوجنسا معيناً كاسا مثله فانه
 علم للجنس الاسد وكان اسد الحلي بلام الجنس اوجملة معينة من كل افراد جنس او
 بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود وهو اي اسم وضع لشيء معين
 او المعرفة فتدكير الضمير باعتبار الخبر فانه مذكور لما عرفت ان تانيث العدد من
 الثلاثة الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء اولاً لانه تانيث المعرفة غير حقيقي
 ستة اقسام بالاستقرار والمضمرات والاعلام والبهات يعني اسماء الاشارات و
 الموصولات وانما سميا مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى اشار
 اليه مبهم عند المخاطب حين التلفظ به فان عند المتكلم اشياء محتمل ان يكون اشار
 اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب اذا تلفظ به والمعرفة بالنداء
 نحو يا رجل عند قصد التعيين واما عند عدم قصد فيكون نكرة بالالف واللام
 العبدية والجنسية والاستغرافية اعلم ان لام التعريف معناها الاشارة الى ما يعرف
 المخاطب واما ان يشار بها الى المفهوم اللفظ الذي دخلت عليه في لام الجنس فلما
 يقصد الى الجنس باعتبار لغة كافي لانسان حيوان ناطق في لام الحقيقة

في عدد من ثلثة الى عشر على خلاف لقياس والاصل ان عني شمس كيا سار
 ثلثة رجال الى عشرة رجال والمؤنث بدونها اي بدو ثلثة رجال
 عشر نسوة وذلك لان الثلثة ماوثة بالجماعة فيكون مؤنثا جملهم
 حاقا بالبدكلم يحزان يكون ملحقة بالمؤنث في وانها من ثلثة رجال
 سابقا في التخليق ولا يشك في هذا بقوله ومن جاز بالحسن قبل شمس
 عبارة عن المحسن او لاكتساب مصدق التبع من حيث البعد جاز

رجال وان في عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا او تسعة عشر رجلا
 امرة وثلاث عشرة امرة الى تسع عشرة امرة على لقياس اصل من جاز
 بخيرين في المذكر وتاليفتهما في مؤنث وتغير نحو حالي حد وعود في
 ومن ثلثة عشر الى تسعة عشر بسقاط التاء عن جاز الثاني وثالثي الاول في
 في المؤنث لرجوع العشرة بعد التركيب الى اصل فيهما دون الحذف الاول
 وبعد ذلك اي بعد تسعة عشر تقول عشرون رجلا وعشرون امرأة
 والمؤنث الى تسعين رجلا وامرأة ونقول احدى وعشرون رجلا

الى تسعة وتسعين رجلا وامرأة يعني انك اذا عطف تسعين واخوتها على
 العشرة من واحد الى التسعة تستعمل مادون عشرون على صغرهما
 اخواتها وانما لم يركب الاحاد مع العشرات في العقود كي يركب الاحاد مع العشرات
 لئلا في عشرون واخواتها علامتها الاعراب والتركيب موجب للسماح
 بقول مائة رجل ومائة امرأة والف امرأة وبلا فرق من عطف بصولة في
 في المذكر وبلا فرق بين المذكر والمؤنث فاذا زدت في العدد على مائة واثنتين
 عنهما من ثمانية وجمع تستعمل في ذلك العدد على قياس ما عرف في مسبق من ثلثة
 في المؤنث والتاليف في المذكر والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت فكذا
 الالف على المائة والمائة على الاحاد والاحاد على العشرات تقول عشرين الف ومائة
 وعشرون رجلا والالف ومائتان واثنان وعشرون والالف ومائتان
 وعشرون امرأة والاربع الف وتسعمائة وخمسون اربعون امرأة وعليك بالقياس كما
 تقول في الافراد الف ومائة وواحد واحد واثنان واثنان وفي الاضافة الف ومائة
 وثلثة رجال وثلث نسوة وفي التركيب الف مائة واحد عشر رجلا واحد عشر امرأة

في سبق ذلك به بعد محذور ثمانية ما رتب من غير معيار اربل وقرس فتولم
اما وضعه لشيء جدير بتذكركه المعرفة وقوله غير معين فمحل نزاع بين المعرفين
فانما تذكره قبيلها حتى لا تعرب ودحو لا تخليها ولم الخبرية وقوعها لا لا وقبلا
واسية لا يجمع نيسر ما ذكر منه يارد في ابد كره اسماء العدد التي يلزم الاثر الانسيب والمذكورة
في اخرها من لذكر واموت لكان ولي لتعلقها بجفت التذكير والتاثير ايضا وانما
ذكرها عليها لا لاختصاصها باحكامه توجد في غيرها فاعمال **فصل الاسماء والاعداد**
ما وضع ليدل على كمية حاد الاشياء اي اسم العدد وضعت ليدل على مقدار في الاشياء
عليه على مقدار العدد ودات فيدخل فيه العدد واحد والاثنان لانه يصح وقوعهما جوازا لمن
يقول كم عندك وكيس الواحد بعدد عندك كثير من الحساب والاثنان عند بعضهم
ويخرج بقيد الوضع فيكون جوازا لانه وانهم عند الكمية باعتبار سياق الاشارات لكن لا بالوضع
وكذا رجالان لانه لم يقصد فيه هذا ليدل على الكمية مع الذات وهذا الجواب يجري في
رجال ايضا ومنهم من عرف العدد بانه المقدار المنفصل الشيء ليس لجزائه حد مشترك بينهم
من عرفه بانه كثيرة مركبة من الاحاد واصول العدد مبتدأ قوله اثنا عشر كلمة خبر
واحد مبتدأ محذوف اي احدها واحدا وبذلك بعض من اثنا عشر كلمة الى عشرة كلمة
عليه هذه الاسقاط لان معنى واحد وغيره على حذف المعطوف الى عشرة ولولم يقل بذلك
الزم خروج عشرة من اصول العدد دعما لا بغاية فلا يرد ان الى هذه ليست اسقاطا
ورد الغاية على نحو المرافق لان شرط الاسقاط هو ان يتناول ما بعدهما ما قبله او لا
الغاية اذ العشرة لا يتناولها واحد وليس للامتداد ايضا لانه يوجب خروج
العشرة عن الاصول وهي داخل فيها والالم يتم العدد دالم ذكر وهو اثنا عشر كلمة ومائة
والف عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة وماعد اطلقت الكلمة فهو متولد منها اما
بثنية كائتين والفاين او بجمع قياسي كالف وميتين او مائات وغير قياسي كعشرين
الى تسعين او بعطف كاحد وعشرين او تركيب كاحد عشر او باضافة كثلث مائة و
ثلاثة لالف واستعماله اي استعمال العدد من واحد الى اثنين على القياس ليعمى
على ما يقتضيه القياس الافراد والتركيب والعطف اعني للمذكر دون التاء اليه
يستعمل الواحد والاثنان للمذكر دون التاء وليست عملا لان للوثن بالتاء القياس
والاصل تذكير المذكر وثانين المؤنث تقول على صيغة الخطاب دون الغيبة في رجل
واحد وفي رجلين اثنان بدون التاء وفي امرأة واحدة وفي امرأتين اثنان بالتاء وسما

ثم تقرب الى المجموع الذي طال اعجمه في ثلثة الى عشرة فاستحسنوا الحمل على اقرب
 وهو واحد عشر له تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا في اقدم
 الزاد التميز انما رجعو الى خفض التميز لئلا يلزم اهدار حكم الثلثة الى عشرة من كل
 وجه ومميز واحد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد نقول حد عشر رجلا وثمنا
 عشرة امرأة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة اما كون هذا التميز مائة
 فلتعذر الاضافة اما في احد عشر له تسعة عشر فلتعذر تركيب ثمانية شياء مع
 الاماثل المعنوية الناشئة من الاضافة الى المفسر واما في عشرين وما زاد ههنا الى
 تسعة وتسعين فلتعذر حذف النون وابقاء هاء عند الاضافة لانه لو اضيف مع
 حذف النون لزم حذف نون اصلية وصفت الكلمة عليها ولو اضيف مع بقاء هاء لزم
 بقاء النون شبيهة بنون الجمع وكل منهما مستقيم واما كون هذا التميز خمسة اربان
 المفرد هو الاصل واخف من الجمع والمقص من التميز هو التفسير وهو يحصل ببقاء
 رخصة للعدد ولعدم من غير حاجة ومميز مائة والف وتثنيهما اي ثنية المائة
 والالف وهما اثنتان والالف وجمع الف وهو الالف والوف وانما لا يقل جمعها
 كما قال وتثنيهما لان جمع المائة مرفوض استعماله لاحتمال يقال ثلث مائة او عشرين
 بل يقال ثلث مائة مخفوض مفرد نقول مائة رجل ومائة رجل واثمنا رجل واثمنا امرأة
 ثلثة الاف رجل وثلاث الاف امرأة وانما جعل هذا التميز مخفوضا لوجود الاضافة و
 مفردا لكرهتهم ميز العدد والكثير ففس على هذا اي اذا علمت كيفية استعمال الاعداد
 حال الميزات في بعض الامثلة ففس عليه سائر اعداد الى الالف حتى لا تجرد ذكرها
 والثانيث في فصل العدد ذكرهما بعد فقال **فصل** الاسم اما ذكره واما مؤنث
 قدم المذكور على المؤنث في التقسيم لتقدمه على المؤنث خلقة ورتبة ولانه قد سمي
 لانه عبارة عما لا يوجد فيه شيء من علامات المؤنث وعدم الصفات سابق على جوها
 المؤنث ما فيه اي اسم وجدت في آخره علامة الثانيث قدم المؤنث على الذكر
 في التعريف رومالاختصار بيانا نه واخذ في البيان عن القريب ولان المؤنث
 وجودي لانه عبارة عما يوجد فيه علامة الثانيث والمذكر عديم كالموجود
 راجع على العدم والراد بعلامة الثانيث كما ذكره التاء والالف المقصورة ولمدونة
 وكذا البناء في هذي وفي عند البعض وكما يذكر المخرج في العلامات الجواز
 ان يكون الثانيث في هذي وفي صيغتي عندك لابل علامة كالثانيث في ثلث ولان

ومائة وثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وكما تقول الفان ومائتان وثلاث آلاف ثلثمائة
لثلاثة سبع آلاف وتسعمائة ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد والف ومائة وثمان
الف ومائة واثنتان الى آخر ما ذكرنا وكما فرغ عن كيفية استعمال اسماء العدد وشرع في
حال مميزاتها وهي العدد واثنتان واما كان الواحد والاثنان اول اسماء العدد بدأ بيان
حكمها ليعرف ما ولا مع انه مميز لها فقال واعلم ان الواحد والاثنين وكذا الواحد والاثنين
لم يذكروا في التثنية اذ كرا اصل لا مميزاتهما اي لم يذكروا تميز الواحد والاثنين بعدها لان
لفظ التثنية يعني عن ذكر العدد وفيهما اي في الواحد والاثنين كما تقول عندك رجلان
ولا تقول عندك واحد رجل والاثنان رجلين وذلك لان لفظ التميز يفيد النص الذي
فقد يذكرون العدد فيهما وهو بيان الكمية اعني الواحد مميز الواحد والاثنين في مميز
الاثنين فلا يجوز ان تميز الا انه لا يجوز ان يكون مغنيا عن المميز فان حكمه قصد الاثرين
التميز والمميز لا يحصل اجمال والتفصيل وعدم استثناء كل واحد منهما عن الآخر
واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فمحول على التاكيد ولما كان كلامه السابق يوجب
انه لا مميزات لغير الواحد والاثنين من الاعداد ايضا وقد كان له مميزات فمما يقول
الاعداد اي باقي الاعداد غير الواحد والاثنين فلا بد لها اي لتلك الاعداد من مميزات
يذكر بعدها فتقول مميزات الثلاثة الى العشرة مخفوض عن باضافة الاعداد دالى مميزاتها مجموع
لفظا تقول ثلثة رجال وثلث نسوة يعني تقول تسعة رهط وثلثة زود وخمسة نفر وانما
جعل مميزات الثلاثة الى العشرة مخفوضا ولم يجعل منصوبا كميز ما بعد العشرة لان مميزات الاعداد
موصوف مقصود معنى ان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة وتوجب جعل هذا التمييز منصوبا
لكان على صورت الفضلات فجعل مخفوضا لئلا يكون على صورتها وانما كان كميز ما
بعدها العشرة منصوبا لتعد بالاضافة ضرورة كما سيبيح وانما جعل مميزات الثلاثة الى
العشرة مجموعا ولم يجعل مفردا كميز ما بعد العشرة لان مدلول الثلاثة وما فوقها جماعة
فبالاولى ان يبين بالجماعة لموافق العدد والمعدود فان العدد عبارة من المعدود ومعنى
وانما جعل مميزات ما بعد العشرة مفردا فلتعليل سيد كرا اذا كان المميز اي مميزات الثلاثة الى
العشرة لفظ المائة ثم يكون اي ذلك المميز مخفوضا مفردا تقول ثلث مائة وتسعمائة
ولم يستعمل عشر مائة استثناء اللفظ والقياس له قياس لفظ المائة المضاف
اليها الثلث وما فوقها ثلثا ثلثة للثلاث ومعين للمذكور الا انه رفض هذا القياس
لكرهه ان يرجعوا بعد ما التزموا افراد التميز في احد عشر الى تسعة وتسعين

مطلقا وقد تقر ان علامة التانيث المقدرة هي التاء وحده قال والقدره ان العادة
 التي تقدر من الثلاثة انما هي التاء فقط اي لاغيرها من العلامة ليندفع ما يتوهم
 من جعل قوله المذكور تفضيلا لمطلق العلامة ويعلم بيان الواقع كارض ودار وانما
 بتقدير العلامة فيها بدل ليل تصغيرهما على البصيرة ودورة لان التصغير يرد الاسباب
 اصولها غالباً ثم المؤنث على قسمين حقيقي وهوائي المؤنث الحقيقي في الخلق ما بازاؤه
 عليه بمقابله ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظاً او لم يوجد كدورة في الارزاق
 وناقصة واثان في البهائم وقد تبين ما في الشرح لهذا الكلام فلا يفيد في هذا المقام
 وهوائي المؤنث اللفظي ما اي مؤنث بخلاف ذري متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي يعني
 ما ليس بازاؤه ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التاء التانيث ولم يوجد بل تانيث
 ليس الالعلامة في لفظية حقيقة واحكاما او تقدير بل تانيث خلقي في معناه كلمة
 نظير للتانيث اللفظي حقيقة وعين نظير للتانيث اللفظي تقدير بل ليس تصغيره على
 عينيته ولم يذكر نظير للتانيث اللفظي حكمه كالعقرب لقلة وقوعه وكالجمع للكسرة
 الصحيحة بالالف والتاء كرجال ومسلمات وان كان وحده مؤنثا حقيقيا وقد عرفت
 احكام الفعل في فصل الفاعل اذا اسند الى المؤنث فلا تعيد هائي اذا عرفت تلك الامكان
 فلا تعيد هالا ان عادة الشيء يوجب التكرار وهو قبيح واما اعادة تعريف المؤنث الحقيقي
 ههنا بعد في بحث الفاعل كانه هو غير موجب لذلك لانه ذكره هناك تقريرا وذكر
 ههنا اي في المؤنث قصدا ولولم يتعرض له هناك واكتفى بذكره ههنا كان هذا الكفا
 مستغنيا عن ذلك لتعرض ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار التذكير والتانيث ثم
 في تقسيم آخر باعتبار الافراد والتثنية والجمع فان الاسم على ثلاثة اقسام مفرد ومثنى
 وجمع وذكر الفرعين وهما المثنى والجمع ليفهم ان ما عدها مفرد طلب الاختصار فقط
فصل المثنى قد مر على المجموع اسم الحق باخوه اي باخو مفرد على حذف الضا وفيه
 احتراز عن اثنين وكليهما اذ لا مفرد لهما الف ويا مفتوح ما قبلها ونون مكسورة
 ليندفع ما يتعلق بقوله الحق والضمير فيه عائد الى المفرد اي يدل هذا المفرد بسبب التالافظ
 على ان معر اي مع المفرد آخر مثله اراد بهما مماثلة في الوحدة والجنس جميعا ولا يقد
 من جنس لان تقييد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى فية لشارة الى انه لا يجوز تثنية
 الاسم المشترك باعتبار معنيين مختلفين فلا يفرقان ويراد به الطهر والخير بل اراد
 طهران وحيضان ولا يقتضيان ذلك بخلافه من التثنية والجمع لا يكره وعرضي الله

في قوله المذكور تفضيلا لمطلق العلامة ويعلم بيان الواقع كارض ودار وانما
 بتقدير العلامة فيها بدل ليل تصغيرهما على البصيرة ودورة لان التصغير يرد الاسباب
 اصولها غالباً ثم المؤنث على قسمين حقيقي وهوائي المؤنث الحقيقي في الخلق ما بازاؤه
 عليه بمقابله ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظاً او لم يوجد كدورة في الارزاق
 وناقصة واثان في البهائم وقد تبين ما في الشرح لهذا الكلام فلا يفيد في هذا المقام
 وهوائي المؤنث اللفظي ما اي مؤنث بخلاف ذري متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي يعني
 ما ليس بازاؤه ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التاء التانيث ولم يوجد بل تانيث
 ليس الالعلامة في لفظية حقيقة واحكاما او تقدير بل تانيث خلقي في معناه كلمة
 نظير للتانيث اللفظي حقيقة وعين نظير للتانيث اللفظي تقدير بل ليس تصغيره على
 عينيته ولم يذكر نظير للتانيث اللفظي حكمه كالعقرب لقلة وقوعه وكالجمع للكسرة
 الصحيحة بالالف والتاء كرجال ومسلمات وان كان وحده مؤنثا حقيقيا وقد عرفت
 احكام الفعل في فصل الفاعل اذا اسند الى المؤنث فلا تعيد هائي اذا عرفت تلك الامكان
 فلا تعيد هالا ان عادة الشيء يوجب التكرار وهو قبيح واما اعادة تعريف المؤنث الحقيقي
 ههنا بعد في بحث الفاعل كانه هو غير موجب لذلك لانه ذكره هناك تقريرا وذكر
 ههنا اي في المؤنث قصدا ولولم يتعرض له هناك واكتفى بذكره ههنا كان هذا الكفا
 مستغنيا عن ذلك لتعرض ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار التذكير والتانيث ثم
 في تقسيم آخر باعتبار الافراد والتثنية والجمع فان الاسم على ثلاثة اقسام مفرد ومثنى
 وجمع وذكر الفرعين وهما المثنى والجمع ليفهم ان ما عدها مفرد طلب الاختصار فقط
فصل المثنى قد مر على المجموع اسم الحق باخوه اي باخو مفرد على حذف الضا وفيه
 احتراز عن اثنين وكليهما اذ لا مفرد لهما الف ويا مفتوح ما قبلها ونون مكسورة
 ليندفع ما يتعلق بقوله الحق والضمير فيه عائد الى المفرد اي يدل هذا المفرد بسبب التالافظ
 على ان معر اي مع المفرد آخر مثله اراد بهما مماثلة في الوحدة والجنس جميعا ولا يقد
 من جنس لان تقييد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى فية لشارة الى انه لا يجوز تثنية
 الاسم المشترك باعتبار معنيين مختلفين فلا يفرقان ويراد به الطهر والخير بل اراد
 طهران وحيضان ولا يقتضيان ذلك بخلافه من التثنية والجمع لا يكره وعرضي الله

الكلام في المذكور والمؤنث اللذين من اقسام الممكن وهذا في من قسم
 المبني فلا وجه لذكرهما معها لفظا او تقديرا هذا تفصيل لعلامة التانيث اي سواء كانت
 العلامة ملفوظة او مقدرة ثم المراد بقوله لفظا اعم من ان يكون حقيقة كما مرارة وناق
 وغرفة وطلحة واحكاما كعقرب لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث ومن ثم لا يظهر التانيث
 تضييخا للرابعي من المؤنثات السماعية لئلا يجتمع علامة التانيث وكما نض فانه صفة مختصة
 بالمؤنث وككلا ب واكلا ب لانه ماول بالجماعة والمذكر ما يجاء لافراي اسم متلبس بخالف المؤنث
 اليه ما يوجد فيه علامة التانيث لفظا ولا تقديرا ولا حكما ولما كان علامة التانيث مأخوذة
 في تعريف المؤنث وكان معرفتها مطلوبة احتاج الى عدد هاء فقال وعلامة التانيث اي
 علامة التي تكون في حد المؤنث ثلثة اي ثلث اشياء واحدا التاء اي التي تصير عند الوقف
 هاءا فلا يشك كل نحو مسلمات وفي ذكر التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة التانيث طاءا
 والتاء مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة عنها الكلمة الكاف
 في محل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي نظير المؤنث بالعلامة وهي التاء مثل طلحة اسم
 رجل بالجو على انه صفة طلحة او بالنصب على انه حال وانما جاء به لان المقم هو التمثيل بطلحة
 المؤنث بالعلامة اذ التعريف المذكور مخصوص به وهذا المقم انما يحصل اذا كان طلحة
 اسم رجل فانه اذا كان اسم امرأة كان مؤنثا حقيقيا فلا يصلح التمثيل للمؤنث بالعلامة وهما
 بشان تانيث طلحة حال التسمية لرجل المظنة لاشتباه في اعتبار التانيث في مع التذكير
 لئلا يعتبر تانيثه في تانيث الفعل فلا يقيم قالت طلحة ثم التاء علامة للتانيث وان لم يكن
 بمعنى التانيث فانها تاتي لمعان فقد تكون للفرق بين المذكور والمؤنث في الاسم كشيخ
 وشيخة وامرأة وانسانة وهي سماعية او في الصفة كقائم وقائمة وهي قياسية او بين
 الواحد والجمع كبغال وبغالة او لتأكيد الصفة كعلامة والتانيث كنجمة او لعلامة
 العجبة كجواربة في جميع جوارب او النسبة كالمغاربة جمع مغربي وللغرض كفرازة في
 جميع فزان والاصل فرازين ولتأكيد الجمع كالحزب وتانيثها الالف المقصورة اي التي
 بعد ثلثة ولا يكون اللاحق فاليرد بخوفتي وبارطي لمحقا مجعولا ولا يجوز الزيادة فلا
 يتجر نحو قشيري كجلى وتاليها الالف المدودة كخمره لا يخفى ان الالف المدودة التي
 قبل الحزرة وعلامة التانيث الحزرة والاختلاف في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصل
 قشيري قوله والالف المدودة نظر الى ان يجعل مصفا لالف بالمدودة وصفا لال التعلق
 لال الالف المدودة ما قبلها وما جعل قوله لفظا او تقديرا تفصيل لعلامة التانيث

بما لا يخلو من سوء الفهم في بعض النسخ
بشيء المذكور وإنما كانت الخثرة وكما
أذكره ووفد إلى الممراسين بسبب ما ذكره
في كتابه من أن الأثرين أصليين في
المراد من هذا ما في باقي النسخ
في التوبة وأنه بين في كتابه ما
ولا خلاف فيه. وإنما القصد من هذا
أحد في قوله في قول المتن المذكور
قد مر وبه وجوب حذفه من المتن
الأنشأه في الخثرة إعادة هذه الآية
أن بيننا في ذلك في البحر والآن
أنها من أحكامها وكان في من وجد
والآلية على غير القيس والستة
خصيتان والثبات فيزدادها
ولا يرد ما يقيم أن قول المتن
لا يجوز عن مثل خاصة أي دون
شجرتين وثم ثمرتين وحار جنتين
تشبيه المذكور بالثمرات إلا أنها
كل واحد من خصييان والآيتين متلا
للآخر وكذلك واحد من الآيتين
لذلك منزلة المفرد وثالث ثبت لا ينفك
تبيينه ما لا يكونا مصرحين بذلك
مشي إلى مشي أي إلى ضمير مشي مع
نكرة مشي ليعلم إعادة الحكم الآتي في
أو مجروراً يعبر عن الأول أي على
الجمع والمفرد أيضاً بالمشي أصالة
لي قلباً كما فطعوا أيديهما أي
لحدهما وذلك يشهد به إلى جهة

[illegible]

الا ان يقربها يقل جنسه لانه لفظنا تعريف ماهية الجمع مطلقا بقطع النظر عن
 كونه صحيحا او مستعافا لا يخيل الى هذا القيد لاخراج المبتدع فان قلت اسم التفضيل يقتضيه
 ثبوت اصل الفعل في الفضل عليه والكثرة منتفية في الواحد قلت ثبوت اصل
 الفعل اما ان يكون محققا او مفروضا وهما ثابتان على طريق الفرض يعني لو فرض الكثرة
 في الواحد لكان ذلك في المثني اكثر منه كما يقيم فالان لغة من الحمار وعلم من الحمار
 مسلمين وهذا اي لا لحاق الواو والياء والنون المفتوحة بآخر المفرد بالتقوية كما في التميمي
 لما المنقوص في الاسم المنقوص فتحذف ياءه حال الجمع لالتقاء الساكنين بعد النقل لاسكان
 الالف فتقال مثل قاضون جمع قاض اصله قاضيون فقلب حركته الياء الى ما قبلها
 الالف فتقال الحركة على الحركة لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس قوله داعون جمع
 داع والقصور اي الاسم المقصور الذي في آخره الف مقصورة فتحذف الف لالتقاء الساكنين
 ويبقى ما قبلها اي ما قبل الالف بعد الحذف مفتوحا ليدل الغم على الالف المحذوفة
 مثل مصطفون جمع مصطف اصله مصطفون فقلب الياء الفاء فتحذف لالتقاء
 الساكنين ويبقى ما قبل الالف مفتوحا لئلا يترك على الالف المحذوفة ويختص الياء بالجمع
 الذي الحق بآخره او مضوم ما قبلها الواو مكسور ما قبلها واوون مفتوحة باو
 العلم اعلم ان المفرد الذي اريد جمعه هذا الجمع لا يخلو من ان يكون له ما يختص من غير
 معنى الوصفية فيه او يكون صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فان كان
 اسما فشرط صحة جمعه هذا الجمع ثلثة اشياء مذكورة والعلمية والعقل الكون هذا
 الجمع اشرف المجموع لصحة بناء الواحد فيه ولذا كره العالم العاقل اشرف من غيره فاعطى
 الاشرف للاشرف ولو اتفقت فيه جميع هذه الثلثة كالعين والاشنان منها كالمرة
 او واحد منها نحو اعوج علم للفرس لم يجمع هذا الجمع ولما انتقض هذا القاعدة بغير
 سنة وارضية وثبوت وقلة لانها قد جمعت بالواو والنون مع انتفاء الشرط المذكورة
 هذا الجمع فيها الجواب عنه بقوله واما قولهم سنون بكسر النون جمع سنن وارضون
 بفتح الراء وقد جاء ساكنها جمع ارض بسكونها ونبون جمع نبتة كجاعة الناس
 وقلون جمع قلة وهي عودان يلعب بهما الصبيان فشا من وجهين احدهما انه
 قد لا يحذف نونها بالاضافة نحو دعاني من تحدي فان سئنه وثانيه ما ظاهر
 على هذا ينبغي ان يؤخر بيان الشذوذ عن بيان حذف النون كما اخبر صاحب الكافية
 وهذا علم انه لا يجر ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون

إنما يعبر بلفظ الجمع أو المفرد باللفظ الشئ عند تلك الإضافة الكراهية اجتماع تثنيتين
 لكونها حائلتين فيما تأكيد الاتصال لفظاً ومعنى أما لفظاً بالاضافة وأما معنى فلأن
 معنى المضاف جزء المضاف إليه ثم لفظاً بالجمع أولى من لفظ المفرد لمناسبة بالتنية
 في أنه ضم إلى آخره حتى قال بعض الأصوليين إن المثني جمع وإذا كان المضاف إليه كالمثني
 يكون الأفراد هو الأولى فحقيقته تعالى على لسان داود وعيسى بن مريم وقال إبراهيم
 في بعض مصنفاته لجواب الأفراد مثل ذلك ثم لما فرغ عن بيان المثني شرع في بيان
 المجموع فقال فصل المجموع اسم دل على أحد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما لا يضم
 أحد وهو المفرد وقوله بحروف متعلق بقوله دل وبقوله مقصودة وقوله بتغير صفة
 مفرد ومعنى الحد اسم دل على أفرادة تقصد بحروف مفردة متلبس بتغير ما لا يغير كان
 سواء كان لفظاً كرجال في رجل وكعامة للمجموع أو تقديراً نحو فاك على وزن اسد حيث
 الضمة في الجمع عارضة مثل الضمة في اسد وفي الواحد أصلية مثل الكثرة في حمار فقول
 دل على أحد مقصودة احتزبه عن اسم الجنس نحو نخل وتريد لالة ما على أحد غير مقصودة
 أنه المقصود بها هو الجنس وصنعوا الأحاد أريدت به باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال
 فيها وقوله بحروف مفردة احتزبه عن اسم الجمع كما فرغ عليه قوله تقوم ونحوه من هذه
 ونفر وابل وغنم وخيل وإن دل على القوم ونحوه على أحد فلا يجمع إذا لم يفرده حتى
 يقصد الأحاد بحروفه والبراد بحروف مفردة وأعم من حروف مفردة المحقق كما في رجال
 ومن حروف مفردة المقدرك كما في نسوة فإنه يقدر لم مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو
 نساء بضم النون على وزن غلام فإن الفعلة من الأوزان المشهورة للجمع لمفرد على وزن
 فعال ثم المجموع على قسمين صحيح ويقوم جمع السلامة أيضاً وهو ما أي جمع لم يتغير بناء
 مفردة ومكسر ويقوم جمع التكثير أيضاً وهو ما أي جمع يتغير بناء مفردة بسبب الجمعية
 لا بعد ها فلا ينتقض بمصطفين وباعتبار المفرد دون الأمور الخارجية فلا ينتقض
 بالجمع المصحح يتغير مفردة بلحق الحرف الخارجية الزائدة والمصحح أي الجمع المصحح على قسمين
 مدرك وهو ما يجمع المذكور الصحيح ما الحق بأخذه أي بأخذه مفردة وأومضموم ما قبلها في حالة
 الرفع موافقة الواو ونون مفتوحة نحو مسلمون أو باء مكسورة ما قبلها في حالة النصب
 والجروافقة الياء ونون مفتوحة نحو مسلمين ليدل متعلق بقوله الحق والضمير فيه راجع
 إلى المفرد أي ليدل هذا المفرد بسبب ذلك لا الحق على أنه مع أي مع مفردة أكثر منه
 ينبغي أن يقول من جنس ليكون إشارة إلى إخراج الاسم المشترك فإنه لا يجمع كما لا ينبغي

الاسم الذي جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث في هذا النوع من الجمع ان كان
 الاسم الذي جمع سالما بالالف والتاء وان كان ذلك المؤنث صفة ولم يذكر الوجود للحال
 لم يلد ذلك المؤنث ولذلك لا سمى مذكرا ان يكون مذكرا قد جمع بالواو والنون سلا
 فان مفردة مسلمة ومذكورة وهو مسلم قد جمع بالواو والنون لان المذكر اصل الجمع
 السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل السلامة بناء الواحد فيه
 والمؤنث فرع وجمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فجمع الفرع وهو المؤنث
 بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون لاجمع التكسير لئلا
 يلزم مزية الفرع على الاصل واما الحضرات في قوله عليه السلام ليس في الحضرات
 صدقة بالالف والتاء مع انه جمع لحضراء وهي صفة مذكورة اخضر ولم يجمع بالواو
 والنون فلغلبة الاسمية الحق بالاسماء وخرج عن الصفات فلم يعتبر فيه الشرط
 وان لم يكن له اي لذلك المؤنث في الصفة مذكور جمع بالواو والنون فشرط ان يكون
 مؤنثا مجردا عن التاء اذ لو جمع المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم الالتباس بالالف و
 التاء كالحائض والحامل يفر في جمع حائض التي اريد بها الصفة الحادث حائضا
 فلو قيل في جمع حائض التي اريد بها الصفة الثانية كذلك لزم الالتباس فجمع حائض
 على حوائض ولم يفعل الامر بالعكس لان ما فيه التاء صريح اليق بالجمع بالالف والتاء
 مما فيه التاء تقديرا وكذا الحال في الحامل وان كان اي ذلك المؤنث والاسم اسم الصفة
 جمع بالالف والتاء بلا شرط كهنات في جمع هندن فلما فرغ عن نوعي الجمع الصحيح
 شرع في بيان جمع المكسر فقال والمكسر اي جمع المكسر صيغة اي صيغة المكسر الظلية
 المجرد ككثيرة تعرف بالسماع كرجال في جمع رجل وافراس في جمع فرس فلو شرع جمع
 فرس وصيغة في غير الثلاث في المجرد نجى على وزن فعال قياسا اي من القياس كما
 عرفت في التصريف ولا حاجة ههنا الى تقدير العلم لان التصريف صار على العلم التقدير
 وانما قال في التصريف ولم يقل في الصرف مما انه المعروف المشهور لان في التصريف ما لا
 من الصرف فالاولى ان يذكر فيه بلفظ مبالغة من الصرف اذ علم التصريف علم شريف
 وفيه تصرفات كثيرة ولما كان الجمع تقسيما احيانا باعتبار اللفظ وموامر والتقسيم
 باعتبار المعنى اشار اليه بقوله والجمع اي الجمع مطلقا لا المكسر خاصة ايضا لتقسيم
 الى القسمين فمما سبق على قسمين وتقسيد الجمع بالمكسر ههنا كما طعن بعضهم فيه
 لانه يوجب دخول جمعي الصحيح في المكسر حيث ادبرها في جمع الفعل الذي هو القسم

فرع

لأنه تعلق بمجذوف النون ثم اعلم أن كتاب هذا الشذوذ في نحو سنين وأرضين مجز
 النقصان الواقع في واحد وهو حذف الآخر كالنار المقدرة في أرض لأنها في الأصل
 أرضة ويدل عليه تصغيره على أريضته وكأعلام ستة فلها في التقدير سنة فحذفت
 التاء واللام وجمعتا بالواو والنون جبر لما كان له من النقص بمجذوف التاء واللام
 وأما نحو العالمين فمن باب التغليب حيث غلب العقل على غيره لا أنهم شرفوا بوجوه
 فجمع لهم هذا الجمع ونحو قوله ورايتهم لي ساجدين ما أول الجماعة لما صد فعل العقلاء
 من الكوكب وهو السجود أجريت مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع وإن كان صيغة فطر
 جمعه هذا الجمع خمسة أشياء أحدها أن يكون مذكراً عاقلاً لما ذكرنا والثاني أن يكون
 بتاء التانيث مثل علامة فانه لا يجمع بالواو والنون لأنه لو جمع بذلك ما كان يجمع
 بالتاء أو بغيرها فإن جمع بالتاء لزم اجتماع صيغة جمع المذكور وتاء التانيث وهو
 مستكروه وأن بغير التاء لفات الغرض وهو المبالغة ولزم اشتباه جمع ما فيه التاء
 لجميع ما لا تاء فيه كعلام والبواقي من الشرط الثلاثة ما أشار إليه بقوله ويجب أن
 يكون أي ذلك الاسم الذي كان صيغة وأريد جمعه هذا الجمع على صيغة الفعل الذي
 مؤنثه على صيغة فعلاء كاحمر حمراً فإنه لا يقرأ أحمر ولا يحصل الفرق بين فعل هذا
 وبين فعل التفضيل حيث يبغي لأفعل التفضيل هذا الجمع كما فضلون وأنما يعكس
 الأمر لأن معنى الصيغة في فعل التفضيل كامل ولا ينتقص ذلك ما جمع جمعا حيث
 يبغي جمعه بالواو والنون نحو اجمعون لأن جمعه بالواو والنون على غير القياس
 ولا يكون فعلاً أن الذي مؤنثه فعلى كسران سكرى فإنه لا يقرأ سكر النون فقاين
 فعلاً هذا وبين فعلاً فعلاً فانه لا يقرأ حيث يصح جمعه هذا الجمع كند مانون ولا يكون
 فعلاً كما ثابا بمعنى مفعول مجزوم فانه لا يقرأ رجال جرحون إذا كان بمعنى المفعول
 لأن الذي كرفيه مستوي مع المؤنث فانه جمع مذكراً بالواو والنون فجمع مؤنثه بالالف
 والتاء وجب يرتفع الاستواء المقص فيه ولا يكون فعلاً كما ثابا بمعنى فاعل كصبوبه
 صابر فانه لا يقرأ رجال صبورون لما قلنا في جرهم ويجب حذف نون أي نون جمع
 المذكور الصحيح بالاضافة نحو مسلوا مصر فإصله مسلمون ولما أضيف إلى مصر حذف
 النون فصار مسلوا مصر ومؤنث عطف على قوله مذكراً وهو أي جمع المؤنث الصحيح ما
 إليه جمع الحق بأخرو أي بأخرو مقدره وتاء نحو مسلمات في جمع مسلمة وهذا ما
 في جمع هذه ويعلم هذا خبر أولى العلم وإن كان مذكراً نحو الكواكب الطالع أو شمس طرية

لا المعنى والحد هو المعنى دون اللفظ وإنما يقيد الحد بحججه بانه على الفعل كقيد
 غيره حيث قال المصدر اسم الحد الجازم على الفعل لان التقيد بحججه بانه على الفعل
 يجوز المصادر التي لا فعل لها من لفظها مثل يمحى ويذوب عن الحد فالحد هو تركه
 ليدخل فيه تلك المصادر وفيه بحث لان تركه يدخل اسماء المصادر فيه نحو اليه من
 والفعل لا يهايد لان على الحد ايضا فلو قيد بحججه بانه على الفعل ليجز جاعنه فلم يكن
 تعريف المصدر للمصدر مانعا ولا تعريف غيره جامعاً وقوله فقط نبي به على الاحتياط
 عن المشتقات ويشترق منه اي من المصدر الافعال كالضرب والنصر ومثلاً وكذا المشتق
 من المصدر متعلقات الافعال لانه اذا كان اتصال الافعال يكون متعلقاتها ايضاً واختار
 الشيخ ههنا ما ذهب اليه البصريون من ان الاصل في الاشتقاق هو المصدر ونرض
 عما ذهب اليه الكوفيون حيث زعموا ان الفعل اصل فيه لان مذهبهم ثابت بل لم تكلفوا
 في اثبات مذهبهم بدلائل التي عورض بها باجوبة قوية ثم علم ان الاشتقاق رد
 كلمة الى اخرى لتناسيها في اللفظ والمعنى والشهور في التناسية المعنوية من فعل
 معنى المشتق منه في المشتق وايضا اي انية المصدر من الثلاثي المجرد اي من الفعل
 الثلاثي من بناء الثلاثي المجرد غير مضبوطة اي محفوفة تعريف بالسمع من
 العرب ولا يقاس عليه وهي ترفع عند سيدي به الى اثني عشر وثلاثين بناء كما عرفت
 في كتب التصريف ومن غيره اي وايضا من غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزدوج
 فيه والرابع المجرد والمزيد فيه قياسه على قياسه ومقيسة اوزان قياسه شأنها
 ان ثبت من غير سماع بالقياس كالافعال من افعال ولا تفعال من افعال والاشتقاق
 من استفعال والفعلة من فعل والتفعلة من تفعلة مثلاً اي مثلناهما مثلاً
 ان الابنية من غير الثلاثي المجرد تجري الى غير ذلك مما عرفت في علم التصريف لمصدر
 ان لم يكن مفعولاً مطلقاً يعمل على فعله المشتق منه سواء كان بمعنى الماضي والحال
 والاستقبال وذلك لان المصدر انما يعمل في كونه تقديران مع الفعل والفعل المقدر
 اما ماضٍ واما حال واما مستقبل فاذا نعمل بمعنى واحد منها وانما قيد عمله
 بقوله ان لم يكن مفعولاً مطلقاً لانه اذا كان مطلقاً حكمه بحبي في المتن ثم اشار الى
 كيفية عمل المصدر بقوله اعني برفع فاعلا ان كان لازماً نحو اعجبي فيام زيدان القليل
 مصدر لازم برفع الفاعل وهو زيد وينصب مفعولاً اي ان كان متعدياً نحو اعجبي
 ضرب زيد عمرو فان الضرب مصدر متعد برفع الفاعل وهو زيد وينصب المفعول

الاول فيكون قسم الشيء قسمين لان الصحيح قسم المكسر وذلك لا يجوز لاحدهما
 جمع القلة وهو ما اي جمع يطلق بطريق الحقيقة على العشرة ومادونها اي وعلى ما
 دون العشرة الى الثلثة وابنية اي وابنية جمع القلة ستة افضل كالكب في كب
 وافعال كاجسام في جمع جسم وافعلة كامثلة في جمع مثال وفعلة لغلة في جمع غل
 وجمع الصحيح اصله جمعان ثم سقطت النون باضافة الى الصحيح وهو معطوف على
 قوله وفعلة بمعنى ابنية جمع القلة هذه الامثلة الاربعة وكلا نوعي جمع الصحيح المذكور
 والمؤنث وزاد الفراء فعلة كأكلة جمع أكل وزاد بعضهم افعاء كاصدق جمع صدق
 بدون اللام يعني ان هذه الابنية الاربعة وجمع الصحيح جمع اي تطلق على العشرة
 وعلى ما فوقها اذا استعملت بدون لام التعريف واما اذا استعملت مع لام التعريف
 فتحكمها ليس كذلك لان الاصل في المعرفة اللام مطلقا جمعها كان ومفردا هو الاستغراق
 والاحتياج الى هذا القيد انما هو ثابت في جمع القلة والكثرة جميعا وكذا قال بعض
 المصنفين في تعريف جمع القلة هو ما غلب استعماله منكرا في العشرة ومادونها وفي
 تعريف جمع الكثرة هو ما غلب استعماله منكرا فيما فوق العشرة والمصريح لم يذكره
 القيد في جمع الكثرة اكتفاء بذكره في جمع القلة وثانيهما جمع الكثرة وهو ما اي
 جمع يطلق بطريق الحقيقة على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية وابنية اي ابنية جمع الكثرة
 ما عدا الستة المذكورة الكائنة لجمع القلة من الابنية الاربعة وجمع الصحيح ولذا لم
 يوجد الاسم الابناء جمع القلة كان رجل في الرجل او بناء جمع الكثرة كرجال في الرجل فهو
 مشترك بينهما وقد يستعار احد هما موضع الآخر مع وجود ذلك الآخر لكنه لقوله
 تعالى ثلثة قروم مع وجود اقراء ثم اخذ في تقسيم الآخر للاسم باعتبار كونه متعلقا
 بالفعل او غير متعلق به واما اخر هذا التقسيم من غيره من التقاسيم ليكون ذكر
 الاسماء المتعلقة بالفعل مفرقا يذكّر الفعل ثم الاسماء المتعلقة بالفعل اقسام منها ما
 ذكره في الكتاب ومنها ما لم يذكره فيه كالظرف والآلة ولما كان المراد بالاسماء المتعلقة
 بالفعل ههنا ما كان عاملا منها والآلة ههنا على معنى الافعال خصها بالذكر ولم يذكر
 الظرف والآلة لافعال الاعمال فقال **فصل المصدر** قد مر على سائر متعلقات
 الفعل لكونه اصلا في الاشتقاق على اي البصريين واكونه مظنة الاصال لكان
 الاختلاف فيه بخلاف سائر متعلقات الفعل لثباتها على فرعيتها باسم يدل على
 الحدث فقط اما المصدر الاسم لا المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الذي على الحدث

الاسم كائنا بمعنى الحدث وأحترز به عن نحو الصفة المسبهة بالفعل بمعنى انبوت

الاسم كائنا بمعنى الحدث وأحترز به عن نحو الصفة المسبهة بالفعل بمعنى انبوت
 لا بمعنى الحدث ونحو حسن وكريم فان معنى زيد حسن أو كريم ثبت له الحسن و
 الكريم وليس معناه حدث له الحسن والكريم بعد ذلك لم يكن وإذا أراد أحد وث قيل
 حاسن وكان له الآن أو غداً وكذلك احترز به عن اسم التفضيل الذي بمعنى النبوة
 الحسن واكرم ويجب ان يعتبر قيد الحيثية في هذا عند فاهنا منصرفه في جميع
 الحد ودسيا في الحد ود النحوية ليجوز منه اسم التفضيل الذي صيغته المفصل بما
 بمعنى الحدث بعد دخوله فيه نحو ضرب واقتل ما اشتق من فعل من قام به ثم
 الحدث لكن مع زيادة فيتغير الحيثية فيكون معنى الحد اسم مشتق من فعل سبقت
 على من قام به الفعل له من حيث ان قام به بالفعل لا من حيث له قام به زيادة
 الغير ولما نحو حائض وطالق وطامث مما يدل على انشوت مع الخاصية والاصناف
 فمعنى الثبوت فيه انما هو بعارض الاستعمال لا بلوصه فلا يجوز عن الحد وكذلك لا يجوز
 عنه نحو خالد ودائم وثابت واسم مستم لأنه يدل على حدوث الخلود والدوام
 والثبوت والرسوخ والاستمرار واصفاً لله تعالى نحو الخالق والرازق والعالم للقاء
 وان دلت على الاستمرار فيها ليس بصيغي بل واقعي باعتبار ما هو مقتضى المنزلة من
 التغيير والحدوث وصيغته اي صيغة اسم الفاعل او بمعنى بصيغة الكتابة استهوي
 الفاعل وفعل وحذف ونحو ذلك ايضاً من صيغ اسم الفاعل من التلا في الجود
 وانما تعرض لبيان الصيغة مع انه وظائف له في دور نحو سنن اذ من مناول
 بعض الفضلاء بيان الصيغة بالتعريف تصوير وتبين ما يسهل الاسم النحوي من
 الثلاثي الجود الجار والمجرور وصفة للصيغة اي صيغة الكائنة من كذا واقعة على زيد
 فاعل وبه يسمى لكثرة كضارب ناسر ومن غيره على صيغة المنسارع عطف جملة على
 جملة له وصيغته من غير الثلاثي الجود يعني المزيد فيه واقعة على صيغة المنسارع الكائن
 من ذلك الفعل عليم مضمومة اي الكائنة مع ميم مضمومة اذ البناء بمعنى مع مكان
 حرف المنسارعة وان لم يكن حرف المنسارعة مضمومة كما في يستخرج وكسر ما قبل
 الاخر اي ومع كسر الحرف التي يكون قبل الحرف الاخر ان لم يكن فيما قبل آخر المنسارع
 كسر كما في يتقبل ويتقابل فان ما قبله مفتوح كدخل واستخرج ذكر المثالين لان احدهما
 على صيغة المنسارع ولا يتخالف الا بالميم مكان حرف المنسارعة والثاني ما يليها
 بحركة الميم اي ويبلغ ان يذكر مثلاً ثالثاً وهو ما يليها في عركته ما قبل الآخر نحو

فیضی قرآنی عزیز و صوری حسن - اتصال و موصولہ الایقانہ علیہا

كان ذلك الاسم المظهر او مفعولا به كما لا يعمل في المفعول المضمرة والحاصل انه اسم لتفصيل
 لا يعمل في المفعول مظهر كان او مضمرا اذ لم يكن بواسطة حرف الجر ويعمل في الفاعل
 المضمير بلا شرط لان العمل في المضمير ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ ولا يحتاج الى قوة
 العامل وفي الفاعل المظهر بشرط اشارة اليه في المتن لان العمل في المظهر قوي ولا يقيم
 الى الشرط وينبغي ان يراد بالمظهر في قوله ولا يعمل في مظهر معناه اللغوي هو المفعول
 به لا يعمل في مفعول اصلا اي مظهر كان او مضمرا بازا وانما لا يعمل اسم لتفصيل
 مظهر غير ما استثنى في المتن لان الصفات انما تقع بمشاهدة الفعل كاسم الفاعل
 والمفعول وبمشاهدة ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة على ما مر واسم لتفصيل
 يخالف الفعل من حيث الزيادة فيه والفعل حارى عنها وكذا يخالف اسم الفاعل لان
 ولا يجمع فيها هو اصل استعماله اي فعل من فلا يعمل في مظهر اصلا لا في الفاعل
 مظهر ولا في المفعول به بلا واسطة حرف الجر مطلقا مظهر كان او مضمرا لانها مكملة
 قوانين الا في صورة الاستثناء فم يعمل في الفاعل المظهر لانهم يصير بمعنى الفعل كما
 ستعرفه الا انه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحد وكذا يشبه فعل التعجب
 الزنة واختصاص محيئه في الثلاثي المجرد ما ليس بلون ولا عيب فالاجل هذا الشبه
 الضعيف يعمل في المعركات الضعيفة وهي الفاعل المضمرة لا تمكن والظرف والمحال
 والتمييز والمفعول به بواسطة حرف الجر لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره و
 الظرف مما يكفيه راجحة من الفعل والمحال والمفعول بواسطة ملحقا بالظرف
 فتكون معوقات ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول به
 والمفعول له لان العامل الضعيف يعقوى على العمل بواسطة حرف الجر لفظا كما
 في المفعول او تقديره كما في المفعول له وقيل انما لا يعمل في الفاعل المظهر لان في
 الاسم نظيرا فعمل التعجب في الفعل من حيث ان كلاهما لا يبنى الا من الثلاثي المجرد
 ما ليس بلون ولا عيب فعمل التعجب يعمل في الفاعل المظهر لقصور الفعلية فيه
 من حيث الجحود وعدم التصرف وكذا هذا الا في مثل قوله ما رايت رجلا احسن
 في عينه الكل منه في عين زيد استثناء من قوله ولا يعمل في مظهر اي اسم لتفصيل
 لا يعمل في مظهر الا اذا كان في اللفظ جاريا على الشيء بان يكون صفة لا خبر عنه او حالا
 وهو في المعنى لسبب ان الشيء الذي يتعلق بفضل باعتبار ذلك الشيء فيفضل عليه
 العمل انفس باعتبار غير ذلك الشيء حال كون ذلك التفصيل متفيا فاحسن في المثال

لا يعمل في المفعول به
 لا يعمل في المفعول به
 لا يعمل في المفعول به

حقوق علامة التشبيه والجمع والتأنيث

اهلون عليه اذ ليس شي اهلون عليه لقم من شي ويجوز في الاول وفي اسم
 التفضيل المضاف المقص به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل
 كذا التذكير مع وجود تأنيث الموصوف اي يجوز فيه لافراد والتذكير والتأنيث لكونه
 موافقا لافضل من في كون المفضل عليه مذكورا مع كونهما موافقا لاسم
 التفضيل للموصوف في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه مخالف
 لافعل من حيث وجود الاضافة وعدمها في افعال من وانما قيدنا المتأنيث لكونه مخالف
 به الزيادة على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده كقولنا محمد صلى الله عليه
 وآله وسلم هو افضل من قريش لانه افضل الناس من بين قريش ولم يقصد التفضيل
 على قريش وان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم واحدا منهم فلم لا يجوز فيه التذكير
 بل حكمه حكم المضاف باللام نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون
 افضل القوم وفي الثاني اليه في اسم التفضيل المضاف باللام يجب المطابقة في
 اسم التفضيل الموصوف افراد وتثنية وجمع والتذكير والتأنيث لوجوب مطابقة
 الصفة موصوفها مع عدم وجود المانع فهو الامتزاج بمن التفضيلية لفظا او معنى
 لعدم ذكر المفضل عليه بعد مخالاف المضاف لامتزاجه بمن الصفة معنى حيث ذكر
 المفضل عليه بعد ومخالف المستعمل بمن لامتزاجه لفظا نحو جاءني زيد لافضل
 والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وفي الثالث اي في اسم التفضيل المستعمل
 بمن يجب كون اسم التفضيل مفردا وان كان الموصوف مشن او مجموعا مذكورا
 الموصوف مؤنثا ابدا اي في احوال الموصوف كلها كما اشترنا اليه وانما وجب كونه مفردا
 مذكورا لان من التفضيلية بمنازلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هي الفارق بين اهل
 التفضيل وافعل الصفة فكانها من تمام الكلمة فصارت اسم التفضيل باعتبار امتزاجها
 به في وسط الكلمة وتحوق علامة التثنية والجمع والتأنيث مختص بأخر الكلمة دون
 وسطها فلو لحقة علامة التثنية والجمع والتأنيث لزم لحوقها فيما هو في وسط الكلمة
 وهو مستكروه لان افضل التفضيل مشابه لافعل التعجب للوزن وفي انه لم يبين
 الا ما ينبغي منه فلا يعتبر لفظه ايضا مثله نحو زيد والزيدان وحمد وحمدان
 والزيدون افضل من عمر وعلى وجه التثنية اي المذكورة يجب استعمال اسم التفضيل
 باحد ما يطر فيه اي في اسم التفضيل الفاعل وهو اي اسم التفضيل يعمل في ذلك
 المفعول الذي هو فاعل ولا يعمل باسم التفضيل في اسم المضاف اذ اي فاعلا

كان ذلك الاسم الظاهر أو مفعولا به كما لا يعمل في المفعول المضمرة والحاصل انه اسم تفضيل
 لا يعمل في المفعول مظهر كان ومضمرا اذ لم يكن بواسطة حرف الجر ويعمل الفاعل
 المضمرة بلا شرط لان العمل في المضمرة ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة
 العامل وفي الفاعل المظهر بشرط اشارة اليه في المتن لان العمل في المظهر قوي ولا يحتاج
 الى الشرط وينبغي ان يراد بالمظهر في قوله ولا يعمل في مظهر بمعنى المفعول هو المفعول
 به لا يعمل في مفعولا اصلا اي مظهر كان ومضمرا بازرا وانما لا يعمل اسم التفضيل في
 مظهر غير ما استثنى في المتن لان الصفات انما تعين بمشاهدة الفعل كاسم الفاعل
 والمفعول وبمشاهدة ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة على ما مر واسم التفضيل
 يخالف الفعل من حيث الزيادة فيه والفعل جاري عنها وكذا انما الفاعل لا يشق
 ولا يجمع فيها هو اصل استعماله اي فعل من فلا يعمل في مظهر اصلا لا في الفاعل
 مظهر ولا في المفعول به بلا واسطة حرف الجر مطلقا مظهر كان ومضمرا لانها اسم
 قويان الا في صورة الاستثناء فم يعمل في الفاعل المظهر لا مخرج يصير بمعنى الفعل كما
 ستعرفه الا انه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحد وكذا يشبه فعل التعجب
 الزنبر واختصاص مجيئه في التثاني المجرد عما ليس بلون ولا عيب فالاجل هذا التشبه
 الضعيف يعمل في المعجول الضعيفة وهي الفاعل المضمرة الممكن والظرف والمحال
 والتميز والمفعول به بواسطة حرف الجر لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره و
 الظرف مما يكفي راجحة من الفعل والمحال والمفعول بالواسطة ملحقا بالظرف
 فتكون معجولات ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول
 والمفعول به لان العامل الضعيف يقوى على العمل بواسطة حرف الجر لفظا كما
 في المفعول او تقدير اكم في المفعول له وقيل انما لا يعمل في الفاعل المظهر لان في
 الاسم نظيرا فعل التعجب في الفعل من حيث ان كلاهما لا يبنى الا من التثاني المجرد
 عما ليس بلون ولا عيب فعمل التعجب يعمل في الفاعل المظهر لقصور الفعلية فيه
 من حيث الجرد وعدم التصرف وكذا هذا الا في مثل قولهم ما رايت رجلا من
 في عينه الكحل منه في حين زيد استثناء من قوله ولا يعمل في مظهر اي اسم التفضيل
 لا يعمل في مظهر الا اذا كان في اللفظ جاريا على الشيء بان يكون صفة لا خبر عنه او حالا
 وهو في المعنى لسبب ذلك الشيء اي بتعلقه بفضل باعتبار ذلك الشيء بفضل عليه
 له على نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون ذلك التفضيل متفيا فاحسن في المثال

مظهر
 مفعول
 مفعول
 مفعول

اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه لقم من شيء ويجوز في الاول وفي اسم
 التفضيل المضاف المقص به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي زاد اسم التفضيل
 كذا التذكير مع وجود تانيث الموصوف اي يجوز فيه الافراد والتذكير والتانيث لكونه
 موافقا لافضل من في كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما ومطابقة اسم
 التفضيل للموصوف في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه مخالفا
 لافعل من حيث وجود الاضافة وعدمها في افعال من وانما قيدنا المضاف بقولنا المقص
 به الزيادة على كل اسم سواء مطلقا لا على المضاف اليه وحده كقولنا محمد صلى الله عليه
 وآله وسلم هو افضل من قريش اي افضل الناس من بين قريش ولم يقصد التفضيل
 على قريش وان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم واحدا منهم فلم لا يجوز فيه التانيث
 بل حكمه حكم المرفوع باللام نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون
 افضل القوم وفي الثاني اليه في اسم التفضيل المرفوع باللام يجب المطابقة اي مطابقة
 اسم التفضيل للموصوف افراد وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لوجوب مطابقة
 الصفة موصوفا مع عدم وجود المانع فهو لا متزاج بمن التفضيلية لفظا او معنى
 لعدم ذكر المفضل عليه بعد هذا بخلاف المضاف لا متزاج بمن الصفة معنى حيث ذكر
 المفضل عليه بعد وبخلاف المستعمل بمن لا متزاج بها لفظا نحو جاءني زيد لافضل
 والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وفي الثالث اي في اسم التفضيل المستعمل
 بمن يجب كون اسم التفضيل مفعلا وازكا الموصوف مشي واوجوه عائد كروا نكا
 الموصوف مؤنثا ابدا اي في حوال الموصوف كلها كما اشرنا اليه وانما وجب كونه مفعلا
 مذكرا لان من التفضيلية بمزية الجزء من اسم التفضيل لكونها هي الفارق بين افعال
 التفضيل وافعال الصفة فكانها من تمام الكلمة فصارت اسم التفضيل باعتبار امتزاجها
 به في وسط الكلمة وتحتوق علامة التثنية والجمع والتانيث مختص بأخر الكلمة دون
 وسطها فلو لحقه علامة التثنية والجمع والتانيث لزم لحوقها فيها هو في وسط الكلمة
 وهو مستكبره ولان افضل التفضيل مشابه لافعل التعجب في الوزن وفي انه لم يبين
 الا ما يبين منه فلا يعتبر لفظه ايضا مثله نحو زيد والزيدان وعند وعندان
 والزيدون افضل من عمر وعلى وجه التثنية اي المذكورة يجب استعمال اسم التفضيل
 باحد ما يضمن فيه اي في اسم التفضيل الفاعل وهو اي اسم التفضيل يعمل في ذلك
 المضمير الذي هو فاعل ولا يعمل في اسم التفضيل في اسم المضمير اصلا اي فاعلا

هـ

٣٦

لا فرق علامه التثنية والجمع والتانيث
 في الافعال

الاول من تلك الاقسام الثلاثة الماضي قد مر على المضارع لانه اصله يتقدم
 وهو الماضي فعل صرح بفعل لثلاثين تقص بمثل امس وقوله دل على زمان يشتمل جميع
 الافعال لما وصفه بقوله قبل ان زمان الخبرية خرج ما عدا المحدود فتقوله قبل ان
 مستقر وقع صفة لزمان اي دل على زمان حاصل في زمان سبق زمان الخبرية
 اي الاخبار بالفعل ولا يضر لزوم وقوع الزمان في زمان المكان العموم والخصوص و
 الكلية والبعضية كما يقر وقت الظهور يوجد في يوم الجمعة ثم علم ان المراد بالكلية
 انما هو بحسب الوضع لثلاثين تقص طردا بمثل تضرب لان دلالة على الضي بواسطة
 حرف الشرط لا بالوضع ثم اشار الى بيان بعض خواص الماضي بعد بيان امره بقوله
 بقوله وهو اي الماضي مبني على الفتح لفظا او تقديرا وانما هو مبني لان الاصل في
 الافعال البناء لعدم ما يوجب الاعراب ولا مقتضى للعدول عنه وهو المشاهدة
 التامة في الماضي وعلى الحركة مع ان الاصل في البناء السكون المشاهدة بالاسم في
 وقوعه صفة للنكرة نحو مرت برجل ضرب مكان ضارب وعلى الفتح لانما حظ
 الحركات اوله لان اخ السكون وانما لم يعرب بهذه المشاهدة لان اسم الفاعل لم يأخذ
 منه العمل بخلاف المضارع فان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى الاعراب عوضا عن
 العمل او لكثرة مشاهدة اسم الفاعل وبني الماضي على الحركة لقلة مشاهدته ان لم يكن
 معه اي مع الماضي ضمير مرفوع متحرك بخلاف ما اذا كان معه ضمير منصوب متحرك
 نحو ضربه وضربك ثم لم يغير بناءه عما كان عليه بخلاف ما اذا كان ضمير مرفوع
 ساكن فغير الواو نحو ضربنا فبقى بناءه ايضا على ما كان عليه ولا يكون معه واو كضرب
 مثال للماضي المبني على الفتح لفظا ومثال الماضي المبني على الفتح تقديرا كرى ومع
 الضمير المرفوع المتحرك مبني على السكون كضربت فتحرز عن تولي اربع حركات فيما
 هو كاللمة الواحدة لكون الفاعل كالجزء وعلى الضم اي وهو مبني على الضم مع الواو
 لفظا كضربوا وتقديره كرموا الارادة موافقة الواو مع الضم اذا خرج من الضمة
 الى الواو اخف من اختها اليها ولما فرغ من القسم الاول للفعل وهو الماضي شرع
 في القسم الثاني له وهو المضارع فقال والثاني اي القسم الثاني من تلك الاقسام
 الثلاثة المضارع قد مر على انما اخذ من المضارع والماخوذ متاخر من الماخوذ
 منه وهو اي المضارع فعل يشبه الاسم باحد حروف التثنية في اوله اي بسبب زيادة احد
 الحروف الاربعة التي مجموعها التثنية في اول المضارع لقصد المضارع او بقوله المضارع في

المذكور جري في اللفظ على الشيء وهو رجل حيث وقع صفة له وهو العن صفة سلبية
وهو الكل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه أي الكل أحسن من الكل
لكن باعتبارين أما كونه مفضلاً باعتبار تعلقه بما جرح عليه اسم التفضيل وهو رجلاً
حيث نفي كونه مفضلاً باعتبار عين رجل وأما كونه مفضلاً عليه فيما عدا ذلك
ما جرح عليه هو كونه في عين زيد حيث نفي كون الكل مفضلاً عليه في عينه فالمقسم
هذا الكلام مدح الكل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما عليه وهو قوله
عليه السلام ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ثم كلمة ما في المثال
نافية وقوله رجلاً مفعول ما رأيت وقوله أحسن صفة قوله رجلاً وهو على ألفاظ
المظهر وهو الكل كما فسره بقوله فإن الكل فاعل أحسن لأنه صار بمعنى حسن وهو
الفعل لأنه أحسن من مصدره فيعمل ح في المظهر مثل الفعل وهما أي في مسألة
الاستثناء بحث البحث في الأصل هو عبارة عن الجدل وهو تعارض التنازعين في
الكلام لظهور الحق أو تغلب الظن والمقسم منه في مثل هذا المقام ما يتضمن شيئاً من
الكلام كما يفهم هذا بحث الأفعال وهذا بحث الأفعال إلى غير ذلك ولا شك في أنه
مشتمل على التعارض ثم البحث المتروك مجمل الكلام الكثير من الأحكام ههنا ما
بين في بعض كتب النحوس سيما في الكافية وهو أنه يجوز في هذه المسئلة أن يعبارة
أخرى أخصر من الأولى مع كون معناها واحداً وهي ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكل
من عين زيد فاختصاره بخلاف المضامين مجرور من وهو العين إذ التقدير من
كل عين زيد لأن المقسم من هذا الكلام تفضيل الكل على الكل لا تفضيل الكل على
العين وأيضاً يجوز أن يقيم فيها عبارة ثالثة وهي ما رأيت كعين زيد أحسن فيها
الكل بتقديم ذكر العين على اسم التفضيل من غير ذكر من معبارة لا فرغ عن القسم
الأول فالاسم وذكر أحكامه تسمية من العرب والمبني في بابين وخاتمة شرح القسم
الثاني في الفعل فقال القسم الثاني في الفعل أي الكائن في بيان الفعل وقد
سبق تعريفه أي تعريف الفعل وكذا بعض علامات في المقدمة فلا حاجة إلى
ذكر سبق ههنا وقسم أي قسم الفعل لثلاثة ماض ومضارع وأمر وإنما انحصر
الفعل في الأقسام الثلاثة لأن الفعل لا يخلو من أن يكون أخباراً أو أنشأماً أو أن كان
الأول فلا يخلو ما أن يتعاقب على أوله أحد الزوائد الأربع أولاً فإن لم يتعاقب على
أولها لم يخلو من أن يتعاقب فهو المضارع والكان أنشأماً أو الأمر الأول والقسم

توكيد واحد وهو المتعارفة في تقي سائر ما في قوله تعالى
فهم ممتري في الدلالة في ما هو على رتبة من سائر ما في قوله تعالى
يؤمنون لانهم لم يسمعوا من الله في قوله تعالى
في الاستغفار لم في صيغة الجمع في قوله تعالى
ما توحه في قوله تعالى في قوله تعالى
ما فتحوا اخر اعداد في قوله تعالى في قوله تعالى
تلا في والاضم في قوله تعالى في قوله تعالى
اسبب الغم لهم في قوله تعالى في قوله تعالى
وباني والذبحان وجه در بابي في قوله تعالى
ما من وجود اسلاني في قوله تعالى في قوله تعالى
منهم من قال انما ضل في قوله تعالى في قوله تعالى
كثرة استعماله في قوله تعالى في قوله تعالى
يجب ضمها في قوله تعالى في قوله تعالى
الرباعي فضم في قوله تعالى في قوله تعالى
من الرباعي لكثرة في قوله تعالى في قوله تعالى
في الجمع بين الثقيل في قوله تعالى في قوله تعالى
من كثرة الحذف في قوله تعالى في قوله تعالى
نأول انهم لم يوجب في قوله تعالى في قوله تعالى
لاضافه ولا ما يوجب في قوله تعالى في قوله تعالى
شاهد في المضارع في قوله تعالى في قوله تعالى
فاعل واصل الاسم في قوله تعالى في قوله تعالى
ذالم يتصل به في قوله تعالى في قوله تعالى
نور الجسم المؤنث لانها في قوله تعالى في قوله تعالى
لانها بدخول نون توكيد في قوله تعالى في قوله تعالى
لمحة وليس باصل في قوله تعالى في قوله تعالى
واضربون بضم با وضم يو واعراب اي واعراب افعال ثلثة انواع ايضا
اي كاعراب الاسم رفع ونصب يشارك الاء فيهما وازن بخص به في قوله تعالى

سورة

اصل الموضع ثم نعمل عنه الى الاسمية ثم نجعل علما ويضرب غلبة الاسمية فيدخل
 في المحل لان المراد من قولنا ان يكون احد الحروف الاربعة التي يجمعها الضمير
 اوله باعتبار الموضع ويخرج عنه نحو اكرم وتقبل وتبادل بالحواب الاول عن ضمير
 ويشكر ونحو نصر بزيادة احد هذه لان نونها اسلية وآما اثر اثنين على نيات
 لان تركيبه بناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظم لتضمن حروف الاربعة واما معنى
 فلصلاحيته صفة للحرف المذكورة لانها اتت في اول المضارع فهذا تركيب ليس
 واجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نيات لا لا سفار في بعد عن هذا المقام
 لانه مشتق من الثاني بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام
 ثم لما كان المضارع يتبع الاسم باحد حروف اثنين في اوله من حروف اثنين اللفظي المعنوي
 اشار الى بيانه بقوله امضا نصب على التميز اي من حيث اللفظ في اتفاق الحركات
 والسكنات متعلق بقوله يشبه واللام في الجمع بين الجس في الحركة والسكون
 الواقفين فيهما مشتركين بينهما نحو يضرب ويستخرج كضارب ويستخرج اما
 او وجه مثالين لان في اول ثلث حركات وستوناه احوال وفي الثاني اربع حركات وستوناه
 وفي دخول لام التاكيد في اولها اي في اول الاسم والمضارع نقول ان زيد يقوم
 في المضارع كما نقول ان زيد القائم في الاسم وفي تساويهما في هذه الحروف ومعنى
 عطف على قوله لنقل اي المضارع يشبه الاسم من حيث المعنى ايضا في انهما في اللفظ
 مشترك بين الحال والاستقبال وانما يشبه مشترك بين الحال والاستقبال وفي وقوع
 صفة للندرة كاسم اذا بان في ممرات جبل يضرب سكان صارت في العمارة من
 باسم الجنس فانما يختص بالسين والوف كما يختص بالجنس باللام العهد في اصل
 اصل الاشتراك بلفظ العين وهذا لك اي لاجل ان جهة المذكورة سميت اي خاتمة
 المضارع مضارعا لانه مشترك من المضارعة وهي المشاهدة ومموه مستقبل ايضا
 لوجود معنى الاستقبال في معناه وحالا ايضا وان قل فيه الاستعمال السين والسوف
 اذا دخلتا على تخصيصه اي كلا واحد منهما المضارع بالاستقبال والفرق ما رخص
 سيضرب وسوف يضرب واللام المفتوحة تخصصه بالحال نحو يضرب نقائل
 ان يقول لو كان اللام مخصصا للفعل المضارع بالحال لم يقع مع سوانه كان لانا
 بينهما والتالي باطل لقوله تعالى ولست بيطيك ربك ولست اخرج حسيما فالتقدير
 مثله ويمكن ان يهاب عند ذل اللام تفيد التاكيد والحال وفي الآيتين قد جردت

عاملة معنوي وهو اي عامل المعنوي كونه اي كون المضارع مجرد عن التام
 والماز اي عن كل عامل ناصب وعن كل عامل جازم وهذا قول الفراء واكثر الكوفيين
 ذلك ومنهم من يجعل العامل حروف وقال البصريون ان ارتفاعه لوقوعه موقع
 الاسم نحو هو يضرب ويفرز ويرى ويسعى فاز يضرب مثلاً واقعه موقع الاسم لان
 التكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصح ان يكون ابتداء كلامه بالاسم او بالفعل
 فاذا ابتداء بالفعل كان ذلك الفعل واقعه موقع الاسم ولا يشك هذا الخبر كما حيث يلزم
 في خبره كونه مضارعاً ومتمم كونه اسماً لان الاصل في الخبر ان يكون اسماً وان هجر هذا
 في كاد بحسب الاستعمال فكان المضارع في خبر كاد واقعه موقعه يصح للاسم باعتبار
 الاصل لا يقيم صحته وقوعه موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي كما نقول هو يضي
 الاثر فلا يؤثر فيه العامل وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم على قول البصريين لانه
 كما الاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وما فرغ عن بيان عامل المضارع في
 في بيان عامل المضارع المنصوب فقال **فصل** المنصوب اي المضارع المنصوب عامله
 خمسة اي خمسة احرف ان وهي الاصل في هذا الباب لمشابهتها ان الخففة والسند
 الغنما ومعنى من حيث كونهما مصدرين وعلى عليهما الباقية في العمل لانها للاستقبال
 وتنصب ان متي اذا لم يكن قبلها فعل علم او ظن وتين هي تنصب مطاقاً ومعناه نفى
 المستقبل وهي أكد من لا فيرفع قال سيبويه براسها فيرفع عن اصل هو المعنى
 وقال الفراء اصلها الا فابدلت الالف نونا وقال الخليل اصلها لان فقصرت
 الالف والظاهرة لكثرة الاستعمال كائش في اي شيء وعلماء في على الباء وكى معناه
 سببية ما قبلها لما بعد ها وقيل انها ناصبة باضمار ان واذا تنصب ذا لم يمتد
 ما بعد ها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً وهو جواب وجزاء فان اعتد ما بعد
 على ما قبلها لم تنصب كقولك لم قال انا انيك فاذا ان احسن اليك كذا ان كان الفعل لا
 كقولك ان يحدك اذن انك كذا يا وهي ايضا حرف براسها عند سيبويه كاصل
 لها وقيل اصلها اذا ظرفية فحدث التصاف ايها وعوض منها التثنية لما قصد
 جعلها صالحة لجميع الازمنة بعد ما كانت مختصة بالماضي فاذا نهيها في اي
 في يومئذ وحينئذ الا ان كسر النون في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في صورة
 ما احتيف اليه الظرف المتقدم واذا يكن قبله ظرف فكسرة ما وردت فيهما ليكون
 في صورة ظرف المنقول لان معناه الظرف فان التقدم بالرفع على التثنية ان اي التي

من الجوز الذي يختص بالاسم لئلا يلزم غلبة اعراب الفعل على اعراب الاسم فيضرب
 يضرب في الرفع ولن يضرب في النصب ولم يضرب في الجزم ولما فرغ من بيان تسمية
 المضارع واحكامه شرع في بيان اصناف اعرابه فقال فصل في اصناف اعراب الفعل
المضارع وهي اسي وتلك الاصناف اربعة اصناف الاول اي الصنف الاول من تلك
 ان يكون الرفع بالضمرة والنصب بالفتحة والجزم بالسكون على حسب العوامل ويختص
 اليه هذا الصنف بالمفرد الصحيح غير المخاطبة انما قال بالمفرد احترازاً عن التثنية والجمع
 وفي تقييده بالصحيح احتراز عن الناقص نحو يدعو ويرى ويخشى وبغير المخاطبة من
 نحو تضرع تقول هو يضرب في الرفع وفي النصب لن يضرب وفي الجزم لم يضرب
 والثاني اي الصنف الثاني منها ان يكون الرفع بثبوت النون والنصب بالجزم يعني ما
 اي حذف النون ويختص اليه هذا الصنف بالتثنية مذكراً كان وموثلاً وجمع المذكر
 غائباً كان ومخاطباً والمفرد المخاطبة صحيحاً كان اي الواحد منهما او غيره اي غير الصحيح
 تقول هما يفعلان في الرفع ولن يفعلا ولن تفعلوا ولن تفعل في النصب ولم يفعلا
 ولم تفعلوا ولم تفعل في الجزم وانما جعلت اعراب هذه الامثلة بالحروف لئلا يشابت
 صورة المثني والجمع في الاسماء وسقطت النون حال الجزم لانها بمنزلة الحركة في
 المفرد فكما تحذف الحركة في المفرد حال الجزم سقطت النون ههنا وانما حذفت النون
 حال النصب لكون النصب في الافعال بمنزلة الجزم في الاسماء فكما انبمع النصب في الاسماء
 لك تتبع الجزم في الافعال والثالث اي الصنف الثالث منها ان يكون الرفع بتقدير الضمة
 والنصب بالفتحة والجزم بحذف اللام ويختص اليه هذا الصنف بالناقص الياء والواو
 فيه احتراز عن الناقص الالف في غير التثنية والجمع والمخاطبة في تقييد الناقص بغير
 هذه الثلاثة احتراز عما اذا كان الناقص واحداً منها تقول هو يرى ويفر ولا يستقال
 الضمة على الياء والواو ولن يرى ولن يفِر ولحققة الفتحة ولم يرم ولم يفِر لانه اذا لم
 يوجد الجازم للحركة حذفت الحرف والرابع اي الصنف الرابع منها ان يكون الرفع بتقدير
 الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجزم بحذف اللام ويختص اليه هذا الصنف بالالف
 الالف في احتراز عن الياء والواو في غير التثنية وجمع ومخاطبة فيه احتراز عن
 الناقص الذي كان واحداً منها نحو يسعى ولن يسعى لعدم قبول الالف الحركة
 ولم يسع بحذف اللام لفقدان الحركة ثم لما فرغ من بيان اصناف اعراب الفعل
 المضارع شرع في ما يحصل به اعرابه فقال فصل في اعرابه المضارع

على الفعل إلا أن يجعل مصدره بتقدير أن المصدرية فيكون في تاويل اسم فاعله
دخولها عليه وبعد الفاء والواو لأنها عاطفتان واقعتان بعد الأشياء التي هي نشاء
وهي الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والنفي وهو وإن لم يكن إنشاء إلا أنه
محمول على النهي كما بينه مما من التناسخ الدلالة على العدم فيكون إنشاء حكمه وقد منع
عطف الأخبار على الإنشاء فالإنشاء بما يشتمل على اسم وجعل الأخبار مصدرها ظاهر
أن فيكون عطف المفرد على المفرد فيكون المعنى في اسم فتسلم مثلاً لا يمكن منك سلام
فسلامتك من النار وبعد ولا لأنها بمعنى الجارة فأخذت حكم المحر والجاره ومعنى
إلى أن على حسب الاختلاف فكانت في حكمها من حيث لزوم المفرد بعدها ويجوز أن يكون
أن مع لام كي وكذا مع الملحق بها وهو اللام الزائدة نحو سلمت لأن أدخل الجنة ونظير
اللام الزائدة لأن تقوم ومع واو العطف بل جميع حر والعطف نحو عجبني قيامك
وإن تخرج وإنما يجوز أن يظهران في هذه الصور لأن لام كي والملحق بها وحر والعطف
تدخل على الأسماء الصريحة نحو جئتكم للحرق ونحو وف لكم وهذه اللام زائدة لأن
ودف متعد بنفسيه ونحو عجبني شتم زيد وضربه فيصحبان تدخل على الفعل مع
أن لا يترتب تقدير الاسم ولهذا لا يجوز أن يظهران مع لام المحر باختصاصها بخبر كان
التمني إذا كان فعلاً ولا مع الفاء التي للسببية والواو التي للجمعية الواقعية في جواب
الأشياء الستة ولا مع الواو التي بمعنى لأنها لما اقترنت نصب ما قبلها للتعقيب على
معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كعوامل نصب فلم يظهر الناصب بعدها
ويجب أن يظهران مع لام كي إذا اتصلت ببلاء النافية أي إذا كان قبل لام كي محذراً
عن اللام نحو قوله تعالى لعلنا يعلم أهل الكتاب وأعلم أن لو اقترعت بعد العلم بتقدير
العلم ههنا بما إذا لم يكن بمعنى الظن كما ذهب إليه بعضهم يشعربان العلم جار بمعنى
الظن والمشهور أنه لا يستعمل إلا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح
تقييده به بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم أو غيره من الروية والوليمة
أو اليقين أو التبيين أو التحقيق أو الاكتشاف أو الظهور أو الشهادة أو الظن إلى
غير ذلك ليست هي لبيان الواقعة بعد العلم كما ترى المصدرية الناصبة للفعل إلى
الفعل المضارع وقوله هي تأكيد المصدر ليست وإنما هي الخففة من أن المثقنة
الناصب للعلم وما هو بمعناه لا متنازع لاجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة إلى العلم
والعلم الدال على أن بعد ما هو معلوم التحقيق وكون العلم والأعلى أن ما بعد

تقدربعد سبعة مواضع ثم ذكر امثلة المضارع المنصوب بالعوامل المذكورة فقال
ان نحو اريد ان تحسن الى ومثال لن انا لن اضربك ومثال كي اسلمت كي ادخل الجنة
ومثال اذن اذن يغفر الله لك ولما فرغ من ترداد العوامل وتثليها الا ان لم يمثل
لان مقدرة الكفاء بما يمثل لها في مواضع تقدربعد ها شرع في بيان تلك المواضع
فقال ويقدر ان في سبعة مواضع بعد حتى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا م كي
اليه بعد لام كي نحو قام زيد ليذهب اي كي يذهب ولا م الحمد اليه بعد لام الحمد هي
التي يكون لها كيد النفي ويختص من حيث الاستعمال بخبر كان النافية كانت ماضية
لفظا نحو قوله تعالى وما كان الله ليبدنهم او معنى لم يكن ليذهب بعد لفاء التثنية
في جواب الامر والنهي والاستفهام والنفي والتمني والعرض نحو اسلم لتسلم مثال
للفاء الواقعة في جواب الامر ولا تنص فتعذب مثال لفاء الواقعة في جواب النهي
وهل تعلم فتجو مثال لفاء الواقعة في جواب الاستفهام وما ترون فاكرمك
مثال لفاء الواقعة في جواب النفي وليت لي ما لا فانفق مثال لفاء الواقعة
في جواب التمني والا تزل بنا فتصيب خير مثال لفاء الواقعة في جواب العرض وبعد
الواو الواقعة في جواب هذه المواضع اي ويقدر ان بعد الواو الواقعة في جواب العرض
الستة المذكورة من الامر الى العرض كاي مثال الواو وتسمى هذه الواو والجرم
واو الصرف ايضا نحو اسلم وتسلم الى اخوه اي الى اخو ما ذكر فامن الامثلة في لفاء بلبا
لفاء بالواو وبعد او بمعنى الى نحو لا حسنتك او تعطيني حتى اليه الى ان تعطيني حتى و
بعد واو العطف اذا كان المعطوف عليه اسما مثلا يلزم عطف الفعل على الاسم نحو
عجبتني قيامك ونحزج بتقديران ليكون في تاويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم
ومنهم من قيد الاسم ههنا بالتصريح بالخروج نحو اعجبتني ان يضرب زيدا ويشتم فانج
لا يقدر ان لجواز عطفه على من دخل ان ونصبه بكما تراه السابقة وفيه نظر لانه
يشكل ياو اعجبتني انك انسان فانه يجب فيه تقديران فالاولى ان لا يقيد الاسم
بالتصريح ويمتنع كون المعطوف عليه في اعجبتني ان يضرب زيدا ويشتم اسم بل المعطوف
عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متأخر عن العطف ثم اعلم ان المضارع كما ينصب
بتقديران بعد واو العطف اذا كان المعطوف عليه اسما كك ينصب بتقدريه بعد واو
حروف العطف اذا كان المعطوف عليه اسما فاقال وبعد حروف العطف كما كان اسما
وانما وجب تقديران بعد حتى ولا م الحمد لانها من الحروف الجارة فيمنع دخولها

الاسم
الذي
يكون
عليه
العطف

والاستمرار في فعله يعني استمراره

النتهي الى آخره مثال لما ذكرنا من كالم الجازات ثم لما فزع عن نقد الجواز
وتمثيلها شرع في بيان معانيها فقال وأعلم ان لم تقلب المضارع ماضيا ماضيا
صفة ماض ادخال من المفعول اي حال كون المضارع منفيا نحو يضرب زيد معناه
ما ضرب وانك اللفظه مضارعا وما كذلك اي مثله في قلب المضارع ماضيا
منفيا ثم اشار الى ما يختص بلما بعد اشتراكم في ما في قوله لان فيه ما في ما
دون لم توقعه بعد اي ينفي بها فعل مترقب متوقع غالبا نقول لمن يتوقع كعب
الامير لا يركب وقد تستعمل في غير المتوقعة اي نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ودواما
اليه استمرار الفعل الذي ينفي بهما من ابتدائي الى زمان المتكلم بها نقول غدا فلان لم
ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار عدم انتفاء الندم الى زمان المتكلم
قلت لما ينفعه اذا استمرار ذلك الى وقت المتكلم بها ثم ذكر الضمير الرجعي الى ما
في بعده وقبله باعتبار اللفظ ايضا يجوز حذف الفعل الواقع بعده لما ان دل عليه دليل
خاصة اي دون لم يعني لا يجوز حذفه بعد لم وذلك لان اصل لم لما زيدت عليها
ما فنا ب منا ب الفعل نقول ندم مزيد ولما اي ولما ينفعه الندم لا نقول ندم
زيد ولم يعني لا يجوز حذف الفعل ولما قوله واحفظ ووبعتك الى استودعته هايوم
الافادة از وصلت وان على الحذف وان لم تفصل فتشاذ ايضا يختص لا بعد دخول دوا
الشرط عليها فلا يقر ان لما يضرب ومن لما يضرب ويجوز ان يقر ان لم يضرب ومن
لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله واعلم ان لما مشترك
بين كونه اسما وبين كونه حرفا لكن اذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع واذا كان
اسما فهو ظرفا بمعنى اذ ويلزم بعده الماضي لفظا ومعنى وجوابه ايضا كوجهه
مفترقا مع اذا المفاجاة قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال ذاقوا في منهم اومع النار
وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا واما كالم الجازات اي كلمات الشرط
والجزاء المعدودة من قبل حرفا كان واسما حق العبارة ان يقول حرفا كانت واسما
فهي اي تلك الكلمات تدخل على جملتين فعليتين لتدل متعلق بقوله تدخل
الضمير المتكلم على ان الاولى اي الجملة الاولى سبب للثاني اي الجملة الثانية
الاول سببا والثاني مسببا ويرد عليه قوله ولما بكم من نعمة فمن الله جوابا للبتل
لنخصن بمعنى الشرط وهو ما الموصولة اي ما حصل لكم من نعمة فهي صادرة
من الله ولا يستقيم سببية الاول للثاني لان النعمة الحاصلة الخاطبة ليست

بلام الامر وبغير الدعاء والتمني فانها مستقبلا لان تحقيقا قبل دخول فلا تارة
 لها فيها او منفيها بالفاء احترزا عما اذا كان منفيها بلم فانه متدرج في الماضي معني
 او بلا ولن حيث تجب فيه الفاء كما سيأتي في المتن جاز في الجزاء الوجه الثانيان
 بالفاء وتركها لان حرف الشرط غير مؤثرة في تغيير معناه كانت مؤثرة في الماضي
 فتوفي بالفاء ومؤثرة في تغيير المعنى حيث خاصته بمعنى الاستقبال فيترك
 الفاء لوجود تأثير حرف الشرط من وجبه وان لم يكن للتأثير قويا واعلم انه لو قال
 ان كان مضارعا مثبتا بغير السين والشوكان اولى لان الجزاء اذا كان مضارعا بالسين
 والشو لم يجز فيه ترك الفاء كقوله تعالى وان تقاسروا فاسترضعوه لغيره
 نضر بني اضربك في المضارع المثبت بترك الفاء او فاضربك بايتان لفاء وان
 تشتمني لا اضربك في المضارع المنفي بالامع ترك الفاء او فلا اضربك بايتانها وان
 لم يكن الجزاء احدا القسمين المذكورين وهما الماضي بغير قد والمضارع المثبت للثني
 بلا فيجب لفاء في الجزاء وذلك اي عدم كون الجزاء احدا من القسمين حاصل في
 اربع الصور الصورة الاولى ان يكون الجزاء فيها ماضيا مستلها = قد انظر القول
 تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له ومعني كقوله تعالى انك ان تبصره قد سرق
 فصدقت اي فقد صدقت والصورة الثانية ان يكون الجزاء فيها مضارعا
 منفيما بغير لا اي بحرف غير لا وهو ما ولن دون لم لما من المنفي بما يدخل في
 الماضي معني فلو قال منفيما بما ولن لكان اظهر كقوله تعالى ومن يبيع غير
 الاسلام ديننا فلن يقبل منه والصورة الثالثة ان يكون الجزاء جملة اسمية كقوله
 تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها لاكثر مما يحو العطف عليها بالجزم لكونها في
 محل مجزوم ومنه قوله نعم من يصل الله فلا هادي له ويذرهم في قراءة من تجرم
 وقرئ مرفوعا محلا على ظاهر الجملة وعن سيبويه جاز حذف الفاء في الشعر كقوله
 من يفعل الحسنات الله يشكرها وعن الفراء مطلق واما ترك الفاء في قوله تعالى واذا
 ما غضبهم يغفرون واذا اصابهم البغي هم ينتصرون مع كون الجزاء جملة اسمية فلا
 اذا هذه لجزء الظرفية ولا شيء فيها من معني الشرط كقوله والليل اذا يغشي الصورة
 الرابعة ان يكون الجزاء فيها جملة انشائية اما كقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله
 فاتبعوني يحببكم الله واما غيبا كقوله تفل فان علمتموه من مؤمنات فلا ترجعون
 الى الكفار واما استفهاما كقوله ان تركنا فمن رحمنا واما دعا ما اخوان

لصدور النعمة من الله سبحانه بل الامر بالعكس فازداد رها من الله سبب
 للحصول عليها والجواب عن ان المراد سببية ولو باعتبار الحكم به والاخبار عن اي وما
 بكم من نعمة فيحكم فيجز بها من الله وتسمى اليه الجملة الاولى بعد كل المجازات شرطا
 من حيث انه مشروط لتحقيق الثاني وتسمى الجملة الثانية بعد كل المجازات جزءا من
 حيث انه يبنى على الاول ابتداء الجزاء على الفعل ثانيا كان الشرط والجزاء مضارعين
 يجب الجزم فيهما اي في الشرط والجزاء لوجود الجازم وكون المضارع معا قابلا للجزم
 بكل المجازات وعن سيبويه ان الجزاء محذور بها وبالشرط جميعا نحو ان تكرمني
 اكرمك وان كانا اي الشرط والجزاء ماضيين لم تعمل اليه تلك الكلمات فيما لفظا
 اليه لا الشرط ولا في الجزاء لان الماضي مبني على ما فلان يظهر فيه اثر العامل نحو ان
 ضربت ضربت واركان الجزاء حال كونه وحده اي دون الشرط ماضيا وكان
 الشرط مضارعا يجب الجزم في الشرط لا في الجزاء لما قلنا وعن بعضهم يجب الرفع
 في الشرط اذا كان الجزاء ماضيا فقط وهذا ضعيف الوجه في الشرطية لم يأت
 في الكتاب الكريم وقيل لا يجيء الا في ضرورة الشعر لانه في صورة السببية المستقبل
 للماضي مع ان تاثير الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التاثير في القرب
 بعيد وفيه بحث لان الحرف تاثير في محل قابل للتاثير وان كان بعد واو لا تاثير
 في محل غير قابل للتاثير وان كان قريبا ولا شك ان القرب ههنا غير قابل للتاثير
 لانه مستقبل وجعل المستقبل مستقبلا لتحصيل الحاصل البعيد قابل للتاثير
 لانه ماض مضارع نحو ان تصيرني ضربتك واركان الشرط وحده دون الجزاء ماضيا وكان
 الجزاء مضارعا مجازا في الجزاء لا في الشرط الوجهان للجزم والرفع اما الجزم وهو لا فتم
 فلا يكون قابلا ولما الرفع فلا لانه لما بطل الجزم في الشرط لكونه ماضيا يبطل في الجزاء
 ايضا تبعاله نحو ان جئتني اكرمك بالجزم واكرمك بالرفع ثم اسافر عن بيان
 صور جزم الجزاء وعدم الجزاء شرع في بيان دخول الفاء فيه وعدمه فقال واعلم
 انني انما ان كان الجزاء ماضيا لفظا او معنى نحو ان قمت لم اقم بغير قد الجازم
 والجزم وصفت ماضيا اي كاسما بغير قد واستعرف فائدة التقييد بالجزم الفاء
 فيه اي دخول الفاء في الجزاء لتاثير حروف الشرط فيه في المعنى حيث جعل الماضي
 بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء نحو ان اكرمك اكرمك قال الله تعالى
 ومن دخله كان امنا واركان اي الجزاء مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد بغير الجزم

9

10

11

12

13

بعد الأفعال الخمسة استمع قولك لا تكفر تدخل النار في النهي وكذا استمع النفي في
 لم يقع الحزم في جواب النفي بتقدير ان بعده نحو لا تفعل يكن الخير لك بالجزم استمع
 كون الأول سببا للثاني في هاتين الصورتين أو لا يصح بحسب المعنى ان يقع في تقدير
 لا تكفر تدخل النار ان لا تكفر تدخل النار بتقدير الشرط على وقف لفظ النهي لان
 التقدير يجب ان يكون من جنس الملفوظ وهذا لا يصح معنى لان عدم الكفر ليس به
 لدخول النار وانما سببه الكفر وكذا يصح ان يقع في تقدير لا تفعل يكن خير لك لان
 تفعل يكن خير لك لانه لا يصح تقدير ان بعده النفي مطلقا اذ هو خير محض فلا يدل
 على السببية وان لم يقصد السببية لم يحز الحزم في الجميع بل يجب ان يرفع ما باهتة
 ان صالحان للوصفية كقوله تعالى فبلى من لدنك وليا يرثني فمن قرأ فرعون
 اي وليا وارثا او بالحال كقوله تعالى فذرهم في خوضهم يلعبون او بالاستيشاء نحو
 يدعوك الامير فان يدعوك كلام مستأنف مقطوع عما قبله فرغ عن قسم الثاني للفعل
 وهو المضارع شرع في بيان قسم الثالث وهو الامر فقال الثالث اي القسم الثالث من
 تلك الاقسام الامر وهو في اصطلاح النحاة فعل هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها وهو
 صيغة وهذا هو الموافق لما في كتب النحاة في تعريف الامر بطلب باري بواسطته فان
 البناء للاستعانة بالفعل الى صدور الفعل من الفاعل المخاطب لاظهار قوله فعل بهذا
 الجنس يشمل المقيم وغيره وباقي القيود كالفعل فقوله يطلب به يخرج الماقى للبناء
 وقوله الفعل يخرج به النهي وقوله من افعال احترازه يطلب به قبول الفعل عن فاعله
 ما لم يسم فاعله وقوله المخاطب احترازه عن الامر الغائب المتكلم لدخولها في الفعل
 المضارع لبقاء حرف المضارعة فيها وان دخلها جازم بان تحذف من المضارع حرف
 المضارعة الجار والجر وصفة ثانية لقوله فعل الى فعل متلبس بحذف حرف المضارعة
 من المضارع والحق ان هذا ليس من تنمة التعريف والتعريف قد تم يد ونه بل هو
 شروع في كيفية الاشتقاق للامر وما قيل من انه احتراز عن صيغة ومردود
 فغير سديد لخروج من مورد التقسيم وهو الفعل لانه اسم فعل فلا حاجة الى اخراج
 زيادة بعض القيود المحدد واما نحو قوله تعالى فلتفرحوا فممن قوا بالتاء فلا يدور به لانه
 شاذ وانما حذفت حرف المضارعة لانها اشارة المضارعة فلا بد من اذ التماهي لا يكون
 الا بصيغة ما قبله ثم نظرا في بعد حذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب ينظر في
 ما بعد حرف المضارعة ساكنة اي حرفا ساكنا زيدت هزة الوصل في اوله بعد حرف

اكرمنا في رحمك الله وكذا يجب اكتفاء في الجزاء في الصورة الخامسة وهي ان يكون
 مضارعا مثبنا بالسين وسوف كما سبقت الاشارة اليه وانما وجب الفاء في هذه الصور
 من الجزاء لان حرف الشرط غير مؤثرة فيه معنى لان لم يجعله بمعنى الاستقبال ولا
 لفظا لان لم يجعله مجزوما فوجب الفاء لتدل على انه جواب الشرط والضابط بهما
 ان حرف الشرط ان كانت مؤثرة في الجزاء لم يجوز دخول الفاء فيه وان كانت تحتل الثاني
 وعدم مجاز فيه الوجه وان كانت غير مؤثرة قطعاً يجب دخول الفاء عليه قد يقع
 اذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء اي في محل الفاء
 لان اذا المفاجأة تدل على التعقيب كالفاء لان المفاجأة مبنية على حدث واحد عادي
 فاشبه الجزاء ولذا قارنتها الفاء غالباً وانما قال مع الجملة الاسمية لان اذا المفاجأة
 لا تدخل في الغالب الاعلى الجملة الاسمية فلا تقع موقع الفاء في غيرها وفي كلمة قد
 المفيدة للتقليل اشارة الى ان وقوع الفاء اكثر وفي قوله موضع الفاء اشعار بان اذا
 الفاء لا يجتمعان ولهذا لم يقل وقد يكفي باذامع الجملة الاسمية مع انه اخصر لقوله تعالى
 وان نصبهم سيئة بما قد مثايلهم اذا هم يقنطون اي هم يقنطون ولما ذكر معان الجواز
 الملقوظة اذ ان يذكر المواضع التي تقدر ان الشرطية التي ينجز بها المضارع بعدها
 فقال وانما تقدر ان بعد الافعال الخمسة التي هي الامر بتحقيق الوقوع ليدخل فيه نحو
 حسبك يتم الناس فان حسبك ينزل منزلة اكف كان قال اكف يتم الناس نحو تعلم تخو
 النبي نحو لا تكذب يكن خيرا لك اي ان لا تكذب والاستفهام نحو ترزنا نكرمك اي
 هل ان ترزنا والتمني نحو ليتك عندني اخذ منك اي ان تكن عندي والعرض نحو الا
 تنزل بنا تنصب خيرا اي ان تنزل بنا تنصب خيرا لان كلمة العرض وهي همزة الاستفهام
 دخلت على جزئي النفي فيفيد الانبات فقد الشرط مثبت مع انه منفي لا يدل على الانبات
 وقد وقع في بعض النسخ بعد مثال الارض والنفي في بعض المواضع وهو سهو لان تقدر
 ان لا يعم بعد النفي مطلقا كما اسند كره وذلك اي تقدر ان بعد الافعال الخمسة المذكورة
 اذ قصد ان الاول من الخمسة التي هي الامر واخوانه سبب للثاني اي لمضمون الثاني
 وهو المضارع فيأتي معنى الشرط كما دللت ذلك في الامثلة ثم اثبت سببية الاول للثاني
 بقوله فان معنى قولنا اهلهم يتم هو ان نتعلم يتم فيكون تقدر ان بعد فعل فعل سببية
 للثاني اذ التعلم سبب للجهاد وكذا البواقي في مثل هذا المثال في وجوب السببية
 مع البواقي من امثلة قولك اي فادخل ان قصد سببية الاول للثاني شرط تقدر ان

نون الاعراب نحو اضربوا واضربوا إنما كان هذا لامر مبنياً على علامة الفعل المضارع
 بما فيه اللام من حيث أن كل واحد مشتغل على طلب الفعل فيكون صيغة
 وإن لم يكن مجزوماً حقيقة بل يكون في حكم المجزوم لعدم مقتضى الآخر
 من المضارعة وهذا عند البصريين وأما عند الكوفيين فهو مرفوع مبنى باللام
 حقيقة فإن أصل الضرب مثلاً لضرب عند ثم حذف اللام منه فدخلت في صيغة المضارع
 الاستعمال كما حذف في أميك لذلك ثم ما فرغ من تقسيم الفعل إلى ما مضى وما مضى
 والامر في تقسيم آخره إلى المعروف والمجهول فالفصل في فعل المسمى فاعله المسمى
 الذي لم يرد كفاعل ذلك المفعول الضمير في فاعله إلى ما الموصولة وضمير المفعول
 إليها بادى ما لا يستوي ويجوز أن يرد بالموصولة الفعل في الفعل الذي مبدى كفاعل
 وضاقة الفعل إلى ما حينئذ بيان من قبيل اضافة العام إلى الخاص وهو من حذف
 فاعله وأقيم المفعول مقامه أي مقام الفاعل لا غرض ذكرت في مفعول ما لم يسم فاعله
 فإن قيل المفعول هذا فاعله في المعنى فكيف يجوز مقامه ويرغم ارتفاعه قلنا إنما
 ذلك لأن للفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول
 بينهما مشابهة من حيث الطولية فيصم أن يقوم مقامه ويرتفع ارتفاعه لا في الحقيقة
 الفاعل إلى اسناد الفعل إليه لا باحداً ثم نشأ فان زيد في ما في فاعله مع أنه لم يرد
 نشأ بل هو مفعول في المعنى لأن الله تعالى ما ترو وجود الاسناد إليه وقد تحقق الاستدلال
 في نحو ضرب زيد فلا يعبد أن يرتفع ارتفاعه ويخص به بناء فعل ما لم يسم فاعله
 بالمتعدي أي بالفعل المتعدي إذ لو بني غير المتعدي للمفعول وجعل ذكر الفاعل نسباً
 منضياً لا يبقى ما يسند الفعل إليه وهو غير جائز وعلامة أي فعل ما لم يسم فاعله
 الكائنة في الماضي أن يكون أوله أي أول الماضي مضموماً فقط أي لا حرف آخر
 ما قبل آخر أي آخر الماضي مكسوراً وهذه العلامة ثابتة في الأبواب التي ليست
 في أولها همزة وصل ولا تاء زائدة نحو ضرب في الثلاثي المجرد وخرج في الرباعي المجرد
 وأكرم في الثلاثي المريد فيه وإنما غيرت الصيغة لتمييز المعروف عن المجهول وأما
 خص التغيير في المجهول لكونه فرعاً للمعروف وأما اختيار هذا النوع من التغيير وهو
 كون أوله مضموماً وقبل آخره مكسوراً فلان معنى المجهول غير معهود وهو اسناد
 الفعل إلى المفعول إذا عهود اسناد الفعل إلى الفاعل فاختار له فقط غير معهود لكونه
 متوافقاً فيما كان غير معهود أي غير معلوم فناسب المجهول وإنما كان بناء المجهول

المضارعة لئلا يلزم الافتتاح بالساكن واما تعيين الهجزة للابتداء فلهما مناسبة
 اذا هجزة مختصة بالابتداء من الخارج مضمومة اي حال كون تلك الهجزة مضمومة
 وهذا من ضمن ثالثه اي ثالث المضارع لئلا يلزم التباسه بالمضارع المتكلم على تقدير
 الفتح ولا الاستقبال على تقدير الكسر ويحصل الاتباع نحو انصر ومكسورة اي يند
 هجزة الوصل حال كونها مكسورة ان انفتح اي نال الشر كاحكام وانكسر نال الشر نحو ضرب و
 استخرج واما كسرت هجزة الوصل لان الكسر اصل في هجزة الوصل لئلا يلزم الالتباس
 فيما كان نال الشر مفتوحا بالمضارع المجهول على تقدير الضمة والماضى الرباعي على تقدير
 الفتح وفيما كان نال الشر مكسورا بالامر من الرباعي على تقدير الفتح والماضى الرباعي
 المجهول تقدير الضمة وان كان اي ما بعد حرف المضارعة حرفا متحركا فلا حاجة الى الهجزة
 اليه الى زيادة هجزة الوصل بعد حذف حرف المضارعة لانه لا يلزم الابتداء بالساكن
 بل اسكن آخره وجعل باقية امر نحو عد في تعد وحاسب في تحاسب الامر من باب
 الافعال من القسم الثاني هذا جواب وتقدير السؤال ان يقر ان ما ذكرتم من هجزة
 الوصل مكسورة اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا ويكون عين المضارع غير مضمومة
 بمثل اكرم امر من الاكرام لانه ما خذ من تكرم وما بعد حرف المضارعة فيه وهو
 الكاف ساكن وعين المضارع غير مضموم فوجب ان يقر في الامر ما خذ من كرم بكسرة الهجزة
 وتقرر الجواب ان يقر نعم ان الهجزة مكسرة اذا كان ما بعد حرف المضارع ساكنا ويكون عين
 المضارع غير مضموم الا ان ما بعد حرف المضارعة في تكرم ليس ساكنا لان الكاف ليس بما
 بعد بل ما بعد محذوف وهو الهجزة المفتوحة لان اصل تكرم تاكرم على وزن تافعل لكون
 ماضيه على افعال المضارعة هو الماضى بزيادة احد حروف التثنية في اوله من غير حذف شيء
 منه لان الهجزة لما حذفت من المتكلم الواحد كراهته لاجتماع الهجزتين في نحو اكرم
 حذفت من البواقي نحو يكرم يكرمان ثم زان لم يوجد فيها اجتماع الهجزتين لحدوث اللبابة
 اليه لكون باب الافعال على وتيرة واحد في حذف الهجزة كما حذفت الواو في نحو تعد
 وانحوته لذلك فاذا اراد وان يبنوا الامر منه حذف فواصف المضارعة واعدوا بقواها
 على الحركة الاصلية فاذا كان لك فلا يكون هجزة اكرم هجزة وصل بل هجزة قطع فلا يرد
 السؤال لان كلامنا في هجزة الوصل لا في هجزة القطع وهو اي هجزة الامر مبنى على علامة
 الحزم في مضارعة اي علامة الحزم في مضارع الامر وهي اسكان الآخر في الفرض الصحيح
 كضرب وحذف العين في الناقص الواو والياء والالف نحو اغفر وام واسم وسقط

والمجهول فيها نحو يجاس بكرم ويعظم ويدخرج وإنما في ما قبل الآخر في هذه الآية
 لتمييز المجهول من المعروف والحقة الفتحه ونقل المضارعة كما روي في الأجوف أي
 وتقول في الأجوف الذي انقلب عينه الذاء فلا يرد نحو عور وصيد ماض هو
 عطف بيان للأجوف ويقم لمعتل الجوف نحو جوفه عن المرفع الصحيح ولو وقع نحو العنة
 في جوفه قيل ويبيع أصل قيل قول نقل كسرة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركة فجعلت
 الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها قيل وأصل بيع بيع نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها
 بعد سلب حركة فصار بيع وقد جاء في الماضي المجهول لأجوف ثلاث لغات أحدها
 هذه وهو اقصم والآخران ما أشار إليه بقوله وبالأشمام معطوف على مقد أي تقول
 في الماضي أجوف المجهول قيل ويبيع بالنقل والابدال بالأشمام وهو ان تخو كسرة
 فوالفعل نحو الضمة فتبيل الياء الساكنة بعدها الواو قليلا ذهبي تابعة بحركة فاعلم
 هذا هو المراد بالأشمام عند النحاة والقراء في معتل العين المبني للمفعول والنقص من
 الأشمام الابدال بان الأصل في أوائل هذه الحرف وهو الضم وبالواو عطف على قوله
 بالأشمام نحو قول وبوع باسكان الواو بلا نقل وجعل الياء واو والسكونها ونقصان
 ما قبلها وكذلك أي مثل انبتلو بيع باب خير وانقيد أي الماضي المجهول من معتل
 العين من باب لا فتعال والافتعال في جواز الوجه الثلاثة لمكان المشاركة بين باب
 قيل وبيع وباب خير وانقيد في التعليل فاقبل قد تقرر في التصريفان باب لا فتعال
 كله لازم فكيف يتصور المجهول منه إذ المجهول منصرف بالفعل المتعدي قلنا ما يمكن تقديره
 بحرف الجر وبعد التعدية اخذ منه المجهول أحد دون استخيار و اقيم أي دون معتل
 العين من باب الاستفعال والأفعال فانه لا يكون كذلك حيث لم يجئ فيها إلا
 الكسرة دون الأشمام والواو وإنما يجئ فيها الممانعة واحدة لفقد فعل عليه
 لعدم تحريك ما قبل العين في استخيار و اقيم في الأصل إذا صلها استخيار و اقيم بالياء
 والواو المكسورين والقياس فيهما إذا سكن قبلهما ان ينقل حركتهما اليه و
 تجعل العين ياء إذا كانت واو اقيم استخيار و اقيم لغة واحدة وفي مضارعة أي
 في مضارع الأجوف المجهول واو يا كان واو يا ثانيا قلب العين ألفا نحو يقال يا يا
 بيع ويقول فقلبت الواو والياء فيهما ألفا كما عرفت في التصريف كل واو ياء إذ
 كانت متحركة ويكون ما قبلها ساكنة نقلت حركتها إلى ما قبلها وجعلت ألفا
 في الوجوب وإلى هذا أشار بقوله كما عرفت في التصريف مستقصى لو كان في

غير معهود لان هذا البناء لم يجبي في كلامهم لاستثقالهم الخروج من الضمة الى
الكسرة كاستثقالهم الخروج من الكسرة الى الضمة وما جاز في كلامهم من نحو دخل و
فشاذ لا يقاس عليه وان يكون معطوف على قوله ان يكون اوله مضموما اي وعلا في
الماضي ان يكون اوله اي اول الماضي وتانيه مضموما وما قبل آخره كذا اي مكسورا
الابواب المذكورة وهذه العلامة فيما اوله تاء زائدة اي في الابواب التي في اولها تاء
زائدة وهي التفعّل نحو تفضل والتفاعل نحو تقضرب وانما لم يقتصر واعلى ضم الاول في
هذين البابين بل ضموا تانيه ايضا اذ لو اقتصر واعلى ضم الاول وقالوا تفضل وتضارب
بفتح ما بعد الفاء لا لتبس مضارع فضل بالتشديد بمضارع فاضل وان يكون اوله
اي اول الماضي وثالثه مضموما وما قبل آخره كذا اي مكسورا وهذه العلامة فيما
في اوله همزة وصل اليه في الابواب التي في اولها همزة وصل وهي استعمل نحو استخرج و
افعل نحو اقتدر والفعل نحو انقلب افعلل نحو اخرج واضوعل نحو خشوبت فاما لم
يقتصر واعلى ضم همزة الوصل في هذه الابواب ايضا بل ضموا التاء كذلك لانهم لو اقتصر واعلى
ضمها فقالوا استخرج مثلا بضم همزة وقم التاء لتبس الامر من ذلك لبا في حالة الوصل
عند الوقف لانها تسقط فيها الا ترى انك لو قلت واستخرج لم يعلم انه امر او ماض مجهول
فلدفع الالتباس ضموا التاء والهمزة والهمزة اي همزة الوصل في الماضي المجزئ تتبع الحرف
المضموم لا المكسور وان كان الاصل في همزة الوصل الكسرة لانهم لم يلزم الخروج من الكسرة الى
الضمة على تقدير كسرهما وهو مستكره عندهم كخروج الضمة الى الكسرة كما مر ولا اعتبار بالآخر
الساکن منها لانه لا يكون حاجزا حصينا اي مانعا قويا عندهم وذلك لان حرف الساكن
ادعى صفة الميت فكان حرف ميت ولا يتصور مع الميت فوجوده كعدمه فلا يكون
مانعا ان لم تدرج اي ان لم تسقط تاء الهمزة في اللفظة في اللفظ وهو شرط تقديم
جزائه فان تدرج فلا يتعلق بالاتباع اصلا في المضارع معطوف على قوله في الماضي
اي وعلامة فعل الم يسم في المضارع ان يكون حرف المضارعة فيه مضموما محلا
على الماضي لانها اول المضارع وما قبل آخره اي آخر المضارع مفتوحا لحقة الفتح و
نقل المضارع بالزيادة فهو يضرب في الثلاث في المجزئ ويستخرج في الزيد فيه هذه العلامة
جارية في جميع الابواب الا في اربعة ابواب في باب المفاعلة والافعال والتفعيل و
الفعلة وعلقاتها اي ملحقات الفعلية هي التانيية فان العلامة فيها اي في
تلك الابواب فتح ما قبل الاخر فقط لان ضم حرف المضارعة مشترك بين العرف

من معنى الاحلام فاحررت مجراه في تعديتها الى ثلاثة واجاز الاقتضاس استعمال
واجسبت وادخلت وازعت بمعنى علمت وهذه الافعال المتعدية الى الثلاثة
لا الستة كما وقع في بعض النسخ فانه سهواً لاها سبعة لاستتة مفعولها اي مفعول
فعال الاول مع الاخرين اي المفعولين الاخيرين كفعولي اعطيت في قوله اعطيت
هما اي احد مفعولي اعطيت فيجوز الاقتصار على مفعول الاول لان تاء
يدون الاخيرين وعلى الاخيرين منها بدون الاول كما في مفعولي اعطيت
بوز فيه الاقتصار على كل واحد منهما تقول علم الله زيد بالاقصا على المفعول
قد يره اعلم الله زيد اعلم الله عمر وفاضلا واعلم الله عمر وفاضلا بالاقصا على الاخير
اعلم الله زيد اعلم الله عمر وفاضلا والثاني له المفعول الثاني مع المفعول الثالث من
افعال كفعول علمت في علم جواز الاقتصار على احدهما اي احد مفعولي
فلا يجوز فيه الاقتصار على الثاني بدون الثاني بدون الثالث ولا على الثالث بدون
بل اذا ذكر الثاني يجب ذكر الثالث وبالعكس كما في مفعولي باب علمت حيث
فيه الاقتصار على كل واحد منهما واذا لم يجز الاقتصار على احد المفعولين الاخيرين
من الافعال فلا تقول علمت زيد خير الناس بالاقصا على الثاني بدون
بل تقول علمت زيد عمر وخير الناس بذك الثاني مع الثالث وذلك
حول الثاني والثالث من هذه الافعال هما مفعول باب علمت في الحقيقة
نزع عن بيان ما صرقت به للفعل شرع في بيان افعال القلوب بما افرد
لاختصاصها باحكام ليست في غيرها وهذا هو الوجه لفراد الافعال المتفقة
لها فقال **فصل** افعال القلوب سبعة علمت وظننت ورايت وحسبت
وزعت ووجدت وتسمى هذه الافعال افعال الشك واليقين ايضا وانما
تسمى الافعال افعال القلوب لانها غير متفرقة في صدورهما الى الجوارح والاعضاء
يكفي فيه لقوى الباطنة لان بعضها للشك وبعضها لليقين وكلاهما مفعول
ب و لذا تسمى بافعال الشك واليقين والشك في اللغة هو خلاف اليقين و
ل وكانهم ارادوا بالشك الظن والافلاشي من هذه الافعال بمعنى الشك الحقيقي
الطرفين فقد غلط اللغة باصطلاح اهل الميزان فاما التي منها الشك فهي
لمنت وحسبت دخلت واما التي منها لليقين فهي ثلثة ايضا علمت ورايت
ت والسابع منها يصل لكل منهما وهو زعت واعصارها في السبعة متفرقة

ذلك في علم التصريف حال كونه مستوفي وفيه إشارة الى بيان كيفية الجمل من حفظ
 التصريف دون النحو الا انه بينهما استطراد اولو فمنا ثم لما فرغ عن تقسيم الفعل المذكور
 شرع في بيان القيدين لقسمي الفعل وهما المتعدي واللازم اذ هما قيدان للفعل
 الاقسامان له فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي لان المتعدي
 مطلقا يمكن تعريفه بما يتوقف فهم معناه على مطلق فان المصدر لا يتوقف فهمه
 على شيء فمما لا ينفع المفعول ولذا جاز حذف فاعله فقال فصل الفعل المتعدي
 الذي اي المتعدي ما يتوقف فهم معناه على متعلق خاص به اي بالمتعدي كضرب فان
 الضرب يتوقف فهمه على متعلق حيث لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدي بواسطة
 المحرك كاعرض عنه ورغب اليه فان الاعراض والرغبة لا يتمان ولا يتصوران بدون العروض
 عنه والرغوب اليه فهما متعديان بالوسائط بخلاف نحو قام فانه قام بدون متعلق
 متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى اقام ويكون متعديا بالاعراض كما لازم وهو
 اليه فعل متلبس بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق
 كقعد فان القعود لا يتوقف فهمه على متعلق واعلم ان اللازم يجعل متعديا بالمحرف
 الجرح نحو ذهبت بزيد او بالهزيمة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا
 او بالالف الفاعلة نحو ما شيت معناه صاحبت في الشيء او بسين الاستفعال نحو استحق
 معناه صيرته خارجا او بتضمن اللازم معنى فعل آخر متعديا بالتضمينهم رجب معنى
 وسم فمما يستتبع اسباب التعدية والمتعدي يجعل لازما بنون الانفعال نحو انقطع
 وبناء التفعّل نحو تد حرج والمتعدي يكون متعديا الى المفعول الواحد كضرب زيدا
 عمرو والى المفعولين لاقتضاء معناه اياها ويكون ثانيهما اما غير الاول كاعطى زيدا
 عمرا وادها او عين الاول كعلت عمرا فاضلا ويجوز فيه اي في باب اعطيت لاقتضاء
 على احد مفعولي سواء اقتصر على الاول كاعطيت زيدا وعلى الثاني كاعطيت درهما
 بخلاف باب علّت حيث لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي بل اذ ذكر احدهما وجب
 الآخر والى ثلثة مفاعيل معطوف على قوله والى مفعولين اي المتعدي يكون متعديا الى
 ثلثة مفاعيل نحو اعلم الله زيدا عمرا وفاضلا ومنه اي من المتعدي الى ثلثة مفاعيل ادى
 بمعنى اعلم يكون اعلم وادى اعلان في هذا القسم اذ هما متعديان قبل ادخال المحرف على المفعول
 وبعد ادخال المحرف اذ مفعول ثالث يؤوله الفعل الاول واما البواقي من الافعال فهي با
 وبها والخبر والخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل قد رتبة بالها

أم عمر و قبل حرف لنفي نحو علمت ما زيد في الدار و قبل لام الابتداء نحو علمت لزيد
 منطلق و إنما تعلق هذه الأفعال عند هذه الأشياء الثلاثة لا فقضاء كل واحد منها مبدأ
 الكلام فلو علمت لم تكن هذه الأشياء في صدر الكلام فعمل عن العمل لفظا لا يزول
 صدرتها و إذا كان معنى الأول علمت أحدهما بعينه ومعنى الثاني علمت زيد ليس في الدار
 ومعنى الثالث علمت زيد منطلقا لأن الجزئين الذين في هذه الأمثلة في موقع النسب
 لأن العلم وقع عليهما في الحقيقة و عدل عنه محاذرة اللفظ فمن حيث اللفظ روعيت
 هذه الأشياء و من حيث المعنى روعيت هذه الأفعال و إنما لم يقل قبل خبر الاستفهام
 ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم أي الحزبين حصي في قوله قبل الاستفهام إشارة إلى
 أنها إذا وقعت بعد الاستفهام لم تعلق و إنما سمي أحدهما لفظا و آخرها معنى بالتعلق
 لأنها عند تقديرها لا هي ذات أعمال ولا هي ذات أهال مشبهة بالمرأة المتعلقة وهي بينهما
 زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا هي فارغة عنه ومنها أي من تلك الخمسة
 أنه أي الشأن يجوز أن يكون فاعلها أي فاعل أفعال القلوب و مفعولها الأول ضمير
 متصلين لأنه إذا كان أحدهما منفصلا لم يكن جوازا اجتماعها تحت صاهما بل في غيرها
 أيضا نحو أياك ظننت بشي واحد أي هما عبارة عن شي واحد و يكون مفعولها الثاني
 مظهر نحو علمتني منطلقا و تحتك فاضلا بخلاف سائر الأفعال فإنه لا يجوز فيها
 اجتماع ضمير الفاعل و المفعول بشي واحد حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا و مفعولا
 في حالة واحدة فإنه ممنوع فلا يقم ضربتي و ضربتك بل ضربت نفسي و ضربت نفسك
 بأيراد النفس المضاف إلى ياء التكلم و كاف الخطاب و اعترض على هذا التعليل بأنه يلزم
 أن يكون الشخص الواحد فاعلا و مفعولا في حالة واحدة في مثل ضربت نفسي و ضربت
 نفسك أيضا فالصواب أن يقر في تعليل ذلك أنها لا يجوز اجتماع ضمير الفاعل و المفعول في غير
 أفعال القلوب لأن الغالب في تعلق الفعل بغيره فلو جمع بينهما سبق الوهم إلى المغيرة
 بينهما إذ لو قيل ضربتني سبق الوهم إلى ضربتني أنت فلدفع هذا الغالب عدل إلى إيراد
 النفس لقيل ضربت نفسي ولا يندفع هذا الالتباس بمرتكبة الضمير مع قيام هذا
 الغالب لأن هذا الغالب قوي و يجوز أن تشبه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع
 و إنما يجوز اجتماع الضمير في الفاعل و المفعول في أفعال القلوب فإن تعلقها في الحقيقة
 بالمفعول الثاني لا بالفاعل الأول فكان الأول غير موجود لأنك إذا قلت ظننت زيد
 قائما فالمطنون هو القيام لا ذات زيد بخلاف ضربتني مثلا فإن تعلقه بالضمير

لا عقلي والا ففرت واعتقدت من افعال القلوب ايض وليس بما يتعدى بين المفعولين
 استحقاقا ولا يجري فيها احكامها وهي افعال القلوب لا افعال تدخل على المبتدأ والخبر
 فتصحبها المبتدأ والخبر على المفعولية لانها مفعولان لها نحو علمت زيدا فاضلا
 وظننت عمر وعالمنا ثم اشار الى بيان بعض خصائص هذه الافعال فقال واعلم ان
 هذه الافعال خصائص جمع خصيصته وهي ما يختص بالشيء ولا يشارك فيه غير ذلك
 الشيء منها اي من تلك الخصائص ان لا يقتصر على احد مفعوليهما اي مفعولي فعل
 القلوب بان يذكر احدهما منفردا عن الآخر وان جاز ان يذكر معا كقوله تعالى ويوم
 يقول نادوا شركائكم الذين زعمتم اي زعمتموها اياهم وانما لا يجوز الاقتصار على احد
 مفعوليهما لان هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر فكما ان المبتدأ لا بد له من الخبر
 بالعكس لا بد لاحد مفعوليهما من الآخر بخلاف باب اعطيت اي هذا متلبس بخالفه
 باب اعطيت حيث يجوز فيه الاقتصار على احد مفعوليه كما ركنا زيد دخل على المبتدأ
 والخبر وكذا يجوز حذف مفعوليه معا واذالم يجوز الاقتصار على احد مفعوليه فلا تقول
 علمت زيدا بالاقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الاول ولا علمت فاضلا
 بالاقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الثاني وقد جاء الاقتصار على احد مفعوليهما
 عند القرينة وان كان قليلا كقولك قائما من قال ما ظننت زيد او زيد لمن قال ما ظننت
 قائما ومنها اي من تلك الخصائص جواز الالغاء اي جواز احوال عملها لفظا ومعنى اذا
 توسطت تلك الافعال بين المبتدأ والخبر اي بين مفعوليهما نحو زيد ظننت قائما
 او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما جاز الالغاء في الصورتين لان مفعوليهما
 كلام مستقل يصح الحمل فتمنعان عن كونهما معمولين مع ضعف العامل بالتوسط وانما
 عن احدهما او كليهما او في قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز عملها عند التوسط
 والتاخير ايض لانها يمكن ان يعمل فيها العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان لان الاعمال اولى
 عند التوسط والالغاء اولى عند التاخر وقيل انها متساويان وفي قوله ذاتا توسطت
 او تاخرت اشارة الى انها اذا تقدمت لا يجوز الالغاء وهو عند الجمهور وقد نقل عن
 بعضهم جواز الالغاء عند التقدير ايض نحو ظننت زيد قائم واعلم ان هذه الافعال
 عند الالغاء تكون بمعنى المصدر الواقع طرفا بمعنى زيد ظننت قائم مثلا زيد قائم
 في ظني ومنها اي من تلك الخصائص انها اي تلك الافعال تعلق بها اي تعلق
 العمل لفظا وتعلق معنى على اللزوم اذا وقعت قبل حرف الاستفهام نحو علمت زيدا عند

الله عليها حكيم استمرار الفعل على العلم وحكمة
 خبره في حكم معناه وهذا ظهر فائدة الحكم في
 حكم معناها أي أثر معناها من معنى الثبوت كما
 فيها والدوام كما في ما زال وما يشاهدها والتوقيت
 هذه الأفعال الجزء الأول من الجملة الاسمية و
 فاعلا لها وتصب الجزء الثاني منها ويسمى خبرا
 انما تنصب خبرها لكونه مشبها للمفعول به في
 قائما وكان أي كمن كان واللفظة وهو مبتدأ
 مناقيل ناقصة لجريان استعمالها مؤنث كما يتبين
 أما باللفظة وهي أن كان الناقصة يدل على ثبوت
 أن الماضي إما أن يكون دائما نحو كان الله عليها حكيم
 شيئا والثانية تامة كاشته بمعنى ثبت وعمل
 يحتاج إلى الخبر نحو كان قتال له حصل قتال و
 في الجملة فيكون وجودها كعدمها وهو تفسير
 أن بخلاف القسمين السابقين فاقترن بجريان
 بادني بك تسامى على كان المسومة العرب
 نفي السيرة وتسامى أصله تتسامى فحذف أحد
 بمعنى الرفع والعلو المسومة بفتح الواو والخيال التي
 بين جمع عربي وهو صفة المسومة وقوله جواد
 تسامى أو على كان متعلق به وكان نائلا لا يتغير
 على المسومة وإنما أورد هذين القسمين لأن
 استعمالها ولموافقتها بالناقصة في اللفظ وقد
 في قولك زيد كان قائم فيدل على القيام
 في حاله حال خوصار زيد غنيا أي منتقل من حال
 إلى الطين حرا وقد يعني صار بمعنى الانتقال من
 بين زيد إلى خوصار زيد من قرية أو من حال إلى البكر
 الأفعال الثلاثة على قدر أن معنى الجملة التي وقعت

ولأنها متعلقة باعتقادات القلوب من العلم والظن وان تعلق علم الانسان وظنه
لصفات نفسه أكثر من تعلقها بصفات غيره فاذا الميخيم الى ايراد النفس فيها انشاء
المقتضى لا يراها وهو الالباس واما فقدتني ووجدتني وان لم يكن نامن فاعمال القلوب
فقد اجريا مجريها لأنها نقيضنا ووجدتني فحما عليه حمل النقيض على النقيض واعلم انه
ليس الشأن قد يكون ظننت بمعنى التهمت فهو من الظن بمعنى التهمته وعنه قوله تعالى
وما هو على الغيب بضنين اي متم وما علمت بمعنى عرفت ومنه قوله تعالى لقد علمت
الذين اعتدوا منكم في السبت ورايت بمعنى ابصرت اي ابصرتني ومنه قوله تعالى
ما ترى ووجدت بمعنى اصابت الضالة وهو من وجد الضالة اي صابتهما وكذا حسبت
قد يكون بمعنى متروك خلت بمعنى ضل حال وزعت بمعنى كفلت به وكان خص البعض
الذكر لكون معانيه الآخر قربية من المعاني الاول حتى يتوهم انه تملك المعاني ايضا بسبب
للفعولين بخلاف البعض الآخر فانه ليس كذلك وان كانت هذه الافعال للمعاني الآخر
الذكورة فتتصب بسببها مفعولا واحدا فقط اي مفعولا آخر فلا يكون حينئذ اي
حين تلك المعاني من افعال القلوب لعدم كون هذه المعاني منها ولما فرغ عن بيان
افعال القلوب شرع في بيان افعال الناقصة **فصل** الافعال الناقصة افعال وضعت
لتقرير الفاعل له لتثبيتته على صفة غير صفة مصدرها اي مصدر الافعال الناقصة
وانما وصفها لصفة بهذا لانه ما من فعل الا هو موضوع لتقرير الفاعل على صفة فضرر
يدل على تقرير فاعله على الضرب وفتح يدل على تقرير فاعله على الفتح الا ان الصفة التي
يدل سائر الافعال على تقرير الفاعل اليها هي مصدرها واما الصفة التي يدل الافعال
الناقصة على تقرير فاعلها عليها فهي غير مصدرها وهي الاخبار وانما سميت هذه
الافعال ناقصة لتقصانها عن غيرها من الافعال لأنها لا تدل الا على الزمان ولاها
لا تهم برفعها وتحتاج المنصوب لتفيد او لتقصان عدوها بالنسبة الى الافعال
التي تتم برفعها وعن الزحاج وتابعة انما حروف كونها على معنى في غير ما حيث جازت
لتقرير الخبر المبتدأ على صفة وهي اليه تلك الافعال كان وصارا الى آخرها اي آخر
الافعال كما عرفت قبل تدخل على الجملة الاسمية هذه جملة مستأنفة اي تدخل هذه
الافعال على المبتدأ والخبر وانما تدخل عليها لافادة شيعة باحكم معناه اي لتفيد
هذه الافعال حكم معناه في خبرها فان معنى صار مثلا الانتقال وخبر لا يقف
بالانتقال بل يكون مستقلا اليه فخر في حكم الانتقال فقد صار حكم معناه في خبره

وحمل نفس الافعال ايضا في العشرة الاول وعدم جواز ذلك فيما اوله ما واختلف في
 ليس في القسم الاول في الاسم اذ كان كذلك فلا نفيد هاهنا بقية لاحكام التلازم
 التكرار ثم لما فرغ عن الافعال الناقصة شرع في الافعال المقاربة فقال **فصل**
 افعال المقاربة وذكرها عقيب الافعال لاشتراكها في قضاها الخبر لانها موصوفة
 لنفخ الفاعل على صفة معينة الا ان خبرها اخص وهو كونه فعلا مضارعا وخبر
 الافعال الناقصة اعم افعال وضعت لدنو الخبر ليعرف فاعلها اي اسم هذه
 الافعال وهي افعال المقاربة على ثلاثة اقسام الاول اي القسم الاول للرجاء اي لغير
 رجاء الخبر وهو اي القسم الاول الموضوع للرجاء عسى وهو فعل جامد غير متصرف
 ولا يستعمل منه غير الماضي حيث لا يجبي منه مضارع ومجهول وامر ونهي فسم الفاعل
 والمفعول لكونه متضمنا بمعنى الانشاء الذي اصله ان يكون بالخبر فاشبه الحرف
 ولكونه محمولا على اول لان كلا منهما الطمع المحصول وهو عسى في العمل مثل كاد
 في رفع الاسم وكون خبره فعلا مضارعا الا ان خبره اي خبر عسى فعل مضارع
 مع ان وخبر كاد مضارع بغير ان نحو عسى زيد ان يقوم اي قارب زيد ان القيام
 فزيد مرفوع بان اسم عسى ان يقوم في موضع النصب خبرها هذا ما ذهب اليه
 اكثر النحاة وذهب بعضهم الى ان مع المضارع مرفوع المحل بان فاعل عسى وزيد
 فاعل يقوم بناء على التقدير والتأخير وذهب الكوفيون الى انه بدل عما قبل واشتد
 ان في خبر عسى لتحقيق معنى الترجي اذ الترجي لا يكون الا في المستقبل فجاء بما يدل
 عليه ويجوز تقديم الخبر لانه خبر عسى على اسم نحو عسى ان يقوم زيد اي قارب
 قيام زيد فان يقوم مرفوع المحل بان فاعل عسى زيد فاعل يقوم ويستغنى بانه
 خبره وعسى على هذا الاستعمال تامة وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد يجزئ ان
 من خبر عسى تشبيهه بالركاد في الاستعمال فالاول ان يذكره بجنبه ويقول نحو عسى
 زيد ان يقوم وقد يجزئ ان نحو عسى زيد يقوم ومنه قول الشاعر عسى الكرب
 اللثام مسيت فيه يكون ولاءه فرج قريب والثاني ان القسم الثاني للمحصل
 وهو كاد وخبره اي خبر كاد فعل مضارع دون ان اي بغير ان نحو كاد زيد يقوم
 فزيد مرفوع بان اسم كاد ويقوم خبره فعل مضارع دون اي تقرب الماضي لقيضه من
 مقاربة المحصول وقد تدخل في خبر كاد تشبيهه بالركاد عسى نحو كاد زيد ان يقوم و
 منه قول الشاعر قد كاد من طول الليل ان يمضي له يتدريس ويجوز الثالث اي

بعد ما بتلك الاوقات اشارة الى اوقات هذا الافعال هي الصباح والمساء والضحى ^{فيها}
 الاوقات الى الافعال باد في ملابسة اي بالاوقات التي تدل هذه الافعال عليها هي
 اصبح زيد ذكرا اي كان ذكرا في وقت الصبح وقس على هذه اضحى وامسى وبمعنى صار
 له وتكون هذه الافعال الثلاثة تامة كائنة بمعنى دخل في الصباح في اصبح زيد والضحى
 في اضحى زيد والمساء في امسى زيد وظل وبات تدلان على اقتران معنى الجملة وضعت
 بعدها الوقتية ما اي لوقتي هذين الفعلين وهما النهار والليل نحو ظل زيد مسرودا وبات
 زيد محزونا وبمعنى صار اي ويكون هذان الفعلان بمنزلة صار نحو ظل زيد وبات زيد
 فقيرا اي صار ويجريان تامتين على قلته نحو ظلمت بمكان نظيف وبات بيتا طيبا و
 لما كان هذا الفعلان يفترقان عن الافعال الثلاثة السابقة في حيثها تامتين على قلته
 افرادهما بالذكو وانكنا مشتركين مع الافعال الثلاثة السابقة في الدلالة على اقتران معنى
 الجملة وباقاتها وفي الجبني بمعنى صار ولذلك لم يذكرهما تامتين وما زال وما بقي وما بهم
 وما انك تدل على استمرار ثبوت خبرها اي خبر هذه الافعال لفاعلها اي لاسمها متبعا
 ظرف الاستمرار والضمير المرفوع المستتر في قبله راجع الى الفاعل والضمير المنصوب البارز
 الى الخبر تقديره منذ قبل الفاعل ذلك الخبر يعني ان ذلك الخبر ثابت للفاعل على وجه
 الاستمرار منذ كان ذلك الفاعل قابلا لذلك صالحة في المعتاد نحو ما زال زيد اميرا
 فانه لا يفهم منه انه كان اميرا في حال كونه طفلا بل يفهم انه كذلك منذ كان قابلا لاصلاح
 امره ويلزمها اي ويلزم هذه الافعال حذر النفي فتدل على استمرار خبرها لفاعلها لان
 معنى هذه الافعال النفي ودخول النفي عليها بقيد الاشياء لان نفي النفي اشياء وقد
 يحذف حذر في القسم لفظا ويراد به معنى نحو قوله تعالى تالله تفوتوا نذكري يوسف اي
 لا تفوتوا وما دام تدل على ثبوت امر مبدق ثبوت خبرها اي خبر كلتمه ما دام لفاعلها
 اليه لفاعل ما دام وهو اميرها نحو قوم ما دام زيد جالسا معناه اقوم مدة دوام جلوسه
 وليس تدل على نفي معنى الجملة حالا اي في زمان الحال وهو الاكثر ان العرب يستعملها
 لذلك تقول ليس زيد قائما الآن وقيل ليس تدل على نفي معنى الجملة مطلقا اي
 حالا كان او غيره كقوله تعالى لا يوم ياتيهم ليس مصر وفاعنهم فهذا نفي كقول العناب
 مصر فاعنهم يوم القيمة في نفي المستقبل واجيب عن الآية بان هذه الاخبار
 لما كان صادرة عن الانسلاف في اخباره جعل الواقعة فكانه واقعة في الحال قد عرفت
 بعينه احكامها اي احكام افعال الناقصة من جواز تقدير اخبارها على اسمائها في الكل

في
 النفي

بمعنى مستغنىه والباء عند التثنية تكون حذرة كذا في قوله
احسن متعديا بواسطة الباء او تزيد في المشهور
تلقوا يا ايديكم فم يكون فلهذا اتوا بقرينة في المشهور
بين ان اي فعلا التعجب لا يتبعه في التثنية
التثنية من لوجود التشابه بينهما فيكون
بين ان الاثنى ثلاثي مجرد قابل لزيادة في تصانيسه فيجب
قيدنا الثلاثي الجرد بقوله لنا قابل لزيادة والتقصص
اذ لا يقال فيه ما مات ذلك لان الموصوف لا قبل لزيادة
احد زائل من موصوف واحد آخر وادخلنا في جملة ما
كما في اسم التفضيل فقوموا واشغروا قالوا ما ستدويون
المتنوع اي الذي امتنع بنا في التعجب من غير
مجرد محافيلون او عيب فقل ما شئت من غير
لا يمتنع بنا منهم ويوقع مصدر ذلك الفعل في قوله
عرفت ذلك في اسم التفضيل لا يجوز ان تصروف في
وتأخير اي بتقدير المفعول والجوهر في انما يفعل
ان يقال ازيد احسن من انما يزداد
تأخير ههنا مستدرك اذ كل من اتى به من غير ما
شيء مستلزما للتأخير غيره وبالعكس قد مر من ان
لا تحقيقا فكان الشيخ رحمه الله عليه اعتبر بقصد
لا يجوز التصرف فيه كما انما ياتي في قوله تعالى
يقال ما احسن اليوم ريحا ولا احسن بيوم وبها وجا
ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه في خلافه
التصرفات في صيغة التعجب لكونها غير متصرف
مجهول واوروفي وتانيث وتثنية وجملة لاها بعد
الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال ولا تقصد
من معنى الانشاء والماضي اجاز الفصل بالظرف
في غيره ولما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق
فجاء

اقدم الثالث للآثار اي اقربها لاخذ والشرع في الفعل وهو طفق بمعنى اهل
 وجعل بمعنى طفق وكرب بمعنى الراد بمعنى قرب واخذ بمعنى شرع واستعمل اليه استعمال
 هذه الانشاء لارادة دون مضاعفها. فل كاد اي مثل استعمال كاد في اقتضاء كل واحد
 اسمها اسمها وخبر يكون خبرها فعلا مضارعا دون ان نحو طفق زيد بكتباي هذا
 واوشك بمعنى اسرع عطف على قوله اذ فيكون من جملة القسم الثالث استعماله
 اليه استعمال اوشك لامعناه نحو عسى كاد مثل استعمالها فيستعمل تارة مثل عسى
 في وجهها اي كونها مقتضية للخبر وكونها مستغنية عنه اذ كان اسمها مع ان نحو
 اوشك زيد ان يقوم واوشك ان يقوم زيد وتارة مثل كاد في اقتضاء الاسم والخبر وكون
 الخبر فعلا مضارعا دون ان نحو واوشك زيد يقوم ولا يخفى ان عبارة المصنف هذه توضح
 ان الاصل في استعمال خبر اوشك ان يكون مع ان وكذا اصل استعماله ان يكون بدون
 ان وهذا تناقض ثم لما فرغ عن افعال المقاربة تخرج بيان فعل التعجب فقال **فصل**
فعل التعجب انفعال لنفس عند ادراك ما خفي سببه وخرج عن نظائره بمعنى الاضافة
 في قوله فعلا التعجب فعلا ان وضعا لانشاء التعجب لهذا ترك التعريف لانه يفهم من هذه
 الملازمة على ان وقع بيان ما يفهم فيها عند التصريح به ولان التعريف لا يضاهي الجزاء
 فلما انحصر المعروف في جزء او جزئين لا يحتاج الى ذلك وكما اي وللتعجب صيغتان مبتدأ
 متقدم الخبر وهو جملة معترضة وقوله ما افعله وافعل به خبر لكونه فعلا التعجب وما
 احسن زيدا اي اي شيء احسن زيدا او في احسن ضمير وهو فاعله فاما في احسن زيدا مبتدأ
 نكرة تامة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصلة شيء احسن زيدا والجملة التي بعده عن
 الفعل والفاعل انفعول في موضع الرفع بانه خبره واما موصولة بمعنى الذي عند الاخفش
 والجملة التي بعدها صلة وهي مع الصلة في موضع الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف
 تقديره الذي احسن زيدا شيء او استفهامية عند البعض فهي مبتدأ وما بعدها خبرها
 وتقديره اي شيء احسن زيدا ونحو احسن زيد والجوهر هنا فاعل عند سيبويه فعلى
 هذا الوجه لا يكون الضمير في احسن لان الفاعل لا يكون الا واحدا ولم يجب استئثار ضمير الفاعل
 لان الامر هنا بمعنى الماضي المنزه للصيرورة لا للتعدية والباء زائدة في الفاعل كما
 في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا فيكون معنى ما احسن زيد صار زيد احسن فمفعول
 عند الاخفش ويؤيد جواز حذف كما جاء في اسمهم وابصر فعلى هذا الوجه يكون
 احسن لامرلا فلا يكون فيه ضمير هو فاعله اي احسن انت زيد او زيد اي اجمل احسنا

مفردة نحو نعم رجالا زيد او مضاعفة الى نكرة او معرفة صانعة لفظة نحو نعم ضارب جل
 زيد او حسن الوجه انت وانما وصفك لنكرة بالنصوبة هجود التوسيح اذ التميز ما منسوخ
 او هجود رهمنا لا يحتمل الجرا لان يراد الاحتراز به عن الجور ومن كما في قاتله الله من
 شاعر وذلك ان تريد بالنصوبة لا محالا فاحتراز به عما يحسن التقابل بين النكرة
 وبين ما وانما وجب تميزه بتلك النكرة لانه لو لم يذكروا تميزهم ان في ثم ضمير
 او بما عطف على قوله بنكرة اي يجب تميز ذلك المضمير بما منصوب المحل على التميز نحو
 قوله تعالى فتعاهي به نعم الشيء شيئا هي لي الصدقا اي ابتداءها ونكرة بمعنى غي
 لا موصولة ولا موصوفة والمخصوص بالمدح وقال الفرزدق ابو علي موصولة بمعنى ذلك
 فاعل النعم ويكون الصلته بنهايا في تعاهي محذوفة لان مخصصته بالمدح اي نعم
 الذي فعله هي وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فتعاهي
 نعم الشيء هي فاهو القائل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصصة بالمدح وزيد في
 الامثلة المذكورة الواقعة بعد الفاعل سمي المخصوص بالمدح لانه خص بالمدح و
 لم يصرح بتقديره لانه قد جاء جواز تقديره فيقال زيد نعم الرجل والثاني جذا
 نحو جذا زيد فجب فعل المدح وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا اشارة الى ما في المتن
 كما قيل في الرجل نعم الرجل ولا يجوز حذف ذا من حسب تفصيلا للظاهر على المضمرة
 عند صاحب القاموس حسب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله والمخصوص بالمدح زيد
 الواقعة بعد جذا ويجوز ان يقع قبل مخصص جذا وبعد اي بعد جذا تميز مطابقا لما
 المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتاكيد والتانيث لكون فاعله بهما وهذا
 بخلاف نعم حيث يجب هناك التميز اذ كان فاعله مضمرة تفصيلا للملفوظ على غير
 الملفوظ نحو جذا رجالا زيد مثال ما كان التميز واقعا قبل مخصص جذا وجذا
 زيد رجالا مثال ما كان التميز واقعا بعد مخصص جذا او حال عطف على تميزاي و
 يجوز ان يقع قبل مخصص جذا او بعد حال على وفق المخصص فيما ذكر نحو جذا
 راكبا زيد في وقوع الحال قبل مخصص جذا وجذا زيد راكبا في وقوع الحال بعده ثم
 العامل في التميز والحال ما في جذا من الفعل وذا الحال هوذا لازيد لان زيد مخصص
 بالمدح لا يجبي الا بعد تمام المدح لفظا او تقديره او بالراكب حال عن الفاعل لاعت
 المخصص وعلى هذا الصواب التميز في نعم رجالا نعم ما الذم فله اي فاعله نعم
 اي كذا يكون المدح فاعلان جدهما بنسب نحو بنسب الرجل بنسب فاعل بنسب

واحسن اليوم بزيد وهذا اذا كان الظرف متعلقا بصيغة التعجب اما اذا لم يكن متعلقا
 بها فلا يجوز الفصل بالظرف وفاقا فلا يقال لقيته ما احسن امس في الاطلاق من متعلق
 بقوله لقيته لا بقوله احسن ثم اعلم ان الخويين اختلفوا في كون صيغة التعجب فعلا
 ام اسمين فذهب الاكثر الى انها فعلا وان استدلوا على ذلك بان اتصال نون الوقاية
 نحو ما اكرمني ولعدم اضافته الى المنصوب وبناءه على الفتح وذهب بعضهم الى انها اسم
 واجم عليه بتصغير ما في قوله يا ما اصيل غير لا ناشد ون لنا ولعدم لحوق انضمام
 وتاء التانيث الساكنة والتصرف ولا تصحيم الواو في نحو ما اخوفن وليا فرفع عن بيان
 فعلي التعجب شرع في بيان افعال المدح والذم فقال **فصل افعال المدح والذم**
 وضم اي افعال وضعت وتذكير الضمير باعتبار اللفظ لانشاء مدح او ذم فلا يصح
 الحمد على نحو كرم زيد وشرف عمر وقنع بكر وعور خالد وصدحت ودمت لانها لم
 توصف بالانشاء واما المدح فله اي ظلم ح فعلا ان احدهما نعم وهو فعل ماضل صا
 نعم على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وقد جاء في فعل اسما كان وفعلا اربع لغات
 اذا كان فاء مفتوحا وعينه حلقيا فتح الفاء مع كسر العين وهي الاصل وفتح الفاء
 مع اسكان العين وكسر الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع كسر العين اتباعا للغير
 ثم اختلف النحاة في فعلية نعم وبش فذهب الكسائي والبصريون الى انها فعلا وان
 على فعلية ما بان اتصال تاء تانيث الساكنة واستتار الضمير وذهب لباقون الى انها
 اسمان واحتجوا على اسمية ما بدخول خبر النداء عليه ما نحو يا نعم المولى واجيبا نعم
 على خبر النداء وفاعله اي نعم اسم معرف باللام نحو نعم الرجل زيد وهذه اللام العهد
 الذهني على الاصح اذ يفسر بالواحد والثني والجمع وكذا المضاف والمضمر وقيل انه
 للعوام وانما كان فاعله اسما معرفا بهذه اللام ليحصل المبالغة في المدح وهذا هو النداء
 للباب نعم وذلك لان اللام لما كان للعهد الذهني يكون المعهود بهما واقعا على واحد
 معين ابتداء ثم يصير معينين بذكر الخصوص بعده ويكون الكلام بعده مشتقا على
 والتفصيل وهو واقف في النفس واسم مضاف الى اسم معرف باللام اما بغير واسطة
 نحو نعم فلان الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فلان صاحب الفرس وبوسا نك ونم وجف
 فلان الرجل وقد يكون فاعله اي فاعل نعم مضمر الاختصار لان قولك نعم فلان
 من قولك نعم الرجل زيد ولا نراضا على شريطة التفسير وفيه مبالغة في المدح
 ويجب ح تارة في تفسير ذلك المضمر بتكرار منصوبه في التثنية واقعة قبل ضم

قولهم ان اسما كان
 في قولهم

لأما زيارته كالأمر الأبدية وهذا أعني تفسير لعبادة بالإنها بتر مسجون من المسجون
 بمعنى السافر لأنه يوجب أن يكون استعماله في الزمان مجازاً لا إيراداً منه
 المسافة الحقيقية أو التنزيلية وعلامته أي علامته كون من زيارته عباداً لا عبيداً
 في مقابلة الابتداء لانتهاها حتى يصح إيرادها وما يفيد فائدة في وقتها
 الابتداء أما أن يكون من مكان كما تقول شترين لبصرة أي الكوفة ويرسل من
 كما تقول صحت من يوم الجمعة إلى يوم الخميس وقال يحيى بن محمد لا ابتداء من يوم
 لانتهاها مخصوص مع صحة أن يكون في مقابلة لانتهاها كما تقول عود الله من
 الشيطان الرجيم فإن معنى عود بالله التبعي الأبعد فتبين أي لأظن المقصود
 أمرهم وعلامته أي كون من التبيين أن يقم وقته الذي فيه أنه أمرهم على خط
 المعطوف مكانه أي مكان لفظ كقولنا تعالى واجتنبوا الرجيس من ليله فإن
 الرجيس الله هو الوثن فقلت لا يصح وضع الموصول مكان من في غوته كما
 مطراي شيء من مطرهم أنها للتبيين لأنه يلزم ودست مذكرة بالحرقة به من جعل
 المفرد صلة قلت المراد بوضع الموصول مكانه مع إيراد قسبات أو موصولات
 وعلامته أي علامته كون من للتبيين أن يصح وضعه لانه بعض مكانه أي مكان
 من خواذات من الدراهم فإنه يصح أن يقع المذهب بعد من درهم أو درهمين
 عطف على قوله لا ابتداء فإنه مرفوع بالخبرة فلا منه في علامته كون من زمان
 أن لا يقتل المعنى بالسقاط أي بالسقاط عنه من بل يمتنع من المعنى بالمجازة نحو ما
 جاء في من أحد قانه لوقيل ما جاء في أحد بالسقاط من بعض من الذي لا يمتنع
 الكلام الموجب على مذهب التبريرين في زيارته من سوء مخالفة التبريرين
 ولا خفش فأنهم جوزوا زيادتها في موجب في اسم الجندس يندوا على ذلك
 تعالى يغفر لكم من ذنوبكم بقوله تعالى أن الله يغفر الذنوب جميعاً وبقوله
 كان من مطراي قد كان مطراً واجباً عن آيات بان قوله تعالى يغفر لكم من
 خطاب كمة نوح عليه السلام وغفران جميع ذنوبهم جميعاً صلى الله عليه وآله
 وسلم لا يوجب غفران جميع أمة نوح عليه السلام فعدم من هذا من في قوله
 يغفر لكم من ذنوبكم للتبويض للزيادة عن قول العرب بما أشار إليه بقوله أما قد
 كان من مطر وبقوله ما يوم زيادة من الكلام الموجب فتأول بالحل على التبويض
 إليه قد كان بعض مطر أو على التبيين أي قد كان شيء من مطر وقد يحث من

المعروف باللام بدس غلام الرجل زيد مثال فاعله مضاف الى المفعول بدس جلا نيم
 منار فاعله المضمون للمتميز بكرة منصوبة والثاني ساء فاعله ساء الرجل زيد في فاعله
 ساء المعروف باللام بدس غلام الرجل زيد في فاعله المضاف الى معرف باللام و
 ساء جلا نيم بدس فاعله المضمون في يذكرنا منصوبة وهذه الفعلان متلتم
 في كنف عدا اسمهما معرفة باللام او مضاف الى الخبر باللام او مضمرا ميمز ابتكرة
 منصوبة بشرط فرغ عن القسم الثاني فعمل شرع في القسم الثالث في الحرف فقال
القسم الثالث في الحرف وقد مضى تعريفه اي تعريف الحرف في اغنية واثباته
 اليه اقام الحرف سبعة عشر قسما حروف الجر وحروف المشبهة بالفعل وحروف اللفظ
 وحروف التنبيه وحروف النداء وحروف الايجاب وحروف الزيادة وحروف التفسير
 وحروف المصدر وحروف التحصيل وحروف التوقع وحروف الاستفهام وحروف الشرط
 وحروف الردع وناه التانيث لسكنته والتنوين ونونا التاكيد **فصل حروف الجر**
 كان الانسب تنبيه الجمل والمشبته على حروف الجر على طبق تقديم المرفوع والمنصوب
 على الجور لانهم قدم حروف الجر عليهم مراعاة الاصلتها في عملها وفروعيتها الحرف المشبهة
 او الكثرة دورانها في الكلام وانما اسميت بحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما
 يليها او تجر الاسماء اليها والاضافة لانها تضيف الفعل وتشبهه او معنى فعل الى ما يليه
 حروف وضعت لانها اسم الفعل او ان يقول للافضاء بالفعل بمعنى ايصاله لان الاضفاء
 هو الوصول واذا عدت بالباء كان معناه الايصال او تشبهه اي شبه الفعل وهو ما من
 عمله فعله وهو من تركيبه كاسم الفاعل والنعل والصفة المشبهة او معنى فعل
 وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من تركيبه كالظرف والجار والجور وحرف
 النداء وحرف التنبيه واسم الاشارة واسم الفعل والتمني والترجي التشبيه وغير
 ذلك مما يدل على معنى الفعل ما تليكه كلمة ما عبارة عن اسم والضمير المرفوع المستكن
 في تليكه عائد الى الحرف والنصب البارز الى ما يلي اسم تلي الحرف وذلك لانه واما غير
 عن الاسم بكلمة ما ليتناول مثل قوله تعالى وضائق عليهم الارض بما رحبت فان
 ليس بالفعل واما ما يزيد نظير الاضفاء لشبه الفعل وهذا في الدار بولساي
 اشير اليه فيها اي في الدار نظير الاضفاء بمعنى الفعل وهي حروف الجر تسع عشر
 حرفا احدها من قد ما على سائر الحروف لانها لا ابتداء وفيها لا ابتداء او ما وهي اليه
 من موضوع لا ابتداء الغاية اي النهاية اي لا ابتداء له غاية ولا يستعمل في ابتداء

فتي حثاك يا ابن ابي زياد + فشا ذل لا يقاس عليه غيره وراهماني وهي في
 موضوعه الظرفية اي لجعل ما بعد ما ظرفا لما قبلها اما حقيقة نحو زيد في
 الدار والماء في الكوز او توسعا واعتبارا نحو نظرت في الكتاب النجاة في الصدق
 وبمعنى على اي ويجبني في بمعنى على قليلا كقوله تعالى ولا صليتم في جناح النمل
 اليه على جذوع النخل قال صاحب المفصل انها في الآية على صلها وليست مستعارة
 بمعنى على كما توهم لتمكن المصلوب في الجذوع كتمكن النكاح في الظروف ذكر الشيخ
 ابن الحاجب ان كل ما فيه استقرار ومنازلة فهو موضع في كل ما فيه معنى لا استقرار
 دون الاستقرار فهو موضع على وكل ما فيه معناه فهو موضع المحرفين نظر
 الى المعنيين نحو جلست على الارض وفي الارض يجيء في بمعنى مع كقوله تعالى
 ادخلوا في ام امي مع امي وللتعليل كقوله تعالى لمستمكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم
 اليه لما اخذتم وكقوله صلى الله تعالى عليه وآله واصحابه وسلم عذبت امرأة في هرة
 حسبتها وللمقابلة كقوله تعالى فامتنع الحيوة الدنيا في الآخرة الا قليلا فخاصها
 الباء وهي الباء مستعارة للاتصاق اي للاتصاق الفعل بالمجور اما حقيقة كبر
 طاء او مجازا كحشرت بزيدا اي لتصق مروري بموضع يقرب منه زيد ولا استعارة
 اليه للدلالة على ما دخلت هي عليه انما للفعل نحو كتبت بالقلم اي مستعينة به
 المصاحبة بمعنى مع كخرج زيد بعشرة اي مائة عشرة ثم للمقابلة اي الدلالة
 على وقوع مجروره مقابلا لشيء آخر كعب هذا بذلك وكقوله تعالى ارضيت
 بالحيوة الدنيا من الآخرة وللتعدية اي لجعل لازم متعد يا مثل الضم في
 كرميت زيدا او التضعيف في كرمته كذبت بزيدا اي ازهدته والظرفية نحو طقت
 بالمسجد اي في المسجد وزاللك عطف على قوله للاتصاق فانه مرفوع بالخبر
 قياسا مفعول مطلق في قسناها قياسا او خبر يكون محذوف تقديره وذلك لزيادة
 يكون قياسا او نصب على نزع الخافض في عرفنا زيادة الباء بالقياس فخذ في الفعل
 والفاعل والمفعول مع الجار نسبيا في خبر النبي في خبر النبي اما بما نحو ما زيد
 ونحو ليس زيد براكب وفي الاستفهام اي في خبر نحو هل زيد براكب فقلت
 ذكر مطلق النبي الاستفهام يشتمل ليس وما ولا الشئتين به ولا في بعض
 المحرزة وهل ولا امر ليس كذلك اذا الحكم مخصوص بليس ولا الشئتين به وهل
 قلت ولعله اراد النبي والاستفهام العرودي في هذا الباب في عرفهم الشهور

٢٨٣

فنا

فنا

بمعنى في كقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة وقد يكون بمعنى الباء
كقوله تعالى ينظرون من طرف خفي به وقد يكون بمعنى البدل كقوله تعالى اضيق
بالحيوة الدنيا من الآخرة اي بدلها وقد يكون بمعنى الاستغراق نحو ما جاء في من
رجل ان من هذه من حيث انها تقيد الاستغراق لم تكن زائدة الا ترى انك لو قلنا
كان المعنى منفي المجبي عن رجل واحد فهو ما جاء في رجل بل جازان ومن حيث ان
اصل الكلام مستقيم بدونها كانت زائدة بخلاف في من قولك ما جاءني من احد
فانها زائدة البتة لان احد لا يستعمل الا في العموم وكذا لا يستعمل الا في الذم في قوله
ويكون من بمعنى على نحو قوله تعالى نصرنا فمن القوم اي على القوم وقد يكون القسم
مكسورة الميم ومضمومها نحو من يعني لا يفعل كذا وذكر الحد بي انها تكون لانتهاء
نحو قربت منه اي قربت اليه ويجيء للفصل وادخلت على ثاني التضادين
نحو قوله تعالى والله يعلم النفسد من المصلي وثانيته الى وهي له الوضوحة لانتهاء
الغاية فلا يدخل ما بعدها في ما قبلها الا محاذ او منهم من قال بالعكس منهم من قال
هي مشتركة فيهما ومنهم من قال يدخل ان كان ما بعدها اجناسا ما قبلها كالرفق
في باب الغسل والافلاك الليل في الصوم ثم ذلك لانتهاء اما ان يكون في مكان كما مر
مثاله سرت من البصرة الى الكوفة وفي زمان كقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى ليل
وبمعنى مع اي يجيء الى بمعنى مع قليلا اي حال كونها قليلا او مجيئا قليلا او زمانا
قليلا كقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى الرافق اي مع الرافق كقوله تعالى
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وثالثها حتى وهي حتى مثل الى في قوله
لانتهاء الغاية ثمومت الباردة حتى الصباح وبمعنى مع اي وتجي حتى بمعنى مع
كثيرا اي مجيئا كثيرا او زمانا كثيرا نحو قدم الحاج حتى المشاة اي مع المشاة وفي
قوله كثير الشارة الى ان حتى يجيء بمعنى الا قليلا ولا تدخل الى حتى في غير الظاهر
لوه في غير الاسم الظاهر بل يختص بالظاهر فلا يقيم حواه كما يقيم اليه استغناء عنها
بالي والاصوب ان يعمل بالاستعمال لا بالاستغناء لانه يقتضي ان لا يدخل في الظاهر
ايتم لذلك وليس اختصاصها بالظاهر في مجر كونها بمعنى الى خلافا للبرد فان
اجاز دخولها في الضم ايم كالي متمسكا في ذلك بقول الشاعر الذي نقله المصنف في
الكتاب والجمود على ان نادى شادولما كان قول الجمود عند المصنف رحمه الله
سكك بشادود وقول الشاعر الذي يتمسك به البرد وفلا والله لا يفي الا

وباء ورد الشجر الجبل العالي والظن ان اسم ذئب طيب . . .
 هو الريحان وقيل الآس قطرة من العسل تقع من النحل على حجر مستند . . .
 القطرة على مواضع النحل ومعنى البيت . . .
 في الدنيا شيء ولا يسلم من الآفات التي تقع في ردها حتى يرد . . .
 يشاوق الجبل له ما يراه وما يشرب . . .
 ازم الشر للشقاوة وقال الله تعالى فان فضله . . .
 ويسمى هذه اللام العاقبة وقد يعني معنى في كونه تعالى . . .
 ليوم القيمة ومعنى هذه الآيات لانه قيل المعنى عند يوم القيمة . . .
 كقوله تعالى كل يجري لأجل مسمى . . .
 تعالى أم الصلوة لدلولك الشمس . . .
 وتله للجبين ومعنى من كقول جرير بن . . .
 الفاء كقوله تعالى اذا مات انسان اخرج حياي فسوف . . .
 وما امر والاي عبد والله ان يعبد . . .
 تقليل افراد ما دخلت عليه الاصل . . .
 ما دخلت عليه الا ان . . .
 ونظير . . .
 المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين يفسدون منكم . . .
 الى ان رب اسم وهو مختار صاحب الفت . . .
 الانشاء كما ان كماله . . .
 في معنى التميز عنها لانها للتفصيل . . .
 للتميز وهو لا يكون الا نكرة . . .
 مفرد مذكور اي اركان التميز متني . . .
 التميز لان المضمرة . . .
 في المثني . . .
 نساء في الجمع لان المضمرة . . .
 المطابقة . . .
 المضمرة . . .

٢٤٨

وهو الذي يلدن ما المشبهة به والاستفهام بـ هل و اعا عطف على قوله قياساً
 في الرفع سواء كان الرفع مبتدأ نحو حسبك زيد فقوله بحسبك مبتدأ وزيد خبره
 والباء زائد في الرفع وهو المبتدأ أي حسبك او خبر الكن لا في النفي والاستفهام
 نحو حسبك زيد او فاعلاً نحو كفى بالله شهيداً أي كفى الله شهيداً وفي المنصوب
 عداً على قوله الرفع نحو القي بيده أي نفسه فالباء زائدة في المنصوب وهو المنقول
 قال الله تعالى ولا تتقوا يا أيها الذين آمنوا لا تتقوا أي لا تتقوا الله أي لا تتقوا الله لا اله الا الله
 يا أيها الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد غلبت اعداء عليكم فليكنم يحيي الباء بمعنى عن
 كقوله تعالى سأل سائل بعد عذاب أي عن عذاب ومعنى من كقوله تعالى يوم تشق
السماء بالفتح ومعنى على كقوله تعالى ومنهم من ان تامنهم يقنطرون يده اليك
قد يجيئ للتجريد نحو رايت زيداً بالعلم أي مجروداً خالياً عن العلم يعني ليس له علم
 حتى يقرأ علمه ويعلم عنه سادسها اللام وهي الاختصاص للاثبات شيء لشيء
 والمفني عن غيره وهو الظاهر وجو عليه العمل ثم الاختصاص اما ان يكون الاختصاص
 استحقاقاً نحو الحمل للفرس واختصاص ملك نحو الملك لزيد واختصاص نسبة
 نحو زيد بن عمر وللتعليل ليد لبيان علة شيء سواء كان العلة غاية كـ نبت
للتأديب فان التأديب علة غاية يقصد الفعل لأجلها وهو الضرب وعدا
داهية وليست بغاية كـ خرجت لحاقتك فان الحاققة علة داعية على الخروج و
 ليست غاية يقصد الفعل لأجلها وهو الخروج وزائد بالرفع عطف على قوله
 للاختصاص كقوله تعالى ردف لكم أي ردفكم فاللام زائدة لان روف متعدي
 بنفسه ومعنى عن أي ويحيي اللام بمعنى عن أنا استعمل مع القول وما يشق
 منه كقوله تعالى وقال الذين كفروا والذين آمنوا أي عن الذين آمنوا ومعنى
الواو أي يستعمل اللام بمعنى الواو الكائنة في القسم للتعجب نحو عند التعجب في
 اسم الله ولا يستعمل الا في الامور العظام فلا يقبل الله لقد طار الذباب ثم انما يقبل
 بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل فيها تنبيهاً على انها كواو القسم لا كتاءم وكقول
 الهزلي لله لا يفي على الايام ذوحيد بمشعر به الظيان والاس وقوله لله مستوف
 باقسم وكلمته لاهنا مضمة لامن الالتباس لا يفي وقوله ذوحيد فاعل بـ يقي
 بمشعر متعلق به وقوله به الظيان والاس جملة اسمية وقصته مشعر والعبد
 جمع حيدة وهي عقدة في قرني الوعل ويجمع على حيد وحيد كبدرة على يد

بالظاهر فلا يقيم ولا يفعل كذا خطأ بل رتبة ما عن رتبة الأصغر وهو الباقية
 فخصوها بأحد القسمين وإنما اختاروا نظير الأصالة وسموها تارة القسم وهي
 مختصة باسم الله وحده أي دون غيره من الأسماء الظاهرة والضمنية وإضافة
 الاسم إلى الله تعالى من قبيل إضافة العام إلى الخاص فيقال بالظن الله وحده لكان
 وضمه وإذا كان كذلك فلا يقال بالرحمن وذلك لأنهم لما أبدلوا انتداء عن الواو
 أرادوا خطأ درجتهما من الواو فخصوها باسم واحد وعينوا اسم الله تعالى
 لأنه أكثر مجيئاً في القسم من غيره وأجازوا الاختصاص وخربوا القسم على غير اسم
 الله تعالى مستند لا يقولوا العرب نحن تربة لكعبة والجميون عكسوا شدة وعه
 لما اختاروا المصنف رحمه الله قول الجمهور قال قولهم أي قول العرب الله استدلوا
 الاختصاص قرب الكعبة شاذ لا يقاس عليه غيره والحق عشر باب القسم فهي تدخل في
 الظاهر سواء كان اسم الله أو غيره والضمير أي تدخل على الضمير نحو بالله وبالرحمن
 وبه وبك لكون الباء أصلاً في باب القسم ولا بد للقسم من جواب وهو أي ذلك الجواب
 جملة تسمى القسم عليها بالجملة الفعلية صفة جملة فأكملت أي تلك الجملة الواقعة
 جواب القسم جملة موجبة أي مثبتة فيبذل في الجملة الاسمية والجملة
 الفعلية منها نحو والله لزيد قائم نظير الجملة الاسمية الموجبة والله لا يفعل كذا
 نظير الجملة الفعلية الموجبة ومنه قوله تعالى الله لا أكيد أن أصتاكم ودخول أن في
 الاسمية أي ويجب خولان المكسوة في الجملة الاسمية الموجبة دون الفعلية الموجبة
 نحو والله أن زيد قائم ومنه قوله تعالى إن سمعتم شئ في جواب الميل إلى الضمير
 وأن كانت أي تلك الجملة الواقعة جواب القسم جملة نفية يجب دخول ما أو لا فيها
 اسمية كانت الجملة أو فعلية نحو والله ما زيد بقائم نظير الجملة الاسمية النافية بما
 والله لا يقوم زيد نظير الجملة الفعلية النافية بلا وإنما وجبت في الجملة القسم عليها
 أحد الأشياء الأربعة المذكورة للربط بين الجملتين والمقسم عليها لاستقلال كل
 واحد منهما بمبدون الأخرى وأعلم أنه أي الشأن قد يحذف حرف النفي من جواب
 القسم لزوال اللبس له عنده عدم الالتباس بالنفي بالثبت كقوله تعالى والله عفو
 قد كرر يوسف أي لا تقتولان المضارع للثبوت لا بدله من أن يقتلن بالأم وهو هنا
 مستفصل فعل أنه متني وحرف النفي عنه محذوف ويجب في جواب القسم أن تقتلن
 على القسم ما يدل عليه أي جواب القسم نحو ليد قائم والله وهو قائم زيد والله

ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجلا وربها امرأة وربهما امرأة تين وربهن سارا
 وقد تلحقها اي رب ما الكافرة اي المانعة عن العمل ولا يجوز ان تكتب الامر موصولة
 بخلاف غيرها من اقسام ما الاسمية فانها لا تكتب الا مفصولة فتدخل رب بعد
 لحوق ما الكافرة بها على المجلة اما فعلية نحو ربها قام زيد واما اسمية نحو ربها زيد
 قائم ولا بد لها اي لرب من فعل ماض تعلق به ولو كانت مكفوفة بما وانما
 وجب ان يكون لها فعل ماض لان رب للتقليل اليه لتقليل المحقق الواقع وهو اي
 ذلك لتقليل لا يتحقق اي لا يحصل الا به اي بالفعل الماضي واما قوله تعالى يا
 ايود الذين كفروا والوكالاتوا مسلمين فهو كالماضي لصدق اليعاد به وتحقيقه فهو
 اذن بمنزلة الموجود المتحقق فيكون يوده بمعنى وورويؤيده قوله تعالى فتو
 يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم حيث جاء باذ وهو لماضي وجمع بينه وبين سوا
 التي هي للاستقبال لكونه بمنزلة الموجود لتقريبه من الريب ويحذف ذلك الفعل
 اليه الفعل الماضي الذي تعلق به رب غالبا اي حذف غالبا اوزما فاعلها في
 الغالب كقولك رب رجل اكرمني في جواب من قال هل لقيت من اكرمك اي
 رب رجل اكرمني لقيته فاكرمني صفة لرجل لما تقر من ان مجرورها لا بد من
 صفتها وعلما اي فعل رب وهو لقيته محذوف وانما حذف فعلها بقرينة السؤال
 لانها كثيرة اما تقع جوابا للسؤال مذكورا ومقدرا لحصول العلم به لان الجار والمجرور
 يدل على الفعل العام وهو حصل وكان وانما قال غالبا لانه قد يجيء فعلها ظاهرا نحو
 رب رجل اكرمني لقيته وتامنها واورب التي تكون بمعنى رب وفي حكمها فعلية مشبهة
 صدر الكلام كما اشار اليه بقوله وهي اي واورب الواو التي يبدأ بها في اول الكلام
 ولا تدخل الا على مظهر نكرة موصوفة ويحتاج الى فعل ماض يحذف غالبا وانما
 لم يقل واورب في حكمها التلا يفيد لحوق ما الكافرة بالواو فيضم دخولها على المجلة
 كقول الشاعر وبلدة ليس بها العيس الا اليعافير ولا العيس اليه رب بلدة وبلدة كل
 جزء من الارض مستجير عاروا وغامر ولا ينس الموانس وكل ما يوانس به واليعافير
 جمع يعفور وهو ولد الطي بلون التراب ويضم الياء الخشخشة والعيس بالكس
 جمع عيس وهي ابل لا يبيض التي يحاط بياضها شي من الصفر وتاسعها واورب
 القسم وتخص الظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يدخل على الصمير في الظاهر وان
 اسم الله عز وجل او غيره نحو والرحمن للفضلين واذا كان واورب القسم مختصة

غالب

٢٢٦

في
الضمير
في
الضمير
في
الضمير

زيادة الاسم لاسم اذا كانت الحرف حرفا واحدا ويرجى ايضا ان الحكم بزيادة المثل
يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير ويختص بالظاهر الثاني ما لا زيادة
فيه بشئ وهو ان نقي مثل المثل كناية عن نقي المثل اذ لو وجه المثل لكان المثل مثل
وهو الله تعالى اذ المثلثة من المجانين وهو وجه تلقاء الفحول بالقبول وجهه بان
الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وقد يكون اي الكاف اسما
اذا دخل عليها آخر الجذر كقول الشاعر ينحكن عن كالبرد منهم اي يفحكن عن اسنان
مثل البرد الذائب للطاقة والبر وحسب الغمام والاهام الذوب شبه تعمر من اللاني
يعلموها البريق بحباب الغمام الذائبات قال الساكني ويجيء الكاف للتعليل كقول تعالى
واذكروه كما هدمكم وقال الفراء وقد يجيء بمعنى على كقول بعض العرب كخير في جوف
من قال كيف اصحبت اي اصحبت على خير والخامس عشر مئة والسادس عشر مئة
الزمان اما في الابتداء اي لا ابتداء الغاية في الماضي اليه في الزمان الماضي كما نقول
في شهر شعبان ما رايت مئة شهر رجب اي انتفاء رويتي اياه من مئة شهر رجب والظرف
اليه بمعنى في في الماضي في الزمان الحال نحو ما رايت مئة شهر رجب او مئة يومنا
في شهرنا وفي يومنا اي انتفاء رويتي اياه فيهما ولا يجوز دخولهما على المستقبل لانهما
وضعا للماضي والحال قال الحديدي ان ريد بمد خولهما اي مد ومنذ الجاريتين
ابتداء الزمان الماضي وانتهاء وهو ما انت فسرته تكونان للابتداء وان لم يمد
الزمان الحاضر من غير تعرض للابتداء وانتهاء تكونان للظرفية بمعنى شيء والسابع
عشر خلا والناقص عشر حاشا والتاسع عشر مئة الاستثناء اي هذه الثلاثة فيها
معنى الاستثناء اذ جرت بهما ما بعد ها تكون فخر جرح وهذا عداهما من نحو جاري
القوم خلا زيد وحاشا عمرو وعدا بكر واذا نصبت بها بعد ها تكون فعلا فهذه
الثلاثة قد تكون حروفا وقد تكون افعالا والخمسة التي قبلها قد تكون حروفا
قد تكون اسما واما احد عشر وهي التي قبل تلك الخمسة فلا تكون الا حروفا
فرغ عن بيان حروف الجر شرع في بيان حروف الشبهة بالفعل فقال **فصل الحروف**
الشبهة بالفعل ستة انما سميت بهذا لاسم لشابهتها بالفعل المتعنة من حيث
انها تقتضي الاسمين كما تقتضي الفعل المتعنة الفاعل والمفعول ومن حيث انها تقتضي
اللاثمة وواجبة كالفعل ومن حيث انها تبت على القيمة مثل ان وان الى اخرها
والاخر هذه الحروف التي عرفت في الرقعات وهذه الحروف تدخل في الجملة الاسمية

تقدیر الاوله والله لزيد قائم وتقدیر الثاني والله لقائم زيد او توسط اي القسم
بين جزئي الجملة القسمية نحو زيد والله قائم وقام والله زيد تقدیر الاول والله لزيد
قائم وتقدیر الثاني والله لقائم زيد وانما حذف جواب القسم في هاتين الصورتين
لانما تقدم على القسم ما يدل عليه وهو جوابه في المعنى او توسط القسم بين جزئي
ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الاعادة والثاني عشر عن وهي للجاوزة اي المجاوزة
شيء وتقدیرته عن شيء آخر وهو ما حقيقي كرميت السهم عن القوس وغير حقيقي
كاطعمته عن الجوع وكسوته عن العرا والثالث عشر على الاستعلاء اي استيلاء
شيء على شيء وهو ما حقيقي نحو زيد على السطح او حكمي نحو فلان علينا امير وعليه دين
وقد يكون عن وعلى اسمين اذا دخلت عليهما اي على عن وعلى كلمة من المجازة فم
يكون عن بمعنى الجانب على بمعنى الفوق كما تقول جلست من عن يمينه اي من جانب
يمينه ومنه قوله من عن يميني مرت وامامي وتزلت من على القوس له من فوق
القوس ومنه قوله غدت من عليه بعد ما تم طمعها فيكون اسمين بدل ليل ادخل
من عليها وقد يجيء عن للتعهد كقوله تعالى يوم لا تجزى نفس عن نفس شيئا
ولا استعلاء كقولهم فيجل عنه ورضني قاله المالكي ولا استعانة كقولهم رميت السهم
عن القوس جاء للتعليل كقوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لبيه الا عن موعدة
عليه لموعدة ويجيء بمعنى بعد كقوله تعالى للركن طبقة من طبقة اي بعد طبق وبمعنى في
كقوله لا يكون عن ذلك الامر والياء اي فيه لان الولي بعد النفي ينافي ذكر عن وقد يجيء
على المصاحبة كقوله الحمد لله الذي وهب لي على الكبر والتعليل كقوله تعالى ولتكره
الله على ما هديكم والظرفية كقوله تعالى على ملك سليمان وكقوله تعالى لا على ارواحهم
وبمعنى اباء نحو قوله تعالى حقيق على ان لا أقول على الله الا الحق وللزيادة كقوله على
عليه وآله واصحابه وسلم من خلفهن ففساء غير هاضم منها على يمينه والرايع عشر
الكاف للتشبيه نحو زيد كعمرو ولا بد للتشبيه من اربعة اشياء المشبهة وهو زيد و
التشبيه به وهو عمرو وجعل التشبيه وهو المناسب بينهما واداء التشبيه وهو الكاف
وزائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء اي ليس مثله شيء على احد الوجوه وانما قلنا
ذلك لان هذا الكلام وجهين آخرين سوا زيادة الكاف احدهما لا زيادة فيه للكاف
والثاني هو مثل وكان وجه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بزيادة قبل المجازة بخلاف
الحكم بزيادة مثل ورجع الوجه الاول وهو زيادة الكاف بان الحكم بزيادة الحكم قبله

في زيادة الكاف

قال الله تعالى ان الله غفور رحيم ويجب الكسرا في اذ كان بعد تقول وما يشق من
 لان مقول القول لا يكون الاجلته والمراد بالقول ههنا ما يحكى به لا القول بمعنى
 الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن كقوله تعالى قال انها بقره ويجب الكسرا ايضا
 كان بعد الموصول نحو ما رايت الذي انه في الساجد لان صلة الموصول يكون
 جملة البتة ويجب الكسرا ايضا واذا كان في خبرها اذا كان في خبرها اي في خبر موصو
 ان اللام نحو ان زيدا قائم لان اللام لتأكيد معنى الجملة اعلم ان الصنف رحمه الله
 ذكر الكسرا ربعة مواضع وليس الكسر مخصصا بها بل كسرا اذا كان في واجلة وقت
 جزا او حالا او جواب قسم واذا كان بعد حتى لا ابتداء ولا واما التنبيه واذا وقعت
 محل القطع عن الكلام السابق كقوله تعالى فلا يخزئك قولهم انما نعلم ما يسيرون و
 يعلنون وكذا بعد اذا قال صاحب المادة وبعد حيث يضاف الى الجملة ثم قال لما
 يبعد فتحتها عند من اضاف حيث الى المفرد وكذا يكسر بعد اذ ورو بعد انتهى وكذا
 بعد ثم وكذا بعد كل وكذا بعد الداء كقوله تعالى ربنا اننا سمعنا مناديا يبعث
 النداء ويجب الفتح اي فتح همزة مادة احيى، يقيم ان مع اسمها وخبرها فاعلا
 نحو بلغني ان زيدا عالم وحيث تقع مفعولا نحو كرهت انك قائم وحيث تقع
 مبتدأ نحو عندى انك قائم وحيث تقع مضافا اليه نحو عجبت من طول ان
 بكر او اقف وحيث تقع مجرورا نحو عجبت من ان بكر او اقف واما وجبا الفتح في
 هذه الصور لان كل واحد من الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه لا يكون
 المفرد ولا يشك فيما اذا كان المضاف اليه جملة مثل اكتب حيث انك جالس لان
 الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل في حيث ويجب ان يفتح حيث
 تقع بعد لو نحو انك عندنا لا كرمك لان ما بعد لو فاعل لان مدخول او
 يكون الافعال حقيقة او تقدير الكونه نحو الشرط والفاعل يجب ان يكون مفردا
 وحيث تقع بعد لو لا نحو لو لا انه حاضر لان ما بعد او لا ابتداءية مبتدأ محذوف
 الخبر والمبتدأ يجب ان يكون مفردا اعلم ان الصنف رحمه الله ذكر للفتح ستة
 مواضع وليس الفتح مخصصا بها بل يفتح حيث تقع خبر المبتدأ نحو العجب ان الفتح
 ضرب عمر لان اصل الخبر ان يكون مفردا وكذا تفتح حيث تقع بعد لو لا التقييد
 لان ما بعد ها فاعل او مفعول لان لو لا ههنا يجب ان يكون مدخولا فاعلا
 لفظ او تقديره نحو لو لا زيد قائم وكذا اذا تقع بعد خبر الخبر نحو حيث انك

أي على البدل والخبر وتنصب الاسم وترفع الخبر كما عرفت فيما سرخوان زيد قائم
 فتصيب أن زيدا بانته اسمها وترفع قائما بانته خبرها وقد تلحقها أي هذه الخبر وما
 الكافرة ما هذه موصولة ههنا وإذا لم تفت هذه الحروف ما الكافرة فتكتفينا أي
 تمنعها عن العمل من عمل تلك الخبر وفيما بعد ما على الألف واللام لان ما الكافرة
 اخرجت هذه الخبر عن نوع مشابهتها بالفعل وهو اقضاءها الاسمين ولائها
 وقعت فاصله فتصنف من العمل وإنما قلنا على الألف واللام لان هذه الخبر وعند الحق
 ما الكافرة بما قد فعل على آخر غير فصية كما جاءني في بعض الاشعار وإنما قلنا على
 الألف واللام لان بعضهم جعل ما الكافرة اسماء كضمير الشأن اسماء هذه الحروف والجملة
 التي بعد ما خبر الكثرة غير صحيحة والألف واللام حرف زائد فلو قال فتكتفينا عن العمل
 على الألف واللام لان انهم ثم الغرض عن الحاق ما الكافرة بهذه الحروف والمحمرو
 التأكيد في انما وفادة معناها في الجملة الاسمية والفعلية في البواقي فيجئنا
 أي اذا تلحقها ما الكافرة تدخل هذه الحروف على الأفعال لان ما الكافرة تمنعها عن العمل
 وعبر وجوب دخولها على الاسم فنقول انما قد زيد قال الله تعالى انما حرم عليكم
 الميتة ثم شرع في بيان احوال كل واحد من حرو الستة وأشار الى التفرقة بين الكثرة
 والمفتوحة فقال واعلم ان ان مكسوة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ما أي تقرها
 وتأنث الضمير ما العوده الى الجملة والى معنى باعتبار المضاف اليه فانك اذا قلت ان
 زيد قائم اودت به ما اودت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد والبالغة وان فتحت
 الهمزة مع ما بعد ما أي بعد ان المفتوحة من الاسم والخبر بيان لما في حكم الفرد
 لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه طريقة جعل الجملة التي بعد ما في حكم الفرد
 ان يجعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم فتقول بلغني ان زيدا قائم أي بلغني قيام زيد
 ويجعل مصدر خبر الخبر مضافا الى الاسم فتقول بلغني ان زيدا ان تعلمه يكرمك
 بلغني اكرام زيد عند تعليمك اياه او يجعل مصدر الخبر مضافا الى ما يضاف الى الاسم
 اذا كان ما يضاف اليه متعلقا فقول في بلغني ان زيدا اخوه منطلق بلغني انما
 اخو زيد فان مصدر الخبر مضاف الى الاخ المضاف الى الاسم وذلك الاخ متعلق لزيد
 ان ذلك أي ولاجل ان الكسرة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ما وان مفتوحة
 الهمزة مع ما بعد ما من الاسم والخبر في حكم الفرد يجب الكسرة أي كسرة مادة
 ان اذا كان ما كتب بصيغة ان في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة سرخوان زيد قائم

لا يهـ راعطف على حمل اسمها وول في ترا بدعوها بخلافه في قوله
 الجميع على الضمير المرفوع المستتر في خبر على لتأكيد ما في قوله
 توابع فيه سوا الذين كانه طوطا سندسج على وجهه وسمه وسكت فيهم
 بها وكبرهم عن ابدال يضمه الجواز على فاعلم ان راسه قدوة في
 نوزد خول الامم اي لام الابتداء تلجج في راسه من سعة راسه
 انما ان دخل لئلا كبدا للجملة والكسوة مع اسمها وخبرها جنة خالون
 كونها بمعنى الفردخوان زيا القامة في يده بالام في خبره منعت عنه راسه
 بدلت راسه وهو قليلا ويدخل على زوايات هدية خذ اليه
 ان تخفف ان الكسوة لتقل ان سنديد وكثرة لاسه في وياره و
 الام اي دخول الام على خبرها بعد تخفيفها سوزن لسانه من راسه
 لاهال فلا فرق بين الخففة والنافية في مثل ان راسه اراه و
 آخره في الام واما في سوا الام فلا طرأ سب وسمه في راسه
 بصورة الاعمال غير لانه لانه انما حاصلة بالعل في الام
 بن مالك الى انها لازمة عند الاعمال اذا خيف اللبس كما في الام
 ثم اختار في الام فذهب جماعة الى انها لام الابتداء ذهبا على
 انهم لا يستلزم الابتداء والواجب التعليق في راسه بدلت
 ان التعليق انما يجب اذا دخلت الام على مفعول لا وجهنا
 لمفعول الثاني اقواه تعالى وان كانا في خبره فذهب
 كلا بدل من المضاف اليه واللام في تخفيفه هي لام الخيرة
 بين الام والام ليوفيه وهو جواب قسمه في ان كلامه
 مختلفين في الكتاب والله ليوفيه هذا على آية مله وتافعه
 القراء في الآية مشددة وليست بخففة وحيثما هي
 المكسورة يجوز الغاءها اي ابطال عنها وهو واجب لانه لغاها
 بالفعل وهي كونه ثلاثية مفتوحة اخذ كذا في وان كلاما
 محضرون بخفيفان ورفع كل في ملغاة باللام
 بلمة ما زلت للتأكيد وذهب بعض القراء الى ان هذه نافية
 والتثنية في كل عوض عن المضاف اليه والمعنى انهم اي الكفرة

كرم وبعد حتى العاطفة والجمارة وكذا تفهم اذا كانت معطوفة على اسم الكسورة
 كقوله تعالى ان الله ان لا تجوع فيها ولا تفرى وانك لا تعلمون في ولا تفرى وكذا بعد
 امذ وكذا اذا ابتدئت من الاسم كقوله تعالى واذا يدكم الله احد لطائفتين وكذا
 بعد القول اذا كان بمعنى الظن نحو القول ان زيداً منطلق كما تقول الظن ان زيداً
 وكذا اذا وقعت بعد علت واخواته ويجوز العطف معطوف على جملة ويجوز العطف
 لذات يعني ولا اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تدركها وان المقسمة حرة
 بعد ما في حكم المفرد على اسم ان المكسورة دون المفتوحة بالرفع والنصب باعدها
 بل باعتبار عمل اسم ان فان اسمها المنصوب في اللفظ فهو باعتبار العمل فيجوز العطف
 على اسمها بالرفع اعتباراً بالحل على تقدير عدمها ويشترط في العطف ان العمل على
 الخبر لفظاً نحو ان زيداً قائم وعمر وتقدر الخبران زيداً وعمر انهما في التقدير
 ان زيداً قائم وعمر وقائم وانما الشرط معنى الخبر لانه لو عطف على عمل اسم ان قبل
 معنى الخبر وقيل ان زيداً وعمر وذاهبان لكان مودياً الى كون الشيء الواحد مودياً
 عاملين مختلفين اذا ذهبان من حيث انه خبر عن زيد معمول الازد ومن حيث
 انه خبر عن عمر ومعمول الابدان وهو غير جائز والكوفيون لم يستطعوا معنى
 الخبر بل جواز العطف على العمل مطلقاً وباعتبار لفظ اسم ان فان لفظه منصوب
 لانها موجودة لفظاً فيجوز العطف على اسمها بالنصب باعتبار اللفظ ثم الكسورة
 اعم من ان يكون لفظاً او حكماً الا لا يشكل بما وقع بعد العلم فانها وان كانت مفتوحة
 لفظاً فهي مكسورة حكماً السد هاسد الجزئين حيث قامت اسماء مفردة
 جزئي العلم فيجوز العطف على محله كالمكسورة لفظاً نحو علت ان زيداً قائم
 مثل ان زيداً قائم وعمر فان قوله عمر ويجوز عطفه بالرفع على عمل اسم المكسورة
 ونصبه بالعطف على لفظه ويجوز رفع عمر وعلى ان يعطف على الضمة في الخبر
 اذا اكد قبله او بينهما بلاضعف وبلا تأكيد وفصل مع ضعف او على الابدان وخبر
 محذوف ومنهم من قال ان المفتوحة كالمكسورة في جواز العطف على اسمها مطلقاً
 ولم يجز السير في العطف على اسم ان المفتوحة اصلاً ثم اعلم ان اكن مثل ان المكسورة
 في جواز العطف على عمل اسمها بعد معنى الخبر لفظاً او تقديراً نحو ما خرج زيد
 لكن بكونه خارج وعمر ولائها موضوعاً للاستدراك وهو غير منافي لاعتبار الابدان
 كما لا ينافي التأكيد خلافاً لبعض النحاة واما سائر الخبر والمشبّهة بالفعل

لانه ان كان المنفي منصوباً في المصدرية والاف في الخفة وانما اختير هذا نحو
 للعوض والفرق باختصاصها بالافعال فلما زاد عن وجوب مشابقتها بالافعال
 عوض عنها ما كان اختصاصها والمراد بالافعال المذكور الفعل المتصرف لان الفعل
 الجامد لا يجيب دخول احد الحرف والمذكورة عليه بقوله تعالى ان ليس لانس ان يمشي
 وقوله تعالى وان عسى ان يكون قريبا اجملهم اعم الحاجة الى الفرق لان
 المصدرية لا تدخل على الفعل الجامد وانما ادخل على الفعل لان المتصويرة الخفيفة اذا
 دخلت على الاسم لا يجيب دخول احد هذه الحروف عليها لانها لا تنسب مع بال السند
 لانها لا تدخل على الفعل ولا يحتاج الى التعويض لان التغيير مع الفعل كذا وهو
 وقع وقوع الفصل بعينه هو وليس مع الاسم لا الهدف فلا يحتاج الى الفرق والفرق
 مع الاسم وكان التشبيه ان لا يشاء التشبيه فتكون زيد الاسد وقد يسمى كان
 الشك فتكون كالتشبيهي هو اي لفظ كان مركب من كاف وتشبيه والتشبيه
 اليه مكسورة المحذرة ونشاء من هذا الكلام سوال وضمان كانه كان كذا
 حرفا براسها بل كانت مركبة من كاف وتشبيه وان مكسورة في معنى ان تكسر
 المحذرة فيها ولم تكسر بل تفتح فواجب فتحها الجواب عنه وانما فتحت في المحذرة في
 كان لتقدير الكاف التي هي حرف جوفى الاصل وان خرجت عن حكم الجارة
 عليها اي على ان وبعد حرف الجر تفتح همزة مادة ان كما امرت لان حرف الجر لا يدخل
 الا على المفرد فتفتح همزة رعاية للصورة وان كان المعنى على الكسر فتدري اي تشبه
 فتكون زيد الاسد واصله ان زيداً كالاسد ثم قد استالكاف ليعلم انشاء
 التشبيه في اول الامر هذا ما ذهب اليه الخليل وهو اختيار المرحوم رحمه الله والجمهور على
 انها حذرت براسها على نظائرها ولان الاصل عدم التركيب هو الصحيح وقد تحفظ
 اي كان فتلغى اليه قبل عن العمل بعد التحفيف على الا فتح فتكون زيد الاسد لزوال
 بعض مشابقتها بالافعال ويجوز ان يقدري فيها ضمير الشأن بعد التحفيف كما في
 ان الفتوحة الخفيفة ويجوز ان لا يقدري فيها ذلك لعدم ما يوجب كونها مشابقتها
 بالافعال واعلم ان الفرق بين كان والكاف للتشبيه ثابت من وجهين احدهما
 ان وجه الشبه اقوى في الكاف والثاني ان كان تقتضي صدق الكلام بخلاف
 الكاف فانها تقع في وسط الكلام ولكن هي كلمة مفردة عند البصريين وقال
 الكوفيون انها مركبة من لا وان الكسوة المصدرية بالكاف لانها واسمها كان

يوم القيمة محضرون عند الحساب ويجوز انما لها ايضاً على ما هو الاصل كقوله
 تعالى وان كلاً لما يخففان ونصب كل ولما كان الغاء ها غائباً صرح به قال ويجوز
 انما لم يصحح باعمالها حيث لم يقل ويجوز اعمالها بل اشار اليه في ضمن جواز
 الا انما انما يكونون يوجبون الالغاء والايتية عليهم ويجوز دخولها على
 قوله وج يجوز الغاء ها اي حين اذا خفت ان المكسوة يجوز دخولها على الافعال
 ان دخلت على المبتدأ والخبر نحو باب كان يكون وباب علمت نحو قوله تعالى وان كنت
 من قبله لمن الضالين وانظفك لمن الكاذبين وانما جاز دخولها على هذه الافعال
 لجواز الغائها ولحصول تأكيد الجملة الاسمية التي هو مقتضاها واصلها حينئذ
 لذلك خص دخولها هذه الافعال وكذلك اي مثل ان المكسوة قد تخففان المفتوحة
 وح اي حين اذا تخفف المفتوحة يجب اعمالها اي اعمال المفتوحة في ضميرشان مقد
 ادولم يقدر والاعمالها ضميرشان مقد رولم يجد واحاملة في الظاهر للزم منية
 المكسوة التي هي اضعف تشبيها بالفعل على المفتوحة التي هي اقوى منها في ذلك
 كقولنا اشهد ان لا اله الا الله واذا وجب اعمال ان المفتوحة المخففة في ضمير مقد
 فتدخل على الجملة اسمية كانت نحو بلعتني ان زيد قائم قال الله تعالى ان الحمد لله رب
 العالمين او فعلية سواء كان فعلها من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر او لا نحو قد
 كان زيد واز قد علمت زيد وان قد قام زيد، ويجب دخول السين وسوف او قد
 او حرف النفي على الفعل للمفعول الذي تدخل عليه ان المفتوحة المخففة نظير السين
 كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى ونظيرشوا كقوله واعلم فعل المرفوع سوف
 يأتي كل ما قد رواه ونظير قد قوله تعالى ليعلم ان قد بلغوا ونظير حرف النفي قوله
 تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم وقوله تعالى اليحسب ان لم يره احد هؤلاء ان ما
 خرج زيد وعلمت ان لن يخرج زيد ثم اشار الى وجه تركيب ان المفتوحة المخففة
 بقوله الضمير اي ضمير الشأن الستتري لقد راسم ان المفتوحة المخففة والجملة
 الواقعة بعد ها خبرها اي خبر ان وانما وجب دخول احد هذه الحروف الاربعة
 على الفعل الثلاثة تدخل عليه ان هذه ليكون عوضاً عما زال عنها من حذف احدي
 فونها وليفرق احكام الثلاثة الاول بينهما وبين المصدرية في الوجوب الثاني
 فيفرق بينهما من حيث العملان وان عني بحرف النفي الاستقبال في الحقيقة
 لا يجوز اجتماع بين حروف الاستقبال والانفي المصدرية من حيث اللفظ

للترجي أي لتوقع امر مرجو كقوله تعالى لعلكم ترجون وفيه ترجي لعباد كقول
 الشاعر * احب الصالحين ولسن منهم * لعل الله ينزلي صلاحه قيا في النار
 امام المسلمين ابو حنيفة رحمة الله تعالى عليه ولم يبلغ ذلك الله ولو بلغ لم يرض
 باشد تعبير بالشاعر او امر مخوف كقوله تعالى لعل الساعة تكون قريبا وجاء نحوها
 لعل لعل يجعلها من حرف الجر وفي بعض النسخ وشذا الجبر بها فتواعل زيد في الخبر
 وهواي مجيئ الجبر لعل شاذ خارج عن القياس ثم افرق بين التقي والترجي ان
 التمني تستعمل في الممكنات المستحيلات والترجي لا تستعمل الا في الممكنات وفي كل
 له جاء في لعل لغات اخر احد ها عل بدون اللام الثاني عن بدون الزم لا في
 وقلب اللام الثانية نونا والثالثة ان بقلب العين انما قال الله تعالى انها اذا جاء
 يؤمنون اي لعلها فيمن قرى بالفتح والرابعة لان بثبوت اللام الاولى وقلب
 العين الفا واللام الثانية نونا والخامسة لعل بقلب اللام الثانية نونا فقط وعند
 البيرد اصله اي لفظ لعل عل بدون اللام الاولى زيدت في اي في كل اللام
 فصار لعل والباء في من اللغات المذكور فرع عليه فلما فرغ من بيان الحق الشبه
 شرع في بيان حروف العطف فقال **فصل في حروف العطف عشرة الواو والفاء**
 ونحو حتى واو واما بكرة المحضة وام ولا وبلا ولكن الخفضة فاه اربعة الاول الفاء
 للتفسير والاول جمع الاولى وهي من الواو الى حتى للجمع اي للجمع بين المعطوف
 والمعطوف عليه فيما حصل للمعطوف عليه من الحكم فواو الجمع مطلقا اي من
 غير تقييد بترتيب او قران او تراخ او تدرج وانما تقدم الواو ولا سالها في باب المعطوف
 ولكونها للجمع مطلقا نحو جاءني زيد وعمرو اي صدر الجعبي عنه ما سواء كان زيدا
 المعطوف عليه متقدما في الجعبي او كان عمرو المعطوف متقدما فيه قال الله تعالى
 وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وفي موضع آخر وقولوا حطة وادخلوا الباب حفاة
 والفاء للترتيب بلا مهلة اي بلا تراخ بين المعطوف والمعطوف عليه اما حقيقة
 ضوقام زيد فعمر وهذا انما يقال اذا كان زيد المعطوف عليه متقدما في القيام
 على عمرو والمعطوف كان هو متاخر اذ في عن زيد بلا مهلة اي مع وصل عادة فقول
 تعالى فخلقنا العلقمة مضغعة عظاما واوتل من السماء ماء فصبم الارض حفرة و
 ثم للترتيب بمهلة اي بتراخ وبلا وصل نحو دخل زيد ثم خالد اي ثم دخل خالد
 في الدار وهذا اذا كان زيد المعطوف عليه متقدما في الدخول على خالد المعطوف

فتمت كسرة الهمزة الى الكاف وحذف الهمزة للاستدراك وهو دفع توهم نثار
عن كلام سابق للسامع نحو ما جاءني زيد لكن عمر واقد جاء فان السامع اذا سمع
هذا الكلام يتوهم انه لم يسمي زيد لم يجبي عمر و قد دفع وهو بقوله لكن عمر
قد جاء وهذا انما يكون اذا كان بين زيد وعمر ملازمة في المجبي وعدمه وهذا
يتوسط اي يقع لكن بين كلامين متغايرين نفيًا او اثباتًا في المعنى فال المطلوب
هو التغاير المعنوي ولذا اقتصر عليه واما التغاير اللفظي فهو يوجد نحو ما جاءني
زيد لكن عمر واقد جاء قال الله تعالى وان ربك فضل على الناس لكن اكثر الناس
لا يشكرون وقد لا يوجد نحو غاب زيد لكن بكر احضر فان فيه ليس تغاير لفظي
بل هو مقصور على التغاير المعنوي الذي هو المطلوب وهو الغيبة والحضور وينبغي
ان تعرف ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا حقيقة بل يكفي تباينهما
في الجملة كما في الآية الكريمة فان عدم الشك لا ينافي الافضل بل يناسبه الا ان
ان يشكروا ويجوز معها اي مع لكن مشددة كانت ومخففة الواو ونحو ما قام زيد
ولكن عمر واقد لا يفرق بين لكن هذه وبين لكن للعطف لان دخول حرف العطف
عليها لا يجوز ومنهم من قال لا يجوز معها الواو اذا كانت مخففة لانها تنصير جيندها
حرف عطف فلا يجوز دخول حرف العطف على مثله وقد تخفف اي لكن قلني
عن العمل بعد التخفيف نحو مشى زيد لكن بكر عندنا وذلك لانها اذا خففت شابهت
بلكن للعطف لفظا ومعنى اجريت مجريها في الالغاء وذهب الاخفش ويونس الى انه
يجوز اعمالها بعد التخفيف ايض وعلى هذا لو قال وتخفف فتلغ على الاكثر لكان أولى
ليكون إشارة الى هذا الاختلاف وليت للتمني فيه لانشاء التمني وهو طلب حصول
شيء على سبيل المحبة نحو ليت هذا عندك ليت ايام الشباب تعود واجاز الفراء ليت
زيد قائما بنصب الجزئين على تقدير فعل من التمني كما اشار اليه بقوله بمعنى التمني او
تمنييت زيد قائما وهذا الفعل متعد لا مفعولين الجزء ان منصوبان على الفعولية
بمعنى ليت عند الفراء واجازه الكسائي ايض ولكن بتقدير كان اي ليت زيد كان
قائما فقاما في هذا المثال منصوب على انه خبر كان المقدرة عند الكسائي وهذا
من مواقع وجوب حذف كان عندك واجازه المحققون ايض لكن نصب الجزء الثاني
على الحالية عندهم وهذا من مواقع وجوب حذف عامل الحال عند المحققين فعمل
من هذا انهم انقصوا على اجازة ليت زيد قائما لكن اختلاف في توجيه نصبه وعمل

وهذا القول بعد الالف

في

الأميرين لا بعينه في علم التكلم وقد يجيء أو بمعنى إلى والأكمار وبمعنى بل نحو قوله تعالى
وارسلنا إلى مائة ألف أو يزيدون فإشارته إلى الفرق بين أما وأبعد اشتراكهما في المعنى
بقوله وأما إنما يكون حرف عطف إذا تقدمت إحداهما أي أما العاطفة لها أخرى وإنما
يلزم ذلك تنبيهنا من أول الأمر على ثبوت الحكم لأحد الأمرين نحو العدة لها زوج وأما
فرد ويجوز أن يتقدم أما على أو نحو زيد أما كاتب أو أي ويجوز أن لا يتقدم أما على أو
نحو زيد كاتب أو أي ثم تقدم أما على المعطوف عليه دخول الواو عليه يومها
ليست حرف عطف كما ذهب إليه أبو علي الفارسي والقطع بكونها للشك مثل ويجوب
أنها حرف عطف كما ذهب إليه الجمهور ثم أشار إلى تحقيق معنى أم وإلى الفرق بينهما وبين
لو وأما بقوله وأم على قسمين أحدهما متصلة وهو أي أم المتصلة وتذكير الضمير
باعتبار ما ذكره ولأن ثابته أم غير حقيقي ما أي خبر ليسألها أي بتلك الخبر الضمير
المجرور راجع إلى ما باعتبار المعنى عن تعيين أحد الأمرين والحال أن السائل يعلم ثبوت
أحدهما أي أحد الأمرين حال كونه مبهما أي غير معين في علمه بخلاف وأما
إليه وهذا متلبس بمخالفة ما فإن السائل لهما أي بأو وأما لا يعلم ثبوت أحدهما أي
أحد الأمرين أصلا لا معيناً ولا مبهما وتستعمل له أم المتصلة بثلاث شرائط الشرط
الأول أن يقع قبلها أي قبل أم المتصلة حمزة أي حمزة الاستفهام وهل لأن الحمزة تنبيه
في الاستفهام والمراد بالحمزة أم من أن يكون لفظاً نحو زيد عندك أم عمر أو تقدرا
كقول الشاعر لعمرى ما دري وأزكنت والربا بسبع رميت الجرام ثمان أي
السبع بخلاف أو وأما فأنه لا يلزم أن يقع قبلها حمزة والشرط الثاني أن يليها أي أم
المتصلة أي يقع بعدها لفظاً مثل ما أي مثل لفظ بلو الحمزة أي يقع بعد الحمزة
اعني إذا كان بعد الحمزة اسم مفعول فكذلك يكون بعد أم اسم المفعول كما مر مثاله في
بعد الحمزة فعل إلى جملة فعلية فكذلك بعدها يكون بعد أم فعل نحو أقام زيد
قعد وكذلك إذا كان بعد الحمزة جملة اسمية فكذلك يكون بعد أم جملة اسمية نحو
أزيد عندك أم عمر وبخلاف أو وأما فأنه لا يلزم فيها أن يليها لفظ مثل ما يلي
الحمزة وإذا كان كذلك فلا يقال رأيت زيدا أم عمر وأبدون الفعل بعد أم في مقابلة
الحمزة لأن أم في هذا التركيب لا يليها لفظ مثل ما يلي الحمزة لأن ما يليها اسم و
ما يلي الحمزة فعل فلا يوجد الشرط المذكور فيه فلم يجز هذا ما ذهب إليه الجمهور وهو
اختار الشيخ ابن صاحب ذهب سبويه إلى أنه جائز حسن ولعل اعتبار المعنى إذا

وبينه ما مهلة اي ويكون بين المعطوف والمعطوف عليه تراخ وقد يجي ثم لجود التنظيم
 نحو قوله تعالى ثم ما أدركك ما يوم الدين ونحو كلاسوف تعلمون وقد يجي ثالثة منذ
 الاخفش نحو قوله ثم تاب عليهم ليتوبه الوكيل انها بمعنى اللام وحتى كغم اي مثله
 في الترتيب والمهلة الا ان مهلة اي مهلة حتى اقل من مهلة ثم فيكون حتى متوسط
 بين الفاء وثم وشرط اي شرط حتى ان يكون معطوفا اي معطوف حتى داخل في العطف
 عليه لكنها للغايرة اتفق النحاة على ان حتى العاطفة يجب ان يكون معطوفا داخل في
 المعطوف عليه حقيقة حتى يجز الصباح ولا ينصب في قولك تمت الباردة حتى
 الصباح قال النحوي ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا لما قبلها او لادل عليه
 ما قبلها ولها الجارة فالأكثر ان على تجوز كون ما بعد ما متصلا بأخر جزءا لما قبلها
 نحو تمت الباردة حتى الصباح انتهى كلامه وهذا التصريح يوجب ان يكون ما بعد
 حتى العاطفة جزءا لما قبلها حقيقة ولا يكتفي بالجزئية الاعتبارية وبانه يجوز في تمت
 الباردة حتى الصباح ان يكون فيه حتى عاطفة ويكون الصباح منصوبا وانما الخ لا
 في جواز جره فجاز عند الجمهور ودون السيرا في مع جماعة وهي اي حتى تفيد قوة في
 المعطوف نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الجديش حتى الامير او تفيد ضعفا في
 المعطوف نحو قدم الحاج حتى المشاة اي قدم ركب الحاج حتى بجالتهم واو واما
 واما ثلثتها اي ثلثة هذه الحروف مشتركة في كونها الثبوت الحكم لاحد الامرين او
 الامور حال كونها بينة ما لا يعين اي غير معين في علم المتكلم واكتفى المصريح باقل
 ما لا بد منه فلم يقل او الامور وكذا فعل غير موضع من هذا التخصص حيث قال الكلام
 ما تضمن واذا تنازع الفعلان نحو مرت برجل وامرأة اي مرت بواحد منهما
 من غير تعيين وهذا في اول الشك واما التي للتفصيل كما في التسمية التي للابهام
 فانها للمعين في علم المتكلم الا انه يجوز ان يكون مقصود ان يبين المعين المشترك
 بين جميع هذه الحروف الثلاثة بخلاف التفصيل والابهام فانها لا يجوز ان في ام وهذا
 سقط ما قبل من انها جاءت لكل الامرين في قوله تعالى ولا تظن منهم انما اوكفونا
 لانهم على تقدير التسليم كان كلامنا في المعنى المشترك بين الحروف الثلاثة فانه غير جازم
 في ام واما ما اجاب به بعضهم من انها في الآية الكريمة مستعملة للاحد الامرين على
 ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد اليهم في سياق النفي فلا ينافي
 الاحتياط لانها واكالات واحدة للاحد الامرين والعموم لزوم من دخول النفي لكنها ليست لاحد

الثقة المصنف حافظا ما لا بد منه

عن حصول زيد ثم اضربت عن ذلك السؤال الاول واخذت اي شرعت في
 الآخر عن حصول عمرو وابل ولكن جميعها اي جميع هذه الحروف الثلاثة مشتركة في
 لبثت الحكم لاحد الامر من معين اي حال كون ذلك الاحد معينا عند الشك اما لا
 قلني ما وجب اي ثبت من الحكم الاول للمعطوف عليه عن الثاني له المعطوف
 الحكم ههنا ثابت للمعطوف عليه دون المعطوف نحو جاء زيد لا عمرو ولا يعطف بها
 الا في الايجاب يجوز ان يقال ما جاء زيد لا عمرو ولا يحسن معها اظهار الاعمال نحو ما جاء
 زيد لا جاء عمرو ولا لا يشتبه بالدار ولا يعطف بها الا الاسم وعطف على المضارع
 بها نادر وما وقعت بعد غير في التأكيد النفي لا للعطف نحو ولا الضم لا في بل لا في
 له الا عارض عن الاول موجبا كان ومنفيا يعني لصرف الحكم عن الاول وثبانه الثاني
 على عكس لا نحو جاء زيد بل عمرو ومعناه بل جاء عمرو واي المنسوب اليه محبي هو عمرو
 نحو ما جاء زيد بل عمرو ومعناه عند الجمهور بل جاء عمرو وح يكون بل الاضرب من انفي
 محبي زيد الى اثبات محبي عمرو ومعناه عند المبرد بل ما جاء عمرو هي ج يكون بيان
 من نسبت اليه عدم المحبي في عطف الجملة بمعنى ترك الاول والاخذ في الثانية نحو قوله
 تعالى ام يقولون افتر به بل هو الحق من ربك ولا يعطف بها في الاستفهام في المفردات ولا يجوز
 ان يقال اقام زيد بل عمرو ولكن للاستدراك قد عرفت معنى استدراك فلم يذكر ههنا
 ويلزمها اي لكن النفي فلا يستعمل بدونه لانها المفارقة بين المعطوف والمعطوف عليه
 معناه ويكون النفي ما قبلها نحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء او بعد ما نحو اقام بكره
 لم يقيم تفصيل المقام ان لكن اذا عطف المقدم على المقدم ثم ان يكون النفي قبلها نحو ما جاء زيد
 لكن عمرو ما رايت احدا لكن عمرو هي ج نقض لا فتكون لاثبات ما نفي عن الاول اذا عطف
 الجملة على الجملة لزم ان يكون النفي قبلها وبعد ها وهي ج مثل بل في اثباتها بعد النفي الا في
 نفي ما بعد ها نحو ما جاء زيد لكن عمرو قد جاء وجاء زيد لكن عمرو محبي نفي جملي
 لا تستعمل لكن بدون النفي ثم لما فرغ عن بيان حروف العطف شرع في بيان حروف التنبيه
 فقال فصل حروف التنبيه ثلاثة قال بعض المحققين الظاهر انها ليست حروف
 المعالي بل هي اصوات وضعت لفرع التنبيه فالإيقان تجعل من قبله زيادة
 الابقم الهمزة وتخفيف الهمزة واما بفتح الهمزة وتخفيف الهمزة واما بفتح الهمزة
 الثلاثة لتنبيه المخاطب والمفاضة قبل الشروع في الكلام لثلاثه اي انما
 لغنى من الكلام الذي يليق به الشك اليه ولا يفضل عنه ويمكن في هذه

المعنى أريت زيدا أم ريت عمرو أو أوجرتان يقال أريد أريت أم عريت لا ريت من أو الأمر
 بأن المطلوب تعيين أحدهما ولم يجز زيد عندك أم عمرو وبغير الحضرة الأعلى الشذوذ
 الشرط الشاكت أن يكون أحدهما من المستويين محققا أي ثابتا عند التكلم لا مبهما وإنما
 يكون الاستفهام أي استفهام التكلم عن المخاطب عن التعيين أي عن طلب تعيين أحد
 المستويين بعد تحققه عندك فلا بد أن أي فلاجل أنها الطلب لتعيين بعد العلم
 بثبوت أحد المستويين عند التكلم يجب أن يكون جواب أي ما يسأل بهما بالتعيين
 إلى تعيين أحد المستويين لأن الاستفهام عنده دون نعم أو لا لعدم إناؤه التعيين
 فإذا قيل زيد عندك أم عمرو فجوابه أي جواب هذا القول بتعيين أحدهما فيقال في الجواب
 زيدا وعمرو ولا يقال نعم أو لا بخلاف إذا سئل بأوامر مع الحضرة فإذا قيل جاءك زيد
 أو عمرو وأجارك أما زيد وأما عمرو يصح جوابها بنعم أو لا لأن المطلوب بالسؤال أن أحدهما
 لا يسير جارك والثاني أم منقطعة وهي ما يكون بمعنى بل مع الحضرة أي الاضرب عن
 الأول والشك في الثاني هذا هو الأكثر وقد يجبي ليجرد الاضرب إذا كان ما بعده
 مقطوعا بركضه تعالى أم أنا خير من هذا الذي هو مبدى إذ لا معنى للاستفهام هنا
 أو كان ما بعده مشتقلا على حرف الاستفهام كقوله تعالى أم هل تستوثق الظلمات والنور
 كما ريت شجيا أي صورة من بعيد أي من مكان بعيد قلت بعد رؤيتها أنها أي الشجر
 وثانيه الضمير باعتبار الصورة لا بل على سبيل القطع أي على وجه اليقين لأنك إذا
 رأيتها اعتقدت أنها بل بلا شك ثم حصل لك شك أنها أي الشجر شاة لأنك إذا
 قربت منها علمت أنها ليست بابل واعتزنت عن الأخبار فقلت بعد لك شك في قولها
 أيا أم هي شاة تقصد الأعراض عن الأخبار الأول وهو أنها لا بل والاستيناف أي الاستنباط
 السؤال آخر وهو أنها شاة معناها أي معنى قولك أم شاة بل هي شاة أم شيء آخر واعتزمت
 على قولهم أنها لا بل شاة بانه من عطف الانشاء على الأخبار وقد اتفقوا على عدم جواز
 هذا العطف وأجيب بأنه استفهام مستأنف فلا يلزم عطف الانشاء على الأخبار وفيه نظر لأنه
 يلزم على هذا أن لا يكون أم المنقطعة من خبر العطف بل يكون خبرا استينافا والكلام
 على ما منها في الصواب ما اجاب به بعض الفضلاء حيث قال يجوز عطف الانشاء على
 الأخبار بتأويل القصة وجعل عطف قصته في قصته سيما في مقام الاضرب يعلم أن القصة
 لا تستعمل إلا في الخبر كما أم مثاله وهو قولها أنها لا بل أم شاة أو في الاستفهام فلو علمت
 أنها أم وسالت أو لمفعول فيه لقوله سالت زمانا سابقا ووقتا ما مضيا

في
 في
 في

عطف الانشاء على الاخبار

مثبتا كان الكلام السابق او منفيا استفهاما كان او خبرا في جواب اقام زيد
 بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقم زيد وبلي يختص بالاجاب مانفي قبله اي باثبات
 مانفي من الكلام السابق يعني انها منقضة نفيا سابقا وتصديده اثباتا سواء كان
 ذلك النفي استفهاما اي متصلا باداة الاستفهام اقواما تعالى الست بركم قالوا
 فمعنى بلي في باب الست بركم بل انت ربنا او خبرا كما يقال لم يقم زيد قلت بلي
 قام اي زيد وينبغي ان يعلم ان كان المراد بالاجاب في قوله حروفا لاجاب جواب النفي
 السابق لا يشتمل نعم لانها ليست لاجاب لنفي بل هي لتقرير ماسبق مثبت كان
 او منفيا وان كان المراد به اثبات ما قبلها اي تقرير ما قبله او تشبيه اثباتا كان او
 نفيا لا يشتمل بلي لانها ليست لهذا المعنى بل هي مختصة بالاجاب للنفي السابق فلو
 قال حروا لتصديق والايجاب لكان اشمل فاي للاثبات بعد الاستفهام وذهب
 بعضهم الى انها تاتي لتصديق الخبر ايضا وذهب ابن مالك الى ان اي بمعنى نعم و
 هذا يخالف لما ذكره المصنف والشيخ ابن الحاجب ويؤيد القسم اي لا تستعمل الا مع
 القسم من غير ان يصرح بفعل القسم بعدها كما قيل هل كان كذا قلت في جوابه
 لله والله ولا يقال لله وقسمت والله وجاء اي لله بحدف حرف القسم ونصب الله
 الا اذا كان قبلها هاء التنبيه نحو اي هاء الله ذال انحر مجرورا لا غير لئلا يثبت بان الجار
 وفي اي هاء الله اذا كان مجرورا عن هاء التنبيه ثلثة اوجزها حدف الياء لا تقام
 الساكنين والثاني فتح الياء ليدفع اجتماع الساكنين وخفة الفتحة والثالث الجمع
 بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرز الاياد بصون آخرها من التحريك والحدف
 وان كان يلزم التقاء الساكنين على غير حد هاء الكوفا في كلمتين اجزاء هما مجرى
 كلمة واحدة فاشبه ما فيه اجتماع الساكنين على حد هما وهذا ايضا من خصائص لفظ
 الله واجل وجيز وان ثلثتها اي ثلثة هذه الحروف لتصديق الخبر سواء كان الخبر
 مثبتا او منفيا فالاي يقع بعد الاستفهام كما اذا قيل جاء زيد قلت في جواب اجل وجيز
 وان اي اصدقك في هذا الخبر وقال بعضهم ان اجل مثل نعم منهم الا خففش حروفا
 ان نعم في الاستحباب احسن وجيز في الخبر وقيل ان جيز اسم قسم للعرب فيقال جيز
 لا فعل من كذا بمعنى حقا وقيل معناه الاعتراف والاقارب خول التنوين عليه قد
 جاء ان لتصديق اليه عارضا كقول ابن زيد حين جاءه عارضا فسلم شيئا فقام بيده
 فقال عارضا فقامتني اليك فقال ابن زيد جوابا له ان وراكها اي

سميت هذه الحروف حروف التنبيه ولا تكون هذه الحروف الا في صدر الكلام سواء انشأ
 باسم الاشارة فانها تقع حيث تقع الاشارة واما اذا حصل بينهما وبين اسم الاشارة
 فهي في صدر الكلام ايضا نحو قوله تعالى ها انتم هؤلاء والاصل انتم هؤلاء فالاولا
 لا يدخلان الا على الجملة لانها وضعتا لتأكيد مضمون الجملة تقع بها الكلام لا على
 السامع او للتنبيه عليه فلا تدخلان الا على الجملة اسميه كانت تلك الجملة نحو قوله
 الا انهم هم الفسدون وكقول الشاعر اما والذي ابكى واضحك والذي اامات واهي
 الذي امره الامر البيت لا في الصغر الذي يقسم بالله تعالى واما للتنبيه والاولا لتسم
 والباقي من الكلام صلات الموصولات والاستثناء وعلى ان ما للتنبيه دخلت على الجملة
 الاسمية او فعلية نحو الا لا تفعل ولما لا تضرب والثالث اي الحرف الثالث من حروف
 التنبيه وهو ما تدخل على الجملة مثل الا واما اسمية نحو ها زيد قائم او فعلية نحو ها
 افعل كذا وللقرم اي تدخل على المفرد الذي يكون اسم الاشارة نحو هذا وهو كذا وكذا
 هذان وهاتان فهذه الحروف ثلثتها تدخل على الجمل كلها وتدخل ها خاصة على المفرد
 من اسماء الاشارة ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء
 فقال **فصل حروف النداء خمسة** يا وايا وهيا واي والهمزة المفتوحة فاي يفتح
 الهمزة وسكون الياء والهمزة المفتوحة يستعملان للقرى اي لنداء القريب وياو
 هيا يستعملان للبعيد اي لنداء البعيد ويا واهيا اي اعم جميع حروف النداء كما
 فقرة اي يقع للقرى والبعيد وفي بعض النسخ ويا لها وللمتوسط فاقلت ينبغي
 ان لا يقال يا الله ويا رب لان تعالى اقر باليه من جبل الوريد قلت انما ذكر يا في اسم
 الله سبحانه استقصارا من القائل استبعادا عن مظان القبول ثم اعلم ان
 انما يحسب المعنى كذا لك انما يحسب موارد الاستقبال فيكون عذوق
 مذكورة ولا يحدف من حروف النداء غيرها ولا ينادي اسم الله تعالى ولا اسم المستعا
 اليها وايها الا بها ولا يندب الا بها او بواو قد مر احكام النداء في قسم الاسم فلانما
 ثم لما فرغ من بيان حروف النداء شرع في بيان حروف الايجاب فقال **فصل**
حروف الايجاب ست نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل يفتحين وسكون
 اللام وجير بكسر الواو قد تفتح وان بكسر الهمزة وتشديد النون اما نعم جاء في
 نعم اربع لغات فتح النون والعين وهي المشهورة وفتح النون وكسر العين وكسر النون
 والعين وانهم تقلب العين المفتوحة هاءا قللت في كلام سابق اي لتبيين مضمون

الاسماء
 في
 حروف
 التنبيه

بعد جميع حروف الجرو جاء زيادة مامع المضاف على قلة نحو قول تعالى مثل النطق
 ونحو من غير جرد وقيل ان ما بعد حروف الجرو المضاف نداء مجرورة والجرو
 بعد هاء لانهما ولا تزداد زيادة حاصلة مع الواو اي مع واو العطف كما في قوله تعالى
 سواء كان النفي لفظا نحو ما جاء في زيد ولا عمرو او معنى قوله تعالى فيمن مضى عليهم
 لا الضالين فان الغير بمعنى النافية وكذا تزداد لا بعد الذي نحو لا تمرب يد ولا عمرو
 تزداد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان تسجد وتزداد لا قبل القسم على قلة
 ثم تزدادها قبل القسم الذي كان جوابه نفيا للاستعارة ان جواب النفي لا والله الا فعل نحو
 والى لا قسم بمعنى قسم والسرفي زيادة التثنية على طوبى القضية بحيث يستغنى عن القسم
 تبرز لذلك في صيغة القسم وجاء زيادتهما مع المضاف على السند وكقوله فلان في يد
 سري وما شعر الحول لانه في يد يريه لا يسير وما علم وما من باره اللام فقد
 زكورها اي ذكر زيادتها في حروف الجر على التفصيل فلا تعيد ههنا وما كان من زيادة و
 باء واللام كثيرة وزيادة الكاف قليلة بخلاف زيادتها بالذكر ويذكر زيادة الكاف فترسل ان
 الكاف من العمل تستحق ان تجعل من الحروف الزائدة وكذا ما في حيت واذا واللام لم يجعلوها
 ن حروف الزائدة لان لها اثر في الكلام وهو كلف الحقيقة عن العمل وتصحيح دخولها على الفعل كما
 لف حيث واذا عن الانساق وتصحيح كونها جازين ثم لما فرغ عن بيان حروف الزيادة عرج في
 ان حرف في التفسير فقال **فصل** حرف التفسير سقط نون التثنية المضاف في التثنية
 سكوت الياء وان بقى الهزة وسكون النون فاعلم ان اعرب ما بعد نحو التفسير تابعه لا غير
 فله قال الحديدي ويعرب المفسر باعرب المفسر لا تبع له وقال المكي لا تبعه فله لان
 بعد هاء يمين ما قبلها والعطف يقتضي المغايرة فاي تفسير بهما مطلقا سواء كان في
 تقول في تفسير قوله تعالى واسأل القرية اي هل القرية او حمير كما تقول في تفسير قطع ريق
 من ليم مات وانما يفسر به اي بلفظ ان فعل متنبس بمعنى القول كالامر والذم والثناء
 قوله تعالى بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول كقوله تعالى انه وان
 فهم وامر ثلث امر واثبت الياء كرم ثم الفعل الواقع به ان يكون مفعولا العام هي تفسير مقلد
 بعاب فعلى قوله تعالى ولادينا وان يا ابراهيم اي وناهينا بشي او بلفظ هو قولنا يا ابراهيم
 قوله ان يا ابراهيم تفسير المفعول العام لا تقدير وقد يكون اسفعا لانه اي تفسيره
 وقوله تعالى واسأل الياء ما يوحي ان تقديره اذ لم يفسر بان الفعل فيه معنى القول
 قول الصريح والافعال قلت لان كتب اذ هو في وقت لفظه الصريح لا معناه في معنى القول

في قوله تعالى
 واسأل القرية
 اي هل القرية
 او حمير
 كما تقول
 في تفسير
 قطع ريق
 من ليم مات

وأما ان في قوله تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به ان أعبد الله فتفسير الأمر للقول وبينغي ان
 يعلم ان ما بعد ان الفسرة ليست من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه لا يحتاج من جهة
 للتفسير اليهم المقد رفقوله تعالى وأخرد هو لهم ان الحمد لله رب العالمين ليس ان فيفسد
 لان وقوله ان الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم مخاي اعم استعماله لان لجواز ان
 يفسرهما ما ليس فيه معنى القول وما فيه معنى القول ولفظ القول انصرح وقال ابن
 مالك الغالب في اي ان تكون تفسير الغير معين ثم لما فرغ عن بيان حرفي التفسير شرع
 في بيان حروف المصدر فقال **فصل حروف المصدر** راي الحروف التي تجعل اللملة في حكم مصدر
 فالاصناف ثمانية ملايسة ثلثة وزاد بعضهم كي ولوفي حروف المصدر وما وان بفهم اللملة
 وتخفيف النون وان بفهم اللملة وشد يد النون فما وان اللملة الفعلية اي وفيختصان
 اللملة الفعلية فانهما لا تدخلان الاعليهما فتجعلانها في حكم المفرد كما كقولته تعالى وعضا
 عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء مصدر رجب على وزن كرم ومعناه الانتاح
 وكقوله الشاعر ليس المرء ما ذهب لليالي وكان ذهابهن له ذهابا اي ذهابا وان نحو
 قوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اي قوله وان اللملة الاسمية اي يخص اللملة
 الاسمية فانهما لا تدخل الاعليهما فتجعلانها في حكم المصدر وتخيرها نحو عملت انك قائم
 اي قيامك وفي معناه ان امكن نحو اعجبني ان زيد اخوك اي اخوك زيد لك وان تعقدت
 الكون نحو قوله تعالى ولوان ما في الارض من شجرة اقلام اي ولو ثبت كون ما في الارض هذا
 عند سيبويه واجاز غيره بعد ما المصدرية اللملة الاسمية اي ثم اعلم ان اختصاص اللملة
 الاسمية اذ اليكن مخففة ولم تلحق بهما ما الكافرة واما اذا خففت او كفت بما في نحو فيها اللملة
 الاسمية والفعلية ثم لما فرغ عن بيان حروف المصدر شرع في بيان حروف التخصيص فقال
فصل حروف التخصيص حروف تدل على تخصيص الفعل وتخريفه اربعة هلا والا
 ولولا ولوما لها اي بهذه الحروف مصدر الكلام لانها تدل على نوع من انواع الكلام فوجب
 التصديق بها يعلم في ول الامر ان كون الكلام من ذلك ومعناها اي معنى هذه الحروف
 حث وطلب على الفعل ان يدخل في الضارع نحو هلا تاكل قال الله تعالى ولوما تاتينا
 بالمالا تكثر ومثناها لوم ويتغير اي تنديم وتوابع على ثلثها الفعل اذ دخلت الماضي نحو
 هلا ضربت بلطاح اي حين اذ دخلت الماضي لا يكون معناها تخصيصا الا باعتبار
 ما فات من الفعل ولا تدخل حروف التخصيص الاعلى الفعل لان التخصيص والى ان لم يلق
 بالفعل ثم ذلك الفعل اما ان يكون لفظا كما في مثل الروت قد راكبا اشار اليه بقوله فان

إضافة ما دون ملايسة

ايها ولا يستعمل هل في هذه المواضع اي المواضع الاربع المذكورة اما في الموضع الاول
فلكون هل في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل كقوله تعالى هل في على الانسان اي قد في
فاذا اوجدت الفعل بعد هاء توكيد كرت العهد السابق ومالت اليه ولم تسلب بغيره واما
اذ لم يجد الفعل بعد هاء توكيد بصيرت ذاهلة عنه فلا يقال زيد خرج وهل زيد اضرب
كما لا يقال فقد زيد خرج وقد زيد اضرب بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم
وجود الفعل ههنا واما في الموضع الثاني فلان هل لا يستعمل فيما فيه معنى لانكار واما في
الموضع الثالث فلاختصاص ام للتصلة بالهجرة لكونها الاصل واما في الموضع الرابع
فلان الهجرة في الاستفهام كما مر انفا وكونها الحصر من هل ولذا كانت ايقونة الاستفهام
فعل مما ذكر ان الهجرة اعم تصرفا في الاستعمال من هل والى ما بينا من وجب دخول الهجرة في
المواضع الاربع المذكورة دون هل اشارة بقوله وههنا اي في مسئلة دخول الهجرة فيها
لا يدخل فيه هل بحث اي كلام وبيان يوجب دخول الهجرة واستعمالها في تلك المواضع
دون هل بعد اشتراكهما في كونهما حرفي الاستفهام ويجوز ان يكون هذا اشارة الى
المدخل اليه يكون هل مختصة بها فانها يختص باحكام ومواضع من الكلام لا يجوز دخول
الهجرة فيها ايضا وهي ان حروا العطف قد تدخل على هل دون الهجرة كقوله تعالى فهل انتم تآكلون
وهل يهلك الا القوم الفاسقون ويضرب من ذلك تقول ان اكرمك فهل تكرمني ولا
تقول وهل تكرمني وتقول سلم اليه ثم هل تلتفت الي ويحيي هل وسائر كلام الاستفهام
بعد ام ولا يحيي الهجرة بعدها قال الرضي ويختص هل بذكرين دون الهجرة وهما كونها
للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب لك فاراي لم ثوب وفادتها فائدة النافي
حتى جاز ان يجيء بعدها الاقصد لا يجاب كقوله تعالى هل جزاء الاصل الا الحسن
وان تدخل الموكدة للنفى في خبر البتة الذي بعدها نحو هل زيد بقائه فعلم من ذلك
التصرفات في هل انها اكثر تصرفا في الاستعمال من الهجرة فيكون كل واحد منهما اعم
الاخر من وجبه لما فرغ عن بيان حرفي الاستفهام شرعا في بيان حروا الشرط فقال
فحمل حروف الشرط ثلثة ان بكسر الهمزة وسكون النون ولو واما بقية الهجرة بها
لهذه الحروف صدر الكلام لما ذكرنا فيما سبق وقد دخل كل واحد منها اي من
الحروف على الجملتين الاسمييتين بل يجب دخولها على الجملتين الفعليتين واما
هو ياتي قوله وههنا بعد ويلزمها الفعل لفظا وثقة لا تكن للاستقبال بل
دخل الماضي اليه على الماضي فان هذه الوصل نحو ان زرتي اكرمك فاما قولهم

والمواضع الاربع المذكورة اما في الموضع الاول فلكون هل في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل كقوله تعالى هل في على الانسان اي قد في فاذا اوجدت الفعل بعد هاء توكيد كرت العهد السابق ومالت اليه ولم تسلب بغيره واما اذ لم يجد الفعل بعد هاء توكيد بصيرت ذاهلة عنه فلا يقال زيد خرج وهل زيد اضرب كما لا يقال فقد زيد خرج وقد زيد اضرب بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم وجود الفعل ههنا واما في الموضع الثاني فلان هل لا يستعمل فيما فيه معنى لانكار واما في الموضع الثالث فلاختصاص ام للتصلة بالهجرة لكونها الاصل واما في الموضع الرابع فلان الهجرة في الاستفهام كما مر انفا وكونها الحصر من هل ولذا كانت ايقونة الاستفهام فعل مما ذكر ان الهجرة اعم تصرفا في الاستعمال من هل والى ما بينا من وجب دخول الهجرة في المواضع الاربع المذكورة دون هل اشارة بقوله وههنا اي في مسئلة دخول الهجرة فيها لا يدخل فيه هل بحث اي كلام وبيان يوجب دخول الهجرة واستعمالها في تلك المواضع دون هل بعد اشتراكهما في كونهما حرفي الاستفهام ويجوز ان يكون هذا اشارة الى المدخل اليه يكون هل مختصة بها فانها يختص باحكام ومواضع من الكلام لا يجوز دخول الهجرة فيها ايضا وهي ان حروا العطف قد تدخل على هل دون الهجرة كقوله تعالى فهل انتم تآكلون وهل يهلك الا القوم الفاسقون ويضرب من ذلك تقول ان اكرمك فهل تكرمني ولا تقول وهل تكرمني وتقول سلم اليه ثم هل تلتفت الي ويحيي هل وسائر كلام الاستفهام بعد ام ولا يحيي الهجرة بعدها قال الرضي ويختص هل بذكرين دون الهجرة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب لك فاراي لم ثوب وفادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجيء بعدها الاقصد لا يجاب كقوله تعالى هل جزاء الاصل الا الحسن وان تدخل الموكدة للنفى في خبر البتة الذي بعدها نحو هل زيد بقائه فعلم من ذلك التصرفات في هل انها اكثر تصرفا في الاستعمال من الهجرة فيكون كل واحد منهما اعم الاخر من وجبه لما فرغ عن بيان حرفي الاستفهام شرعا في بيان حروا الشرط فقال فحمل حروف الشرط ثلثة ان بكسر الهمزة وسكون النون ولو واما بقية الهجرة بها لهذه الحروف صدر الكلام لما ذكرنا فيما سبق وقد دخل كل واحد منها اي من الحروف على الجملتين الاسمييتين بل يجب دخولها على الجملتين الفعليتين واما هو ياتي قوله وههنا بعد ويلزمها الفعل لفظا وثقة لا تكن للاستقبال بل دخل الماضي اليه على الماضي فان هذه الوصل نحو ان زرتي اكرمك فاما قولهم

وتقول
ههنا
فهل جزئ
يا عمرو

قد لا يتأويل وقد يجيء قد في الماضي للتأكيد مجردة عن التقريب إذا كان ما دخل عليه
 قد جوا بالن يسأل ويقول هل قام زيد تقول جوابا له قد قام زيد وفي المضارع
 عطف على قوله في الماضي أي وهي إذا دخلت على المضارع تكون للتقليل نحو **الكتاب**
 قد يصدق وإن الجواد قد يجمل وقد تكون للتكثير مقام المدح نحو قوله تعالى قد يعلم الله
 الذين يتسللون منكم لو أذوقد يجيء قد في المضارع للتحقيق مجردة عن معنى التقليل
 كقوله تعالى قد يعلم الله العواقين ويجوز الفصل بينه أي بين قد وبين الفعل الجوا
 بين فعله بالقسم نحو قد والله أحسنت وكقوله وقد لعربي بت ساهرا وقد يجوز في الفعل
 بعدها أي بعد وتر عند وجود قرينة عليه نحو قول الشاعر أفد الترحل غيران ركبنا ما نزل
 برية لنا وكان قرن أحس وكان قد زالت البيت للناغرة وقوله أفد فعل ماض على وزن علم بمعنى
 قرب ويروي ألف ومعناها واحداي قرب ارتحالنا إلا أن الأبل التي تشير عليها ما لا تـ
 أي تذهب برحالنا فكان الشان أنها إذا هبت برحالنا تصمت غير منا على الارتحال ثم لما
 فرغ عن بيان حرف التوقيع شرع في بيان حرف الاستفهام فقال **فصل** حرف الاستفهام
 الهمزة وهل لهما أي هذين الحرفين صدر الكلام لأنهما قد خلاص على أحد أنواع الكلام
 وهو الاستفهام فوجب التصدير بهما ليعلم من أول الأمر أن الكلام من ذلك النوع **تدفع**
 إليه وهما تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية نحو زيد قائم في الجملة الاسمية وهل قام
 زيد في الجملة الفعلية وأقام زيد في الفعلية وهل زيد قائم في الاسمية ودخولها أي
 دخول الهمزة وهل على الفعلية أي على الجملة الفعلية أكثر من دخولها على الاسمية وإنما
 كان دخولها على الفعلية أكثر إذ الاستفهام بالفعل أولى من الاستفهام بالاسم ولهذا كان تقدير
 الاسم بعد الهمزة قاعلا إذا كان بعدها فعل أحسن من تقديره مبتدأ كما تقول أزيد
 قائم ثم أراد أن يبين ما يكون الهمزة به أكثر تصرف في الاستعمال أهل بقوله وقد ثبت
 الهمزة في مواضع من الكلام التي لا يجوز دخول هل فيها أي في تلك المواضع وهي
 أربعة أحدها أن يدخل الهمزة على الاسم مع وجود الفعل نحو زيد اضرب ولا يجوز أن
 يقال هل زيد اضرب والثاني أن يستعمل الهمزة للدلالة نحو اضرب زيد وهل هو
 أخوك ولا يجوز أن يقال هل تضرب زيدا وهو أخوك والثالث أن يستعمل معام للتصلة
 نحو أزيد عندك أم عمرو ولا يجوز أن يقال هل زيد عندك أم عمرو ولا يجوز أن تدخل الهمزة على حرف
 العطف نحو أو من كان وابن كان وإنما إذا ما وقع ولا تدخل عليها هل وهذا إذا كان
 معنى الهمزة وإنما إذا كانت هل بمعنى الهمزة فهي تدخل على حروف العطف مثل الهمزة ولو اقتضاها

في المثالين المذكورين واما اذا وقع القسم في وسط الكلام بتقدير الشرط وغيره
 عليه جازان يعتبر القسم ان يكون الجواب له اي للقسم ويلزم ان يكون الشرط ما ضيفا
 ان اتيتني والله لا تيك و جازان يلغى يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يجب ان يكون
 ما ضيا ويصير القسم ملغى نحو ان تاتني والله تاتك واما التفصيل ما ذكره الجواب لا يخفى
 تعالى فمنهم شقي وسعيد واما الذين سعد وافنى الجنة واما الذين شقوا في النار لا
 انهم لم يلزموا نقد واما كقول تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ لا تير حيث لم يذ كر ما اخرى
 لكونها يضمن من هذا المقام ولذا قال بعضهم ان والاسخون في نقد ير واما الواضح في العلم
 والصحيح انها غير لازمة اصلا لا لفظا ولا نقدا ولا ويدل على ذلك صحة ان يقال امانا
 فقد فعلت كذا ويسكت وقد تكون ما للتفصيل ما اقبل في الذهن ويكون معلوما عند
 المخاطب بواسطة القرائن وقد تكون للاستدثاف من غير ان يسبق بالجمال كما
 الواقعة في اوائل الكتب قال الرضى وقد يحذف ما لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا
 كان ما بعد ها الفاء امر او نهيا وما قبلها منصوبا او مفعلا فلا يقال ذبنا فضربت
 ولا زيدنا فضربت بتقدير اما فما وقع في توجيه اما في اوائل الكتب من قولهم بعد فاني
 بتقدير اما من عدم تدبر بالنقد يركب ما ينبغي ويجب في جوابه هذا جواب سؤال متدر
 وسواء ظاهري في جواب ما الفاء ويجب ايضا ان يكون الاول سببا للثاني وانما وجب الفاء
 في جوابه وسببها الاول للثاني لان ذلك يحكم بكونها كلمة للشرط وهو يستدل على ذلك
 يحكم بكون اذا وحيث للشرط مع ان يقال حيث زيد لقيمة فانا كوسر ولا ان نظاره كثيرة
 في القرآن لعدم لزومها بل جعلوها حين الحيث بالفاء خرفين جارين مجرى الشرط
 ويجب ان يحذف فعلها اي فعل ما الذي دخلت هي عليه من ان الشرط لا بد له من الشرط
 من فعل له من ان يدخل على الفعل وذلك اي وجوب حذف فعلها ليكون حذف الفعل
 تنبيه على ان القسم من التفصيل بها اي باما هو الاسم الواقع بعد ها اي بعدها لا
 الفعل نحو اما زيد فنطلق تقديره اي نقدر بهذا الكلام مما يمكن من شيء فزيد منطلق
 تحذف الفعل الذي هو الشرط وهو يمكن وحذف ايضا الجار والجر وهو من شيء و
 اقيم اما مقامها حتى بقي ما فزيد منطلق ولما يناسب خبر حرف الشرط على فاء الجزاء قلنا
 اي لينة الفاء الى الجزء الثاني وهو منطلق ووضعوا جزاء الاول وهو زيد بارت اما
 والفاء عوضا عن الفعل المحذوف لانه لا يلزم التوالي وبين حرف الشرط والجزاء فساد
 اما زيد فمطلق ثم ذلك الجزء اي الجزء الاول وهو الاسم الواقع بعد ها ان كان صالحا

ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك مس عهول على معنى ان اكرمتني اليوم يكون سببا لان
 بذلك ولو لماضي وان دخل المضارع نحو لو تزدي اكرمتك قال الله تعالى لو يطيعكم في
 كثير من الامر لعنتكم اي لو قعتم في الجهد والحللك وقد يجيء بمعنى ان حقوقه تعالى لامة
 مؤمنة خير من مشركه ولو اعجبتمكم وقد يجيء بمعنى ان ناصبة حقوقه تعالى مدد والوجه
 فيد هتون وله غير نظير في القرآن ويلزمها اي ان ولو الفعل سواء كان لفظا كما مر نظيره اوتق
 بخوان انت زائرني فان اكرمتك تقديره اكننت زائرني فان اكرمتك فلما حذف الفعل صاد
 ضمير المتصل منه فصلا قال الله تعالى وان احد من المشركين استجارك احد ولو انتم تملكون
 عليه ولو تملكون فاحد وانتم بائها فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الفعل ايضاً واعلم ان
 ان لا يستعمل الا في الامور المشكوكه المحتملة كما مر نظيره فلا يقال آيتك ان طلعت الشمس
 لان طلوع الشمس من الامور المقطوعة بها وليس من الامور المشكوكه المحتملة وانما يقال
 آيتك اذا طلعت الشمس لان اذا انما تستعمل في الامور المقطوعة بها وطلوع الشمس منه
 ولو تدل على نفي الجملة الثانية بسبب نفي الجملة الاولى كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا
 لفسد تافان لوهنا تدل على انتفاء الفساد بسبب ان تعدد الالهة منتف واستعماله
 بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يجيء لاثبات الثاني على تقدير وجود الاول و
 عدمه نحو نعم العبد صهيب لو لم يخطف الله لم يعصه اي نفي العصيان لازم لنفي الخوف
 كما هو لازم لوجود الخوف ونحو لو هنتني اكرمتك اي لا كراي ايا الله ثابت سواء اكرمتني او
 اهتمني واذا وقع القسم في اول الكلام وتقدم اي القسم على الشرط يجب ان يكون لفعل الله
 يدخل عليه في الشرط ما ضيا سواء كان الماضي لفظا نحو والله ان اتيتني لا اكرمتك
 او معنى بان يدخل على المضارع نحو والله ان لم تاتني لا هجوتك وانما واجب ان يكون
 مدخول حرف الشرط ما ضيا لانه لما امتنع عليها في الجواب بوقوعه جوابا للقسم
 كونه ما ضيا في الشرط لئلا يدل فيه ايضا ليتوافق في عدم العمل وح اي حين اذا القسم
 في اول الكلام وتقدم على الشرط تكون الجملة الثانية في اللفظ جوابا للقسم لاجزاء الشرط
 لانه يلزم ان يكون الجواب مجزوما وغير مجزوم وهو مستحيل وتكون المعنى جوابا للقسم
 الشرط جميعا اما كونه جوابا للقسم فلكون اليقين عليه وما كونه جزاء الشرط فلكونه مشروطا
 بالشرط فلذلك اي فالجواب ان الجملة الثانية تكون ح في اللفظ جوابا للقسم لاجزاء الشرط
 وجب فيها اي في الجملة الثانية ما يجب في جواب القسم من اللام ونحوها اي نحو الله
 من ان اذا كان جواب القسم جملة موجبة وما اذا كان جواب جملة منفية كما مر آيت الله

ما في قوله
 ان لا يستعمل
 في الامور المشكوكه

لا بد ان اي تكون مبنية فان لم يكن ظرفا فهو اي ذلك الجوز مبتدأ كما مر مثله ولا اي فان
 لم يكن ذلك الجوز صا لمحال لا بد ان كان ظرفا فعاملة اي فعامل ذلك الجوز ما بعد اسماء
 نحو ما يوم الجمعة فزيد منطلق عامل في يوم الجمعة فاصبه له على الظرفية اسمان الحذف والاضاع
 في ان الاسم واقعة بعد ما اهل هو جزء مما في حيز جوابها ام لا فقد هب سيبويه الى ان جزء
 مما في حيز جوابها مطلقا سواء كان مرفوعا ومنصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء ما يبع
 لتقديره ولا وهو الحق ارعند احد حيث اخرجهم بالذكر وذهبوا الى ان المبدئ في ان في
 حيز مما في حيز جوابها مطلقا سواء وجد ما يمنع التقدير او لا امتناع على ما في حيزها
 قدما بل هو معمول الفعل محذوف سواء كان مرفوعا نحو ما زيد منطلق تقديره مما ذكر
 يوم في يوم انطلاقة فزيد منطلق ومنصوبا نحو ما يوم الجمعة فزيد منطلق تقديره مما ذكر
 الجمعة فزيد منطلق وهذا حرم وده الالحاق بالنصب في الاول تقديره كواو الوقع في الثاني
 به فزيد يحصل الا ان في رجا اثر اتفاقا وذهب الى ان اركان جائز التقدير مما هو الجوابان
 يوجد ما يمنع التقدير فهو من قبيل القسم الثاني يعني ان ليس جزء مما في حيز جوابها بان
 هو معمول الفعل محذوف نحو ما يوم الجمعة فان زيدا منطلق لا امتناع على ما بعد هبها
 قبلها الكونه مقتضية لصدد الكلام نفرا افرغ عن بيان حرف الشرع في بيان
 الرفع فقال **فصل** حروف الرفع كلا وضعت لزجر المتكلم ودعوة اي منعه من ان يكلم
 المتكلم بتريق لمن قال لك فلان يغيضك كلا اي ليس الا ركن لك ردع عنه تنبيهه على
 الخطأ وكقوله تعالى فيقول رب اهان كل ابي لا يتكلم بهذا الكلام فانه اي لا يرسن
 اليه كما تقول لانه سبحانه قد يوسع في الدنيا على من لا يكره من الكفار وقد يضيّق على
 من يكره من الانبياء والصالحين للاستطاعة هذا اي وضعت لاجز المتكلم ودعوة
 اذا جاءت بعد الخبر كما وقد يجيء كلا بعد الامران كما اذا جاءت بعد الخروج تكون
 لنفي الاجابة عما اذا قيل لك اخذت زيدا فقلت كلا اي لا افعل هذا قط نفيا لاجابة
 الضرب لزيد وقد يجيء كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقير معنى الجملة مثل ان كقوله تعالى
 كلا شوقلن اي حقا ومما في حين اذا جاءت كلا بمعنى حقا تكون كلا اسما لخرافوتين
 كلا حال كونه اسما وان اصل في الاسم الاعراب لكونه اي يكون كلا هذا مشابها لكلا حال
 كونه حرفا لفظا ومعنى لتناسبه معناه فانك تدع به الخطاب عايتك لم يحقق الضد
 وقيل قاله الكسائي ومن تابعه يكون كلا اذا كان بمعنى حقا حرفا ايضا كما انه لم يكن بمعنى
 حقا كما ينبغي ان من الخرو الشبهه بالفعل القيد لتحقيق معنى الجاء نحو قوله تعالى

[illegible]

مسامحة حينئذ العوض والمقابلة في معرض موصوفين، وفي غير موضعين من غير موضع
 من العلم إذا كان أي العلم موصوفاً بالبن أو البنة حال كونه لا بن ولا بنته وصفاً أو بوجه آخر
 عمر وهند بنو بكر وأما حذف التنوين من هذا العلم صلباً في موضعين من هذا العلم
 العلم ثقيلًا وكثرة الاستعمال ونحو ذلك أفعالاً خاصة في تلك بنات قصد موصوفين
 والدلالة على شدة اتصال الموضوع بالصفة ولا يخفى ذلك حيث يكسب موصوفاً
 الالتباس بالبنات وفي هذا الكلام إشارة إلى بن لأم ذلك صفة عمر بن الخطاب
 عمر وأولم يكن صفة بنو زيد بن بكر أو كان لهذا موصوفين بعد هذا عمر بن الخطاب
 يحذف التنوين في جميع هذه الصور وكذا الآية في ذكره، كما ذكرنا في حاشية
 ههنا كما أمرتكم فرغ عن بيان التنوين شرع في ما سلكه من غير أن يذكر
 نون التأكيد أي النون الذي يفيد التأكيد بضمها في موضعين من غير أن يذكر
 الأمر والمضارع إذا كان في أي في المضارع طلباً لا تارة، فهذا هو الذي ذكرناه
 وهي إذا قد أي بمقابلة قد التي وضعت التأكيد ما مضى به في الأفعال
 الماضي كك هذا النون وضعت لتأكيد مضارع معني الشك في حاشية
 على ضربين أحدهما خفيفة أي ساكنة اندفقت بها على شقين لأنها جسر من
 لأن مفهومها بعض من مفهوم الثقيلة وإنما كانت ساكنة لكونها مبنيّة لا تارة
 هو السكون والثاني ثقيلة أي مشددة وهي الباقية في التأكيد من الخفيفة هي
 مفتوحة الخفيفة لم يكن قبلها أي قبل الثقيلة ألتد مطلقاً فتكون في موضعين من
 عطف على قول مفتوحة إذا كان قبلها أي قبل الثقيلة ألتد سو كانت الساكنة
 الثانية نحو اضربان أو انما زاد في جملة الألف نحو اضربان، شافيتها بعد التأكيد
 من حيث وقوعها بعد الألف موزنة وإن ثبت بينهما فرق من حيث التأكيد الخفيفة
 وتدخل في نون التأكيد خفيفة كانت أو ثقيلة في الآية أي في آخر الأفعال هذه كانت
 أو مجهولاً حاضر كان أو غائباً فإن قيل لم يدخل نون التأكيد في آخر الأفعال من
 حروف العاني كحرف النفي والاستفهام والتميم والهاجس والظلام في غير ذلك
 في أول الأمر قلنا إنما لا تدخل نون التأكيد في الأفعال في ذلك والاستفهام والهاجس
 والعرض جواز أي تدخل نون التأكيد في هذه الأفعال الخفيفة من الأفعال
 جائزاً وإنما دخل نون التأكيد في هذه الأفعال لأن في جميع ما يأتي من الأفعال
 ليه لأن معنى الطلب موجود في كل واحد منها فيناسب ما يريد فلذلك وجب عليه

طلب شي في بيان الحال والالكان طلب بالاسم اية منه اسما رذوله اهرج الاسم من ربه
 يفهم المخاطب لا يمكن من المخاطب ولا تدر اسم به وفي قوله اسكت اسكتين الا ان مسامحة
 فعناه اسكت لسكوت وتصالا بالان الثالث اي اسم لك الثالث من تلك الالفاظ المعروضة
 وهو ما اي تنوين يكون عوضا عن المضاف اليه اذا لم يفت بالاسم لانه اقبح اعني آخر الحروف من
 حينئذ وساعتئذ ويومئذ اي حين اذا كان كذا والحين مضى الى اذ واذا مضى الى الجمله بعد
 فلما حذف الجمله تخفيفا للحقت التنوين باذليكون عوضا عن المضاف اليه وهو الالهة المند في
 وعلى القياس ما عتيد ويومئذ اي ساعة اذا كان كذا ويوم اذ كان الرابع اي اتمت اربع من
 تلك الاقسام للمقابلة وهو التنوين الذي تدغمه جمع المؤنث السالم كسلوات ذرية لوزة
 فيها بمقابلة النون في مسلين والالف والتاء فيها علامته النجم كما ان الواو علامة للنجم سليل
 وليس هذا التنوين تنوين التمكن كما توهم بعضهم ولا تنوين التذكير لثبوتى في اعلام المستغنى
 من النقص ولا تنوين بعوض عن المضاف اليه لان ما عني غير مساعد له ولا تنوين التثنية لحيثية
 آخر الايات والمضارع فلم يبق الا كونه للمقابلة وهذه الاربعة المذكورة من اقسام التنوين تحذف
 بالاسم قد عرفت وجه اختصاصها في بيان علامات الاسم وفي هذا الكلام اشارة الى ان الاسم
 الخامس للثمنه غير مختص بالاسم بل هو مشترك بين الاسم والفعل والحرف الخامس من تلك
 الاقسام للثمنه وهو الذي يلحق واخو الايات وانصاف المصارع واخرا من اقسام الايات التي
 جعلت مصاريع وذلك لتحسين الانشاء فهي بتنوين الثمنه لحسن الغناء به ومن قال سمي به
 فيه ترك الثمنه لا يتنبه على ما قلنا اقول الشاعر وهو جرياقى اللوم عاذل والعناين ووقلي اصبحت
 فقد اصابن وكقوله اي قول الشاعر وهو ويرة بتاعلك وعساك فقول به بانما دمضالى
 ياء المتكلم والتاء والالف عوض عن ياء وعساك بمعنى لعساك وعساك عطف عليه خبر لعساك
 عسى محذوف والتقدير عساك تجدد رقا او عساك تجدد والقول الاول مثال تنوين الثمنه
 الذي يدخل الاسم والفعل آخر البيت الثاني مثال للتنوين الذي يدخل على الفعل ويلحق آخر
 المصراع ومثال تنوين الثمنه الذي يدخل على الحرف قوله فهل لها ان ترد الخمس هلن ثم اعلم ان
 تنوين الثمنه لم يوضع لعنى من المعاني بل وضع لعرض الثمنه وليس معناه الثمنه كما ان تنوين
 لم يوضع لشي من المعاني بل وضع لعرض التركيب ففي ذكر الالفاظ في اقسام الحروف التي هي من اقسام
 الكلمة التي فيها الوضع مساهمة وكذلك سائر التنوينات في اعتبار الوضع في بعض تسامح اذا الظاهر ان
 تنوين عوض وضع لعرض التعويض وتنوين المقابلة وضعت لعرض المقابلة وجعل التنوين والا
 على الجمعية كالنون بعيد في قول المص الثالث للعوض والرابع للمقابلة والخامس للثمنه

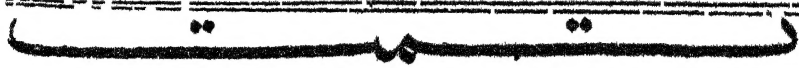
هذا

ما قبلها أي ما قبل النون ألف والالف في حكم الفتح وفي حكم العدم لأنها غير جارية
 حصصين لأجل سكنها وما قبلها مفتوح فيكون نمرود بالفتح من قوله وبحب الفتح
 فيما عدا هم النمر من أن يكون حقيقة كما في منه بن الحكم كما في أضربان وإنما لا ينفذ
 الألف في الشئ إلا لا بد من بالراء والفتحة الألف وزيادات الألف في جمع النون
 قبل النون أي قبل النون التأكيد كراهية اجتماع ثلاث زيات أصلها نون النون والنون
 نون التأكيد المدغم والمدغم فيه لأن النون الثقيلة بمنزلة النونين واجتماع الثلاثين
 يوجب الثقل الموجب للإدغام فكيف اجتماع الألف في زيدت ألف الفاصلة وما شئت
 والالف أخف حرًا وزاد في الاختيار لتفصل ولم يحدف نون الضمير مع أن
 زيد فمع اجتماع ثلاث نونات لأنها ليست علامة لرفع حتى يحدف بل هي ضمير جمع
 المؤنث ولما جازد خول نون الحذف في مدخل الثقيلة الألف موضعين فإن الثقيلة
 يدخل فيها مدون الحقيقة أشار إلى بيائها والنون الخفيفة لا تدخل في تثنية أصلا أي
 سواء كانت تثنية لذكر أو المؤنث ولا تدخل أيضا في جمع المؤنث فلا يقال أذهبان
 وأذهبان وإنما لا تدخل الخفيفة في هذا الموضعين لأنه أي الشأن لو حركت أي
 نون الخفيفة لم يبق خفيفة فلم تكن على الأصل ليعلى أصلها وإن أبقيتها ساكنة على
 الأصل لزم التقاء الساكنين أي الألف والنون على غير حدة وهو غير حسن فيخرج
 هذا المقام أن النون الخفيفة لم تدخل على التثنية وجمع المؤنث يلزم أحد الحظوظ
 وهو ما يخرج النون الخفيفة وإبقائها على السكون لأسبيل الأول لأن وضع النون
 الحقيقية على السكون فحركاتها خروج عن الوضع الأصلي مع حصول اللبس والأي
 الثاني لأنه يلزم اجتماع الساكنين على غير حدة أي غير محل جواز التقاء الساكنين
 وذلك غير جائز وإنما عبر عنه بقوله وهو غير حسن كقراءة أبادني ما به يكتفي ولا
 يمكن حذف أحدهما دفع التقاء الساكنين لأنه يلزم الالتباس بالمفرد على تقدير
 حذف الألف فلم يكن الاتصال النون فائدة إذ وجودها يؤدي إلى عدمها وإلا التقاء
 الساكنين على حدة وهو أن يكون الساكنين الأول حرف مد والثاني مدغما وكلاهما
 في كلمة واحدة هو جازم نحو ذابت أصلها ذاببة حذف حركتها الأولى وأدغمت
 في الثانية لأن المد في الحذف بمنزلة التحريك فكان الساكن الأول متحركا ولأن المدغم
 لا يستقل بالتلفظ يعني لم يكن ملفوظا إلا بتبعيته المدغم فيه فهو كالعدم وكان لم
 يكن الكلام إلا ساكن واحد فإن قلت رد على هذا فواضل فإن أصل المدغمة

لتأكيد الطلب اما وجود الطلب في الامر والنهي والاستفهام فظاهر واما في التثنية والجمع
 فلا منهما بمنزلة الامر واعلم ان نون التأكيد يدخل في النفي وان لم يكن في معنى الطلب تشبيها
 له بالنهي لانه قليل ولهذا لم يذكره لان القلّة ملحقة بالعدم نحو هل تضربن بتشد يد النون
 في الاستفهام وليت تضربن بتشد يد النون في التثنية ولا تنزلن بتشد يد النون في
 العرض وقد دخل في تلك النون في القسم اي في جواب القسم والافنون التأكيد لا تدخل
 في نفس القسم وجوبا اي دخولا واجبا اذا كان جواب القسم مثبتا وانما دخل نون التأكيد
 في جواب القسم وجوبا لوقوع القسم على ما يكون مطلوب با وجوده وتحصيله للتكامل غالبا
 فارادوا اي القوم ان لا يكون آخر القسم خاليا عن معنى التأكيد كما لا يخلو اوله الى
 اول القسم منه اي من التأكيد نحو والله لا فعلن كذا بتشد يد النون في القسم واعلم انه
 اليه الشان يجب ضم ما قبلها اي ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت وثقيلة في جمع
 المذكور غائبا كان او حاضرا نحو اضربن بتشد يد النون وانما وجب ضم ما قبل نون
 التأكيد ههنا ليدل على ضم ما قبلها على الواو والمحد وقر في اضربن لاجتماع الساكنين
 جائز في النون الثقيلة لان الاول حرف مد والثاني مدغم طلبا للتخفيف فان
 قيل كيف يجوز حذف الواو في اضربن عن اتصال نون التأكيد به لانه فاعل وحذف
 الفاعل لا يجوز قلت لا نسلم ان الواو محد وقر لان الدال عليها وهو الضمة موجود فكأن
 لم يحذف وهذا كالإيماء في صلوة المريض يقوم مقام الادكان فلا يعد تركا كفاية
 بالقدر الممكن والكفاية عنه كافية ويضم في لا تخشون لاطراد ويجب كسر ما قبلها اي
 ما قبل نون التأكيد مطلقا في الواحدة المخاطبة نحو اضربن بتشد يد النون وانما وجب
 ما قبلها ليدل هذا الكسر على الباء المحد وقر لاجتماع الساكنين وهما حرف العلة واول نون
 التأكيد وانما لم يبق الباء على حالها مع ان مثل هذا من اجتماع الساكنين جائز في النون
 الثقيلة طلبا للتخفيف ويجب الفتح اي فتح ما قبل نون التأكيد فيما عداها اي فيما عدا
 جمع المذكور والمخاطبة وهو المفرد المذكور غائبا كان او حاضرا والغائبة والمثنى مطلقا وجمع
 المؤنث مطلقا ووجب فتح ما قبلها في المفرد فلا تروضم ما قبلها لا لتيسر المفرد بالجمع
 المذكور ولو كسر ما قبلها لا لتيسر المفرد بالمخاطبة ولو سكن لزم اجتماع الساكنين فلم يكن
 في غير الفتح تعين الفتح ولان نون التأكيد كلمة ترادفها انضمت الى كلمة اخرى ومن حاد فمذكور
 في كلمة مع كلمة اخرى فنحو آخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر ولان الفتح اخف الحركات
 ولان فتح النون المشددة للتحفة واصا وجوب فتح ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث ظاهرا

وحرف العلة واول نون التأكيد ولا يفتح في الواحدة والمثنى والجمع

به نون التاكيد فكان القياس ان يقال اضربون لانه اجتمع الساكنان فيه على سبعة
وكذا نحو اضربن اصله اضربي فينبغي ان لا يحذف الواو من الاول والياء من الثاني
كما لم يحذف في ضربنا قلنا ان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة مع ضمير الباء
فكان القياس ان تحذف الواو والياء في صورتين لان التقاء الساكنين ليس في
كلمة واحدة وحده ان يكون في كلمة واحدة كما اشرنا اليه وانما فرق بين الواو والياء
وبين الالف مع ان القياس التسوية بينهما بالحذف لان الالف لو حذفت من
المتى لا التبس بالمفرد كما مر وعند الوقوع في جمع المؤنث لو حذفت الالف يلزم
الوقوع فيما مر منه وهو احتقاع النونات مع خفة الالف واستثقال الواو والياء
ثم اعلم ان النون الخفيفة انما لا تدخل في التشبیه وجمع المؤنث على مذهب غير
يونس النحوي واما على مذهبه فيدخل النون الخفيفة في التشبیه وجمع المؤنث
قياسا وحلا للخفيفة على الثقيلة لان التقاء الساكنين غير متعذر اولا لان المد
الذي في الالف بمنزلة الحركة لحقة المد قراءة من قرأ عياي بسكون الياء
في قوله تعالى وعياي ومما لي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا
اول المسلمين **ثم** وان الفراغ من تاليف شرح المختصر الموسوم بالهداية في النحو
الحمد لله الذي وقفني لا تمامه بفضلہ وعانتني على جمعه بكرمه ويسر لي امري ياف
وعظم امري بامره واتاني مستولي بجوده وجاء بهامولي بمنه والصلوة والسلام
على نبيه المبعوث بمجراته وعلى آله واصحابه الخصوصيين بكراماته اللهم متع
طالبه بفوائده وذين قاصديه بفرائده وارزق الراغبين اليه من مقاصده و
الرجومهم ان يدعوا بالخير والغفران عسى ان يجتمعي الله سبحانه بالسعادة



الحمد لله الذي جعل النون في الكلام كالمخ في الطعام والصلوة والاسلام على سيد الانام وانه واجبا
الكرام الباعدين ايام فرحت انجام كتاب تايابه كذا في شرح هداية النحويين سولانا محمد حسين
لا حركه باتمام تاجران نامى وكرامى فقير الله ومهد الغزير وابن احمد جامى رزقهم الله تعالى اياها كما
درزقاوا شادوا نظر الله تعالى ذوهمهم كسرتهم عيوهم در مطبع محمدسى واقع لاهور سراج كرويه شائقان بين
وطالبان سمان قرآن يمين را مروده ابو كقسيه عزيزى فارسى بهر سكه پاره نيز باتمام سيد علاوه
بر ان مدد اقم كسب ونيه از تفسير حديث وقت وخصوف ونسبه مروده اند **سنة**

هذه الاشارة الى ان الالف لا تدخل في التشبیه وجمع المؤنث على مذهب غير يونس النحوي واما على مذهبه فيدخل النون الخفيفة في التشبیه وجمع المؤنث قياسا وحلا للخفيفة على الثقيلة لان التقاء الساكنين غير متعذر اولا لان المد الذي في الالف بمنزلة الحركة لحقة المد قراءة من قرأ عياي بسكون الياء في قوله تعالى وعياي ومما لي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين **ثم** وان الفراغ من تاليف شرح المختصر الموسوم بالهداية في النحو الحمد لله الذي وقفني لا تمامه بفضلہ وعانتني على جمعه بكرمه ويسر لي امري ياف وعظم امري بامره واتاني مستولي بجوده وجاء بهامولي بمنه والصلوة والسلام على نبيه المبعوث بمجراته وعلى آله واصحابه الخصوصيين بكراماته اللهم متع طالبه بفوائده وذين قاصديه بفرائده وارزق الراغبين اليه من مقاصده والرجومهم ان يدعوا بالخير والغفران عسى ان يجتمعي الله سبحانه بالسعادة